

الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية

الاتجاهات والأوزان والمآلات



أبو عبدو البغل

<https://facebook.com/groups/abuab/>



**الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية
الاتجاهات والأوزان والمآلات**

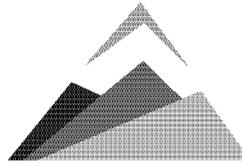
ساشا العلو

الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية

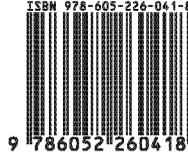
الاتجاهات والأوزان والمآلات

ساشا العلو

مركز حرمون
لدراسات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز حرمون للدراسات المعاصرة
ساشا العلو
الانتقاقات السياسية خلال الثورة السورية، الاتجاهات والأوزان والمآلات
356 ص، 24 سم.
يشتمل على فهرس عام.



Printed Book ISBN: 978-605-2260-40-1
E-Book ISBN: 978-605-2260-41-8

العنوان بالإنكليزية
Political Configurations During the Syrian Revolution
(Trends, weights and Tracks)
Sasha Alalo

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات بيتناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الطباعة والتوزيع



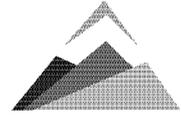
هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 3265885

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@darmaysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.darmaysaloon.com

الناشر

مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON CENTER
FOR CONTEMPORARY STUDIES



هاتف
الدوحة، قطر: +974 44 885 996
غازي عنتاب، تركيا: +90 342 3265112

صندوق البريد: 22663 الدوحة، قطر
27000 غازي عنتاب، تركيا

البريد الإلكتروني: info@harmoon.org
الموقع الإلكتروني: www.harmoon.org

Elma Basım - Elma Printing & Finishing
Sefaköy, 34295 Küçükçekmece/Istanbul
+90 212 697 30 30

© جميع الحقوق محفوظة لمركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

غازي عنتاب، تركيا - نيسان/ أبريل 2018

المحتويات

- 15 تقديم: مقدمات لبناء تشكيلات سياسية حديثة - حازم نهار
- 25 مقدمة: الإطار العام للدراسة
- 33 الفصل الأول: أجسام التمهيد السياسي
- 35 1- مقدمة
- 36 2- لجان التنسيق المحلية (الشبكات الشعبية)
- 38 3- اتحاد تنسيقيات الثورة
- 41 4- الهيئة العامة للثورة السورية
- 43 5- المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية
- 47 6- خلاصات في تجربة أجسام التمهيد السياسي
- 48 أ- المرحلة الأولى: (لجان التنسيق المحلية، اتحاد التنسيقيات)
- 49 ب- المرحلة الثانية: (الهيئة العامة للثورة)
- 51 ج- المرحلة الثالثة: (المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية)
- 55 الفصل الثاني: الأجسام السياسية الائتلافية
- 57 1- مقدمة
- 58 2- المبحث الأول: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي
- 59 أ- هيكلية الهيئة والأحزاب المنضوية
- 61 ب- التصور السياسي للهيئة
- 63 ج- هيئة التنسيق والمعارضة (أزمة الداخل والخارج)
- 64 د- الهيئة والمجلس (محاولات التوحد)
- 66 هـ- نقاط الخلاف وبداية التقارب
- 70 3- المبحث الثاني: المجلس الوطني السوري
- 83 4- المبحث الثالث: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

83	أ- هيكلية الائتلاف والقوى المنضوية
84	ب- الرؤية السياسية للائتلاف (أهداف، ثوابت، محددات)
88	ج- رؤساء الائتلاف ومراحل السياسية
99	د- خلاصات في عمل الائتلاف الوطني
105	5- نتائج التجربة الائتلافية في المعارضة السورية
109	الفصل الثالث: الانبثاقات السياسية الإسلامية
111	1- مقدمة
112	2- في فلك الإخوان
113	أ- مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا (أحمد رمضان، عبيدة النحاس)
117	ب- الائتلاف الوطني لدعم الثورة، حركة المستقبل (نذير الحكيم، هيثم رحمة)
121	ج- جبهة العمل الوطني لکرد سوريا
123	3- التيار الوطني السوري
126	4- حزب وعد (النداء الديمقراطي لاحقاً)
131	5- حركة سورية الأم (مجموعة سورية الوطن)
135	6- تجارب سياسية إسلامية متفرقات
136	7- نتائج التشكيلات السياسية الإسلامية
137	أ- الحقل الأول: الإخوان المسلمون (البنية الأكثر تماسكاً)
138	ب- الحقل الثاني: المدرسة الدمشقية (تيار الاعتدال)
141	ج- الحقل الثالث: السلفية السياسية (التجربة الوليدة)
143	د- خلاصة في مآلات الحركات الإسلامية في سورية
145	الفصل الرابع: الانبثاقات السياسية (الوطنية)
147	1- مقدمة
148	2- تيار بناء الدولة السورية

أ- مستوى حركة الاحتجاجات الشعبية	149
ب- مستوى المعارضة السياسية	150
3- الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية	157
ملاحظات حول الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية	160
4- تيار التغيير الوطني	160
ملاحظات حول تيار التغيير الوطني	164
5- اتحاد الديمقراطيين السوريين	164
ملاحظات حول اتحاد الديمقراطيين السوريين	169
ملاحظات حول تيار الوعد السوري	175
7- حزب الجمهورية	176
ملاحظات حول حزب الجمهورية	181
8- تيار قمع	182
ملاحظات على تيار قمع	186
9- تيار الغد السوري	186
ملاحظات حول تيار الغد السوري	192
10- حركة ضمير	193
ملاحظات حول حركة ضمير	196
11- نتائج الانبثاقات السياسية (الوطنية)	197
أ- ظرف النشأة ودوافعها	197
ب- البنية التنظيمية	199
ج- البرامج الحزبية	201
د- العلاقة مع مؤسسات المعارضة الرسمية	201
الفصل الخامس: المنصات السياسية	203
1- مقدمة	205

207	2- منصة القاهرة
211	3- منصة آستانة
213	4- منصة موسكو
221	5- الهيئة العليا للتفاوض
227	6- منصة حميميم
230	7- نتائج فصل (المنصات السياسية)
230	أ- وثيقة جنيف 1 ومشكلة مفهوم المعارضة (المدخل القانوني)
232	ب- المنصات الأربع (موسكو، القاهرة، حميميم، آستانة) استثمار الهوامش ...
234	ج- القرار 2254 (فرض الحل السياسي)
235	د- خلاصة
237	الفصل السادس: الانبثاقات السياسية القومية
239	1- مقدمة
240	2- المبحث الأول: المجلس الوطني الكردي
241	أ- النشأة والهيكلية التنظيمية
245	ب- الأهداف والخطاب السياسي
247	ج- العلاقة مع مكونات المعارضة السياسية
255	د- العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي
256	هـ- العلاقة بالفصائل العسكرية
258	و- رؤية المجلس للحل السياسي في سورية
260	ز- الانتشار الجغرافي والنشاط
261	ح- المجلس الوطني الكردي وأبرز المحطات السياسية
264	3- المبحث الثاني: الإدارة الذاتية الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)
265	أ- الإدارة الذاتية (النشأة السياسية)
268	ب- PYD والرؤية السياسية للدولة

ج- الإدارة الذاتية (المكونات السياسية والهيكلية)	270
د- الإدارة الذاتية (التمويل والموارد)	272
هـ- PYD والعلاقة مع مكونات المعارضة السياسية	275
و- العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية وPYD	279
ز- PYD الأجنحة العسكرية والتنسيق الأمني	280
ح- المكون السرياني (بين الإدارة الذاتية والائتلاف)	285
4- المبحث الثالث: الانبثاقات السياسية التركمانية	286
أ- نشأة الحركة السياسية التركمانية في الثورة	286
ب- المجلس التركماني السوري	289
5- نتائج الفصل السادس: خلاصات عامة في الانبثاقات السياسية القومية	295
أ- الصعيد الكردي	296
ب- الصعيد التركماني	297
ج- على الصعيد السرياني	298
د- الصعيد العام للتشكيلات القومية	298
الفصل السابع: النتائج العامة لدراسة الانبثاقات السياسية	301
أ. النتائج العامة	303
ب. المآلات المحتملة	305
ج- خاتمة	306
الفصل الثامن: ملحقات الدراسة	309
الملحق رقم (1): تيارات سياسية انضوت تحت مظلة (الائتلاف الوطني السوري)	311
أ. تيار مواطنة	311
ب. حركة معًا من أجل سورية حرّة وديمقراطية (عزة البحرة)	312
ج. المنتدى السوري للأعمال (مصطفى الصباغ)	313

- 314 د. التجمع الوطني للعاملين في مؤسسات الدولة (رياض حجاب)
- 315 الملحق رقم (2): تشكيلات إسلامية غير حزبية
- 315 أ. هيئة الشام الإسلامية
- 316 ب- التجمع السياسي الثوري الموحد
- 316 ج- المجلس الإسلامي السوري (أسامة الرفاعي)
- 318 الملحق رقم (3): تشكيلات سياسية علمانية معارضة
- 318 أ. حركة المجتمع التعددي (رندة قسيس)
- 322 ب. - الجبهة الوطنية السورية (لمى الأتاسي)
- 323 الملحق رقم (4): الانبثاقات السياسية في ظل النظام
- 323 أ- حزب من أجل سورية ديمقراطية (إليان مسعد)
- 323 ب- حزب التضامن (عماد الدين الخطيب)
- 324 ج- حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية (بروين إبراهيم، سهير سرميني)
- 325 د- حزب سورية الوطن (مجد نيازي)
- 325 هـ- حزب الشعب (نواف عبد العزيز طراد الملحم)
- 326 ز- هيئة العمل الوطني الديمقراطي (محمود مرعي، ميس كريدي)
- 327 ح- مجلس العشائر السورية (فيصل عبد الرحمن)
- 328 ط- عهد الكرامة والحقوق (مرام داوود، نبراس دلول)
- 329 الملحق رقم (5): تشكيلات سياسية قومية
- 329 أ- تشكيلات سياسية كردية ضمن الإدارة الذاتية
- 330 ب- تشكيلات سياسية كردية ضمن المجلس الوطني الكردي
- 332 ج- المنظمة الأثرورية الديمقراطية
- 334 الملحق رقم (6): تشكيلات سياسية مذهبية
- 334 أ- تيار غد سورية (فؤاد حميرة)
- 335 الملحق رقم (7): انبثاقات سياسية شيوعية
- 335 أ- حزب اليسار السوري الديمقراطي (هيئة الشيوعيين السوريين سابقًا)

- 338.....ب- ائتلاف اليسار السوري
- 339.....ج- اليسار المسلح
- 340.....الملحق رقم (8): محاولات سياسية ائتلافية
- 340.....أ- المنبر الديمقراطي السوري (منبر النداء الوطني لاحقاً)
- 347 فهرس الأعلام والانبثاقات السياسية الواردة في الكتاب

تقديم: مقدمات لبناء تشكيلات سياسية حديثة

حازم نهار

(1)

السياسة في المجتمع الحديث شأن عام، وثمة أشكال عدة لممارستها، وتعد الأحزاب من أهم التشكيلات التي أنتجها البشر وأكثرها حداثة وأكبرها تأثيراً في إحداث التغييرات السياسية المأمولة، وهي في بلدانا تنظيمات مجتمعية ضرورية للانتقال بمجتمعاتنا التقليدية إلى عصر الحداثة، كونها تسهم في تغليب الانتماء الوطني على غيره من الانتماءات الضيقة، فضلاً عن كونها إحدى وسائل التغيير السلمي في المجتمع، وحل المشكلات المجتمعية بطرق حضارية.

ويخطئ من يظن أن السياسة ترف أو لا أهمية لها، حتى في ظل استمرار العنف والدم والرصاص. فما نعيشه، اليوم، من كوارث إنما يحدث بسبب غياب السياسة وتغييبها في المآل؛ فأول الحياة سياسة وآخر الحياة سياسة، والعنوان الرئيس للسياسة هو التشكيلات والقوى السياسية.

لم يسمح النظام السوري للثورة السورية بالتعبير عن نفسها سياسياً، ولا سمح للسوريين، عموماً، بعد الثورة، بالتقاط أنفاسهم كي يعبروا عن أنفسهم سياسياً؛ فعبّر ممارسة العنف الأقصى، والقتل والتدمير، جعل النظام الثورة بلا رداء سياسي، سوى كلمات عامة، لكنها حقيقية وشرعية، حول الحرية والكرامة. وكان يمكن للثورة، خاصة خلال أشهرها الأولى، أن تكون فرصة لبناء هوية وطنية سورية حقيقية وحركة سياسية جديدة، جنباً إلى جنب مع زرع البذور الأولى لمؤسسات مجتمع مدني حقيقي أو لإحياء أخرى موجودة لكنها مصابة بأمراض الاستبداد كلها.

لا توجد في سورية حياة سياسية، لا قبل الثورة السورية ولا بعدها، وهذه معضلة رئيسية، حيث لا وجود لأحزاب وقوى وتشكيلات سياسية حقيقية بالمعنى المعروف

في البلدان والمجتمعات الحديثة، خصوصاً بعد أن تهشمت الأحزاب والتيارات التاريخية، بفعل الاستبداد من جهة، وأمراضها الذاتية من جهة أخرى، ونحن إذ نقارب في رؤيتنا القوى والتشكيلات الموجودة واقعياً، فإنما نفعل ذلك من ناحية تسمياتها التي أطلقتها على نفسها وقناعتها بذاتها، لا من ناحية قناعتنا بكونها لا تتوافر على مواصفات الحد الأدنى للقوى والأحزاب السياسية الحديثة.

فقد كانت أحزاب ما يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية"، وما تزال، أحزاباً ملحقة بحزب البعث الحاكم، لا تملك أي فاعلية أو تأثير، وليست أكثر من واجهة كاريكاتورية لتعددية سياسية مثيرة للسخرية والرتاء في آن معاً، وتكاد تصبح أحزاباً عائلية بحكم اقتصرها على عدد محدود من الأقارب الحريصين جداً على المكاسب والامتيازات. وبعد الثورة السورية، تشكلت أحزاب جديدة داخل سورية استناداً إلى قانون الأحزاب المفصل على مقياس النظام السوري، وهي أحزاب صغيرة، مؤقتة، تشكل معظمها بتحريض من النظام ذاته للإيحاء بإحداث إصلاحات سياسية، وهذه الأحزاب ستفكك عاجلاً أو آجلاً، ولا دور يُتوقع لها، اليوم وفي المستقبل.

أما في مستوى القوى السياسية المعارضة، فقد كانت هناك في سورية، قبل الثورة، قوى سياسية معارضة صغيرة، مارست عملها، طوال ربع قرن، على الأقل، في الغرف المغلقة، وهي في معظمها أحزاب أيديولوجية متكلسة، وكانت هذه القوى مندرجة في تحالف سياسي هو "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي أُسس في عام 1979، وقد مرّ التجمع الوطني بمحطاتٍ سياسيّةٍ عدةٍ إلى أن تبعثرت قواه وشخصياته بعد انطلاق الثورة السوريّة التي لم تترك حجراً على حجر، وقد ظهر وقتئذ أن وظيفته ومهامه قد انتهت، وأن اصطفاًفاتٍ سياسيّةٍ جديدةً توشك أن تتبلور استناداً إلى المعطيات الجديدة، وفي المركز منها الموقف السياسي من النظام والثورة السورية.

في الحقيقة، لم يحدث حوارٌ جادٌ داخل صفوف تلك المعارضة السياسية قبل الثورة السوريّة، ومن الطبيعي في غياب مثل هذا الحوار أن يكون هناك، بصورة دائمة، استقطابٌ حادٌ، سطحيٌّ واعتباطيٌّ، وهو ما ازدادت حدّته بعد الثورة، بخاصة مع اصطباغ المواقف السياسيّة معظمها بالصفات الشخصية لعددٍ من قيادات المعارضة التاريخية.

أما الأحزاب المعارضة الجديدة التي تشكلت بعد الثورة، فهي في معظمها "فقاغات" لا أكثر. إنها مثل الورود التي تفتح صباحًا وتموت مساءً؛ فهي سرعان ما تتشكل وسرعان ما تتفكك، وهذا طبيعي في ظل الأحوال السياسية والاستقطابات السائدة في سورية والمنطقة. فقد تشكل عدد من القوى والتيارات والمجموعات السياسية بطريقة تدلّل، بوضوح، على الخفة السياسية والضحالة الفكرية وقصر النظر، حتى أصبحنا أمام ركام من الأحزاب والتيارات والتشكيلات التي لا نستطيع حفظ أسمائها أو التمييز في ما بينها، فكلها تتشابه في طريقة التشكل والإعلان والبيان التأسيسي وفولكلور الانشقاق، ومن ثم الانحلال.

بعض هذه القوى ما يزال مستمرًا، بحكم عاملين اثنين فحسب؛ الأول هو (مشاركة الاسم)، والثاني وجود بعض الشخصيات السياسية الإعلامية داخلها. في ما عدا ذلك لا تمتلك المؤهلات أو العناصر الضرورية للاستمرار في المستقبل. وبحكم افتقارها إلى مقومات الحزب أو التيار السياسي، يمكن ببساطة الاستنتاج بأنها محض (هلام سياسي) لا يمتلك رأيًا ثابتًا أو مستقرًا تجاه أي حدث أو واقعة سياسية.

أيضًا، بعد الثورة لم تنجح التحالفات والائتلافات والمجالس والهيئات، فمعظمها كان مآلها، أو سيكون، الفشل. فهي لم تمثّل لقاء أو تجمعًا بين قوى سياسية حقيقية، بل بين أفراد في الغالب الأعم. يضاف إلى ذلك أن بناء التحالفات والعمل فيها يحتاجان إلى الحد الأدنى من الفهم السياسي لمعنى العمل التحالفي ووضوح آليات العمل وحسن الإدارة والتنظيم.

معنى ذلك أننا كنّا، خلال مرحلة ما بعد الثورة السورية، عمومًا، أمام قوى وتجمعات وجماعات وتشكيلات تفتقر إلى الفكر السياسي المطعم بتجربة سياسية واقعية، فهي في معظمها أحزاب عقائدية أيديولوجية مارست العمل السياسي السري مدة طويلة قبل الثورة، إلى جانب - بالطبع - بعض الشخصيات والقوى والتشكيلات الجديدة التي برزت بعد الثورة، ولم يكن لديها أي عهد بممارسة العمل السياسي في أي مرحلة؛ وهذا يعني افتقار أغلبية القوى المعارضة وشخصياتها بوضوح إلى منهج حديث وמתناسك في التفكير، يضمن تماسك المقدمات والأهداف مع المواقف السياسية والخطاب الإعلامي، إلى جانب قلة معرفتها وخبرتها بتقنيات العمل

السياسي، وهذا ناجم بالتأكيد في جزء أساسي منه من النظام المستبد الذي حرمها من أن تعيش تجربة سياسية حقيقية وحية طوال عقود من الزمن.

(2)

لا يخضع بناء المؤسسة السياسية للرغبات والإرادات فحسب، بل هو عملية معقدة لها معاييرها وشروطها المتعددة. إنها عملية تراكمية مستمرة، ولا يمكن القول، في أي لحظة، إن بناء المؤسسة قد اكتمل وانتهى. لكن، عموماً، كل مؤسسة تحتاج إلى الحد الأدنى من الأساسيات كي نقول إنها موجودة على الأقل، وتمثل بوجود أرضية فكرية جامعة نسبياً بين أعضائها، ونظام داخلي يعبر عن القانون الذي تستوحى منه الحقوق والواجبات وآليات العمل، إلى جانب رؤية سياسية مرحلية وعامة، وهيئة قيادية منتخبة تدير حياة المؤسسة وعلاقاتها وفقاً لقانونها الداخلي.

حاول بعضهم، مثلاً، الهرب من صيغة (الحزب السياسي) إلى صيغة (التيار السياسي)، أو ما يشبهها، ربما بسبب الرغبة في تخفيف حدة الالتزام والواجبات والرقابة، أو لأن الصورة غير واضحة في أذهان المؤسسين. وسعى بعضهم الآخر للتخفيف من حضور السياسة لمصلحة العمل المدني، وكأن واجبات هذا الأخير ومستلزماته أقل من العمل السياسي! في الحقيقة، لا فرق بين هذه التشكيلات من حيث كونها مؤسسات للعمل الجماعي، وإن حضور السياسة الكبير أو القليل في أي مؤسسة لا يغيّر من طبيعة الشروط الأساسية المطلوبة لبنائها.

إذا أردنا أن نعرض تصورنا لملامح التشكيلات السياسية الحديثة، فإن المدخل سيكون، بالضرورة، نقد الأحزاب والقوى والتشكيلات السياسية التي عرفناها في السابق، فمن خلال هذا النقد تتكشف لنا ملامح التشكيلات المأمولة على نحو أكثر وضوحاً وتحديداً.

1- تشكيلات غير وطنية

يمكن القول إن القوى والتشكيلات التي ظهرت في سورية، خلال قرن من الزمان، لم تعترف بسورية دولةً قائمةً بذاتها ولذاتها؛ فمعظمها ينظر إلى سورية بوصفها دولة مؤقتة ينبغي الذهاب إلى دولة أكبر منها، سواء أكانت دولة القومية العربية أو دولة الإسلام أو دولة الأممية الاشتراكية، ويبدو أن الجغرافيا السورية لم تشكل حالة إشباع لتلك القوى والتشكيلات، ومن ثمّ لم تعترف بالفضاء السياسي الذي يمكن أن تتيحه سورية وحدها، لذا بحثت، دائماً، عما هو أوسع منها. وهذا ما يفسر نشوء قوى وأحزاب عدة امتداداً لأحزاب خارج سورية، وذهاب قوى وأحزاب سورية نحو بناء فروع لها في بلدان أخرى، وهذا ما يجعلنا نقول إنها جميعاً لم تكن أحزاباً وقوى وطنية سورية.

إن الاعتراف بالدولة الوطنية القائمة وقبولها شرط ضروري للعمل السياسي الوطني، فكل مؤسسة سياسية -أيًا كانت توجهاتها وأيديولوجيتها- يُفترض أن تستمد صفاتها العامة وهويتها السياسية من الدولة القائمة، ومن دون ذلك ستكون هذه المؤسسة بعيدة من الواقع ولا تنتج إلا الأوهام.

يلاحظ مثلاً أن جزءاً غير قليل من خلافات القوى والتشكيلات السياسية في سورية، يتعلق بالقضايا الخارجية المحيطة بسورية أكثر كثيراً من ارتباطها بالواقع السوري والمشروع الوطني الديمقراطي الخاص بسورية، على الرغم من إقرارنا - بالطبع - بعلاقتها الوثيقة بالوضع السوري. ما نقصده هنا هو أن المشروع الوطني الديمقراطي في سورية لم يكن هو المنطلق والمستقر في مقاربة القضايا الخارجية، بل على العكس كانت المسائل الخارجية في تفكير القوى والتشكيلات معظمها هي الأساس في التعاطي مع متطلبات المشروع الوطني الديمقراطي.

2- تشكيلات شبيهة بالقبائل

لا يوجد مفهوم حديث إلا جرى تشويبه في المنطقة العربية أو إعادة إنتاجه وفقاً للشروط والأحوال التقليدية، ولا يشذ مفهوم الحزب أو التشكيل السياسي عن ذلك؛

فقد كان الحزب السياسي أقرب إلى مفهوم العشيرة أو الطائفة الدينية، ولم يكن تنظيمًا مدنيًا يستمد هويته من الدولة الوطنية بمعناها العمومي. فالمبدأ الناظم للعلاقات الداخلية بين الأعضاء في الأحزاب التي تشكلت هو العصبية، حتى لنشعر أننا أمام عصبية مغلقة ومتكورة على نفسها تمامًا مثل العشائر والقبائل التي نعرفها في تاريخنا، ويظهر ذلك جليًا في طريقة تعامل الحزب وأعضائه مع أي عضو يغادر الحزب لسبب ما، حيث يعامل بوصفه كافرًا أو مرتدًا أو خارجًا على تقاليد العشيرة، ولا تترك وسيلة لتشويبه، أو العكس عندما يتعامل العضو التارك للحزب بعداء شديد مع تجربة كان جزءًا منها، وينظر إلى لحظة تركه الحزب وكأنه تطهّر وولد من جديد.

مبدأ العصبية هو ذاته أيضًا المبدأ الذي ينتظم علاقات أي تشكيل سياسي مع التشكيلات الأخرى، وهذا أحد أسباب فشل حالات العمل الجبهوي والتحالفات والائتلافات معظمها.

3- تشكيلات عقائدية غير سياسية

في المنطقة العربية، تحضر الأيديولوجية والعقيدة في المؤسسات والتشكيلات السياسية بكثافة وحدة، وهذه الأيديولوجية ذات طبيعة أصولية بحكم ارتكازها إلى النصوص بدلًا من الواقع، بصرف النظر عن ماهيتها، أكانت دينية أم علمانية، لذا يكون الهمّ الأساسي للتشكيل السياسي وأعضائه هو توكيد صواب معتقدتهم وأن الحوادث الواقعية لا تأتي إلا متطابقة معه.

القوى والتشكيلات الأيديولوجية لا تفكر إلا من داخل الصندوق الأيديولوجي وركام الشعارات الموروثة من عهود مضت، ولذلك فإن الفكر والواقع العياني غائبان في حياتها، وهما جناحا أي عملٍ سياسيٍّ حقيقيٍّ. الفكر غير الأيديولوجية، الفكر يدرك العلاقة الجدلية مع الواقع المتغير، أي يرى الواقع بحيثياته وتفصيله ثم يبني تصورًا استراتيجيًا وتكتيكيًا حوله، ويعيد النظر في مقولاته ومقارباته في ضوء تغيرات الواقع، بينما الأيديولوجية لا ترى الواقع، وتريد منه أن يسير على هواها وعلى إيقاع أوهامها عن نفسها وعن الآخر والواقع والعالم، ولذلك تظل تردد الشعارات المحفوظة

من دون تعديل أو تغيير، ولا تسأل نفسها لماذا لا يستجيب الواقع لهذه الشعارات، وفي الحصيلة تضع مسؤوليّة فشلها على البشر، ولا تخفي آنذاك "احتقارها" لهم.

الهدف الأساسي، الظاهر أو الكامن، للتشكيل المعقدي أو الأصولي (سواء أكان دينياً أم علمانياً) هو الوصول إلى الحكم والسيطرة على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية جميعها، وتعميم أيديولوجيته التي لا يأتيها الباطل في المجتمع، ومن ثمّ التعبئة والتحفيد في ضوء مقولاته وتصوراته، على الرغم من أن كل أيديولوجية تتسم بداهة بالجزئية، ولا يمكن أن تشكل معتقداً للمواطنين جميعهم.

مع الحضور الوزان للأيديولوجية، يغيب الفكر والرؤية السياسية التفصيلية والبرامجية. وبغيابهما، يكون مسار التشكيل السياسي وخطه السياسي في مهب الريح، ولا تبعث مسيرته السياسية على الطمأنينة، وتكثر الخلافات بين أعضائه، وتحضر الانشقاقات غير الصحية على أسس سطحية.

4- تشكيلات إرادوية وشمولية

نكاد لا نذكر حزباً أو تشكيلاً سياسياً تعامل واقعياً على أنه جزء من المجتمع، فكل تشكيل سياسي لا يقبل بأقل من تمثيل فئات المجتمع جميعها والشعب كله، وهذا التمثيل بالضرورة صفة ادعائية غير واقعية، ويجعل منه مشروع حزب أو تشكيل سياسي مستبد بداهة حتى لو كان في المعارضة. ونتيجة لهذه القناعة الشائعة، يسود شعور عميق لدى الحزب وأعضائه بأنهم يفتتحون تاريخاً جديداً لا علاقة له بما قبله، فحزبهم أو تشكيلهم السياسي شكل من أشكال إعادة خلق العالم وتكوينه.

الحقيقة السياسية الواقعية تقول إن كل حزب، بالضرورة، هو جزء من الحركة السياسية الوطنية والفضاء الوطني العام في أي بلد، ولا يمكن أن يكون معبراً عن الفئات الاجتماعية والاقتصادية جميعها أو عن المواطنين جميعهم. وإن اعتراف الحزب بهذه الحقيقة، قولاً وعملاً، يجنبه التحول إلى تنظيم استبدادي يسعى للهيمنة وفرض رؤاه وتصوراته وعقيدته على الدولة والمجتمع.

5- تشكيلات يغيب فيها الفرد

يضع الحزب العقائدي أو الشمولي نصب عينيه إعادة تدوير وإنتاج أعضائه من خلال الأيديولوجية وطرائق العمل غير الديمقراطية، وتكون الحصيلة طمس الفروق الفردية بين أعضاء الحزب ومحو التباينات، تمامًا مثل معمل الزجاج الذي ينتج كاساتٍ بحجم واحد.

يصبح الأفراد في التشكيل السياسي الشمولي، طوعًا أو قسرًا، متشابهين، ويزدبون، وتمّحي ذواتهم لمصلحة الجماعة الحزبية، متحولين إلى أرقام لا قيمة لها، يرددون شعارات الحزب ويحفظون مقولاته، عاجزين عن التفكير خارج الصندوق الحزبي وتعاليم الأمين العام، مع أن الحقيقة العلمية تقول إن الجماعة الصحية هي تلك التي تنطلق من الاعتراف بالفرد واحترام خصوصيته وذاتيته، لأن هذا هو ما يؤسس لوحدة متينة للجماعة، ويجنبها الانشقاقات غير الصحية، كونها (وحدة) تبنى على مبدأ الاختلاف والتغاير، لا على أساس التماثل والتطابق.

في مقابل هذا التغيب لأغلبية الأفراد في التشكيل السياسي، ثمة ظاهرة أخرى ملازمة تتمظهر في اختزال التشكيل السياسي في شخصية أحد أفراده هو أمين العام أو رئيس التشكيل، الذي يحوّل هذا التشكيل إلى إقطاعية خاصة، ليصبح القانون السائد هو قانونه الشخصي، ويخترع القوانين الاستثنائية ولجان الطوارئ، ويرسم الشرعية والعضوية استنادًا إلى ما يتوافق مع ذاته ومصالحه.

6- تشكيلات مؤلدة للعنف

إن الاستغراق في الأيديولوجية وسيادة روح العصبية العشائرية في الحزب أو التشكيل السياسي، يجعلان خطابه السياسي خطابًا متشعبًا وموتورًا ومتطرفًا، ويتمظهر ذلك في المواقف السياسية الحدية، رفضًا أو قبولًا على طول الخط، ويحضر في وعي أعضائه مفهوم (العدو السياسي) بدلًا من مفهوم (الخصم السياسي)، وتغيب المعاني الحقيقية للعمل السياسي، مثل التوافق والتسويات والتشارك والقواسم المشتركة وغيرها، وتلكم هي إحدى جذور إنتاج العنف بين الفرقاء السياسيين في المجتمع.

7- تشكيلات نخبوية أو شعبية ضعيفة تنظيمياً وقانونياً

الشكل السائد من الأحزاب هو الشكل الشعبي الذي يقوم على التعبئة والتجيش وملامسة الغرائز الجماهيرية، وهناك شكل آخر يركز على مبدأ النخبة -بمعناها المرضي- العارفة بكل شيء، والمستغرقة في النظريات بعيداً من الواقع وتغييراته، والمنعزلة عن أمل الناس وطموحهم.

العيوب الموجودة في السياق الإداري والتنظيمي، أكثر من أن تحصى. هناك، عموماً، ضحالة في الإدارة والتنظيم، وفي حضور القانون في أغلبية التشكيلات السياسية، كونها لم تُبنَ على أنظمة قانونية داخلية حديثة تُحدِّد الحقوق والواجبات وتنظِّم العلاقات بين الهيئات، الأمر الذي يجعل كل شيء خاضعاً للمزاج والحب والعلاقات الشخصية، وتصبح الحياة الداخلية للتشكيل السياسي قائمة على (العصبية)، لا على العلاقات المدنية الحديثة. ويرتبط بهذه الحالة عدم وجود نظام مالي شفاف وواضح، ولهذا أثره السلبي من نواح عدة، كأن يُستخدم المال في بناء الولاءات والعلاقات الزبائنية، وفي التأثير أحياناً في الآراء والقرارات السياسية، فضلاً على السمعة السيئة التي تلحق بالتشكيل السياسي في حال لم يكن هناك وضوح في مصادر المال وطرائق صرفه والرقابة عليه.

تلك هي بعض ملامح تجربة التشكيلات السياسية في سورية والمنطقة، وهي في حاجة إلى دراسات تفصيلية معمقة، يمكن أن تفيد في وضع تصورات جديدة تستجيب لأسئلة العقل والواقع، وتقدم لنا، بصورة مستمرة، تطويراً لمفهوماتنا وأفكارنا ونحن في سياق بناء تشكيلات وتجارب جديدة أكثر جدية وأقل أمراضاً، وأعظم قدرة على الفعل والاستمرار، لتسهم -في الحصيـلة- في تغيير الواقع السياسي الراكد والمعيق.

(3)

برزت، خلال سنوات ما بعد الثورة، عشرات التشكيلات والمؤسسات السياسية السورية المعارضة التي استندت إلى أيديولوجيات واتجاهات سياسية مختلفة، واتخذت أشكالاً تنظيميةً مختلفةً، وانهمكت في صراعاتٍ سياسية وأيديولوجية

متنوعة، وصراعات على التمثيل السياسي للشعب السوري، ودخلت في تحالفات على المستوى المحلي، وبعضها أصبح عنصرًا في واحد أو أكثر من التحالفات والمحاور على المستويين الإقليمي والدولي.

تستحق هذه التشكيلات دراسة تفصيلية معمقة من حيث تحليل كونها إفرزات سياسية للحراك الشعبي السوري الذي بدأ في آذار/ مارس 2011، باتجاهاتها المتعددة، وتفاعلاتها المحلية والإقليمية والدولية، واستشراف مآلاتها المحتملة، وفرص استمرارها، فضلًا على الحاجة إلى توثيق مرحلة مفصلية من تاريخ الحياة السياسية السورية.

لذلك، يهدف هذا الكتاب (الانبثاقات السياسية في الثورة السورية: الاتجاهات والأوزان والمآلات) لمؤلفه: ساشا العلو، إلى التعرف إلى التشكيلات والمجموعات السياسية التي ظهرت خلال الثورة السورية، بينها التنظيمية المختلفة وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية، وإلى فهم المناخات المحلية والإقليمية والدولية التي حكمت أداء تلك التشكيلات، ورسمت خريطة تحالفاتها، وأسهمت في صوغ مواقفها السياسية، ويسعى الكتاب أيضًا لدراسة الرؤى السياسية لتلك التشكيلات إزاء أبرز القضايا الملحة والشائكة في الملف السوري، خاصة تلك المتعلقة بمسألة الانتقال السياسي في سورية.

ويهدف أيضًا إلى تلمس أثرها الحقيقي في مستويات عدة؛ في مستوى علاقاتها بالسوريين، ومستوى تفاعلها مع ظاهرة العسكرة في الثورة السورية، والعلاقة مع فصائل المعارضة المسلحة، أو في مستوى علاقاتها البينية، إضافةً إلى المستويين الإقليمي والدولي في ظلّ نشوء محاور إقليمية ودولية متصارعة في سياق الملف السوري، ونشوء حال الاستقطاب السياسي بالتناغم مع تلك المحاور، إضافةً إلى استشراف مآلات هذه التشكيلات في سياق أيّ انتقال سياسيٍّ محتمل، ومحاولة تحديد ملامح أولية لطبيعة الحياة السياسية المتوقعة بعد حدوث الاستقرار النسبي.

مقدمة: الإطار العام للدراسة

بعد أربعين عامًا من هيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي على الحياة السياسية في سورية، وقيادته الدولة والمجتمع، وفي ظل شكلية أحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) والعطالة السياسية لبقايا اليسار وغربة الإسلاميين؛ بدأ في الخامس عشر من آذار/ مارس 2011 تاريخ جديد في سورية؛ إذ انطلقت انتفاضة شعبية ضدّ نظام الرئيس بشار الأسد، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، ما لبثت أن أخذت تبحث عن تمثيلٍ يترجم مطالبها الثورية سياسيًا؛ فانبثقت عشرات المجموعات والتشكيلات السياسية السورية الناشئة، والتحق بها عدد كبير من التيارات السياسية الناجزة والمعارضة أساسًا لنظام الأسد، ولم تلبث أن التحمت بشبكات الحراك المدني؛ لينتج بذلك مفهوم (المعارضة السورية)، ومثلها طيفٌ واسعٌ من التشكيلات السياسية، من أيديولوجيات واتجاهات مختلفات.

أخذت الثورة السورية تتطور في إيقاع متسارع وأطوار متتالية، أسهم فيها تعنت النظام السوري ودخوله في مواجهة مفتوحة مع الحراك المدني، إضافةً إلى ما طرأ من متغيرات محلية وإقليمية ودولية (التسليح، الإرهاب، التدخل الدولي العسكري المباشر) دفعت إلى استعصاء أكبر، أثر في مسار الثورة، ونقلها إلى مستوى الأزمة والصراع والاحتراب الداخلي، وعكسها في حوامل عدة بوصفها ملفًا أمميًا شائكًا بتداعيات عابرة للحدود؛ ليبدأ تعقد هذا الملف، ولتتعقد معه دائرة المعارضة التي اتسعت مع طول أمد الصراع، لتفرز تصورات مختلفات للحلّ السياسي في سورية، تُراوح بين المطالبة بإسقاط النظام والمطالبة بمشاركته الحكم، وما بينهما طيفٌ واسعٌ من المكونات السياسية التي تطوّرت، عبر ستة أعوام، لتتخذ صورًا تنظيميةً مختلفةً، وتنهمك في صراعاتٍ داخليةٍ لم تقلّ -في بعض الأحيان- عن صراعاتها مع نظام الأسد، ولم يبذل المجتمع الدولي جهدًا في إزاحة الأخير، بقدر ما بذل جهدًا في توحيد معارضته أمامه، نتيجة لرؤاها المختلفات، ومقارباتها المتنافرات للحلّ السياسي في سورية، تلك التي أسهمت -بصورة أو بأخرى- في إطالة عمر النظام، وأسهمت في

رسم ملامح مرحلة مفصلية من عمر الدولة السورية، وستترك أثرًا -إن لم نقل ستسهم- في رسم شكل الحياة السياسية الحزبية المرتقبة في سورية.

إن عودة الحياة السياسية الحزبية، نتيجةً للمناخ السياسي الذي خلقتة الثورة السورية، يُعدُّ (ظاهرةً) تستحقُّ الدراسة، من حيث تحليل الإفرازات السياسية للحراك السوري، باتجاهاتها المتعددة، وتفاعلاتها المحلية والإقليمية والدولية، واستشراف مآلاتها المحتملة، وفرص استمرارها وبقائها، في مقابل توثيقها مرحلةً مفصليةً من تاريخ الحياة السياسية السورية. وعليه فإن عنوان هذه الدراسة يعكس مجالها البحثي، ويحدده ب (الاتجاهات والأوزان والمآلات) لتلك المكونات السياسية خلال الثورة السورية، ويمكن ترجمته بسؤال رئيس: ما التشكيلات السياسية التي انبثقت في الثورة السورية؟ وما بناها التنظيمية وتوجهاتها الأيديولوجية؟ وما أثرها الحقيقي في سياق الملف السوري في المستويات المحلي والإقليمي والدولي؟ وما فرص استمرارها وبقائها ضمن أيِّ حلٍّ سياسيٍّ محتمل، وبعده؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة أسئلة فرعية:

1. ما المناخات المحلية والإقليمية والدولية التي حكمت أداء تلك المكونات وتحالفاتها ومواقفها السياسية في الثورة السورية؟
2. ما التصورات والمقاربات والرؤى السياسية لتلك التشكيلات إزاء أبرز القضايا الملحة والشائكة في الملف السوري (المرحلة الانتقالية، بقاء الأسد، الفدرالية)؟
3. ما طبيعة علاقات تلك المكونات وأثرها الحقيقي في المستويات الآتية:

أ. الشارع السوري

ب. المستوى البيئي

ج. فصائل المعارضة العسكرية

د. مؤسسات المعارضة الرسمية

هـ. الفاعلين الإقليميين والدوليين

4. أهنك فرص لاستمرار تلك التشكيلات في الحياة السياسية المستقبلية في سورية، أم إن وجودها رهن بالمرحلة التي أدت إلى انبثاقها؟

تهدف هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة، إلى التعرف على مختلف المكونات السياسية المنبثقة خلال الثورة السورية، بينها التنظيمية المختلفة وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية. كما تهدف إلى فهم المناخات المحلية والإقليمية والدولية التي حكمت أداء تلك المكونات، ورسمت خريطة تحالفاتها، وأسهمت في صوغ مواقفها السياسية، وتسعى إلى استعراض وتحليل التصورات والمقاربات والرؤى السياسية لتلك المكونات، إزاء أبرز القضايا الملحة والشائكة في الملف السوري، خاصة تلك المتعلقة بمرحلة الانتقال السياسي في سورية، وما أفرزته من مشكلات على رأسها رحيل الأسد أو بقاءه، وهيئة الحكم الانتقالية، في مقابل شكل الإدارة المحلية الذي مثل مشكلة مهمة، دفعت بها بعض المكونات السياسية التي أعلنت فدرالية أحادية الجانب. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تلمس الأثر الحقيقي لتلك المكونات في مستويات عدة، سواء علاقاتها بالشارع السوري وطبيعة نشاطها الحزبي في هذا الإطار، أو تفاعلها مع طور العسكرة في الثورة السورية، والعلاقة مع فصائل المعارضة المسلحة، في محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين المسارين السياسي والعسكري في الثورة السورية، أو في مستوى علاقاتها البينية، إضافة إلى المستويين الإقليمي والدولي في ظلّ تكون محاور إقليمية ودولية فاعلة في سياق الملف السوري، ونشوء حال الاستقطاب السياسي وفقاً لتلك المحاور. وذلك لاستشراف مآلات تلك المكونات السياسية في تطور الأزمة السورية أو ضمن أيّ انتقال سياسي محتمل، ومحاولة تحديد ملامح أولية لشكل الحياة السياسية المتوقع وفقاً للنتائج.

لتحقيق تلك الأهداف، والإجابة عن تساؤلاتها، حدّدت الدراسة بدايةً عيّنتها المستهدفة في هذا البحث، وهي التشكيلات السياسية السورية التي انبثقت بعد تاريخ 15 آذار/ مارس 2011 في الداخل السوري والخارج، بصورها التنظيمية الحزبية المختلفة (حركة، تيار، حزب، تجمّع، ائتلاف، اتحاد، هيئة، منصّة)، واتجاهاتها المتنوعة (قومية، دينية، وطنية). وتصوّراتها ومقارباتها الكثيرة للانتقال السياسي.

وحدّدت الدراسة أيضًا مجال تحركها الزمني بين العامين (2011 و2017) أي الأعوام الستة الأولى من الثورة السورية.

اعتمدت الدراسة مصادر معلومات عدة لجمع البيانات الكافية حول عيّنة البحث، وتمثلت بـ (الوثائق التأسيسية لتلك المكونات، البيانات الحزبية، التصريحات الرسمية المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة، المقابلات الميدانية مع بعض قادتها وأعضائها، الدراسات والأوراق البحثية الصادرة عن مراكز الدراسات والتفكير السورية والعربية والأجنبية، متابعات وتقارير وكالات الأنباء الدولية والصحف المحلية السورية والعربية والعالمية لتطورات الأزمة السورية، في الأعوام الستة الفائتات، ولتحركات تلك المكونات، الوثائق الأممية ذات الصلة بالأزمة السورية، وقد كون بعضها مفصلاً في مسارات الأزمة السورية؛ بيانات جنيف، قرارات مجلس الأمن الدولي (2018، 2254... وغيرها).

وفي معالجة تلك البيانات اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو يساعد في هذا السياق- في وصف الظاهرة، وتحليلها، وتفكيك مشكلاتها، واعتمدت من خلاله على طريقة تحليل المضمون؛ إذ حددت الدراسة ثماني فئات للتحليل، استهدفها بجمع بياناتها وتحليلها ضمن كلّ مكون سياسي، بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحات (النشأة وسياقاتها/ النشاط الحزبي في الداخل والخارج/ العلاقة مع الفصائل العسكرية/ العلاقات البينية مع مؤسسات ومكونات المعارضة/ العلاقات الإقليمية والدولية/ التصوّر السياسي للمرحلة الانتقالية/ أبرز المحطات والمواقف السياسية/ الموقف من الفدرالية وتصوّر الإدارة المحلية في سورية).

وجهت الدراسة سياقها المعلوماتي التحليلي في سبعة فصول، قُسمت بالاستناد إلى البنية التنظيمية لتلك المكونات السياسية، إضافةً إلى التوجهات الأيديولوجية لها؛ فأفردت الدراسة الفصل الأول للبحث في أولى صور التعبير السياسي غير المنظم في الثورة السورية، وعدّتها الدراسة أجسامًا وشبكات تمهيد سياسي (لجان التنسيق المحلية، اتحاد التنسيقيات، الهيئة العامة للثورة السورية، المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية)، فقد مثّلت تلك الشبكات حالات تنظيمية مختلفات للتعبير عن الحراك المدني الثوري ضد نظام الأسد، قبل أن تدخل الثورة السورية في حال التعبير السياسي

شبه الرسمي الذي بدأ مع المجلس الوطني السوري، لذلك فإن درس تلك الشبكات -بوصفها مرحلة تمهيدية للانبثاقات السياسية الأولى في الثورة السورية- يعدُّ أمرًا مهمًّا في سياق هذه الدراسة؛ فالفعل الثوري في المعادلة السورية سابقُ الفعل السياسي، إذ إن إسقاط الصيغة السياسية التنظيمية على الحراك المدني السوري أنتج مفهومَ (المعارضة)، ويبدو أنه كُرِّسَ مع التحام أولى الصور التنظيمية السياسية مع الحراك الشعبي؛ لتبدأ الثورة السورية بالاختزال في ثنائية (المعارضة والنظام)، واستطاع الأخير عبرها الخروجَ من حرج ثنائية (نظام وشعب) التي تحمل بعدًا ثوريًّا شرعيًّا، إلى ثنائية (النظام والمعارضة) التي توحى بالبعد السلطوي.

في حين ركز الفصل الثاني على دراسة التجربة الائتلافية للمعارضة السورية، وهي التي نشأت من ائتلاف عشرات القوى السياسية والمدنية سواء في الداخل أم الخارج، وذلك بالبحث في الأجسام الثلاثة التي عكست هذه الحال الائتلافية السياسية في مستوى وطني (هيئة التنسيق، المجلس الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)، وذلك من خلال دراسة البنية التنظيمية لتلك الأجسام، وتحليل تصوراتها السياسية للأزمة السورية والنقاط الخلافية ضمنها، وفحص أدائها السياسي، وما حكمه من متغيرات خلال مراحل الثورة السورية المختلفة؛ سعيًا لقياس أثرها السياسي وفق حركية الملف السوري محليًّا ودوليًّا وإقليميًا، في مستوياته المختلفة.

تبدأ الدراسة في الفصل الثالث بالتركيز على المكونات الإسلامية السياسية المنبثقة في الثورة السورية، وتفاعلها مع متغيرات الملف السوري محليًّا وإقليميًا ودوليًّا، وفحص أدائها السياسي، بوصفها تشكيلات فردية، أو أجزاء من أجسام ائتلافيات، للتعرف إلى واقعها التنظيمي في الثورة، وتحديد أبعاد آفاقها السياسية، واستشراف مستقبل الإسلام السياسي في سورية، في ظل ثلاثة حقول، عكستها أغلب المكونات السياسية الإسلامية (الإخوان المسلمون، المؤسسة الدينية الدمشقية، ملامح البروز السلفي السياسي).

تنتقل الدراسة في الفصل الرابع إلى البحث في الانبثاقات السياسية التي لم تتخذ أيديولوجيةً معينةً لعملها السياسي، الانبثاقات التي تعددت رؤاها وتصوراتها السياسية؛ إلا أنها تقاطعت بقاسم مشترك، وهو أنها لم تختص بتمثيل فئةٍ دون أخرى، وعكست

تصورات سياسية داخل الحدود الوطنية، لذلك اصطُح على تسميتها -إجرائياً- ضمن هذا الفصل، بـ (الائتاقات السياسية الوطنية)، وهي التي أخذت تبرز في أوساط المعارضة السورية، منذ بداية عام 2011، لتتخذ صوراً تنظيميات مختلفة (حركة، تيار، حزب، اتحاد، كتلة، تجمع) منها ما عاد ليندمج في الجسم الائتلافي القائم (الائتلاف الوطني)، ومنها ما أخذ يعمل منفرداً؛ ما أدى إلى ولادة تصورات سياسية مختلفة للصراع في سورية، وما أفرزه من مشكلات محلية، إضافةً إلى مقاربات متنوعة لصيغة الحل السياسي، ومعضلة هيئة الحكم الانتقالي، وغيرها من النقاط الإشكالية في وثائق الانتقال السياسي الأممية (جنيف).

في حين تُفرد الدراسة الفصل الخامس للبحث في ظاهرة جديدة على الساحة السياسية السورية، برزت مع بداية العام 2015، وعُرفت بـ (المنصّات السياسية)، ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها «تجمّع من قوى وشخصيات سياسية، يُعبّر عن مقاربات مختلفة للانتقال السياسي»، وشكلت تلك المنصّات مدخلاً جديداً لتصدير قوى سياسية، تعبّر عن مقاربات مختلفة عن تلك التي تبنتها المؤسسة السياسية الرسمية للمعارضة «الائتلاف الوطني السوري»، وعكست تلك المنصّات -بصورة أو بأخرى- مقاربات الفاعلين الإقليميين والدوليين في عملية الانتقال السياسي في سورية؛ وعليه فإن هذا الفصل يحاول درس (المنصّات السياسية) السورية بتشكيلاتها المكونة لها، لتفكيك وفهم ظرف النشأة المحلي والإقليمي والدولي لتلك المنصّات، إضافةً إلى الهامش القانوني في الوثائق الأممية ذات الصلة بالانتقال السياسي السوري، والذي شكل مدخلاً لمعظم تلك المنصّات (بيان جنيف1)، سعياً لتحديد طبيعة دورها الحالي في العملية السياسية، واستشراف أثرها في القضية السورية، وتطورها اللاحق.

في المقابل، تخصص الدراسة الفصل السادس للتشكيلات السياسية القومية التي انبثقت في الثورة السورية، وذلك من خلال تناول الحركة السياسية الكردية بعد عام 2011، وفق المظلتين اللتين اختزلتا أبرز التشكيلات السياسية الكردية (المجلس الوطني، الإدارة الذاتية «حزب الاتحاد الديمقراطي PYD»)، ضمن المبحثين الأول والثاني، في حين تُفرد الدراسة المبحث الثالث للتجربة السياسية التركمانية، بوصفها تشكيلات سياسية منفردة، وجسماً ائتلافياً في (المجلس التركماني السوري)، بينما

تمرّ الدراسة -عبر ملاحق هذا الفصل- بالانبثاقات السياسيّة السريانيّة، وخاصة المنظمة الآثورية الديمقراطية، بوصفها تشكيلاً سياسياً منبثقاً قبل عام 2011، ولا بدّ من درس فاعليّاتها وتجليّاتها في الثورة السورية.

وأخيراً، تفرد الدراسة الفصل السابع لملاحق المتن، وهي تضم خلفيّات موسعات في بعض التشكيلات السياسيّة التي نشطت في ظل النظام، بعد عام 2011، وانبثقت في إثر قانون الأحزاب الذي أصدره النظام السوري، إضافةً إلى تعريف بعض التشكيلات التي لم يكن لها فاعلية عالية مثل سابقتها في متن الدراسة، أو بعض التشكيلات التي انبثقت بعد عام 2011، ولم تلبث أن اندثرت، وذلك لتوثيق هذه المرحلة توثيقاً شبه كامل، إضافةً إلى بعض الوثائق الأُممية ذات الصلة بالملف السوري، قد تكون رافداً جيّداً لمن يرغب في التوسع في فهم البعد القانوني الأُممي للملف السوري.

ولعل أهمية هذه الدراسة تتأى -في الدرجة الأولى- من كونها توثيقاً لمرحلة خطيرة من واقع الشعب والدولة السورية، وإسهاماً متواضعاً في أدبيات العمل السياسي التنظيمي في سورية، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المرحلة بالذات من عمر الدولة السورية إلى منتجات فكرية، تسهم في تفكيك وفهم جزء من هذا الواقع المعقّد، إضافةً إلى أنها قد تسهم في توضيح وتفصيل الساحة السياسيّة أمام القارئ السوري أو غير السوري من المهتمين، أو للتشكيلات السياسيّة الناشئة التي قد تجد في هذه الدراسة نتائج يمكن أن تسهم في مراجعة أو رفاً تجربتها، عبر نظرة عامة إلى التجارب السياسيّة الكثيرات من زوايا مختلفة.

ساشا العلو

آذار/ مارس 2018

الفصل الأول: أجسام التمهيد السياسي

- 1- مقدمة
- 2- لجان التنسيق المحلية
- 3- اتحاد تنسيقيات الثورة
- 4- الهيئة العامة للثورة السورية
- 5- المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية
- 6- نتائج أجسام التمهيد السياسي

1- مقدمة

مع بداية الاحتجاجات الشعبية في سورية وزيادة رقعته التي تناسبت طردًا مع عنف النظام السوري؛ أخذت تتكون شبكات اجتماعية، لتنظيم الحراك المدني المناوئ لنظام الأسد بصورة السلمية الأوليات، سواء بالتخطيط للتظاهرات واختيار الشعارات أو تنسيق التواصل وتنظيم المطالب على المستوى المحلي بدايةً، وفي مرحلة متقدمة على المستوى الدولي؛ فانبثق عدد كبير من التجمعات والشبكات ذوات المرجعية المدنية الثورية، وتطورت تلك الشبكات وفق سياق الملف السوري، وما طرأ عليه من متغيرات محلية وإقليمية ودولية، وتفاعلت مع تلك المتغيرات منتجة أشكالاً تنظيميةً مختلفةً، بدأت بالتنسيقيات ثم اللجان ثم الاتحادات، وصولاً إلى الهيئات والمجالس (التنسيقيات، لجان التنسيق المحلية، اتحاد التنسيقيات، الهيئة العامة للثورة السورية، المجلس الأعلى لقيادة الثورة).

مثّلت تلك الشبكات حالات تنظيمية مختلفة للتعبير عن الحراك المدني الثوري ضد نظام الأسد، قبل أن تدخل الثورة السورية في حالة التعبير السياسي شبه الرسمي الذي بدأ مع المجلس الوطني السوري، لذلك فإن دراسة تلك الشبكات، بوصفها مرحلة تمهيدية للانبثاقات السياسية الأولى في الثورة السورية، يُعدّ أمرًا مهمًّا، إذ تُعدّ تلك الشبكات -بصورة أو بأخرى- أحد أشكال التعبير السياسي غير المنظم، فالفعل الثوري في المعادلة السورية، سابقٌ على الفعل السياسي، إذ إن إسقاط الشكل السياسي التنظيمي على الثورة السورية أنتج مفهوم "المعارضة"، المصطلح الذي لم يكن مستخدمًا في الأشهر الأولى، وإنما اعتمدت اصطلاحات عدة للتعبير عن الحراك السوري (ثورة، انتفاضة، تظاهرات، احتجاجات شعبية) حتى إنّ النظام السوري في الأشهر الأولى، لم يستخدم لفظ (المعارضة)، ويبدو أن هذا المصطلح نتج مع التحام الأشكال التنظيمية السياسية مع الحراك الشعبي؛ لتبدأ الثورة السورية بالاختزال في ثنائية (المعارضة والنظام)، وبهذا استطاع النظام السوري الخروج من حرج ثنائية (نظام وشعب) -بما تحمل من بُعدٍ ثوريٍّ وشرعيٍّ- إلى ثنائية (النظام والمعارضة)، وهي التي توحى بالبعد السلطوي. وعليه فإن البحث في تلك الشبكات التي مثّلت

التمهيد والمرحلة الأولى والظروف المهيّمة لانبثاق الأحزاب والائتلافات والتيارات السياسية في الثورة السورية يمثل ضرورةً في دراسة تلك الانبثاقات السياسية.

2- لجان التنسيق المحلية (الشبكات الشعبية)

مع انطلاق الثورة السورية في منتصف آذار 2011، تألفت عشرات من المجموعات الصغيرة على امتداد الأراضي السورية، وأخذت على عاتقها مهمة الاجتماع والتخطيط والتنظيم على الأرض وفق نطاقها المحلي. ومع تطور سير الاحتجاجات، سعت هذه المجموعات إلى تنظيم أكبر في ما بينها، لتحقيق التواصل والتنسيق في حراكها الميداني، ولتوحيد موقفها السياسي ضد نظام الأسد، بحيث ضمت ممثلين عن الناشطين في ذلك الميدان في المدن والمناطق السورية معظمها؛ وتوحدت تلك المجموعات في آذار 2011، تحت راية واسم (لجان التنسيق المحلية) لتعزيز التنسيق فيما بينها⁽¹⁾.

شكّلت (لجان التنسيق المحلية) في سورية شبكةً مؤلفةً من أكثر من 70 تنسيقيةً محليةً في أنحاء البلاد جميعها، وتوجد أقدمها في أغلب محافظات ومدن وبلدات سورية (درعا، حمص، بانياس، سراقب، إدلب، الحسكة، القامشلي، دير الزور، الساحل السوري، حماة، الرقة، السويداء، دمشق وضواحيها)، يديرها ناشطون إعلاميون وميدانيون على اتصال مع الثورة الشعبية داخل سورية⁽²⁾. وكوّن الصحفيون

⁽¹⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي للجان التنسيق المحلية (2011)، تعريف لجان التنسيق المحلية لذاتها، لمزيد من المعلومات عن لجان التنسيق المحلية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZsZpb7>، تاريخ الزيارة: 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽²⁾ نبذة عن الشخصيات الرئيسة في لجان التنسيق المحلية:

- رزان زيتونة: محامية في مجال حقوق الإنسان، وعضو في المكتب الإعلامي للجان التنسيق المحلية. اختفت في أواخر 2013 في دمشق.

- منهل باريش: ممثل لجان التنسيق المحلية في المجلس الوطني السوري، ومقره في تركيا.

- عمر إدلبي: عضو اللجنة التنفيذية للجان التنسيق المحلية والمتحدث باسمها، ومقره في قطر.

- ريماء فليحان: صحافية وعضو في اللجنة التنفيذية للجان التنسيق المحلية، ومقرها في الأردن.

- مراد الشامي (اسم مستعار): متحدث باسم لجان التنسيق المحلية وعضو اللجنة التنفيذية فيها، ومقره في سورية.

- فارس محمد (اسم مستعار): متخرج وعضو اللجنة التنفيذية للجان التنسيق المحلية، ومقره في سورية.

السوريون الشباب والناشطون في مجال حقوق الإنسان، وهم من مكونات عرقية ودينية مختلفة، ومن الطبقة الوسطى في سورية، الغالبية العظمى من أعضاء تلك اللجان. ومع ذلك، فإن لجان التنسيق ضمت أيضاً ممثلين من الجاليات السورية المغتربة؛ إذ رأس اللجان 140 ممثلاً، كانوا يجتمعون كل أسبوعين عبر خدمة موقع (سكايب - Skype) لتنسيق أنشطتهم وتحديد توقيتها بصورة مشتركة⁽³⁾.

تلخصت مطالب لجان التنسيق المحلية في ما يأتي؛ «وقف القتل والعنف واستهداف التظاهرات من قبل أجهزة الأمن والميلشيات والشبيحة المرتبطين بهم، الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين جميعاً، القدامى والجدد، ووقف الاعتقال والملاحقة بحق ناشطي الثورة والمعارضة، وقف التجيش الإعلامي ضد المتظاهرين، والسماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بدخول البلاد للاطلاع على الحقيقة على الأرض، استمرار الثورة وعدم توقف التظاهر السلمي ولو كان من دون ترخيص، لأن التظاهر هو السلاح الوحيد للشعب في الدفاع عن حقوقه». واتكأت اللجان في تلك المطالب على مرجعية الحراك الثوري المدني، ورسمت تلك المطالب والأهداف إطاراً عاماً لعمل لجان التنسيق المحلية، إذ تركزت نشاطها في «تنظيم التظاهرات، وتوثيق النشاط الثوري المحلي على الأرض، وتقديم التقارير الإخبارية، ومتابعة التطورات على أرض الواقع في سورية، ونقل المعلومات إلى وسائل الإعلام العربية والدولية، مقابل جمع وفحص وتوفير المعلومات في الوقت الحقيقي حول الانتفاضة، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، والإبلاغ عن إحصاءاتٍ بعدد ضحايا الحرب والمعتقلين، إضافةً إلى تعزيز العصيان المدني، بوصفه وسيلة لمحاربة نظام الأسد»⁽⁴⁾.

- رفيف جويجاتي: متحدثة باسم لجان التنسيق المحلية، مقرها في الولايات المتحدة.

⁽³⁾ «الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية»، بحث صادر عن مركز (سورية للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 8-2014، للمزيد انظر الرابط الآتي: <https://goo.gl/WdIVun>، تاريخ الزيارة: 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽⁴⁾ «لجان التنسيق المحلية في سورية، تحدي البقاء»، الموقع الإلكتروني لصحيفة المدن (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/QIdrZW>، تاريخ الزيارة: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

وترى لجان التنسيق المحلية أنّ إسقاط النظام السوري هو الهدف الأول والرئيس للثورة. وكانت تعطي الأولوية للحوار واتباع الإجراءات السلمية، وتدعو إلى الانتقال السلمي إلى دولة ديمقراطية وتعددية تقوم على الحرية والمساواة للمواطنين جميعهم. في المقابل عارضت لجان التنسيق المحلية التدخل العسكري الأجنبي وتسليح المعارضة في بداية الثورة، ثم تحوّل موقفها تدريجياً مع تصاعد عنف النظام. ومع ذلك، فقد رفضت بعض التنسيقيات ضمن لجان التنسيق، الانخراط في تفاصيل العمل العسكري، ورأت أن ذلك يتنافى مع سياسة اللاعنّف التي تتبعها⁽⁵⁾.

ومع نهاية عام 2011 ونظراً إلى بداية عسكرة الصراع السوري؛ أخذت تتراجع أهمية لجان التنسيق المحلية بين الناشطين المدنيين، في مقابل بروز أجسام وشبكات شعبية جديدة تتلاءم والواقع الجديد الذي فرضته العسكرة، وقد أدى هذا التطور إلى خلق متطلبات جديدات وأدوات مختلفات، بدت اللجان بعيدة عنها، وعلى الرغم من أنّ اللجان حافظت على هيكلتها؛ إلا أن دورها بدأ يخفت ويختفي تدريجياً، وأخذ شخوصها يتشظون في دوائر وشبكات جديدة، كان أبرزها (منظمات المجتمع المدني، المجالس المحلية).

3- اتحاد تنسيقيات الثورة

مع اتساع رقعة التظاهرات في سورية، وزيادة صعوبة التنسيق وتوحيد الجهد، وبروز عدد كبير من خلايا الحراك الثوري، في المناطق المتنفضة تحت اسم (التنسيقيات) التي انبرت لتنظيم التظاهرات بشعاراتها ومواعيدها وخطوط سيرها، ثم تحولت إلى منظمات صغيرة تدير أعمالاً إعلامية وإغاثية وطبية، وتقود الثورة، وتدير دفتها بصورة فعلية على الأرض. وقد انتشرت تلك التنسيقيات على امتداد المناطق الثائرة في سورية، برزت أهمية دور تلك (التنسيقيات) الموجه للثورة، وبرزت ضرورة توحيدها لزيادة فاعلية هذا الدور؛ فنشأت فكرة (اتحاد تنسيقيات الثورة السورية) في

⁽⁵⁾ «الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية».

الأول من حزيران عام 2011⁽⁶⁾، الأمر الذي جمع هذه التنسيقيات في منظمة واحدة، التقى فيها الناشطون ومنسقو الحراك الثوري، ليقوموا بتوحيد المسارات والأفكار نحو توجيه دفعة هذا الحراك وزيادة فاعليته⁽⁷⁾.

قدّم اتحاد التنسيقيات نفسه بوصفه منظمة حراك ثوري مدني، وشخصية رئيسة، تجمع التنسيقيات التي انضمت إليه، وحدد مهمته بتمثيل الحراك المدني على الأرض سياسياً وإعلامياً، وتنسيق وتوحيد العمل ميدانياً، إضافة إلى تأليف قاعدةٍ لمجلس من شباب الثورة وناشطيهما لحماية أهدافها، وضمان تحقيقها تحقيقاً كاملاً. وضمت هيئة الاتحاد تجمعات التنسيق المحلية من المناطق والمدن والأحياء السورية كافة، وحددت عضويتها بناءً على المبادئ الآتية: «النشاط في تنسيقية ميدانية أو إعلامية ذات ثقل في منطقتها والمشاركة الفاعلة في نشاط الثورة، الالتزام بدماء الشهداء وحقوق الشارع السوري الثائر، الالتزام بما يصدره الاتحاد بغضّ النظر عن أي انتماء آخر لأعضائه أيّاً كان. فالإتحاد لا يمثل أيّ حزب أو طرف سياسي. ألا يجمع أيّ عضو في الإتحاد بين عضويته وبين أي طموح لمنصب سياسي أو إداري»⁽⁸⁾.

وقد حدّد الإتحاد أهدافه؛ بـ «إسقاط نظام الأسد القائم وتفتيت أركانه الأمنية، محاكمة كلّ من تورّط في قتل أو تهجير أو تعذيب السوريين، العمل على تحقيق الحرية والعدالة والكرامة للشعب السوري، العمل على تحقيق التنمية البشرية ونهضة المجتمع السوري، الحفاظ على وحدة الدولة السورية، وتفعيل دور قيادي للشباب السوري في الحياة السياسية»⁽⁹⁾. واعتمد الإتحاد وسائل عدة لتحقيق تلك الأهداف، أبرزها «توحيد خلايا الحراك الثوري، ودعمها لوجستياً وسياسياً وإعلامياً،

⁽⁶⁾ للتعرف أكثر على اتحاد تنسيقيات الثورة، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Msy7x7>، تاريخ الزيارة: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽⁷⁾ النظام الداخلي لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية، اتحاد تنسيقيات الثورة السورية (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/SaEyA2>، تاريخ الزيارة: 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽⁸⁾ البيان التأسيسي لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية، 1 حزيران (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1e2V9R>، تاريخ الزيارة: 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽⁹⁾ النظام الداخلي، الأهداف، الموقع الإلكتروني لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/i38tsH>، تاريخ الزيارة: 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

تنفيذ الحملات التوعوية التي تهتم بالحاضنة الشعبية للثورة، وتزيد من اتساعها على الأرض، تنفيذ أنشطة مدنية هادفة سياسية وثقافية واجتماعية لصالح الثورة والشعب السوري، توحيد الخطاب الإعلامي للثورة وتطويره بما يخدم قضاياها احترامياً، تنفيذ مشروعات لصالح المرأة السورية وأمهات الشهداء، تغطية الأحداث وتوثيق الانتهاكات الحقوقية في جميع الأراضي السورية من أيّ طرف كان. تدريب الثوار وتطوير قدرات الشباب السوري في كافة المجالات، التواصل والتنسيق مع المنظمات الشعبية في الدول المناصرة للثورة»⁽¹⁰⁾.

واعتمد الاتحاد على الاحتجاجات والإضرابات والحملات الاجتماعية والعصيان المدني وغيرها من الأدوات غير العنيفة؛ لتحقيق هدف الثورة السورية. وقد ساعد الاتحاد في دعم عدد من الناشطين والصحفيين لنقل الأخبار عن مناطقهم من خلال توفير المعدات الأساس والتدريب، وبرز دور اتحاد تنسيقيات الثورة في دعم المستشفيات الميدانية، وتوفير السلالات الغذائية للسوريين المتضررين من العمليات الحربية لنظام الأسد. وعلى الرغم من سلمية حراك اتحاد تنسيقيات الثورة؛ فقد تعرضت كوادر الاتحاد إلى حملات الاعتقال من قبل النظام السوري، إضافة إلى تعرضهم إلى عنفٍ شديدٍ في أقبية الأفرع الأمنية، وصل إلى درجة القتل تحت التعذيب، بمثل ما حدث للناشط الصيدلي جمال الفتوى/ حمص⁽¹¹⁾، وغيث مطر / دمشق⁽¹²⁾. ولجأ النظام إلى اغتيال بعض الناشطين المؤسسين للاتحاد من مثل هادي الجندي/ حمص⁽¹³⁾. إضافة لعدد من الناشطين في مختلف المحافظات السورية الثائرة.

⁽¹⁰⁾ النظام الداخلي، الوسائل، الموقع الإلكتروني لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية (2011)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/i38tsH>، تاريخ الزيارة: 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽¹¹⁾ فيديو مصور لوالدة جمال الفتوى تشيع ابنها وسط تظاهرة في حمص، موقع يوتيوب (2011)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1jPFBg>، تاريخ الزيارة: 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽¹²⁾ ضابط مخابرات سوري يعترف بأحد التسجيلات الصوتية بقتل الناشط غياث مطر، الموقع الإلكتروني لقناة العربية (2012)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Da3xP5>، تاريخ الزيارة: 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽¹³⁾ عمليات اغتيال استخباراتية لقادة التظاهرات في سورية، الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل (2011)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/aubvXq>، تاريخ الزيارة: 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

4- الهيئة العامة للثورة السورية

وسط ارتفاع مستوى عنف النظام السوري واستحداث آليات مختلفة في ذلك، مقابل زيادة عدد التنسيقيات والتشكيلات الثورية واختلاف الرؤى والآليات وخروج أصوات بدأت تطالب بالتسليح؛ صدر في 18 آب/ أغسطس 2011 بيان تأسيس الهيئة العامة للثورة السورية من تركيا؛ وجاء ذلك، بحسب ما أوضح البيان «تماشياً مع ضرورة العمل المشترك والحاجة الملحة لتوحيد الجهود الميدانية والإعلامية والسياسية ولضرورة الانصهار في بوتقة عمل، يوحد الرؤى لدى الثوار بالائتلافات والتنسيقيات المتعددة ويضبط أهدافها المتمثلة بدايةً بإسقاط نظام بشار الأسد ومؤسساته القمعية والنفعية، ثم بناء سورية دولة ديمقراطية مدنية تحكمها مؤسسات، تضمن تحقيق الحرية والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان لمواطنيها كافة»⁽¹⁴⁾. عُدَّت الهيئة العامة للثورة السورية منظمة مظلة تنشط داخل سورية وخارجها، إذ ضُمَّت تحت لوائها 40 حركة معارضة، منها اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، ووسائل إعلام معارضة بمثل (شبكة شام). ومع أنها تضمّ عددًا من لجان التنسيق؛ إلا أنها لا تحلّ مكان لجان التنسيق المحلية في سورية، وهي لا تدّعي أي انتماء ديني معيّن⁽¹⁵⁾، ومن أبرز شخصياتها المؤسسة؛ (صالح الحموي، محمد علوش، نضال درويش، رانيا قيصر، سهير الأتاسي)⁽¹⁶⁾.

لم تختلف الهيئة العامة كثيرًا في أهدافها عمّا سبقها من التشكيلات والشبكات الاجتماعية المدنية الثورية؛ إلا أن تصورها السياسي بدا أوضح وأدقّ، إذ رأت أن «الشعب السوري شعب واحد، لا تمييز بين أحد من أفراده أو فئاته وطوائفه، وأن الأرض السورية بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليًا وطن واحد لا يتجزأ، وأن

⁽¹⁴⁾ «الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية»، بحث صادر عن مركز (سورية للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 8-2014، للمزيد انظر الرابط الآتي: <https://goo.gl/WDfVun>، تاريخ الزيارة: 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽¹⁵⁾ الهيئة العامة للثورة السورية، ورقة صادرة عن مدونات مركز (كارنفي للشرق الأوسط)، للاطلاع على الورقة انظر الرابط الآتي: <https://goo.gl/Wfa397>، تاريخ الزيارة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽¹⁶⁾ أبرز الشخصيات المؤسسة للهيئة العامة للثورة السورية: صالح الحموي: ناطق باسم الهيئة، محمد علوش: عضو في الهيئة وفي المجلس الوطني السوري، نضال درويش: عضو في الهيئة، رانيا قيصر: عضو في الهيئة.

المواطنة الفردية هي الأساس في كافة الحقوق والواجبات، وأن المرجعية في المجتمع السوري والدولة السورية هي المرجعية التي تقرها الإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع، من دون انتقاص من الحق الدستوري المكفول لأصحاب المرجعيات الأخرى في الدعوة لرؤاهم والعمل لها، وأن ثروات الوطن الطبيعية والمكتسبة هي ملك للشعب السوري، ويسري عليها مبدأ العدالة الاجتماعية المكفولة دستوريًا، مع الحرص على تحقيق التقدّم الجماعي للدولة والحياة الكريمة للمواطن. ويعد تداول السلطة والفصل بين السلطات مبدأً أساسًا ثابتًا من مبادئ الدولة المكفولة دستوريًا لا يُنتقص منه في أي ظرف من الظروف، وبغض النظر عن تبدّل نسب الغالبية والأقليات في الأجهزة التشريعية والتنفيذية⁽¹⁷⁾.

اعتمدت الهيئة على وسائل عدة للتعبير عن رؤيتها وأهدافها، ولعل أبرزها: «التظاهرات السلمية، الإضراب والعصيان المدني الشامل، تشجيع الجيش على القيام بواجبه وهو حماية المواطنين وليس حماية النظام، تعريف العالم بجرائم النظام ليكون شاهدًا عليها، التواصل مع الجهات المختصة بحقوق الإنسان لتوثيق انتهاكات النظام للحقوق الإنسانية، مطالبة المجتمع الدولي بتطبيق القانون الدولي على سورية، توحيد أطراف المعارضة السياسية التقليدية في الداخل والخارج».

شكلت الهيئة العامة للثورة السورية منذ تأسيسها حالة واضحة من التأثير في التظاهرات، واختيار أسماء تظاهرات يوم الجمعة، وحشد الناشطين على الأرض، إلا أن تطور الوضع العسكري، وتعاقد عمليات القصف والتدمير من قبل النظام حدّ بشدة من تأثيرها في تحريك الشارع السوري، علاوة على أن التوجه السلمي الذي تمثله لم يعد يلقي صدًى واضحًا في الشارع والشبان؛ نتيجة العسكرة شبه الكاملة للثورة السورية. وفي المقابل رفضت الهيئة -في ما بعد- الاندماج ضمن (المجلس الوطني السوري)، لتتخرط بعد ذلك في (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)⁽¹⁸⁾.

(17) الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية، مرجع سابق.

(18) أنشئت الهيئة في إطار محاولة لتوحيد صفوف المعارضة بهدف إضفاء مزيد من الفعالية على الحركة المعارضة. وقد رفضت الانضمام إلى المجلس الوطني السوري، وانتقدته، لأنه يتألف بمعظمه من مغتربين ويتخذ موقفًا متعاليًا إزاء مجموعات المعارضة

شدّدت الهيئة في البداية على إسقاط النظام بالوسائل السلمية، وفضّلت اللجوء إلى التظاهرات، والاعتصامات، والعصيان المدني، والتواصل الاجتماعي، والتغطية الإعلامية للانتفاضة، لاطلاع العالم على ما يجري في سورية، ودعمت التحركات السلمية الأخيرة لتوحيد صفوف المعارضة، وجذب أعضاء جدد إليها. ولأن الثورة اتّخذت طابعًا أكثر عسكرية في منتصف عام 2012؛ بدّلت الهيئة العامة موقفها، ودعت إلى التدخّل العسكري الأجنبي، وساندت مجموعات ثورية مسلحة داخل سورية، بمثل الجيش السوري الحر، مساندةً فاعلةً عن طريق مدّها بالمساعدة اللوجستية والتمويل والدعم⁽¹⁹⁾.

5- المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية

تأسس المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية في 4 أيلول/ سبتمبر 2011، وذلك بانضمام مجالس قيادة الثورة في المحافظات السورية معظمها إليه ضمن مجلس واحد، يضم عضوين من كل محافظة، باستثناء محافظة حمص التي مثلت بأربعة أعضاء، وذلك بسبب حراكها الثوري الواسع، وعدّها عاصمةً للثورة، ورُشّح أعضاء المجلس الأعلى من المجالس المحلية²⁰ للمحافظات لتأليف جسم ثوري، يقوم بمهمة التمثيل السياسي للثائرين، وتنظيم العمل الميداني، واستقبال وتوزيع الدعم المادي للثورة والثوار⁽²¹⁾. عُدّ المجلس «أحد شبكات المعارضة الشعبية التي تسعى لتوفير التمثيل

الداخلية. لكن في حين إن الهيئة رفضت الانضمام إلى المجلس الوطني السوري بصفتها مؤسّسة، يشارك بعض أعضائها، أمثال الدكتور شادي جنيد وخالد الصالح وجمال الورد، في عضوية المجلس بصورة مستقلة. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، تولّى نضال درويش تمثيل الهيئة في محادثات المعارضة في الدوحة، حيث جرى تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. انضمت الهيئة إلى الائتلاف الوطني، الذي يرأسه الشيخ أحمد معاذ الخطيب الحسني، وعُيّن سهير الأتاسي، إحدى أعضاء الهيئة، نائبًا لرئيس الائتلاف.

⁽¹⁹⁾ «الهيئة العامة للثورة السورية»، مركز كارنغي للشرق الأوسط).

⁽²⁰⁾ وقُصد بالمجالس المحلية ضمن بيان التأسيس، المجالس الثورية على المستوى المحلي، وليس المجالس المحلية التي تطورت في بداية العام 2013 بمفهومها الخدمي.

⁽²¹⁾ بيان تأسيس المجلس الأعلى لقيادة الثورة (2011)، للاطلاع على البيان، راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/Q1RQQi>، تاريخ الزيارة: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

السياسي للحراك الثوري، وتأمين الدعم اللوجستي والمالي للثورة المسلحة ضد النظام، وضمّ المجلس الأعلى 40 مجلسًا ثوريًا من كل بلدة ومدينة رئيسة في سورية، علمًا بأن أهمّ تلك المجالس وقع في المناطق التي شهدت معارك عنيفة؛ يمثل حمص وإدلب وحماة ودمشق وحلب ودير الزور. وتشرف مجالس قيادة الثورة على نشاط المجالس الثورية المحلية في كل محافظة رئيسة. وفقًا لهيكلية مكاتب المجلس الأعلى: مكتب الخدمات، ومكتب الإعلام، ومكتب الإغاثة، والمكتب اللوجستي، والمكتب السياسي (22).

أعلن المجلس الأعلى عن أهداف عدة يسعى إلى تحقيقها، وعلى رأسها: إسقاط النظام وتحرير سورية، من أجل إرساء دولة ديمقراطية، تقوم على العدالة والحرية والمساواة. بيد أن المجلس لا يمتلك أجندةً سياسيةً محدّدةً الملامح، ولا يتبع أي حزب أو أيديولوجية. ولعل ذلك قد كان خيارًا متعمدًا يتيح للمجلس التكيّف مع الظروف المتغيّرة وتجنّب استبعاد أي صورة من صور الدعم المحلي أو الخارجي، وقد يكون دلالة على انتهاجه مقارنة قصيرة الأمد، وافتقاره إلى أي رؤية. في المقابل ركّز المجلس الأعلى، في البداية، على العمل الثوري السلمي بتنظيم التظاهرات المناهضة للنظام، ونشر المعلومات عن الثورة، ليشهد نشاطه تحولًا مع نهاية عام 2011 استجابةً للتصاعد المفاجئ في حدة القتال، وتكثيف النظام عمليات القمع. ومنذ ذلك الحين، أصبح يشدد على توفير الدعم المالي واللوجستي للعمل المسلح. ومع أن المجلس لا يستخدم السلاح، إلا أن عسكرته المتزايدة دفعت بريما فليحان، وهي صحافية وناشطة كانت من الأعضاء المؤسسين فيه، إلى الخروج منه (23).

قدم المجلس الأعلى أعضائه؛ «كأهم القيادات التي أخرجتها الثورة منذ انطلاقها والمشهود لهم بالنضال الثوري، كلٌّ في محافظته، ومعظمهم من الثوار الموجودين في الداخل، أو الذين خرجوا في الأشهر الأخيرة بعد بدء الثورة نظرًا للملاحقة الأمنية ومحاولات التصفية الجسدية من قبل النظام، وقليل منهم كان في الخارج، وسُمّي

(22) «المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية»، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للاطلاع انظر الرابط الآتي:

<https://goo.gl/9WjLiv>، تاريخ الزيارة: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(23) «المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية»، مدونات كارنيغي للشرق الأوسط.

من قبل مجلس الثورة، في محافظته ممثلاً عنهم». ومثّل الشخصيات الرئيسة في المجلس كلٌّ من: سليمان خالد الحراكي، جورج صبرا، ياسر نجار، محمد سعيد سلام، داوود السليمان، واصل الشمالي، جمال الورد، مطيع البطين، حسين السيد. إضافةً إلى عدد من الشخصيات الأخرى⁽²⁴⁾. حيث «تألف أعضاء المجلس من أكاديميين ومهنيين وشخصيات دينية، ينحدرون من المدن وينتمون إلى الطبقة الوسطى، في حين أن الناشطين الإعلاميين أو الصحفيين يبرزون أكثر في الشبكات الشعبية الأخرى. ونتيجة لذلك، افتقر المجلس إلى الجهد الإعلامي الذي تميزت به المنظمات والشبكات الأخرى التي سبقتها، كما أنه ليس معروفًا بقدرها»⁽²⁵⁾.

عمل المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية مع (الهيئة العامة للثورة السورية) و(لجان التنسيق المحلية) بنوع من التنسيق المقبول، ومن أبرز نتائج هذا التنسيق زيارة (الحراك الثوري) ممثلاً بعضوين من كلٍّ منها الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، وذلك قبل قرار جامعة الدول العربية بتعليق نشاط الوفد الحكومي السوري،

(24) بيان صادر عن المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (2011)، يوضح بنيته وينشر السير الذاتية لأعضائه، للاطلاع على البيان والتعرف بصورة مفصلة على أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة، راجع: الرابط الآتي: <https://goo.gl/Kn7Xoa>، تاريخ الزيارة: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

(25) الهيكلية التنظيمية للمجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية، وتدرج أعضائه فيما بعد في الأجسام السياسية (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني):

- سليمان خالد الحراكي: رئيس المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية؛ وعضو في مجلس قيادة الثورة في حماه، وعضو في الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري.
- جورج صبرا: عضو في المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية، ورئيس المجلس الوطني السوري.
- ياسر نجار: عضو في مجلس قيادة الثورة في حلب، وفي كتلة الحراك الثوري التابعة للمجلس الوطني السوري.
- محمد سعيد سلام: عضو في مجلس قيادة الثورة في دمشق، وفي كتلة الحراك الثوري التابعة للمجلس الوطني السوري.
- داوود السليمان: عضو في مجلس قيادة الثورة في محافظة إدلب.
- واصل الشمالي: عضو في مجلس قيادة الثورة في حمص، وفي الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري.
- جمال الورد: عضو في الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري.
- حسين السيد عضو مجلس قيادة الثورة عن ادلب، وعضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني، وعضو الائتلاف الوطني.
- مطيع البطين عضو مجلس قيادة الثورة عن درعا، وعضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني، وعضو الائتلاف الوطني.

وقد كان لهذه الزيارة المشتركة أثرٌ كبيرٌ في إيصال رسالة الحراك الثوري مباشرةً إلى الجامعة العربية⁽²⁶⁾.

على الرغم من أن المجلس لم يعلن عن توجهٍ إسلاميٍّ صريح، إلا أن عددًا من أعضائه ينحدر من مكونات أكاديمية في مجال الدراسات الإسلامية والدينية والشرعية (حمزة الشمالي، مطيع البطين، أنس عيروط، فداء المجذوب، عبد السلام الشقيري، محمد سعيد سلام)⁽²⁷⁾. وعمل المجلس على دعم عددٍ من الكتائب والألوية ذات المنهج الإسلامي. في المقابل أسهم المجلس الأعلى في إنشاء المجلس العسكري المحلي في محافظة إدلب، وحظي بدعم الجيش السوري الحر وكتيبة الدرع الشمالي. «ولكن من المعروف أن المجلس الأعلى تعاون، في أنحاء أخرى من سورية، مع

⁽²⁶⁾ بيان صادر عن المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (2011)، يوضح بنيتة الثورية والدور المناط به، للاطلاع على البيان، راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/Kn7Xoa>، تاريخ الزيارة: 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

⁽²⁷⁾ (1) حمزة الشمالي: من محافظة حمص، مواليد 1978 حمص كفرعايا ببا عمرو، خريج كلية الشريعة جامعة دمشق. (2) أنس عيروط: محافظة طرطوس، مواليد بانياس 1971م خريج كلية الشريعة جامعة دمشق تخصص في دراسات الاقتصاد الإسلامي في بيروت وحصل على الدكتوراه، وكان من أول من طالب بالإصلاحات في بانياس وبقي يقود التظاهرات شهرين إلى أن دخل الجيش المدينة. (3) فداء الإسلام المجذوب: من محافظة اللاذقية تولد 1968م في درعا في الدراسات النقدية - جامعة الأزهر / القاهرة ماجستير اقتصاد سياسي / جامعة ماكواري - سني - أستراليا مستشار المناهج للغات - وزارة التعليم - سني 1994-1999 محاضر كلية الدعوة الإسلامية - سورية - 1994/1999 محاضر قسم التخصص معهد الفتح / دمشق - 1990-2006 خطيب في محافظة اللاذقية 1996-2008م مدرس غير متفرغ - الحضارة الإسلامية والدراسات الشرقية في جامعة تشارس ستوت - أستراليا ممثل الديانة الإسلامية في مجلس حقوق الأديان في أستراليا. (4) عبد السلام محمد الشقيري: من محافظة درعا من بلدة الجيزة في محافظة درعا من سكان ريف دمشق السيدة زينب منذ 35 سنة مواليد 1964 خريج الأزهر عام 2000 إمام وخطيب مسجد خالد بن الوليد سابقًا معارض منذ عام 1990 اعتقل 6 مرات التحق بالثورة من أولها بدرعا وهاجر إلى الأردن في الشهر التاسع من هذا العام. (5) مطيع البطين: من محافظة درعا، مهندس معماري وخريج الأزهر خطيب مسجد موسى بن نصير في درعا مواليد نوى 1968 شارك في ثورة سورية من أول يوم، ممن أصيب وجرح في هذه الثورة المباركة، عضو الأمانة العامة في المجلس الوطني السوري عن المجلس الأعلى. (6) محمد سعيد سلام: من محافظة دمشق، إجازة في الدراسات العربية والإسلامية - دبلوم دراسات عليا. مدرس في مدارس دمشق عضو مؤسس في تجمع أحرار دمشق وريفها والناطق الرسمي باسمه، عضو في مجلس قيادة الثورة في دمشق، اعتقل في الشهر الخامس بتأثير التحريض على التظاهر في جوبر. ترأس وفد جوبر الذي قابل بشار الأسد. تمت محاولة إغرائه بمناصب عليا وتعرض للخطف بعد اللقاء العاصف. عضو المجلس الوطني السوري عن المجلس الأعلى. للاطلاع على المزيد عن السير الذاتية لأعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية، راجع: بيان صادر عن المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (2011)، يوضح بنيتة الثورية والدور المناط به، للاطلاع على البيان، راجع: الرابط الآتي: <https://goo.gl/Kn7Xoa>، تاريخ الزيارة: 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

مجموعات إسلامية مسلحة مستقلة، ومنها كتبية الأنصار في حمص، ولواء الإسلام في دوما»⁽²⁸⁾. «كما تحول بعض أعضاء المجلس في الخارج إلى مندوبين سياسيين عن بعض الفصائل المقاتلة في الداخل»⁽²⁹⁾.

قرر المجلس الأعلى لقيادة الثورة دعم «المجلس الوطني» عند تشكيله، في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وذلك بحسب ما أوضح المجلس «نزولاً عند رغبة قواعده الشعبية، وساهم في تشكيل المجلس الوطني بكتلة ثورية تعدادها ١٧ عضواً في المجلس الوطني، وقد كان المجلس الأعلى أحد أهم الأعمدة الثورية التي اعتمد عليها المجلس الوطني وأخذ منها الشرعية عند تشكيله، إضافة إلى الهيئة العامة للثورة السورية ولجان التنسيق المحلية»⁽³⁰⁾. وجديراً بالذكر أن أربعة على الأقل من أعضائه انتخبوا، في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، لعضوية الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري. فضلاً عن ذلك، اضطلع المجلس بدورٍ فعّالٍ في انتخاب جورج صبرا - العضو البارز في حزب الشعب الديمقراطي - رئيساً جديداً للمجلس الوطني السوري، بعد أن تخلى واصل الشمالي، ممثل المجلس الأعلى في المجلس الوطني، عن مقعده في الأمانة العامة لمصلحة صبرا⁽³¹⁾.

6- خلاصات في تجربة أجسام التمهيد السياسي

من خلال الاستعراض المكثف لتجربة (الشبكات المدنية) التي تولت قيادة وإدارة الاحتجاجات الشعبية في سورية في الأشهر الأولى من عمرها، تتضح مجموعة من الخلاصات في تجربة تلك الشبكات، يمكن مناقشتها وفق ترتيباتها الزمنية، وتفاعلها مع تطورات الحدث السوري، فعلى الرغم من أنّ تلك الشبكات المدنية تتالت بفارق زمني طفيف (شهرين) بين كل شكل تنظيمي وآخر، إلا أن سرعة تطور الحدث

(28) «المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية»، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

(29) مقابلة هاتفية أجراها الباحث، ساشا العلوم مع عضو المجلس الأعلى لقيادة الثورة، محمد ملا رشيد، تاريخ المقابلة: 7 آذار/ مارس 2017.

(30) بيان صادر عن المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (2011)، يوضح بنيتة الثورية والدور المنوط به.

(31) المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

السوري فرضت آليات وأدوات مختلفات لكل منها، خصوصاً مع المتغير الأبرز الذي طرأ في تلك المراحل، وهو (التسليح)، وهو الذي مثل نقطة خلافة في تعاطي تلك الشبكات معه، لذلك يمكن استخلاص بعض النتائج بناءً على تصنيف تجربة تلك الشبكات، وفقاً لثلاث مراحل بالصورة الآتية:

أ- المرحلة الأولى: (لجان التنسيق المحلية، اتحاد التنسيقيات)

لم يكن الفرق كبيراً بين أهداف هاتين الشبكتين أو آلياتهما، إلا أن الانتقال تنظيمياً من الشكل الأول إلى الثاني، جاء نتيجة طبيعية لزيادة رقعة التظاهرات، وما رافقها من عنفٍ من قِبَل النظام، وضعف الحراك الثوري تنظيمياً في مواجهته، فكان لا بدّ من الانتقال تنظيمياً من شكلٍ إلى آخر في محاولة لزيادة الفاعلية، وضبط الحراك الشعبي الذي أخذ يفرز حقولاً واسعاً يصعب السيطرة عليها (إغاثة، إعلام، توثيق، تظاهر). إلا أن مرحلة هاتين الشبكتين اتسمت بمجموعة خصائص مشتركة ومتداخلة فيما بينها، ولعل أبرزها:

- المرجعية والأدوات: مثلت تلك الشبكات تجربة الحراك المدني في تنظيم ذاته بوصفه حركة احتجاجية مناهضة لنظام الأسد، مكونة من مختلف الأعراق والطوائف ومن أبناء الطبقة الوسطى في سورية. ومثل القاسم المشترك بينها متطلبات "التغيير" التي لم تلبث أن تطورت إلى إسقاط النظام. حددت تلك الشبكات مرجعيتها بالحراك المدني، فلم تتخذ أيديولوجيا معينة ولم تتبع خطأً سياسياً محدداً، وحددت تلك المجموعات الآلية السلمية في الوصول إلى هدفها بإسقاط النظام، إلا أن محض تحديد الآلية ما كان ليمنع خروج فكرة التسليح، خصوصاً مع إفراط أجهزة الأمن بالعنف ضد المتظاهرين.

- سوريو الخارج: في هذه المرحلة، تمثل دور الخارج (السوريون المغتربون في الخارج) في المستوى الفردي التنظيمي، فكانوا يقدمون المساعدات اللوجستية، ويؤلفون تنسيقيات (إغاثة، إعلامية) لدعم حراك الداخل.

- التأثير الإقليمي: لا يمكن عزل هذه المرحلة عن تأثير المحيط الإقليمي في توجيه الحراك السوري وصوره ومطالبه وشعاراته، التأثير الذي تمثل بمدّ الربيع العربي بوصفه موجة بدأت في مصر، وحظيت بضخ إعلامي مميز، كان فيه شباب (ميدان التحرير) حالاً ملهمةً لأغلب الشباب العربي، من هنا يمكن استخلاص أن العماد الأساس للحراك في هذه المرحلة هو الشباب، وتحديدًا الجيل الذي لم يختبر النظام السوري -أمنيًا- اختبارًا حقيقيًا ومباشرًا، ولم يع آخر مراحل القمع في العام 1982، بينما يلحظ أن الجيل الذي اختبر تلك المرحلة تجريبياً (1982) تردد -بادئ الأمر- في الانخراط بالثورة في مراحلها الأولى (الشبكات)، إلى أن تأكد أن جيل الشباب استطاع إحداث اختراقٍ مهم في بنية النظام الأمنية، وتبين له أن النظام لم يعد قادرًا على أن يسيطر على حركة الاحتجاجات التي عمّت الأراضي السورية.

ب- المرحلة الثانية: (الهيئة العامة للثورة)

اختلفت ملامح الحراك الثوري في هذه المرحلة عن سابقتها؛ فمن يتتبع متطلبات الحراك مع بداية تأليف الهيئة العامة للثورة يجد أن الهدف الأساس المتمثل بإسقاط النظام لم يتغير، ولكن الطارئ في هذه المرحلة هو ظهور مطالب سياسية أدق، لم تكن موجودة في المرحلة الأولى (شكل الدولة، فصل السلطات، تداول السلطة، الدستور). وشهدت هذه المرحلة بروز بداية ملامح التسليح أوضح من سابقتها، فكان لا بدّ من تحديد الموقف من هذا المتغير الذي بدا لبعضهم تطوراً حتمياً أكثر منه إرادياً في ظل الظروف الموضوعية للحراك السوري. ولعل أبرز ملامح هذه المرحلة:

- تراجع الفاعلية: تحول دور شبكات المرحلة الأولى (لجان التنسيق المحلية، اتحاد تنسيقيات الثورة) من فاعلٍ رئيسٍ في المرحلة الأولى إلى حركةٍ من عشرات الحركات المعارضة في المرحلة الثانية، خاصةً بعد أن ضمت "الهيئة العامة للثورة" تحت لوائها 40 حركةً معارضةً، منها اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، وغيرها من التجمعات المعارضة.

- مشكلة التسليح: على الرغم من أن الهيئة العامة حاولت المحافظة على آليات الثورة السلمية، إلا أن هذه المرحلة تطلبت تحديد موقفٍ واضحٍ من التسليح، إذ

تشير هذه المرحلة إلى أنّ مظلة (الهيئة العامة للثورة السورية) ضمت عشرات المجموعات المعارضة والمختلفة في مقارباتها للتسليح بين رافض ومشجع وما بينهما، في حين بدأت تتشكل على الأرض مجموعات مسلحات صغيرات تحت مسمى الجيش الحر، وأخذ الحراك على الأرض يجري وفق سياقات خارج فضاء الهيئة.

• الشباب العسكري: شهدت هذه المرحلة كثافة في الانشقاقات عن الجيش العربي السوري، والاتجاه إلى جانب الثورة وحراكها المدني على الأرض، وعلى الرغم من انشقاق ضباط برتب عاليات؛ إلا أن اللافت في تلك المرحلة هو أن رُتب المنشقين الأوائل عن جيش النظام راوحت بين (ملازم، ملازم أول، نقيب)، ولعل ذلك يشير إلى شريحة من الشبان العسكريين الذين دخلوا خط الثورة من الجيل المدني نفسه الذي أسهم بإطلاقها، وربما يُرد ذلك إلى أن تلك الشريحة تتمثل بـ «شبان لم يتشربوا العقيدة العسكرية للبعث التشرّب الكافي، إضافةً إلى إحساسهم بالضغط الطائفي أكثر من المعارض المدني في الشارع السوري؛ وذلك نتيجة النشأة ضمن مؤسسة عسكرية وأمنية مبنية أساساً على التراتب الطائفي»⁽³²⁾.

• حرج الشارع: لم تمتلك الهيئة العامة، في تلك المرحلة، أن تختار قراراً فرض التسليح من رفضه، إذ أخذت تتشكل مجموعات معارضة مسلحة تبعاً لظروف كلّ محافظة، من دون انتظار موافقة الهيئة العامة، ولكن الجدل في تلك المرحلة كان حول تحديد الموقف من التسليح، ونتيجة حساسية اتخاذ الموقف بعسكرة الثورة، وحرج تجاهل هذا المتغير الذي بدأ يظهر بصورة واضحة؛ فتمّ تبني مظلة الجيش الحر في هذه المرحلة على أنه حالة دفاعية لا هجومية (حماية التظاهرات السلمية والدفاع عن النفس).

• توجيه الحراك: على الرغم من أن أهداف الهيئة العامة بدت سياسية أكثر من الشبكات التي سبقتها؛ إلا أن دور الهيئة لم يرق إلى مستوى العمل السياسي التوعوي الموجه للحراك، وإنما اقتصر -على ما يبدو- على الدور التنظيمي اللوجستي، بدليل

⁽³²⁾ مجموعة مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو مع بعض الضباط المنشقين عن جيش النظام ضمن رتبة (ملازم، ملازم أول، نقيب)، والمقيمين في تركيا بعد سيطرة تنظيم الدولة على مناطق وجودهم في الأراضي السورية. امتدت المقابلات من تاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 إلى تاريخ 1 شباط/ فبراير 2017، وتمت على مدد متقطعات، وفقاً للعبئة المتاحة.

أن جزءًا من الحراك كان يتأثر بخطاب شخصيات لم تنتم إلى أيّ من تلك الشبكات، (العرعور) نموذجًا.

ج- المرحلة الثالثة: (المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية)

يبدأ عنوان هذه المرحلة من اسم المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية؛ إذ يتضح أن مصطلح (القيادة) لم يُستخدم في الشبكات السابقة، وإنما ظهر مع المجلس الذي صنّف نفسه الجسم الأعلى لقيادة الحراك؛ أي إن عنوان هذه المرحلة العريض كان البحث عن شكلٍ قياديٍّ وتمثيلٍ سياسي واضح للثورة؛ فحملت هذه المرحلة مجموعة سمات مختلفة نتيجة ما طرأ عليها من متغيرات محلية على الأرض وأخرى إقليمية ودولية، ولعل أبرز تلك السمات:

- تجاوز السلمية: على الرغم من محاولة المجلس الأعلى الالتزام بالآليات السلمية للشبكات المدنية التي سبقته؛ إلا أن نشاطه في نهاية عام 2011 شهد تحولًا واضحًا إلى تبني التسليح، وإسهامه في إنشاء بعض المجالس العسكرية في المحافظات.

- اختلاف الأجيال: اختلفت الشريحة العمرية التي دخلت مع المجلس الأعلى، إذ لم يعد الاعتماد على شباب الشبكات المدنية السابقة قائمًا مباشرة، وإنما دخلت شريحة من الأكاديميين والسياسيين ذوي عمرٍ متقدمٍ.

- التنظيمات الناجزة: بدأ دور السوريين المغتربين في الخارج يتضح أكثر عبر تنظيمات سياسية ناجزات، دخلت خط الثورة، وأبرزها (الإخوان المسلمون، وغيرها من التشكيلات السياسية الناجزات والمعارضة لنظام الأسد من قبل في الخارج)، وكان لهذا الدخول التنظيمي أثره المباشر في سياق تطور الأحداث؛ إذ بدأت معه الهوية في الأجندة السياسية والآليات، إضافةً إلى الهوية في الأجيال المتحكمة في تلك الشبكات ومرجعيتها؛ فبدأ في هذه المرحلة مصطلح (الداخل والخارج) بالظهور، وعززته -في ما بعد- التنظيمات السياسية الناجزات في الداخل السوري ضمن مناطق النظام (هيئة التنسيق)، لتنتقله إلى مستوى آخر يعدّ كلّ الحراك المدني، ممن دخل

في الشكل السياسي التنظيمي (المجلس الوطني) تابعًا للخارج، ويسبغ على نفسه صفة المعارضة السلمية (الوطنية) في الداخل.

• البنية الفوقية: إن تكون الكيانات التي انبثقت عن الحراك السلمي، وتحديدًا في المرحلة الثانية والثالثة (الهيئة العام، المجلس الأعلى) يلفت إلى محاولة مباشرة أو غير مباشرة من بعض المؤسسين لخلق (بنية فوقية) قيادية للحراك الثوري المدني، من دون الانخراط بتطورات ومآلاته مباشرة، إذ إن بعض المؤسسين في تلك المراحل كانوا قيادات ميدانية على الأرض؛ إلا أن انسحابهم للعمل القيادي السياسي ضمن الهيئات أدى إلى انفصال تدريجي عن الأرض؛ أنتج فراغًا شغلته قيادات ميدانية ثورية جديدة، تفاعلت مع العسكرة تفاعلًا أكبر.

• نزعة القيادة: هذا الانسحاب من النشاط الميداني المباشر، عززه ظهور النزعة الفردية لدى عدد من الشبان ضمن تلك الكيانات للتحويل إلى قادة، وليس إلى ثائرين؛ ما أسهم بتطور فضاء ثوري افتراضي ضمن مجالس قيادية بعيدة عن الثورة التي كانت تتطور باتجاه العسكرة والراديكالية في الشارع، ولم تصمد تلك المجالس أمام الأجسام السياسية الناجزات في الخارج، بحكم علاقات الأخيرة دوليًا، وقدرتها التمويلية، وبنيتها المتماسكة؛ ما أدى إلى تراجع دور الشباب وتشكيلاتهم، وفتح المجال أمام تشكل هيئات معارضة منفصلة عن الأرض.

• المجتمع المدني: يُلاحظ في المرحلتين الأخيرتين حالة من انكفاء بعض القيادات الميدانية في المراحل الأولى، مع تطور الحراك نحو النشاط الإعلامي أو الإغاثي ومنظمات المجتمع المدني، وليس الانخراط المباشر في تطور الحراك والثورة المسلحة. وقد يُفسر هذا الانكفاء بأن غالبية تلك القيادات لم يكونوا مؤهلين قياديًا ولا شعبيًا لضبط حراك ثوري؛ تطور ليشمل أغلب فئات الشعب الاجتماعية والتوجهات الأيديولوجية، أو قد يُرد إلى معارضة بعضهم طور العسكرة، وتوجيه فاعليتهم إلى بقايا الشكل السلمي من الثورة (منظمات المجتمع المدني، الإعلام البديل، المجالس المحلية).

• وفي نهاية المرحلة الثالثة؛ بدأ سياق الحراك الثوري السوري ينقسم وفق حقول، تداخلت في بعض جوانبها؛ إلا أنها تمايزت عن بعضها تمايزاً واضحاً، وتوزعت تلك الحقول وفق ما يأتي:

الحقل الأول: الحقل المدني الثوري (الحراك الثوري): الذي تكون من الشبكات المدنية الثورية الأوليات (التنسيقيات) التي بدأت مع طغيان التسليح ودخول التنظيمات السياسية الناجزة، تفقد فاعليتها تدريجياً لتعيد إنتاج نفسها في أشكال ثورية جدد، إذ توزع من تبقى من شخوص وناشطين في تلك الشبكات السابقة - ممن لم يُعتقل أو يُقتل على يد النظام- ضمن منظمات المجتمع المدني التي أخذ يبرز دورها في مختلف الاتجاهات، إضافةً إلى البنى المحلية ضمن المناطق الثائرة (مجالس محلية) التي اختلفت في مقاربتها بخصوص التسليح. ولكن يجدر الذكر هنا أنّ دخول السلاح إلى خط الثورة في هذه المرحلة، لم يكن هو المفصل في تشظي تلك الشبكات إلى مجموعات أصغر، وإنما دخول الأيديولوجيا على السلاح كان هو النقطة الحاسمة، ففي إثر دخول السلاح المؤدلج اضطرت تلك الشبكات وأفرادها إلى التراجع إرادياً أو مجبرين.

الحقل الثاني: الحقل العسكري الذي أخذ يتكون بصورة واضحة مع نهاية عام 2011، ليضمّ مجموعات محلية مسلحة من المدنيين، إضافةً إلى المنشقين عن جيش النظام السوري والأفرع الأمنية.

الحقل الثالث: وهو الحقل السياسي الذي ضمّ مستويات عدة فيه، بدءاً من التنظيمات السياسية الناجزات في المهجر، في مقابل التنظيمات السياسية الناجزات في الداخل السوري من قبل الثورة (إعلان دمشق ومكوناته)، وصولاً إلى شخصيات مستقلة عاملات في الشأن العام ومنحدرات من مكونات عدة (ثقافية، حقوق إنسان، صحفية، دينية).

مثل شعار "إسقاط النظام" القاسم المشترك بين الحقول الثلاثة التي تداخلت بحكمه، إذ دعمت بعض منظمات المجتمع المدني بعض الفصائل العسكرية إغاثياً، وأيدتها معنوياً، وكذلك فعل بعض السياسيين الذين سعوا إلى محاولة تطويع الحقل العسكري، إلا أن تلك الحقول، وعلى الرغم من تداخلها، تمايزت من بعضها،

واختلفت في الآليات والأولويات، إذ جمع كلُّ حقل اتجاهات مختلفة، وأيديولوجيات عدة، فكان لا بدّ من ناظم مشترك لعمل تلك الحقول الثلاثة، خاصة مع بداية مطالبة المجتمع الدولي بتمثيل واضح لهذا الحراك، فشهدت نهاية مرحلة المجلس الأعلى لقيادة الثورة، مفصلاً مهمّاً في تاريخ الثورة السورية، مثّل تزاوجاً بين حقلين من الثلاثة السابقة، وهما الحقلان (المدني) و(السياسي)، لينتج من ذلك ولادة أول جسم ائتلافي سياسي رسمي للثورة السورية (المجلس الوطني السوري). ونتج من هذا الاندماج أيضاً مصطلح (المعارضة السورية)، وهو الذي حلّ محل مصطلح الحركة الاحتجاجية والثورة، واختزلها بعد تنظيمها سياسياً. وتولى الجسم الجديد تمثيل الثورة سياسياً في المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وبدأ بمحاولة تطويع الحقل المتبقي (العسكري) الذي كان قد تطور وفق أبعاد مختلفة بموازاة الحقلين الآخرين. لتبدأ مرحلة جديدة من عمر الثورة السورية، هي مرحلة التعبير السياسي، ومحاولة تنظيم الفعل الثوري ضمن مؤسسات سياسية.

لم يغيب الدوران الدولي والإقليمي عن مراقبة المراحل الثلاث السابقة بحذر، ومتابعة تطورها، ولم يغيب أيضاً عن المرحلة الثالثة تحديداً؛ إذ تجلّى إسهامه بتأليف الجسم الائتلافي الأول (المجلس الوطني)، وبرز أثر التجربة الليبية وانعكاسها واضحاً في الحقل العسكري.

الفصل الثاني: الأقسام السياسية الائتلافية

1- مقدمة

2- هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

3- المجلس الوطني السوري

4- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

5- نتائج التجربة الائتلافية للمعارضة السورية

1- مقدمة

مع نهاية عام 2011 بدأت مرحلة جديدة في الثورة السورية، عنوانها العريض البحث عن تمثيل سياسيٍ قادرٍ على ترجمة الحركة الثورية الشعبية إلى مطلبيةٍ سياسيةٍ واضحةٍ، خصوصاً مع ضغط المجتمع الدولي؛ فبدأت المحاولات لخلق أجسام تمثيليةٍ للتعبير عن حركة الاحتجاجات السورية؛ إلا أن المشكلة بدأت من نقطة التمثيل، إذ إنها استوجبت محاولات عدة لتشكيل قوى معارضة وطنية من الاتجاهات المختلفة للمعارضة السياسية السورية في سبيل خلق جبهة سياسية، تقود الحراك نحو هدفه في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. لكن وجهات النظر والمقاربات السياسية لصيغة الحل السياسي كانت إحدى أبرز العقبات في خلق تلك الصيغة التوافقية؛ فبدأت رحلة توحيد رؤية المعارضة السورية بحقولها الثلاث (الحقل المدني الثائر) ممثلاً بمختلف القوى المدنية الثورية التي بدأت مرحلة جديدة مع اندماجها تنظيمياً في مؤسسات عمل سياسي، في مقابل (الحقل السياسي) الذي انقسم على ذاته وفق وجهات نظر ومقاربات سياسية متنافرة، عبّرت عنها عشرات التشكيلات السياسية الناجزة والمعارضة من قبل الثورة، وما بينهما الحقل العسكري الذي أخذ يشهد بروزاً واضحاً على الأرض، ويتطور وفق أبعاد أيديولوجية مختلفة.

بدأت محاولات عدة لخلق صيغة توافقية لعمل الحقول الثلاثة التي مثلت بمجموعها مفهوم (المعارضة السورية)، فكانت البداية من الحقل السياسي الذي امتدت محاولات توحيد من دمشق (مؤتمر ساميراميس) مروراً بأنطاليا وإسطنبول وصولاً إلى العاصمة القطرية الدوحة؛ فكانت أولى نتائج تلك المحاولات انبثاق (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي)، تلك الهيئة التي لم تلبث أن أخذت طابعاً إشكالياً بالنسبة إلى الحراك الثوري على الأرض، أسهم في ذلك بروز الجسم المنافس (المجلس الوطني السوري) في الخارج، وبدا أكثر تمثيلاً للحراك ولمطالب الثورة في بداية ظهوره؛ لتبدأ المنافسة على التمثيل السياسي للثورة، خاصة على المستوى الدولي، ولتتكرس معها ثنائية (الداخل والخارج) بوصفها أولى مشكلات العمل السياسي في المعارضة السورية. إذ عد المجلس الوطني السوري، ومن بعده الائتلاف الوطني في مقابل هيئة التنسيق، مضمراً للمنافسة بين تشكيلات المعارضة السياسية الناجزات

قبل الثورة، حيث تنافست الأحزاب الكردية تحت هاتين المظلتين، وأيضًا تشكيلات اليسار السوري وبقايا الناصريين، ومثلت منافسة بين الإسلاميين والعلمانيين. إذ مثل المجلس الوطني السوري، ومن بعده الائتلاف وهيئة التنسيق، أجيالًا سياسية نشأت من ائتلاف قوى سياسية معارضة عدة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حكمت بينهم علاقات سياسية من مستويات عدة، كان التقارب أو التباعد فيها رهنا بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الطارئة في الملف السوري. الأمر الذي أسهم في إنتاج فراغ سياسي في المستوى المحلي، ومنافسة محمومة على التمثيل في المستوى الدولي، وحال دون إنتاج فعل سياسي جاد. مثل هذا الأمر -وما يزال- أحد أبرز عقبات الثورة السورية.

وعليه، فإن هذا الفصل يحاول دراسة التجربة الائتلافية السياسية في المعارضة السورية، عبر البحث في الأجسام الثلاثة التي عكست هذه الحالة الائتلافية السياسية على المستوى الوطني (هيئة التنسيق، المجلس الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)، وذلك عبر دراسة البنية التنظيمية لتلك الأجسام، وتحليل تصوراتها السياسية للأزمة السورية، وبيان النقاط الخلافية ضمنها، وفحص أدائها السياسي وما حكمه من متغيرات، خلال مختلف مراحل الثورة السورية، سعيًا لقياس أثرها السياسي وفق حركية الملف السوري محليًا ودوليًا وإقليميًا، وفي مستوياته المتعددة.

2- المبحث الأول: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

بعد اندلاع الاحتجاجات، في سورية في آذار/ مارس 2011، دعا مجموعة من المعارضين السوريين (برهان غليون، ميشيل كيلو، حسين العودات، عارف ديلة، حبيب عيسى، عبد العزيز الخيّر، حازم نهار)، أحزاب المعارضة السورية كافة إلى الالتقاء مجددًا، على الرغم من الخلافات السياسية والشخصية بين المعارضين، وذلك لوضع رؤية موحدة للأحداث، ليتمخض من ذلك فكرة (هيئة التنسيق) في دمشق

حزيران/ يونيو 2011⁽³³⁾. وفي 30 آب/ أغسطس 2011، أعلنت مجموعة من الأحزاب والشخصيات المعارضة في مؤتمر صحافي في دمشق، عن تأسيس (هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي)، وأكدت أن هدفها هو «توحيد جهد المعارضة السورية في الداخل والخارج، ودعم الانتفاضة الشعبية والعمل على استمرارها حتى تحقيق أهدافها في التغيير الديمقراطي. وطالبت الهيئة في بيانها التأسيسي بإطلاق حوارٍ جاد بعد توفير شروطه اللازمة، ومن أهمها: "وقف الخيار الأمني العسكري، والإفراج عن جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، ومحاسبة المسؤولين عن القتل وإطلاق النار على المتظاهرين، ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، والاعتراف بحقّ التظاهر السلمي، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور»⁽³⁴⁾.

أ- هيكلية الهيئة والأحزاب المنضوية

ضمت هيئة التنسيق الوطنية عند تأسيسها شخصيات وأحزابًا معارضة، أبرزها (التجمع الوطني الديمقراطي) المكون بدوره من خمسة أحزاب، أكبرها حزب (الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي) الذي يرأسه حسن عبد العظيم -الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي ورئيس هيئة التنسيق الوطنية- ويضم التجمع الوطني الديمقراطي (حزب العمال الثوري العربي) المتمثل بحازم نهار، و(حزب العمل الشيوعي) المتمثل بعبد العزيز الخير، و(حركة الاشتراكيين العرب) المتمثلة بمنير البيطار، و(حزب الاتحاد السرياني)، إضافة إلى (حزب الشعب الديمقراطي) الذي لم يكن له تمثيل في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق. وضمت الهيئة (أحزاب تجمع

⁽³³⁾ «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مدونات مركز كارنغي للشرق الأوسط، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/n1u2yS>، تاريخ الزيارة 11 كانون الأول/ديسمبر 2016.

⁽³⁴⁾ «الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية»، مركز سورية للبحوث والدراسات، (2014-1-8)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JLZ5Cx>، تاريخ الزيارة 10 كانون الأول/ديسمبر 2016.

اليسار الماركسي) و(حركة معاً من أجل سورية حرة ديمقراطية) التي أسسها المعارض منذر خدام، ولجان إحياء المجتمع المدني المستقلين⁽³⁵⁾.

أما بالنسبة إلى التمثيل الكردي، فقد ضمت هيئة التنسيق -عند تأسيسها- أربعة أحزاب ممثلة بعضوين في المكتب التنفيذي هما صالح مسلم، ممثل (حزب الاتحاد الديمقراطي)، ونصر الدين إبراهيم ممثل (الحزب الديمقراطي الكردي) في سورية (البارتي)، لكن الأحزاب الكردية، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي، انسحبت من الهيئة في كانون الثاني/يناير 2012، بعد أن أسهمت في تأليف المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول/أكتوبر 2011، إلى جانب أحزاب كردية أخرى، كانت قد انضمت إلى المجلس الوطني السوري؛ إذ إن المجلس الوطني الكردي -في بداية تكونه- أصدر جملة قرارات، علّق من خلالها عضوية مكوناته كلها في أطر المعارضة (هيئة التنسيق)، و(المجلس الوطني السوري)، و(إعلان دمشق)، وطالبها بالانسحاب، وذلك بتأثير فشل التوصل إلى تفاهم مع الكتل المعارضة الثلاث السابقة، بشأن الحصول على «اعتراف دستوري بوجود الشعب الكردي قومية أصيلة في البلاد، وإيجاد حلّ ديمقراطي للقضية الكردية في سورية، على قاعدة حق تقرير المصير في إطار سورية الموحدة»⁽³⁶⁾، إذ كان موقف هيئة التنسيق يتوخّى "حلاً ديمقراطياً للقضية الكردية في إطار وحدة الأراضي السورية، ولا يتعارض مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي"⁽³⁷⁾. إلا أن بعض الأحزاب الكردية المنضوية تحت هيئة التنسيق لم تلتزم بقرار المجلس الوطني الكردي، وبقيت ضمن الهيئة حتى صدر قرار في اجتماع الأمانة العامة للمجلس، في 6 أيلول/سبتمبر 2013، يجمّد عضوية كلّ من الحزب (الكردي السوري) و(اليسار)، وينصّ على أنه لا يحقّ لهما حضور جلسات

⁽³⁵⁾ «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مدونات مركز كارنغي للشرق الأوسط.

⁽³⁶⁾ «أحزاب المجلس الوطني الكردي تعلق عضويتها في أطر المعارضة السورية»، صحيفة الوطن (2013)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/QWJTQb>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/فبراير 2017.

⁽³⁷⁾ وفي شباط/فبراير 2012، انسحبت الأحزاب الكردية التي كانت منضوية تحت راية هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، (باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي)، وانضمت إلى المجلس الوطني الكردي. وفي نيسان/أبريل تيّمت هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي موقفها، وأيدت تطبيق "مبادئ اللامركزية" في سورية المستقبل. للمزيد راجع: مدونات مركز كارنغي للشرق الأوسط، المجلس الوطني الكردي في سورية، مرجع سبق ذكره.

المجلس الوطني الكردي إلى حين إصدار بيان الانسحاب، تأكيداً لقراره السابق بهذا الخصوص، في اجتماع 16 آب/ أغسطس 2013⁽³⁸⁾.

وضمّ المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق، عند تأسيسها، حسن عبد العظيم منسقاً عاماً، وحسين العودات نائباً له في الداخل، وبرهان غليون نائباً في الخارج، وعضوية كلٍّ من: هيثم المالح، وعارف دليّة، وفايز سارة، وميشيل كيلو، وحازم نهار، ومن الخارج هيثم مناع، ورامي عبد الرحمن، وزكريا السقال، وسمير العيطة، وضمت أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي وأحزاب التجمع اليساري السوري و11 حزباً كردياً. ثم ما لبث أن خرج من هيئة التنسيق كلٌّ من (برهان غليون، هيثم المالح، فايز سارة، ميشيل كيلو، حازم نهار)⁽³⁹⁾، لأن خط الهيئة سياسياً لم يكن واضحاً، فممنهم من انضم إلى (المجلس الوطني السوري)، ثم إلى (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) (فايز السارة، ميشيل كيلو، هيثم المالح)، ومنهم من بقي مستقلاً، وانخرط ضمن تشكيل سياسي جديد (حازم نهار/ حزب الجمهورية)⁽⁴⁰⁾.

ب- التصور السياسي للهيئة

في 17 أيلول/ سبتمبر 2011، عقدت هيئة التنسيق الوطنية مؤتمرها الأول في ريف دمشق، تحت (لاءات) ثلاث (لا للتدخل الأجنبي، لا للعنف، لا للطائفية)، ونتج من المؤتمر تأليف لجنة مركزية، ضمت 80 عضواً، ينتمون إلى أحزاب سياسية سورية، وهي: (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي)، و(حزب العمل الشيوعي السوري)، و(حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي)، و(الحزب الديمقراطي الكردي السوري)، و(حزب الاتحاد الديمقراطي)، و(الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، و(الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)، و(حركة الاشتراكيين

⁽³⁸⁾ المجلس الكردي يجمد عضوية التنسيقيات وحزبي الوفاق، الموقع الإلكتروني (كوباني كورد)، (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hakoxc>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁹⁾ «الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية»، مرجع سبق ذكره.

⁽⁴⁰⁾ أحمد عبد الرحمن، ملامح الحراك السياسي في الثورة السورية، ط1، (صادر عن دار الأقصى للطباعة والنشر، 2014)، ص،

العرب)، و(حزب الاتحاد السرياني)، و(الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية). وصادر بيان ختامي، رأى أن المخرج من الأزمة الراهنة، هو (عقد مؤتمر وطني عام وشامل)، يدعو إلى إطلاق حوار جاد ومسؤول، يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات المناسبة ليكتسب مصداقيته والثقة به». وطالب النظام السوري بالإقرار (بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية)، و(الاعتراف بالانتفاضة)، وذلك من خلال (وقف الخيار الأمني - العسكري)، و«الإفراج عن جميع الموقوفين منذ انطلاقة الانتفاضة، وعن جميع المعتقلين السياسيين قبل هذا التاريخ»⁽⁴¹⁾.

وفي 8 / 10 / 2011؛ أصدرت الهيئة وثيقة تتضمن رؤيتها للمرحلة الانتقالية في سورية (من الاستبداد إلى الديمقراطية)⁽⁴²⁾، وهي ورقة موسّعة لوثيقة التأسيس⁽⁴³⁾، ولم تخرج فيها عن المطالب السابقة ذاتها. وقد انسحبت شخصيات وقوى سياسية

(41) أحمد عبد الرحمن، ملامح الحراك السياسي في الثورة السورية.

(42) وجاءت رؤية هيئة التنسيق الوطنية للمرحلة الانتقالية في 19 نقطة أبرزها: «التأكيد على حق الشعب السوري بالتظاهر السلمي، وتأمين الظروف الملائمة لذلك. الوقف الفوري لاستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، وسحب الأجهزة الأمنية من الشارع. العمل الفوري على عودة اللاجئيين السوريين من الدول المجاورة بكرامة، وتأمين جميع مستلزمات ذلك. إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية التظاهرات التي عمت المدن السورية. إصدار عفو شامل عن جميع سجناء الرأي في سورية. إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي صدرت في ظل إعلان حالة الطوارئ. مثل المرسوم رقم 4 والمرسوم رقم 6 والقانون رقم 49، وقانون أمن الحزب، والقانون رقم 14 المتعلق بحماية الأجهزة الأمنية ومنتسبيها من المساءلة القانونية وغيرها من القوانين. السماح بعودة المنفيين طوعاً أو كرهاً إلى الوطن وتسوية أوضاعهم. الإعلان عن فصل حزب البعث عن جميع مؤسسات الدولة، وإخراجه منها. تغيير الخطاب الإعلامي للسلطة تجاه الحراك الشعبي والمعارضة. السماح بحرية الإعلام العربي والدولي، بما يساعد على تأمين مناخ إعلامي ملائم يساهم بدوره بإنضاج الحلول الممكنة للتحوّل الديمقراطي بكل شفافية ووضوح ومراقبة. إيقاف العمل بجميع القوانين التي صدرت عن السلطة في إطار رؤيتها لمسار العملية الإصلاحية، مثل قانون التظاهر، وقانون الإدارة المحلية وقانون الانتخابات العامة وقانون الأحزاب وقانون الإعلام». للاطلاع على الوثيقة كاملة، راجع: موقع الحوار المتمدن، رؤية هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي للمرحلة الانتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية في سورية، (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4nLizj>، تاريخ الزيارة: 29 ديسمبر/كانون الأول 2016.

(43) دعا بيانها التأسيسي إلى تنظيم احتجاجات سلمية لضمان المطالب الأساسية قبل أن تنخرط المعارضة في حوار مع الحكومة: إطلاق سراح الموقوفين السياسيين، والسماح بالتظاهر السلمي، وسحب الجيش من المدن، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور (إنهاء احتكار حزب البعث السلطة والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس بحرية على المناصب العامة)، ورفع حالة الطوارئ، والسماح بدخول الإعلاميين الأجانب لتغطية الأحداث، وإحالة المسؤولين عن العنف إلى القضاء قبل البدء بالحوار. وضم البيان التأسيسي برنامجاً سياسياً يدعو إلى قيام حكومة انتقالية، وإجراء إصلاحات أساس، أبرزها وضع مشروع دستور جديد وقوانين ديمقراطية للأحزاب السياسية، والمصالحة الشعبية، والتعويض للمتضررين من الثورة، والنظر في قضية الشعب الكردي.

عدة من هيئة التنسيق، بمثل تيار (معًا)، وعدد من التنسيقيات، وانشقت أيضًا مجموعة مهمة من حزب الاتحاد الاشتراكي، وأعلنت تأييدها المجلس الوطني السوري. ولم تنظم هيئة التنسيق فاعليات احتجاجية على الأرض، إلا في ما ندر، واكتفت بصيغاتها مع بعض الناشطين، «الأمر الذي جعلها لا تمتلك فاعلية عالية في أحداث ومجريات الثورة السورية. ربما لأنها استنسخت بنية ونمط الحزب التقليدي المترهل، فضلًا عن الهوية في التفكير والعمل ما بين مكوناتها الحزبية وبين الشخصيات المستقلة، وما بين قياداتها المتقدمة في العمر وبين شبابها المنخرط في فاعليات الانتفاضة. واللافت هو أن هيئة التنسيق وجهت "لاءاتها الثلاث" نحو الحراك الثوري، وليس نحو النظام، واكتفت بالمطالبة اللفظية بإسقاط النظام الاستبدادي الأمني، بما فسّر، في ذلك الوقت، بأنها تقبل الدخول في مرحلة انتقالية يبقى فيها الرئيس الأسد، في الوقت الذي كان يطالب فيه المجلس الوطني بإسقاط النظام بكل أركانه ورموزه، بما فيها رأس النظام، أما في ما يتعلق بالتطلع إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية، فإن الجانبين كانا متفقين»⁽⁴⁴⁾.

ج- هيئة التنسيق والمعارضة (أزمة الداخل والخارج)

تلقت هيئة التنسيق اتهامات عدة، من جهات معارضة مختلفة أبرزها المجلس الوطني، بأنها «قامت على أساس تكريس الانقسام بين (معارضة الداخل والخارج)، وادعاء تمثيل المعارضة السورية في الداخل، بما يشرعن وجود النظام ويمنحه ورقةً سياسية، تتمثل بمعارضة داخلية (وطنية) مختلفة وامتياز عن معارضة الخارج، كما أن عددًا من القوى والأحزاب الفاعلة في الداخل السوري والمشاركة في الثورة لم تنضم إليها، مثل معظم قوى وأحزاب "إعلان دمشق"، ولا سيّما (حزب الشعب) الذي يُعدّ أحد المكونات الرئيسة في (التجمّع الوطني الديمقراطي)، بينما أعلنت انضمامها وتأييدها للمجلس الوطني السوري بعد تشكيله. لم تشارك معظم الأحزاب

⁽⁴⁴⁾ عمر كوش (2014)، حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة، بحث منشور على موقع الأورينت نت، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Q1m5BZ>، تاريخ الزيارة 30 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

الكردية في الهيئة، على الرغم من مساهمتها في صياغة وثيقتها التأسيسية، واقتصرت المشاركة الكردية فيها على حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) الذي تنحدر أصوله من حزب العمال الكردستاني PKK، وهو المتهم من المعارضة بالتعاون مع نظام الأسد، وذلك على خلفية العداء لتركيا، والوقوف ضد الموقف التركي من الوضع في سورية. ولم تنضم (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي) إلى المجلس الوطني السوري، ولا إلى الائتلاف الوطني، لعدة أسباب موضوعية وشخصية، لكن عدم انضمامها أفصح عن انقسام فكري وسياسي واضح في المعارضة السورية، بين القوى والشخصيات الليبرالية والإسلامية التي تشكل منها المجلس الوطني، وبين الشخصيات والقوى والأحزاب القومية التي انضوت في هيئة التنسيق، بمعنى أن الانقسام بُني على خلفيات وأسس سياسية وأيديولوجية، بين الليبراليين والإسلاميين وبين القوميين وبقايا اليساريين»⁽⁴⁵⁾.

د- الهيئة والمجلس (محاولات التوحيد)

جرت محاولات عدة لتوحيد معارضة الداخل والخارج، أولها في الدوحة في أيلول/ سبتمبر 2011، حيث اجتمع ممثلون عن هيئة التنسيق، وإعلان دمشق، والإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي المستقل؛ لمناقشة الأزمة، ووضع برنامج سياسي موحد. فاتفق على تشكيل ائتلاف وطني سوري، يُعلن عنه في دمشق، ويضم الجهات المجتمعة الأربع، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً، وخاصة عندما برزت مبادرة جامعة الدول العربية في أيلول/ سبتمبر 2011 التي اقترحت بقاء الرئيس السوري في السلطة مدة سنتين إضافيتين، ما أدى إلى انسحاب الإخوان المسلمين من الاتفاق⁽⁴⁶⁾.

(45) عمر كوش، مرجع سابق.

(46) مركز كارنغي للشرق الأوسط، مرجع سابق.

ونظرًا إلى الاختلافات السياسية مع المجلس الوطني السوري والدول الداعمة له، امتنعت هيئة التنسيق عن حضور مؤتمرات مجموعة (أصدقاء سورية)⁽⁴⁷⁾ في تونس في شباط/ فبراير 2012، وفي إسطنبول وباريس في نيسان/ أبريل. وكانت تركيا قد اعترفت، في غضون ذلك، بالمجلس الوطني السوري بصفته الممثل الشرعي للمعارضة، بينما دعت المملكة العربية السعودية وقطر إلى تسليح الجيش السوري الحر، في خطوة عارضتها هيئة التنسيق الوطنية، إلا أن هذه الأخيرة اجتمعت إلى جانب المجلس السوري الوطني وممثلين من مجموعات المعارضة وائتلافاتها الأخرى، في مؤتمر عُقد في القاهرة برعاية الجامعة العربية في الثاني والثالث من تموز/ يوليو. وأصدر المجتمعون وثيقتين ختاميتين، تحدّدان ميثاقًا وطنيًا وخطةً سياسيةً مشتركةً للمرحلة الانتقالية، وتتفقان (بعبارة عامة) على دعم الجيش السوري الحر، وحلّ حزب البعث، وإقصاء بشار الأسد وشخصيات أخرى بارزة من النظام، عن الاضطلاع بأي دور في العملية الانتقالية. بيد أن المجتمعين لم يتمكنوا من الاتفاق على تشكيل هيئة موحّدة تُمثّل المعارضة. وفي 23 أيلول/ سبتمبر 2012، «أقدمت هيئة التنسيق الوطنية على تنظيم المؤتمر الوطني لإنقاذ سورية في دمشق. وقد حضرت المؤتمر مجموعات وحركات معارضة أخرى؛ وانتهى بالدعوة إلى الإطاحة بالنظام فورًا والسعي إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية، ومع أنّ السلطات الحكومية سمحت

(47) مجموعة أصدقاء سورية: مجموعة اتصال دولية تدعم الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، تتكون المجموعة من 70 بلدًا أبرزها معظم البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي وأميركا وتركيا وهيئات ومنظمات دولية عدة من مثل جامعة الدول العربية، تهدف المجموعة إلى إيجاد حلّ للآزمة السوريّة خارج إطار مجلس أمن الأمم المتحدة، بعد عرقلة كلّ من روسيا والصين، واستخدامها حقّهما في النقض بصورة مشتركة ضد مشروع قرارين يدينان النظام السوري. أوّل من اقترح إنشاء مجموعة اتصال لمساندة الانتفاضة السورية كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وقامت لاحقًا الحكومة التونسيّة بتنظيم مؤتمر للمجموعة بعد قطع علاقاتها مع النظام السوري وطردها السفير السوري من تونس في عقب مذبحه حي الخالديّة في مدينة حمص. عقد مؤتمر (أصدقاء سورية) في 24 شباط/ فبراير 2012 في تونس، وحُتم بإعلان يدعو الحكومة السورية إلى إنهاء العنف ووقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية لأكثر المناطق تضررًا، ودعا أيضًا إلى فرض مزيد من العقوبات على النظام السوري، تتمثل بحظر السفر على المسؤولين، وتجميد أرصدة، ووقف التعامل التجاري في مجال النفط والفوسفات، وتخفيض العلاقات الدبلوماسية، وحظر توريد السلاح، وكذلك تم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلًا وحيّدًا للشعب السوري.

بانعقاد اللقاء؛ أُلقي القبض على ثلاثة أعضاء على الأقل من المجموعات المشاركة، قبل أيام من حلول موعد المؤتمر» (48).

هـ- نقاط الخلاف وبداية التقارب

تمحورت أبرز خلافات هيئة التنسيق مع المجلس الوطني السوري حول نقاط عدة، كان التقارب فيها أو التباعد بين الهيئة والمجلس الوطني و(الائتلاف الوطني في وقت لاحق) وفقاً للمتغيرات المحلية والدولية والإقليمية التي طرأت في الملف السوري بمراحله المختلفة، وأبرز تلك النقاط: (49)

- مبدأ الحوار مع النظام: فقد دعت هيئة التنسيق إلى التفاوض في بداية الأحداث، من دون المطالبة بإسقاط الرئيس بشار الأسد، في الوقت الذي مثل فيه هذا المطلب شرطاً أساسياً، يصرّ عليه المجلس الوطني.
- تسليح الجيش السوري الحر: مع أنّ هيئة التنسيق تعدّ التشكيلات المسلحة جزءاً أساسياً من الثورة، وتعترف بدورها في حماية المجتمع المدني، إلا أنها لا تؤيد الأصوات الداعية إلى تسليحها خوفاً من تصاعد أعمال العنف.
- التدخل الدولي عسكرياً: وهو ما ترفضه هيئة التنسيق، إذ كانت تطالب بإيجاد حلول سياسية للأزمة بالضغط على الحكومة من الداخل، لكن منذ الإعلان عن خطة مبعوث الأمم المتحدة كوفي أنان للسلام في آذار/ مارس 2012، ظهرت بعض الشخصيات، داخل هيئة التنسيق، دعت إلى الموافقة على تسليح الجيش السوري الحر، في حال فشل الخطة أو إلى تأييد (التدخل الإنساني). وهذا ما أشار إليه رئيس الهيئة حسن عبد العظيم خلال زيارته موسكو في 17 نيسان/ أبريل 2012؛ ما شكل تغييراً جذرياً في موقف الهيئة من التدخل الخارجي، وقربها من موقف المجلس الوطني السوري.

(48) أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

(49) مركز كارنغي للشرق الأوسط، مرجع سابق.

- سيطرة الإخوان المسلمين: عارضت هيئة التنسيق ما تعدّه سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس الوطني السوري، إذ ترى فيه «سوء تمثيل للشعب السوري، حيث لا يتعدى حجم هذه الجماعة 10 بالمئة من المجتمع السوري، في أحسن الأحوال»، بحسب تصريحات هيثم مناع، نائب رئيس الهيئة والناطق باسمها في المهجر (قبل استقالته من الهيئة).
- الاستقطاب الدولي والإقليمي: بقيت نظرة قوى المعارضة، ممثلةً بالمجلس الوطني والائتلاف لاحقاً، حذرةً من هيئة التنسيق نتيجة الاستقطابات الدولية والإقليمية التي دخلت ضمنها المعارضة السورية، وهذا ما شكل نقطةً خلافيةً بين الطرفين، ففي الوقت الذي تعيب فيه هيئة التنسيق، على المجلس الوطني والائتلاف السوري، علاقتهما مع الخليج العربي وتركيا والدول الأوروبية الداعمة للثورة، نجد في المقابل أن الهيئة انفتحت على قوى دولية وإقليمية، يعدّها الطرف الآخر مناوراً للثورة السورية وأقرب إلى خط النظام السوري (روسيا، الصين، إيران).⁽⁵⁰⁾

عانت هيئة التنسيق في مختلف مراحل الثورة السورية، من ارتباكٍ عالٍ في الأداء السياسي، وتحديدًا في إدارة التحالفات على مستوى التيارات والأحزاب المشكلة للهيئة، ما أدّى إلى انشقاقات عدة سواء من تيارات أم شخصيات، ويضاف إلى التيارات السياسية التي انشقت عن الهيئة، انسحبت «هيئة الشيعيين السوريين»، (حزب اليسار السوري لاحقاً/ منصور الأتاسي) عام 2012 من هيئة التنسيق، وذلك لأسباب بررتها بـ «موقف الهيئة من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD (صالح مسلم)،

⁽⁵⁰⁾ أعربت هيئة التنسيق عن انفتاحها للتحوّل مع «القوى والهيئات والدول كافة من أجل شرح مواقفها وقراءة مواقف تلك القوى والدول على قواعد احترام السيادة الوطنية». وتحظى هيئة التنسيق الوطنية بدرجةٍ من الاعتراف الدولي. فقد استقبلت روسيا وفدًا من هيئة التنسيق في كانون الثاني / يناير ونيسان / أبريل 2012، واستقبلت الصين وفدًا من هيئة التنسيق في شباط / فبراير 2012. وزار وفد من الهيئة إيران في كانون الثاني / يناير 2012، ويقال إن الزيارة نُظمت بالتنسيق مع الحكومة السورية. وأجرت هيئة التنسيق محادثات مع دول عربية عدّة على غرار مصر وتونس، ومع سفراء من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واليابان، لكن علاقة هيئة التنسيق بدول الخليج عامةً أقل من ودّية، خاصة مع المملكة العربية السعودية وقطر، بسبب الاختلاف حول مسألة الانخراط أو عدم الانخراط في الحوار مع الحكومة السورية، وحول تسليح المعارضة. وإن العلاقة بتركيا ضعيفة أيضًا بسبب الموقف التركي الداعم للمجلس الوطني السوري من دون سواه.

إضافة إلى تجاوزات هيثم مناع قرارات الهيئة والموقف من التعامل مع المنشقين⁽⁵¹⁾، في المقابل شهدت الهيئة انسحاب عدد من الشخصيات، لعل أبرزها استقالة الناطق باسمها في المهجر، هيثم مناع العودات في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2014⁽⁵²⁾، وانضمامه إلى تحالفٍ مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في الجزيرة السورية، ومن ثم تشكيله تياراً مستقلاً، أطلق عليه اسم (قمح)⁽⁵³⁾.

بعد خمسة أعوام من الثورة السورية، ونتيجة لظروف موضوعية عدة، ومتغيرات محلية وإقليمية ودولية طارئات في الملف السوري، وتحوله إلى ملفٍ دولي بامتياز، وزيادة تعقيده؛ برزت ضرورة توحيد المعارضة السورية في وجه النظام استعداداً لأي عملية انتقال سياسي محتملة، إضافةً إلى الضغط الدولي والإقليمي على المعارضة السورية لتوحيد رؤيتها السياسية؛ فتوصل الائتلاف الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية في تركيا إلى وثيقة المبادئ الأساس للتسوية السياسية في سورية، والمقرّة من الهيئة العامة للائتلاف التي شكلت في ذاك التاريخ خارطة طريقٍ نحو حل سياسي، إذ دعت الوثيقة إلى تنفيذ (بيان جنيف 1)، بدءاً بتشكيل (هيئة الحكم الانتقالية) التي تمارس كامل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بما فيها سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية على وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، والتي تشمل القوات المسلحة وأجهزة وفروع الاستخبارات والأمن والشرطة⁽⁵⁴⁾.

⁽⁵¹⁾ مقال لمنصور الأناسي للتعريف بتاريخ وتسلسل تكوين الحزب، الموقع الإلكتروني الرسمي لـ (حزب اليسار الديمقراطي)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JJM7KQ>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵²⁾ مصدر من هيئة التنسيق رفض الكشف عن اسمه: «هيثم مناع طلب من قيادة هيئة التنسيق بدمشق أن يكون هو شخصياً في عداد وفد الهيئة إلى موسكو، إلا أن الهيئة رفضت ذلك وأبلغت مناع أن أعضاء الوفد سيكون مشكلاً من أعضاء الهيئة في الداخل، كما أبلغته قيادة الهيئة بدمشق أن اسمه ليس محل توافق بعد التخطب في مواقفه من الأزمة السورية، ما دفعه إلى الاستقالة من الهيئة». للاطلاع راجع: الموقع الإلكتروني (كلنا شركاء)، استقالة هيثم مناع من هيئة التنسيق الوطنية، متوافر على الرابط: <https://goo.gl/jlqQUw>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽⁵³⁾ «هيثم مناع يؤسس تيار قمح»، صحيفة (رأي اليوم)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/cjBBIp>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽⁵⁴⁾ «خالد الخوجة: الائتلاف يقر خارطة طريق لإنقاذ سورية مع هيئة التنسيق»، تقرير صحفي منشور بوضوح أبرز بنود اتفاق الائتلاف الوطني وهيئة التنسيق، الموقع الإلكتروني (أورينت نيوز)، (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/oDftDG>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/ يناير 2016.

وفي سياق التوافقات الإقليمية والدولية على الملف السوري، وتحديداً بعد (اجتماعات فيينا) التي ضمت القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف السوري؛ دعت المملكة العربية السعودية مدعومة بمجموعة من القوى الإقليمية والدولية في 8 ديسمبر 2015 إلى مؤتمرٍ موسَّعٍ في مدينة الرياض، لتوحيد رؤية المعارضة السورية⁽⁵⁵⁾، وقد شاركت في المؤتمر (هيئة التنسيق) مع (الائتلاف الوطني السوري) إضافة إلى عدد كبير من قوى المعارضة⁽⁵⁶⁾، لينتج عنه (الهيئة العليا للمفاوضات)، وهي المخوَّلة بإجراء مفاوضات مع النظام للتوصل إلى انتقالٍ سياسي⁽⁵⁷⁾. وقُبيل المشاركة في مؤتمر الرياض، أعلن عضو هيئة التنسيق (حزب الاتحاد الديمقراطي) PYD عن تجميد عضويته بالهيئة، بسبب قبول الهيئة الاشتراك في المؤتمر الذي استُبعد منه، مع العلم أن الهيئة قدّمت مذكرةً، تؤكد فيها ضرورة حضور الاتحاد الديمقراطي PYD هذا المؤتمر وأهميته، ولكن الائتلاف -ومن خلفه تركيا- اشترط ألا يحضر؛ بدعوى «أنه متحالفٌ مع النظام السوري، وأنشأً فدراليةً أحادية الجانب، وشكّل قوات حماية

⁽⁵⁵⁾ «انطلاق مؤتمر الرياض لتوحيد المعارضة السوري»، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/YvdB3p>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁵⁶⁾ «هيئة التنسيق والائتلاف الوطني أكبر كتلتين مشاركتين في مؤتمر الرياض»، تقرير صحفي حول التشكيلات المشاركة في مؤتمر الرياض، الموقع الإلكتروني لصحيفة الحياة (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/FeqrE0>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁵⁷⁾ تمت زيادة عدد أعضاء (الهيئة العليا للتفاوض) إلى 33 شخصاً، التي حصلت الفصائل الثورية على نسبة الثلث منها بواقع 11 شخصية، و9 من الائتلاف الوطني (جورج صبرة وفاروق طيفور وعبد الحكيم بشار وسهير الأناسي ومنذر ماخوس وخالد خوجة ورياض سيف ورياض حجاب وسالم المسلط)، و8 مستقلون (لؤي حسين وأحمد الجربا ورياض نعتسان آغا ومعاذ الخطيب وهند قبوات ويحيى قضماني وحسام المحافظ وعبد العزيز الشلال)، إضافةً إلى 5 من هيئة التنسيق (منير البيطار وصفوان عكاش وأحمد العسراوي ومحمد حجازي وزيد أبو وظيفة). للمزيد عن شخصيات الهيئة العليا للمفاوضات راجع: أورينت نيوز، أسماء الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ox9nYh>، تاريخ الزيارة: 7 كانون الثاني/يناير 2017.

ذاتية (عسكرية) اعتقلت ورحّلت عددًا من العرب والتركمان من قراهم بحجة مواجهتها لـ «داعش»⁽⁵⁸⁾.

3- المبحث الثاني: المجلس الوطني السوري

جرت محاولات عدة لتأليف كيان جامع يعبر عن الحراك الثوري السوري في الشارع، ولكن غلب على تلك المحاولات معظمها الارتجال، ولم تفلح في إقناع الشارع بجداولها أو في إنتاج أي صيغة عمل سياسي مشترك على الرغم من كثرتها، فمنها؛ تشكيل (هيئة التنسيق)، ولقاء (سميراميس) في 27 حزيران 2011 الذي خرج ببيان يدعو إلى إنهاء النظام الأمني الاستبدادي، وإنهاء الخيار الأمني شرطاً للحوار الوطني مع النظام⁽⁵⁹⁾، إضافةً إلى مؤتمر أنطاليا الذي عُقد في 1-2 حزيران 2011، وشارك فيه الإخوان المسلمون، وإعلان دمشق، وقد خرج ببيان يدعو الرئيس الأسد إلى الاستقالة، وتسليم مهامه لنائبه⁽⁶⁰⁾، ومؤتمر بروكسل الذي عُقد في 4 حزيران 2011، وشاركت فيه قوى إسلامية، أبرزها الإخوان المسلمون إلى جانب قوى

⁽⁵⁸⁾ تصريح صحفي لعضو هيئة التنسيق طارق أبو حسن، عن علاقة الهيئة بـ (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي)، قال طارق أبو الحسن: «حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي من مؤسسي هيئة التنسيق، لكنّه أعلن تجميد عضويته فيها بعد مؤتمر الرياض، بسبب قبول الهيئة الاشتراك في المؤتمر الذي استُبعد منه، مع العلم أن الهيئة قدّمت مذكرةً تؤكد فيها ضرورة وأهمية حضور الاتحاد الديمقراطي هذا المؤتمر، ولكن الائتلاف أكد على عدم حضوره؛ لأنه يتعاون مع النظام السوري، وأنشأ فدرالية، وشكّل قوات حماية ذاتية (عسكرية)، اعتقلت ورحّلت عددًا من العرب من قراهم؛ بحجة مواجهتها لـ «داعش»، ولكن الهيئة كانت ولا زالت مهتمة بوحدة المعارضة، وتجنّب الحوار مجدداً مع الاتحاد الديمقراطي، وفق برنامجها السياسي». للمزيد راجع: صحيفة جيون الإلكترونية، هيئة التنسيق: لم تقبل بالفدرالية يوماً ونحذ الحوار مع الاتحاد الديمقراطي، متوافر على الرابط: <https://goo.gl/wcmFWE>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽⁵⁹⁾ للتعرف أكثر على مؤتمر (سميراميس) المنعقد في دمشق، راجع قناة الدنيا (2011): تقرير تلفزيوني مصور عن أعمال المؤتمر، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/uXtTMK>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽⁶⁰⁾ للتعرف أكثر على مؤتمر المعارضة السورية المنعقد في أنطاليا التركية، راجع: صحيفة الوسط (2012)، المعارضة السورية تبدأ مؤتمرها في تركيا متجاهلة للعفو العام، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5f4EPV>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني / يناير 2017.

عشائرية⁽⁶¹⁾. إزاء هذا الواقع شكّل توحيد المعارضة السورية في مجلس، أو هيئة ائتلافية، مطلبًا ملحقًا لحراك السوريين في الشارع، وأطلقت تسمية جمعة (وحدة المعارضة) في 23 أيلول/ سبتمبر 2011⁽⁶²⁾. وفي محصلة الجهد الذي بُذل؛ عُقدت لقاءات مكثفة في إسطنبول، إضافةً إلى لقاءٍ عُقد في الدوحة في 4-8 أيلول 2011، حيث نجم، من ذلك الجهد واللقاءات، الإعلان عن تأليف (المجلس الوطني السوري) في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في إسطنبول⁽⁶³⁾.

أ- بنية المجلس الوطني وهيكلته

تكوّن المجلس من ائتلاف مجموعة من الكتل والقوى السياسية المعارضة؛ ونصّت المادة الثامنة من الفصل الأول في نظامه الأساسي على أن المجلس يتكون من أربع هيئات: (الهيئة العامة، الأمانة العامة، المكتب التنفيذي، المكاتب الفنية المتخصصة)، ونصت المادة التاسعة منه على أن الهيئة العامة تتكون من الكتل المؤسسة للمجلس، وهي: أولاً الإخوان المسلمون، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، الكتلة الكردية، المنظمة الأشورية الديمقراطية، الكتلة الوطنية المؤسسة،

⁽⁶¹⁾ للتعرف أكثر على مؤتمر المعارضة السورية في بروكسل، راجع: الموقع الإلكتروني (الجزيرة نت)، (2011)، مؤتمر للمعارضة السورية في بروكسل، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/9OB925>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽⁶²⁾ الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل (2011)، دعوة جديدة للتظاهر في سورية في جمعة وحدة المعارضة السورية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CL9XnH>، تاريخ الزيارة: 7 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽⁶³⁾ وعلى امتداد سبعة أشهر، أقامت قوى المعارضة السورية كثيرًا من المؤتمرات واللقاءات بهدف جمع أطراف المعارضة، وتأسيس مجلس وطني توحيد فيه جميع فعاليات الثورة بالداخل والخارج، ويحظى بما يُشبه الإجماع. فعُقد (المؤتمر السلمي للتغيير) في أول يونيو/حزيران 2011 بأنطاليا التركية، ثم مؤتمر (الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية) يوم الرابع منه في بروكسل، ثم مؤتمر الإنقاذ الوطني) يوم 16 يوليو/تموز 2011 في إسطنبول، ثم (ملتقى نشطاء الثورة السورية) يوم 27 منه بإسطنبول أيضًا، ثم (ملتقى الوحدة الوطنية) يوم 10 سبتمبر/أيلول 2011 في القاهرة. وعلى الرغم من هذا الزخم في المؤتمرات والمُلتقيات، فإنها فشلت في تشكيل إطار سياسي موحد، يتحدث باسم الثورة السورية وفي منتصف شهر سبتمبر/أيلول تمّ عقد مؤتمرين -إضافيين- للمعارضة السورية، أحدهما جرى في العاصمة القطرية الدوحة، وعُقد الآخر في إسطنبول. وبينما لم يُفضّ لقاء الدوحة الذي وصف بالتشاور عن تأليف إطار سياسي، أُعلن في مؤتمر إسطنبول عن تأسيس (المجلس الوطني السوري)، للاطلاع على المزيد راجع: نواف القديمي (2011)، المعارضة السورية والبحث عن مجلس وطني، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/SprIVs>، تاريخ الزيارة: 7 كانون الثاني/ يناير 2017.

وهي نواة مجموعة الـ 74، مجموعة العمل الوطني، الديمقراطيون المستقلون، الائتلاف الوطني لحماية المدنيين، كتل الحراك الثوري، وهي: (المجلس الأعلى لقيادة الثورة، لجان التنسيق المحلية، الحراك الثوري المستقل)، ثانيًا: الأحزاب والكتل المنضمة للمجلس، ثالثًا: منظمات المجتمع المدني، رابعًا: شخصيات وطنية (64).

ونصّ نظام المجلس الأساسي على أن نسبة تمثيل الداخل يجب ألا تقل عن 50 في المئة، وأن نسبة تمثيل المرأة يجب ألا تقل عن 30 في المئة، وبالإضافة إلى هيكله السياسي، أنشأ المجلس الوطني السوري المكاتب الآتية: الإدارة والتنظيم، شؤون المغتربين، الشؤون المالية والاقتصادية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني، العلاقات الخارجية، الشؤون القانونية، الإعلام والعلاقات العامة، الشؤون العسكرية، التخطيط والاستراتيجيات، الإغاثة والتنمية، دعم الثورة (65). ولم تكن تلك المكاتب بالفاعلية المرجوة، ولا سيّما مكتب الإغاثة والتنمية.

وتنتخب الأمانة العامة التي تضمّ 26 ممثلًا من مختلف المجموعات التي تكون المجلس الوطني السوري؛ لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء، بما في ذلك رئيس يُنتخب لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. وقد رأس الأكاديمي والناشط السوري المستقل برهان غليون المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر 2011، لكن في عقب إعادة انتخابه في 15 أيار/مايو 2012، أعلن أنه سيستقيل ريثما يتم إيجاد رئيسٍ بديلٍ منه. وفي 11 حزيران/يونيو 2012، انتُخب الكاتب والناشط الكردي عبد الباسط سيدا ممثل الكتلة الكردية الوطنية في المجلس الوطني السوري رئيسًا، وتولى المعارض السوري جورج صبرا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، رئاسة المجلس إلى أن دُمج في جسم أكبر، وهو (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) (66).

(64) للاطلاع على المزيد في هيكلية المجلس التنظيمية، راجع: النظام الأساسي للمجلس الوطني السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/6w74z2>، تاريخ الزيارة: 8 كانون الثاني/يناير 2017.

(65) النظام الأساسي للمجلس الوطني السوري.

(66) «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، مركز كارنغي للشرق الأوسط، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/n1u2yS>، تاريخ الزيارة 11 كانون الأول/ديسمبر 2016.

ب- التصور السياسي للمجلس الوطني

عدّ المجلس في بيانه التأسيسي أنه يمثل «العنوان الرئيس للثورة السورية، وأنه يمثلها في الداخل والخارج. ويعمل على تعبئة جميع فئات الشعب السوري، وتوفير كل أنواع الدعم اللازم من أجل تقدم الثورة وتحقيق آمال وتطلعات السوريين بإسقاط النظام القائم بكل أركانه ورموزه بما فيها رأس النظام». وأكد التزامه بمطالب الحراك الثوري، ورفض الحوار مع النظام، والعمل على بناء الدولة المدنية الديمقراطية في سورية⁽⁶⁷⁾.

«تصوّر المجلس الوطني السوري أن تعقب الإطاحة بالنظام السوري مدةً انتقالية يُشكّل خلالها المجلسُ حكومةً انتقاليةً، وينظّم انتخابات برلمانية في غضون ستّة أشهر، يليها انتخاب جمعية تأسيسية، لصياغة دستور جديد خلال عام واحد، وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء، وإنشاء لجنة قضائية مستقلة لمعالجة المظالم ولجنة مصالحة وطنية، من بين مهمات أساسيات أخريات. ووفقاً لرؤية المجلس، فإن (سورية الجديدة) ستكون (دولة ديمقراطية تعددية مدنية)، فضلاً عن كونها «جمهورية برلمانية تكون فيها السيادة للشعب، وتقوم على مبادئ المواطنة المتساوية، وفصل السلطات، والانتقال السلس للسلطة، وسيادة القانون، وحماية وضمن حقوق الأقليات». وفي 27 آذار/ مارس 2012، أصدر المجلس الوطني السوري (الميثاق الوطني لسورية الجديدة) الذي أقرّح بوصفه برنامجاً مشتركاً مع جماعات المعارضة الأخريات. وقد كرّر الميثاق المبادئ الواردة في برنامجه السياسي الأصلي الصادر في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بما في ذلك الالتزام بما يلي⁽⁶⁸⁾:

- دولة ديمقراطية تعددية مدنية مبنية على المواطنة المتساوية واحترام الحقوق، وفصل السلطات، وسيادة القانون، وضمن حقوق الأقليات.

⁽⁶⁷⁾ البيان التأسيسي للمجلس الوطني السوري، للاطلاع على المزيد حول تأسيس المجلس الوطني السوري، انظر الرابط الآتي:

<https://goo.gl/o4vvaH>

⁽⁶⁸⁾ مركز كارنيغي، مرجع سبق ذكره.

- حقوق الإنسان مثل ما هي مُعرّفة في القانون الدولي، إضافةً إلى الحرّيات الأساس المتمثّلات في حرية المعتقد والتجمّع والرأي، وهلمّ جرّاً، من دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس.
- الحقوق القومية للشعبين الكردي والأشوري في إطار وحدة الأرض السورية والشعب السوري.
- الحقوق الكاملة للمرأة.
- استعادة السيادة السورية على مرتفعات الجولان التي تحتلّها إسرائيل، وفقاً للقوانين والقرارات الدولية.

ج- مشكلات عمل المجلس الوطني

حظي المجلس الوطني السوري بتأييد كبير في الداخل السوري، وخصوصاً بين أوساط المحتجين، حيث رفعوا في تظاهراتهم لافتات تؤيد المجلس، وسمّوا يوم الجمعة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 جمعة (المجلس الوطني يمثلني). وأيدته مختلف التنسيقيات، وخاصة المجلس الأعلى لقيادة الثورة ولجان التنسيق المحلية، بوصفه العنوان الرئيس الذي يمثلهم، ويترجم أطروحاتهم سياسياً⁽⁶⁹⁾، إلا أن ذلك كان قبل أن يبدأ عمل المجلس بالتعثر نتيجة لمشكلات عدة اعترضت عمله، والمشكلات التي حالت دون توحيد المعارضة السورية (داخلياً وخارجياً)، وحالت دون الدعم الدولي الكافي، ومن ثم دون الفاعلية السياسية التي كانت تُرتجى من المجلس الوطني، ولعل أبرز تلك المشكلات في ذلك الوقت:

⁽⁶⁹⁾ عمر كوش (2014)، مرجع سابق.

1. الإخوان المسلمون (الفاعلية والسيطرة)

ضمّ المجلس مكوّنًا إسلاميًا كبيرًا، يشمل جماعة الإخوان المسلمين السورية، وكتلةً إسلاميةً ثانيةً، تتألف من (مجموعة الـ 74)، ومعظمهم من الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان المسلمين، بما في ذلك عدد من رجال الأعمال. وباستحواذها على نحو ربع عدد المقاعد الـ 310 في المجلس الوطني السوري، فإن الجماعة مثّلت الفصل الأكبر والأكثر تماسكًا داخل المجلس، ما دفع بعض النقاد إلى القول إنها تمارس نفوذًا مفرطًا على عملية صنع القرار والسياسات فيه. وفي مسعى منها إلى تهدئة المخاوف من هيمنة الإسلاميين، أصدرت جماعة الإخوان السورية وثيقة (عهد وميثاق) ⁽⁷⁰⁾ جديدة، في 25 آذار/ مارس 2012، تحدّد التزامها بالدستور المدني، والديمقراطية الكاملة، والمساواة، بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، وبحرية الرأي والمعتقد ⁽⁷¹⁾.

وعلى الرغم من تلك التطمينات إلا أنها لم تقلص نفوذ الجماعة والمقربين منها على مفاصل المجلس الوطني، «خاصة وأن الهيمنة لم تكن بسبب الحجم العددي بقدر ما عكستها السيطرة على المكتب التنفيذي، فقد سيطر الإخوان ومجموعة الـ 74 المشار إليها آنفًا على الإغاثة والمساعدات الإنسانية، بسيطرتهم على مكثبي الشؤون العسكرية والمساعدات الإنسانية، وهي هيمنة كرّسها وجود أعضاء في

⁽⁷⁰⁾ يلتزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سورية المستقبل: دولة مدنية حديثة، تقوم على دستور مدنيّ، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوري. دولة ديمقراطية تعددية تداولية. دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعًا، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم. دولة تلتزم بحقوق الإنسان - كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية. دولة تقوم على الحوار والمشاركة، لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة، دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه، وصاحب قراره. دولة تحترم المؤسسات، وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. دولة تنبذ الإرهاب وتحاربه، وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عامل أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدوليّ، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ الشقيق. دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكان فيها للأحقاد، ولا مجال فيها لثأر أو انتقام. دولة تعاون وألفة ومحبة، بين أبناء الأسرة السورية الكبيرة، في ظلّ مصالح وطنية شاملة. للاطلاع على وثيقة العهد الوطني التي أصدرتها جماعة الإخوان المسلمين راجع: الموقع الإلكتروني الجزيرة نت (2012)، وثيقة عهد وميثاق إخوان سورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/46T9mI>، تاريخ الزيارة: 9 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽⁷¹⁾ مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ورقة بحثية بعنوان: المجلس الوطني السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yiqq8f>، تاريخ الزيارة: 8 كانون الثاني/ يناير 2017.

المجلس من المتعاطفين مع الإخوان ووجود حلفاء علمانيين لهم دخلوا المجلس بأصوات من الكتلة الإخوانية، حيث استخدم الإخوان المسلمون، وفق ما أكده أعضاء في المجلس الوطني، نفوذهم لتمويل كتائب مسلحة تدين لهم بالولاء تحت العنوان العريض لـ «دعم الجيش الحر»، الذي لم يكن إلا فصائل لا تنسيق بينها، يمثله نظرياً ضباط منشقون، يقيم قسم كبير منهم في مخيمات اللجوء التركية، إذ كانت آلية التوافق هي الآلية المعتمدة في الهيمنة على المكاتب. وتجددت على نحو واضح برئاسة (محمد فاروق طيفور)⁽⁷²⁾ نائب المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك، لمكتب الإغاثة والتنمية، والذي كوّن غطاء لعمل شبكات جماعة الإخوان المسلمين، كما يتهمها بعضهم، واستغل في دعم كتائب مسلحة موالية للإخوان، تحت غطاء الإغاثة، بينما ظلت معظم المكاتب الأخرى بلا فاعلية»⁽⁷³⁾.

2. القضية الكردية (قصور الخطاب والطموح الزائد)

بيّنت القضية الكردية أنها شائكة أكثر مما كان يُظن، «فقد توترت العلاقات بين أحزاب المعارضة الكردية والناشطين والمجلس الوطني السوري منذ البداية، لأن المجلس الوطني قاوم المطالب الكردية المتمثلة في تلك المدة؛ بحذف صفة (العربية) من اسم الجمهورية العربية السورية، كما قاوم مطالبهم بالفدرالية أو (اللامركزية السياسية)، التي من شأنها أن تمنح الأكراد حُكمًا ذاتيًا داخل سورية. في المقابل اتهم متحدثون باسم الأكراد المجلس الوطني السوري بالرضوخ إلى ضغوط تركيا. وقد سعى المجلس الوطني إلى رَأب الصدع عن طريق نشر (الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية)⁽⁷⁴⁾، في 2 نيسان/ أبريل، والتي تعترف بـ (الحقوق القومية للشعب

⁽⁷²⁾ نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين آنذاك، ونائب رئيس المجلس الوطني في أثناء رئاسة كل من غليون وسيدا.

⁽⁷³⁾ مناف الحمد، ثلاثي المعارضة السورية: المجلس الوطني، الائتلاف، الحكومة المؤقتة، ط1، (دار نون للطباعة والتوزيع،

2015)، ص 18-28.

⁽⁷⁴⁾ وجاء في الوثيقة أنه «تتفق القوى الموقعة على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية، ممثلًا في العمل على إسقاط نظام الطغمة الأسدية وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية، وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس الآتية: 1- يؤكد المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءًا

الكردي). إلا أن هذا الطرح لم يَرَقَ إلى حدّ تلبية المطالب الكردية من وجهة نظر الكرد، بل دفع المجلس الوطني الكردستاني إلى الانفصال عن المجلس الوطني. فاقتصر التمثيل الكردي في المجلس الوطني على عضو اللجنة التنفيذية، عبد الباسط سيدا، وحزب المستقبل»⁽⁷⁵⁾.

ويبدو أن الخطاب السياسي للمجلس لم يكن قادرًا على تقديم رؤية سياسية تحوي فهمًا عميقًا للتعددية القومية، ولكيفية التعاطي مع شبكات الثقة، بحسب المصطلح الذي أطلقه (تشارلز تلي) على الجماعات القومية والطائفية والإثنية التي تزداد انغلاقًا على نفسها في ظل أنظمة الاستبداد وغياب القانون، لتتحصن ضد النظام السلطوي، وضد الجماعات الأخرى. ولم تدرك قيادات المجلس البعد السيكلوجي الأكثر بروزًا في هذه الحالة، وظلت تقدم خطابًا عاجزًا عن ملامسة مخاوف الأكراد الحقيقية. ولم تدرك أن للكرد سرديةً مغايرةً للسردية العامة عن تأسيس الدولة السورية وشرعيتها وصيرورتها، وأن لهم مخاوفهم التي يمكن تفهمها، بسبب التجارب مع

أساسًا من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا. 2- العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين. 3- يؤكد المجلس أن سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي. 4- تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات، دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس. 5- الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي. 6- تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب القومية والدينية ونسبته الاجتماعية. 7- يعمل المجلس الوطني والقوى الموقعة على إقامة نشاط وفعاليات تساهم في التعريف بالقضية الكردية في والمعاناة التي مر بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والنهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر. 8- تسعى القوى الكردية الموقعة على تعزيز المشاركة الوطنية في أنشطتها وفعاليتها من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية ودعوة ممثلي مكونات الشعب كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني. 9- العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للشباب والناشطين الكرد لغرض التفاعل بين الشباب وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم. للاطلاع على نسخة الوثيقة راجع: الاتحاد الوطني الكردستاني (2012)، المجلس الوطني يطلق الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/4n5iZo>، تاريخ الزيارة: 10 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁷⁵⁾ «المجلس الوطني السوري»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

نظام البعث التي أفقدتهم الثقة بالوعود، وبسبب ما ظنوه فرصةً تاريخية، بضغط الـ (PYD) وشارعه في الطرف المقابل⁽⁷⁶⁾.

3. التواصل مع الجيش الحر

حاول المجلس الوطني أن يبني جسور تواصلٍ مع الجيش الحر الذي أعلن تأسيسه العقيدُ المنشق عن سلاح الجو (رياض الأسعد) في تموز/ يوليو 2011، لكي يصبح هذا الجيش تحت سيطرة القيادة السياسية للمجلس؛ الأمر الذي يمنح المجلس سلطةً مقنعةً، وما حفزه للقيام بذلك هو وعود دول أصدقاء سورية بتوفير التمويل والإمدادات والأسلحة، إذا تمكّن المجلس من توحيد الثوار تحت قيادة واحدة، فأعلن عن تأليف مكتب عسكري داخل المجلس الوطني لدعم الجيش الحر في 1 آذار/ مارس 2012، ولكن المكتب لم يعمل مثل ما ينبغي على مدى نحو سبعة أشهر، ثم عمد المجلس في مسعاه لتوحيد جبهة الثوار تحت قيادته، إلى إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، زعم نائب رئيس المجلس الوطني (طيفور) أنها تضم المجالس العسكرية والثورية داخل سورية جميعها، ولكن ما جعل زعم طيفور مجافياً للحقيقة هو أن رئيس المجلس العسكري لحمص (قاسم سعد الدين)، ورئيس المجلس العسكري لحلب (عبد الجبار العكيدي) لم يكونا موجودين في هذه القيادة، وغابت عنها كتائب إسلامية، أثبتت حضوراً قوياً على الساحة منذ بدء معركة حلب في 20 تموز/ يوليو، فكانت المحاولة الثانية فاشلةً كسابقتها. لم تفلح هاتان المحاولتان؛ لأن ممارسة الهيمنة السياسية على قوى مسلحة لم يأت بها المجلس غير ممكن، من دون القدرة على تمويلها، ومدها بالسلاح. وقد كان وعد أصدقاء سورية، في نيسان من ذلك العام، بحصر دفع رواتب الجيش الحر عن طريق المكتب العسكري للمجلس، وعداً شفهيّاً لم يتحقق إلا مرةً واحدةً في تشرين الأول/ أكتوبر، وعلى نحو جزئي⁽⁷⁷⁾. من جهة أخرى أدت هذه النقطة أيضاً إلى إذكاء خلافات المجلس الوطني مع بعض الفصائل السياسية الأخرى، ولا سيّما هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، وغيرها من الأفراد والجماعات

(76) مناف الحمد، مرجع سابق، ص: 35-36.

(77) المرجع السابق، ص: 34.

المعارضة للمقاومة المسلّحة والتدخّل الخارجي.

4. التوحد مع القوى الأخرى

من أهم المعضلات التي عاناها المجلس استعصاؤه على التوحد مع غيره من القوى السياسية، فقد كان نشاط المجلس المحموم مقتصرًا على احتكار التمثيل للثورة السورية؛ فظل مستعصيًا على محاولات الاندماج، مشرطًا لذلك أن يظل الممثل الأساس، ولم تؤتِ محاولات الدمج المتكررة أكلها، ويأتي في مقدمة هذه المحاولات الاجتماعات الثمانية التي عقدها مسؤول مكتب المجلس الوطني في القاهرة (جبر الشوفي) مع هيئة التنسيق التي مثلها عبد العزيز الخير، و«لم تفض إلى أي نتيجة، ويبدو أنها لم تكن تُؤخذ على محمل الجد، من قِبَل قيادة المجلس التي كان يمثلها برهان غليون الذي لم يتابع نتائج الاجتماعات ولم يعرّها أي اهتمام، بحسب ما أكّده الشوفي؛ وقد كان المجلس الوطني يستعلي على محاولات التوحيد مدفوعًا بدافعين: الأول ما ناله من تأييد الشارع واعترافه بالتمثيل. والثاني: أنه كان، في نظر نفسه على الأقل، المعبر عن وجدان الحراك الميداني؛ لأنه يمثل سقف المطالب الأعلى والأكثر جذرية⁽⁷⁸⁾.

هذا الموقف أوحى بتصلب في موقف المجلس، وجعل الحلفاء الغربيين يرونه عقبة في وجه مساعي وحدة المعارضة السورية، وهو اتهام، كان المجلس الوطني يرد عليه بأن الهدف المشترك للمعارضة السورية، والمتمثل في إقامة نظام مدني ديمقراطي تعددي، متحرر من الرؤى الإثنية والدينية، كفيلاً بالتأكيد أن الوحدة قائمة. وقد انعكس هذا السجال سلبيًا على صورة المجلس لدى المقاتلين والمدنيين في الداخل السوري، وأصبحوا لا يعتدّون إلا بفعل المقاتلين على الأرض، فهم وحدهم القادرون على تحقيق الهدف المتمثل بإسقاط النظام. وكان من ضمن المحاولات الداعية للتوحد، الاجتماع الذي دعت إليه جامعة الدول العربية في القاهرة، في 2 و3 من تموز/ يوليو 2012⁽⁷⁹⁾.

⁽⁷⁸⁾ مناف الحمد، مرجع سابق، ص: 31-32.

⁽⁷⁹⁾ اجتماع جامعة الدول العربية: وقد كان أوسع اجتماع للمعارضة السورية وخرج برؤية سياسية، وبوثيقة سُميت وثيقة العهد

5. التدخل الخارجي (الارتباك والتردد)

من العقبات التي أسهمت في عقم المجلس تردده في اتخاذ موقفٍ واضحٍ من طلب التدخل العسكري، وقد كان هذا الترددُ تعبيراً عن غياب امتلاك أساسٍ نظريٍّ للتدخل الخارجي، أي عوز الأسس النظرية لمناقشة قبول هذا التدخل أو رفضه بحسب السياق التاريخي، ودراسة كُلف هذا التدخل ومنافعه، من دون عدّ الرفض أمراً ثابتاً لا يقبل المناقشة، وهو ما جعل البعدَ الأيديولوجي يطغى على مواقفه من هذه القضية، فليس خافياً أن طلباً صريحاً بالتدخل، بالنسبة إلى معارضين قادمين من مكونات يسارية أو إسلامية، يعني إثباتاً للعجز من جهة، وتنازلاً عن ثوابت الحرص على السيادة من جهة أخرى⁽⁸⁰⁾، وتأثرت وحدة المجلس الوطني السوري وتماسكه؛ بسبب الخلافات حول كيفية الردّ على ترايد عنف النظام، وتردده الأوّلي في دعم المقاومة المسلحة، وتسليح الثوار داخل سورية، ودعم مطالب التدخل الخارجي لحماية المدنيين. ومع ذلك، أعلن المجلس، في 12 آذار/ مارس 2012، موقفاً واضحاً يطالب بإنشاء ممرّات إنسانية وحمايتها، وفرض منطقة حظر جويّ فوق سورية بأكملها. وقال إنه يعكف على إنشاء مكتب تنسيقٍ لنقل الأسلحة من حكومات أجنبية، لم يحددها، إلى الجيش السوري الحر⁽⁸¹⁾.

الوطني⁽⁷⁹⁾ ولم يخلُ هذا الاجتماع الذي كان الأنجح نسبياً من حيث نتائجه، من خلافات حصلت بين ممثلي الأكراد وبعض ممثلي العشائر العربية. والمحطة المهمة التي لا يمكن إغفالها، لأنها كانت إرهاصاً ببدء تملل المجتمع الدولي من المجلس الوطني، هي الدعوة التي وجهت لمجموعات من المعارضة بعد شهر من اجتماع القاهرة، تلك التي وجهها معهد بروكنغز الأميركي في القاهرة بغرض تأليف لجنة متابعة لتنفيذ مقررات مؤتمر القاهرة، وبينما بدأ غرض الدعوة منطقيّاً، نظرت إليه أطراف من المعارضة على أنه محاولة خبيثة لجعل اللجنة بديلة عن المجلس الوطني بغية تقديم تنازلات للنظام، وهي تنازلات يسعى إليها، في نظر هذه الأطراف، كلٌّ من المجتمع الدولي، وجامعة الدول العربية، وهيئة التنسيق. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لم تؤلف، ولكن يبدو أنها كانت تمهيداً لنشوء جسم بديل، (فقد استنفد المجلس أغراضه وبات عبئاً على الثورة بعجزه، وعلى الأطراف الإقليمية والدولية التي باتت تبحث عن كيان أكثر قابلية لتنفيذ سياساتها).

⁽⁸⁰⁾ مناف الحمد، مرجع سابق، ص: 21.

⁽⁸¹⁾ «المجلس الوطني السوري يطالب بتسليح الجيش الحر وحظر جوي على أراضي سورية كافة لمنع عصابات الأسد من ارتكاب مزيد من المجازر»، الموقع الإلكتروني لقناة العربية (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hZhdHd>، تاريخ الزيارة:

11 كانون الثاني/ يناير 2017.

6. تصدّعات داخلية (انشقاقات واستقطابات)

إضافة إلى خروج الأحزاب الكردية، أعلنت مجموعة من المنشقّين البارزين، في شباط/ فبراير 2012، بقيادة هيثم المالح، وكمال اللبواني، ووليد البني، وكاترين التلي، وفواز تللو، عن تأليف (مجموعة العمل الوطني السوري) بوصفها منبراً متميّزاً داخل المجلس الوطني السوري الذي انتقدوه بسبب عجزه وتقاعسه عن العمل. وفي منتصف آذار/ مارس، استقال المالح وكمال اللبواني من المجلس الوطني السوري، وتبعهم نحو 70 عضواً آخرين، على الرغم من أنهم عادوا إلى المجلس بعد ذلك بأسبوعين، عندما حاول توحيد صفوفه قبل اجتماع أصدقاء سورية في إسطنبول في الأول من نيسان/ أبريل. وفي منتصف حزيران/ يونيو؛ أدت خلافات في المجلس الوطني السوري بين (مجموعة الـ 74)، (المؤلفة بمعظمها من أعضاء سابقين في جماعة الإخوان المسلمين، وعدد من رجال الأعمال)، وبين فصائل أخرى أصغر حجماً في الكتلة الوطنية، إلى انشقاق هذه الأخيرة إلى جناحين. الجناح الأول هو برئاسة أحمد رمضان، ويحمل اسم "اتحاد التنسيق الديمقراطي"، أما الثاني بقيادة رضوان زيادة، ولم يُعلن عن اسم رسمي له. توصل المجلس الوطني السوري إلى حلّ الخلاف عبر خصّه كلّ جناحٍ بثلاثة مقاعد في الأمانة العامة، وبمقعد واحد في المجلس التنفيذي، ليتضاعف بذلك تمثيل الكتلة الوطنية ضمن المجلس، ولتزداد المخاوف في بعض الأوساط من تنامي نفوذ الإسلاميين فيه⁽⁸²⁾.

7. مؤشرات خطرة في مرحلة المجلس الوطني

من خلال دراسة المشكلات السابقة في عمل المجلس واستعراضها، تشرح مؤشرات إضافية عدة أسهمت في عطالة المجلس السياسية، وعلى الرغم من أنها مؤشرات عامة؛ إلا أنها تشير إلى خطر في بنية المعارضة السورية وتصورها، بحكم أن

(82) «المجلس الوطني السوري»، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yiqq8f>

تاريخ الزيارة: 8 كانون الثاني/ يناير 2017.

بعضها ما زال ساريًا، لينتقل إلى الجسم الائتلافي المطور من المجلس (الائتلاف الوطني)، ولعل أبرز تلك المؤشرات:

- الإقطاعية السياسية: من يستعرض أسماء المجلس الوطني وأعضائه يلحظ وجود تمثيل واسع لشخصيات تنتمي إلى عائلات سياسية مؤثرة في الحياة السورية، قبل حكم نظام الأسد (الأتاسي، الحوراني، السباعي، الشيشكلي، أبناء قيادات الإخوان المسلمين)؛ الأمر الذي يدل على محاولة مباشرة أو غير مباشرة لتكريس (الإقطاع السياسي) من جديد في مستقبل سورية، ويشير إلى التخبط في توزيع المناصب والمحاصصة بصورة تكاد تتبعد عن تمثيل واقع القوى الثورية.

- الصراع على السلطة: إن فهم المجلس الوطني للحراك الثوري على أنه صراع بين "المعارضة والنظام" انحاز فيه الشعب لصالح المعارضة، واختزال الحراك بأنه دعمٌ للمعارضة التقليدية في سورية، أدى إلى تحول مفهوم الثورة إلى صراع على السلطة بين المعارضة والنظام، الأمر الذي ساهم في ابتعاد الحراك الشعبي، وبخاصة المسلح، عن تلك الهيئات السياسية، إذ بدأ الحراك بشقيه المدني والعسكري يشعر أنه يُستغلّ من قبل المعارضة السياسية للوصول إلى السلطة.

حصل الاختراق أخيرًا لموقف (المجلس الوطني السوري) المتصلب والعصبي على التوحد مع غيره في اجتماع الدوحة في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 الذي سبقته أيامٌ من الجدل والمفاوضات، وأعيدت خلاله الهيكلة التي اختُصر فيها أعضاء الكتل إلى 16 عضوًا لكل كتلة، ولكل كتلة عضوان، أحدهما في الأمانة العامة والآخر في المكتب التنفيذي؛ وتضخم المجلس، وأصبح عدد أعضائه يتجاوز الـ 400 عضو، ولكنه أفرغ من محتواه؛ لأن بديله -وهو الائتلاف- كان موضع الاهتمام والرعاية من أصدقاء الشعب السوري. وفي هذا الاجتماع احتج بعض أعضاء الإعلان على ما عدوه تلاعبًا بالنتائج، وانسحبوا منه؛ ما أكد حال التشطي في هذا الجسد السياسي. وفي الوقت نفسه تمخض عن اجتماع الدوحة تأليف كيان سياسي جديد، كان تطويرًا لمبادرة قدمها المعارض السوري رياض سيف، أُطلق عليه اسم (المبادرة الوطنية)، ويمثل المجلس الوطني أحد أكبر مكوناته بـ 22 مندوبًا من أصل 63، وأطلق عليه اسم (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية).

4- المبحث الثالث: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

مع توالي جهد جمع قوى المعارضة السورية في هيئةٍ أو ائتلافٍ جديد، برزت مبادرة المعارض السوري رياض سيف، وهي التي عُرفت باسم (المبادرة الوطنية السورية)، ولاقت قبولاً ودعمًا قويين لدى قوى دولية وإقليمية وعربية، حيث اجتمع في لقاء تشاوري، في العاصمة القطرية الدوحة في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ممثلون عن عدد من قوى وهيئات المعارضة السياسية السورية إلى جانب شخصيات مستقلة، وممثلون عن قوى الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية. وبعد ثلاثة أيام من الشدّ والجذب والمناقشات والاجتماعات، اتفق المجتمعون على تأليف ما عُرف بـ (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)⁽⁸³⁾، وجاء في المادة الثانية من نظامه الأساسي: أنه «ائتلاف سياسي، يهدف إلى إسقاط النظام القائم بكل رموزه، وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية، والعمل على محاسبة المتورطين في الجرائم التي ارتكبت بحق السوريين، والعمل على توحيد رؤية القوى الثورية والمعارضة السياسية لغاية تمثيل الثورة وقيادة المرحلة الانتقالية»⁽⁸⁴⁾.

أ- هيكلية الائتلاف والقوى المنضوية

ضمّ (ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية) ممثلين عن (المجلس الوطني السوري) والمجالس المحلية للمحافظات السورية جميعها، وعدداً من الشخصيات الوطنية المستقلة، وممثلين عن الشخصيات المنشقة عن النظام. وضم ممثلين عن الهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية، والمجلس الثوري لعشائر سورية، ورابطة العلماء السوريين، ورابطة الكتاب السوريين الأحرار، والمنتدى السوري للأعمال، وتيار مواطنة، وهيئة أمناء الثورة، وحركة معاً، وحزب الاتحاد الاشتراكي

⁽⁸³⁾ عمر كوش، حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة، (موقع الأورينت نت، 2014)، تاريخ الزيارة 30

ديسمبر/ كانون الأول 2016. للاطلاع على الملف انظر الرابط الآتي: <https://goo.gl/Q1m5BZ>

⁽⁸⁴⁾ النظام الداخلي لائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، (الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل، 12 تموز/ يوليو

2012، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Wv45q4>. تاريخ الزيارة 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

العربي الديمقراطي (جناح منشق عن الحزب الذي يتزعمه حسن عبد العظيم)، والكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، وممثلين عن الحركة التركمانية الديمقراطية السورية، والكتلة الوطنية التركمانية السورية، ولاحقاً عن المجلس التركماني السوري الذي عد مظلةً لبعض التشكيلات التركمانية، وممثلاً عن المنظمة الأشورية الديمقراطية، وممثلين عن مجلس القيادة العسكرية العليا للجيش الحر. وبعد توسعة الائتلاف، انضمت (الكتلة الديمقراطية)، وممثلون عن الحراك المدني، وعن المجالس العسكرية للجيش الحر (85) (86).

وكان للائتلاف قدرة على زيادة عدد أعضائه بموجب قرارٍ يصدر بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين، شرط أن يكون انعقاد الاجتماع صحيحاً وفق نظامه الداخلي، وهكذا بدأ الائتلاف الوطني بـ 65 عضواً ليصل في بداية عام 2017 بعد توسعات عدة إلى 114 عضواً (87).

ب- الرؤية السياسية للائتلاف (أهداف، ثوابت، محددات)

أوضح الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أنه يسعى إلى تأليف جسم إداريٍّ وتنفيذيٍّ لتحقيق مجموعة من الأهداف منها؛ «توحيد دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية والجيش الحر، وإنشاء صندوق دعم الشعب السوري بتنسيق دولي، إضافة إلى إنشاء اللجنة القانونية الوطنية السورية، وتشكيل

(85) هيكلية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الموقع الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/LiAJY>، تاريخ الزيارة 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

(86) تكون الائتلاف من هؤلاء الأعضاء: أولاً؛ المجلس الوطني السوري 22 عضواً، ثانياً؛ القوى والشخصيات الآتية: (المجالس المحلية/المدنية: عضو واحد يمثل كل محافظة. المجلس الوطني الكردي: 3 أعضاء. المكون التركماني: 3 أعضاء. المنبر الديمقراطي: عضو واحد. تيار مواطنة: عضو واحد. مجلس الأمناء الثوري السوري: عضو واحد. المنتدى السوري للأعمال: عضو واحد. اتصالات الكتاب: عضو واحد. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي: عضو واحد. المنشقون: عضو واحد. شخصيات وطنية: 11 عضواً. المجلس الثوري لعشائر سورية: عضو واحد. الهيئة العامة للثورة السورية: عضو واحد. تحالف معاً: عضو واحد. لجان التنسيق المحلية: عضو واحد. رابطة العلماء السوريين: عضو واحد. الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية: عضو واحد. للاطلاع على مكونات الائتلاف بصورة أكثر تفصيلاً راجع الملحق رقم (1).

(87) النظام الداخلي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مرجع سابق.

حكومة انتقالية، بعد الحصول على الاعتراف الدولي»⁽⁸⁸⁾. في المقابل وضع الائتلاف مبادئه التأسيسية بشكل رؤية سياسية، حاول أن يعكس من خلالها تصورًا سياسيًا مستقبليًا للدولة السورية، في إطار إنهاء بنية نظام الأسد، وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، التصور الذي ترجمه في أربع عشرة نقطة، جعلها الإطار السياسي لأهداف الثورة السورية ومطالبها في الدولة السورية الجديدة، ولعل أبرزها⁽⁸⁹⁾: «سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية، تقوم على مبدأ المواطنة، وتنتهج النظام الديمقراطي الانتخابي خيارًا وحيداً لها، وتقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، وتعتمد الانتخاب لاختيار رئيس الجمهورية مدة محددة لا تتجاوز خمس سنوات، لدورة قابلة للتجديد مرة واحدة، من دون تمديد أو تجديد. استقلالية السلطة القضائية تمامًا عن السلطة التنفيذية وفقاً لتحقيق مبدأ سيادة القانون، وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والاستثنائية، وأن الجيش السوري مؤسسة وطنية جامعة، تخضع للسلطة التنفيذية، مهمتها حماية الوطن من العدوان وتحرير أراضيه المحتلة، وبناء الجيش، ضباطاً وجنوداً، بنفسه عن العمل السياسي والحزبي»⁽⁹⁰⁾.

⁽⁸⁸⁾ أهداف الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/eT37PM>، تاريخ الزيارة: 7 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁸⁹⁾ «وثائق الائتلاف الرسمية، الرؤية السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CiBBdZ>، تاريخ الزيارة: 7 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁹⁰⁾ إضافة إلى ما سبق في المتن تضمنت رؤية الائتلاف السياسية: «تعترف الدولة السورية رسمياً بمختلف المكونات القومية للمجتمع السوري، وتؤكد حقوقها، تنتهج سورية الجديدة النظام الديمقراطي الانتخابي خياراً وحيداً لها، وتقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة. كما تعتمد الانتخاب لاختيار رئيس الجمهورية لمدة محددة لا تتجاوز خمس سنوات، ولدورة قابلة للتجديد مرة واحدة دون تمديد أو تجديد. استقلالية السلطة القضائية تمامًا عن السلطة التنفيذية وفقاً لتحقيق مبدأ سيادة القانون دون حصانة لأحد فوق القانون، إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والاستثنائية، وتقرر قوانين تنفق والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. الحفاظ على استقلالية التنظيمات النقابية والمهنية تنشيط وتأسيس هيئات المجتمع المدني والأهلي لتشمل مختلف المجالات، الجيش السوري مؤسسة وطنية جامعة، تخضع للسلطة التنفيذية، مهمتها حماية الوطن من العدوان وتحرير أراضيه المحتلة. وبناء الجيش، ضباطاً وجنوداً، بنفسه عن العمل السياسي والحزبي، ويمتنع عن التدخل بالشؤون السياسية والشأن العام، سورية جزء من جامعة الدول العربية، تحترم المواثيق الدولية التي تؤسس للعدالة والسلام الدوليين، كما تحترم جميع التزاماتها التي لا تمس بسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيه». للاطلاع على المزيد انظر: وثائق الائتلاف الرسمية.

وضمن اجتماعات الائتلاف في العاصمة المصرية القاهرة في 21 شباط/ فبراير 2013، وضع الائتلاف محددات الحل السياسي في سورية، وهي -بحسب الائتلاف- تحقق أهداف الثورة وتضمن حقن الدماء والاستقرار والمحافظة على مؤسسات الدولة، وتوزعت تلك المحددات في بنود عدة أبرزها: «تحقيق أهداف ثورة الشعب السوري في العدالة والحرية والكرامة، وحقن دماء السوريين، المحافظة على وحدة سورية الجغرافية والسياسية والمجتمعية، تنحية بشار الأسد والقيادة الأمنية - العسكرية المسؤولة عن القرارات التي أوصلت حال البلاد إلى ما هي عليه، وعدّهم خارج إطار هذه العملية السياسية، ورأى أنهم ليسوا جزءًا من أي حلّ سياسي في سورية، ولا بدّ من محاسبتهم على ما اقترفوه من جرائم، وأن الحل السياسي ومستقبل سورية يعني جميع السوريين، بمن فيهم الشرفاء في أجهزة الدولة والبعثيون وسائر القوى السياسية والمدنية والاجتماعية، ممن لم يتورطوا في جرائم ضدّ أبناء الشعب السوري»، وقرر الائتلاف أن أي مبادرة تستند إلى هذه المحددات يجب أن يكون لها إطار زمني محدد، وهدف واضح معلن، وضمانات دولية من مجلس الأمن، وبخاصة روسيا والولايات المتحدة الأميركية، والحصول على رعاية دولية مناسبة وضمانات كافية لجعل هذه العملية ممكنة عبر قرارٍ ملزم صادرٍ عن مجلس الأمن الدولي، والالتزام باستمرار دعم الثوار على الأرض بما يحقق تعديل ميزان القوى على الأرض، وأوضح أن الهيئة العامة للائتلاف هي الجهة الوحيدة المخوّلة بطرح أيّ مبادرة سياسية باسم الائتلاف»⁽⁹¹⁾.

في المقابل، حدد الائتلاف مجموعةً من الثوابت عدّها الثوابت الوطنية للثورة السورية، وألزم نفسه بها، بوصفه جسمًا سياسيًا، واستند إليها في «شرعيته»، وتمثلت في: «الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني السوري، الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوري، الحفاظ على وحدة الشعب السوري، إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك الأجهزة الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد

(91) «وثائق الائتلاف الرسمية، إطار المبادرة السياسية»، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/uTVPjF>، تاريخ الزيارة 7 كانون الثاني/ يناير 2017.

السوريين، عدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام، التأكيد على قيام سورية المدنية التعددية الديمقراطية»⁽⁹²⁾.

إلا أن تلك المحددات، وتحديدًا ما تعلق منها بالتفاوض مع النظام، عكست واقعًا عسكريًا في 2013، كانت المعارضة السورية متقدمةً فيه على نظام الأسد عسكريًا، لكن المتغيرات الدولية والإقليمية، وتحديدًا التدخل الروسي على الأرض في 2015، جعلت من بعض تلك المحددات شعارات ظلّ ينادي بها الائتلاف، بل إنها كانت في مرحلة من المراحل عبئًا عليه في مواجهة أي مبادرة سياسية دولية؛ إذ وقع -في أغلب المراحل- في أزمةٍ بين ما يتطلبه الأداء السياسي من واقعية وبين المحددات الشعاراتية التي وضعت في مراحل متقدمة ولم يطرأ عليها أي تعديل رسمي، وإنما بقي الائتلاف يناير -بصورة غير رسمية- في هوامش كلّ مبادرة سياسية.

اعترفت جامعة الدول العربية بالائتلاف ممثلًا شرعيًا لتطلعات الشعب السوري، واعترفت به مجموعة أصدقاء الشعب السوري التي يتجاوز عددها مئة دولة ممثلًا شرعيًا «لشعب السوري»⁽⁹³⁾. وفي مراجعة للأحداث التي مرت بالائتلاف، يرجح بعض المعاصرين لها أن الائتلاف شكّل برغبة دولية، وقطرية، ليكون مكونًا أساسًا أكثر استيعابًا من المجلس الوطني الذي توقفت قدرته على العمل، وخصوصًا بعد ظهور التطرف بشكل نافر، وبهدف خلق كيان لديه القابلية للتفاوض مع النظام بسقف أقل انخفاضًا، بحسب توقعات المجتمع الدولي. ولكن آخرين، ممن عاصروا حدث تأليف الائتلاف، يرجحون أن الائتلاف أُلّف ليكون مظلةً سياسيةً لحكومةٍ مؤقتةٍ، تؤمّن لقطر النفوذ الأكبر في سورية، بعد سقوط النظام الذي اعتُقد آنذاك أن سقوطه وشيك⁽⁹⁴⁾.

⁽⁹²⁾ ثوابت الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوفر على الرابط الآتي <https://goo.gl/Gm0xcw>، تاريخ الزيارة 7 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽⁹³⁾ جامعة الدول العربية تعترف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، موقع الـ BBC، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/0tWrf6>، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

⁽⁹⁴⁾ مناف الحمد، ثلاثي المعارضة السورية: المجلس الوطني، الائتلاف، الحكومة المؤقتة، ط1، (دار نون للطباعة والتوزيع، 2015)، ص 45-46.

ج- رؤساء الائتلاف ومراحل السياسية

تناوب على رئاسة الائتلاف الوطني السوري شخصيات سورية عدة، منها ما جدد ولايته أكثر من مرة، ومنهم من بقي مرة واحدة؛ إلا أن دراسة المدد الرئاسية الأوليات في مسيرة الائتلاف السياسية تُعدّ ذات أهمية كبرى في إظهار الخلل البنيوي الذي عاناه هذا الجسم، الخلل الذي أسهم بعض تلك الشخصيات، ممن توالوا على رئاسته، في تعميقه، بينما حاول بعضها الآخر إصلاحه، إضافة إلى أن دراسة تلك المدد تُظهر في سياقها أثر المتغير الإقليمي والدولي في الأداء السياسي للائتلاف الوطني؛ وعليه تمت دراسة أربع مدد رئاسية بحسب ترتيبها الزمني، وفقاً لما يأتي:

1. مرحلة معاذ الخطيب

كان المؤتمر الذي أُعلن فيه عن تشكيل الائتلاف في الدوحة حدثاً مباشراً بالنسبة إلى السوريين المعارضين معظمهم. وقد كان حضور المهندس الدمشقي القادم من قلب الحراك الثوري (معاذ الخطيب) الرئيس الأول للائتلاف، بخطابه المشحون بالقيم الإسلامية الأصيلة والاعتدال، ذا قدرة تسويقية كبيرة على إحداث أثرٍ إيجابي في عقل الناظر السوري ووجدانه. إذ دخلت هيئات جديدة في الائتلاف، وفي صدارتها هيئة أركان الجيش الحر، وشكّلت قيادة الأركان العامة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012. وانتُخب في تركيا العميد سليم إدريس، رئيساً للقيادة الموحدة للجيش الحر⁽⁹⁵⁾.

طغى الارتباك السياسي على أداء الخطيب الذي كان بديلاً مناسباً لرياض سيف، في نظر القطريين، كونه إسلامياً معتدلاً توافق عليه الحضور؛ فبعد مدة قصيرة من تسلمه منصبه أُعلن عن إحباطه من إخلاف الدول وعودها، وقدم مبادرة فردية لنظام بشار الأسد في 30 كانون الثاني/ يناير 2013، يدعو فيها إلى تجديد جوازات السفر للسوريين في الخارج، وإطلاق سراح 160 ألف معتقل. المبادرة التي عُدتّ دون السقف

⁽⁹⁵⁾ شمس الدين الكيلاني، عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/XrhWVA>، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر/ كانون الأول

المطلوب في الثورة السورية، ثم فاجأ الخطيبُ الائتلافَ بمبادرة ثانية، يدعو فيها الأسد إلى تسليم مهماته لناثبه. ولم تكن مبادرةً سياسية، بالنظر إلى مآلاتها التي أضعفت موقفه في الائتلاف من جهة، ولم يعرها النظام اهتمامًا من جهة أخرى. ثم أعلن الخطيب نفوره من عمل الائتلاف، عندما أعلن استقالته للمرة الثانية - وكان قد تراجع عن استقالته الأولى التي احتج فيها على إخلاف الدول لعودها - في اجتماع أصدقاء سورية؛ الأمر الذي أثار غضب الأتراك والأميركيين وبقية ممثلي الدول المؤتمرين لبحث سبل دعم الائتلاف⁽⁹⁶⁾.

في المقابل، دعا الخطيب جبهةَ النصرَة إلى فكِّ ارتباطها بتنظيم القاعدة، فكان - بوصفه إسلاميًا معتدلاً - مؤهلاً لتقديم نقد للإسلاميين المتطرفين على قدرٍ عالٍ من الأهمية، إلا أنه، في الوقت نفسه، لم يُقدّر - على ما يبدو - حجمَ الانتماء التنظيمي لجبهة النصرَة، وخطرها المحقق بقوى الثورة السورية، ولم يستخدم لهجةً واضحةً وحاسمةً تجاهها.

شهدت مدة الخطيب تنازعًا سياسيًا كبيرًا بين الكتل والتيارات السياسية المكونة للائتلاف، وكان ذلك حول مشكلتين برز فيهما حجمُ الاستقطاب السياسي داخل الائتلاف، إذ شهدت مدة الخطيب مساع لتأليف الحكومة المؤقتة، على الرغم من اعتراضه على تأليفها، إذ رأى الخطيب أن وجود حكومتين يندّر بخطر تقسيم سورية، مع أن قيام الحكومة كان شرطًا لتسلم الائتلاف مقعدَ سورية في الجامعة العربية - بحسب قرار وزراء الخارجية العرب في 6 آذار/ مارس 2013 - فكانت تلك المشكلة، وما استتبعها من انقسامات حول انتخاب رئيس الحكومة المؤقتة، من أبرز المحطات التي بدأت فيها حدة الاستقطاب السياسي تظهر في صفوف الائتلاف، أما المشكلة الثانية فتمحورت حول توسعة الائتلاف التي ولدت عددًا كبيرًا من الانقسامات البينية داخل تيارات الائتلاف، لتنتهي بتوسيع الائتلاف عن طريق إدخال كتلة جديدة برئاسة المعارض والمثقف السوري اليساري ميشيل كيلو. من خلال تلك المشكلتين وما رافقهما من اصطفاقات سياسية، برز أثر التنافس السعودي القطري للسيطرة على قرار

⁽⁹⁶⁾ مناف الحمد، مرجع سابق، ص: 48.

الائتلاف، التنافس الذي لم يكن إلا صراعاً سياسياً يكمن في جذره الخلاف السياسي بين قطر والسعودية حول دعم قطر تيارات الإسلام السياسي، ومناوأة السعودية تلك التيارات⁽⁹⁷⁾.

في هذا المناخ السياسي والتنظيمي المربك، يبدو أن الخطيب قفز إلى المبادرات السياسية الفردية لحل المسألة السورية، من دون حسابات سياسية دقيقة، بما فيها طبيعة ردة فعل النظام المعادي لأيّ حلّ سياسي يستتبع تغييراً جوهرياً في بنيته الاستبدادية، فكانت الردود عاصفةً من زملائه في الائتلاف؛ وهكذا يكون الخطيب قد فوّت على الثورة السورية فرصة الاستقرار القيادي، بعد أن منحه جمهوراً واسعاً الثقة في تلك المهمة، الأمر الذي لم يتسنّ لغيره من رؤساء الائتلاف، ولعلّ مرد ذلك إلى تردده القيادي وافتقاده صلابة الزعامة وشكيمتها، في وقت ثوري عصيب⁽⁹⁸⁾.

بعد الفراغ الذي خلفته استقالة الخطيب، كُلف جورج صبرا برئاسة الائتلاف مؤقتاً، وقد أعلن جورج صبرا عن توسعة الائتلاف في 31 أيار/ مايو 2013، وشملت التوسعة، إضافةً إلى ما سبق، 15 عضواً من هيئة الأركان و14 من الحراك الثوري الذين اختارتهم لجنة شكّلت لهذا الغرض؛ فأصبح عدد أعضاء الائتلاف 114 عضواً⁽⁹⁹⁾، وأصدر آنذاك وثيقتين هما «الرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية»⁽¹⁰⁰⁾، و«خطة لنقل السلطة وبدأ المرحلة الانتقالية»، وتضمنت الخطة (إقالة الأسد، حل الفرقة الرابعة وأجهزة الأمن باستثناء جهاز الشرطة، إضافةً إلى إطلاق هيئة العدالة والمحاسبة للمجرمين) الخطة التي بدت وكأن الأمور قاب قوسين أو أدنى من سقوط النظام وتسلم

⁽⁹⁷⁾ مناف الحمد.

⁽⁹⁸⁾ شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره.

⁽⁹⁹⁾ الموقع الإلكتروني لقناة العربية، الائتلاف السوري يتوسع ليضم 43 عضواً والجيش الحر راضٍ، ميشيل كيلو: الائتلاف أصبح أقرب من ذي قبل لتمثيل الشارع السوري، (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/DCI8m7>، تاريخ الزيارة: 10 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽¹⁰⁰⁾ للاطلاع على الرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية للائتلاف، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، وثائق الائتلاف الرسمية، الرؤية السياسية للائتلاف.

مقاليد السلطة للمعارضة⁽¹⁰¹⁾. وفي تاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 أُضيف المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف والمكون من 11 عضوًا؛ فأصبح عدد أعضاء الائتلاف 125 عضوًا⁽¹⁰²⁾.

2. مرحلة أحمد الجربا

جاء انتخاب أحمد عاصي الجربا رئيسًا جديدًا للائتلاف في 6 تموز/ يوليو 2013، تتويجًا لتوسعة الائتلاف «وعلى الرغم مما قيل عن أداء الجربا الذي زاد في الانقسام، وأثار الكثير من الجدل، وعلى الرغم من أن للشخصية دورًا لا يُنكر في السلوك السياسي»⁽¹⁰³⁾؛ إلا أن تقويم مرحلة الجربا سيكون ناقصًا، ما لم يأخذ بالحسبان السياق الذي أصبح فيه أحمد عاصي الجربا رئيسًا للائتلاف، فقد جاء انتخابه في ظل تصاعد خطر (داعش) وظهور مؤشرات انفصالية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD، وإعلان (حزب الله) عن اشتراكه في الحرب في سورية مع الميليشيات الشيعية الأخرى القادمة من العراق وغيره، ومع الحرس الثوري الإيراني، وازدياد الضغوط على الائتلاف من أجل حسم موقفٍ في ما يخص مؤتمر جنيف 2 المزمع عقده، إضافة إلى تفاقم معاناة السوريين ومشكلاتهم الملحاحات. وحصار النظام لحي الخالدية في حمص»⁽¹⁰⁴⁾.

⁽¹⁰¹⁾ «مركز الشرق العربي، خطة الائتلاف الوطني السوري للمرحلة الانتقالية»، (مركز الشرق العربي، 2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dEzQ4G>، تاريخ الزيارة: 11 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽¹⁰²⁾ وبموجب الاتفاق انضم 11 عضوًا من (المجلس الوطني الكردي) إلى الهيئة العامة للائتلاف المؤلف من 114 عضوًا، وثلاثة أعضاء إلى الهيئة السياسية التي تضم 19 عضوًا. وفي الجلسة التي انعقدت بين 13 و15 أيلول/سبتمبر 2013 وافق المؤتمر العام للائتلاف الوطني على الوثيقة الموقعة بأغلبية 54 صوتًا من أصل 80، للمزيد راجع: المجلس الوطني الكردي في الائتلاف السوري، موقع إيلاف، (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/cY605G>، تاريخ الزيارة: 11 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽¹⁰³⁾ حصل الجربا على 55 صوتًا مقابل 52 لمصطفى الصباغ المتحالف مع الإخوان المسلمين. وانتخب ثلاثة نواب للرئيس. لم يكن فوز الجربا توافقيًا، ما أوحى بغلبة فريقه على الآخر الصباغ، وإن كان انتخاب بدر جاموس للأمانة العامة قد وازن الأمور قليلًا. للمزيد راجع: مناف الحمد، مرجع سابق.

⁽¹⁰⁴⁾ شمس الدين الكيلاني، عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/XrhWVA>، تاريخ الزيارة: 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

وهي متغيرات جعلت مهمة الرجل صعبةً إلى حدّ بعيد. متغيرات السياق الذي جاء فيه الجربا إلى رئاسة الائتلاف جعلت أولوياته تتمثل في توفير مستلزمات المواجهة؛ فقام بجولات عربية وأوروبية، كان من ضمنها محاولة إقناع الرئيس الفرنسي (فرانسوا أولاند) بالمساعدة بالسلاح، لكن فرنسا -كحال أميركا- صرّحت أنها لن تسلّم المعارضة (أسلحة فتاكة).

عدّ بعضهم رئاسة الجربا نتيجة لأخذ السعودية زمام المبادرة من قطر، وقد أدرك القطريون أن هذه المرحلة تتطلب التقارب مع السعودية، فاصطفوا إلى جانب الجربا، وصمتوا عن كلّ تجاوزاته التي يمكن اختصارها في تعامله عبر موقعه الجديد تعامل شيخ القبيلة، فاعتمد على شراء الولاءات، وفي كثير من الأحيان، كان أتباعه يطلقون عليه لقب (الرئيس) من دون إضافة. استطاع الجربا أن يفوز بمدة رئاسية ثانية، بعد تنافسه مع رياض حجاب رئيس الوزراء السوري المنشق، وهو ما اعترضت عليه كتلة الصبّاغ المؤلفة من 44 عضواً، وقد رأت أن نجاح الجربا قد تم بطرق غير قانونية؛ فأعلنت عن انسحابها من الائتلاف (105).

وشهدت مدة الجربا حدثاً مفصلياً في تاريخ الأزمة السورية عندما ارتكب النظام مجزرةً بالسلاح الكيماوي في غوطة دمشق الشرقية في 31 آب/ أغسطس 2013، وقد تبعها ترقبٌ لتنفيذ الرئيس الأميركي باراك أوباما تهديداته بتوجيه ضربة للنظام، إذا ما تجاوز «الخط الأحمر»، وصار الشغل الشاغل للائتلاف التنسيق مع الفصائل المسلحة من أجل الاستفادة من الضربة المرتقبة، وهو عملٌ ذهب هباءً بعد أن تدخل الروسيون، وأقنعوا أميركا بالموافقة على صفقة تسليم النظام السوري ترسانته الكيماوية، مقابل ألا ينزل عقوبة عسكرية به، وهو ما اتفق عليه في مجلس الأمن وفق منطوق قرار مجلس الأمن 2118؛ الأمر الذي شكّل مخرجاً لأوباما الذي تشبث به، وحبل نجاة للنظام الذي لم يكن معنياً إلا بسبل بقائه (106).

دُعِيَ إلى مفاوضات جنيف 2، وكان نشاط الروسيين والأميركيين محمومًا للدفع

(105) مناف الحمد، ثلاثي المعارضة السورية: المجلس الوطني، الائتلاف، الحكومة المؤقتة، ط1، (بحث توثيقي صادر عن دار نون

للطباعة والتوزيع، 2015)، ص 54.

(106) شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره.

بالنظام السوري والمعارضة إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات؛ الأمر الذي أوقع الائتلاف في مأزق؛ لأنه يخشى غضب الشارع الثوري الرافض للمفاوضات من جهة، ولأنه لا يقوى على الانفكاك من أسر الإرادة الدولية من جهة أخرى. وهو ما بدا جلياً في تردد الائتلاف؛ إذ رفض في البداية المشاركة، ما لم تُقدّم ضمانات برحيل الأسد، ثم رضخ للضغوط من الحلفاء، فأعلن موافقته على المشاركة⁽¹⁰⁷⁾. أدى العدول الأميركي عن الضربة العسكرية للنظام، والمناقشة الدائرة بشأن المشاركة في جنيف 2، إلى تعميق حدة الخلافات والانقسامات في داخل جسد الائتلاف نفسه، وكذلك بينه وبين الداخل السوري، ففي 24 أيلول/ سبتمبر 2013 أصدرت كتائب من المعارضة بياناً أعربت فيه عن حقها في تمثيل الثورة والمعارضة، وأعلنت عن رؤيتها لتشكيل إطار تنظيمي، يقوم على المبادئ الإسلامية. بعد يومين من ذلك، صدر بيان قرأه القيادي في الجيش الحر النقيب (عمار الوائلي)، متحدثاً باسم نحو 50 تجمعاً ثورياً عسكرياً ومدنياً، يضمون صوتهم إلى البيان الأول، ثم تبعهم الإعلان عن تأليف (جيش الإسلام) في الغوطة الشرقية بريف دمشق، ولم يعترف بعض قادته بالائتلاف إلا في وقت لاحق من عام (2015).

ويرى بعض المراقبين لتلك المدة؛ أن الجربا استنفرت إمكاناته كلها ليفوز مرة ثالثة برئاسة الائتلاف، وعمد إلى اتخاذ خطوات مدروسة لتحقيق ذلك، ولعل أبرزها⁽¹⁰⁸⁾:

(107) رفض الائتلاف في البداية المشاركة في جنيف 2 ما لم تقدم ضمانات برحيل الأسد، ثم رضخ للضغوط من الحلفاء فأعلن موافقته على المشاركة، وكان أقل من نصف عدد الأعضاء قد صوتوا لصالح المشاركة، وعاد ليلق موافقته احتجاجاً على دعوة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، إيران لحضور المفاوضات، الأمر الذي اضطر الأخير إلى سحب دعوته لإيران التي لم تكن لتقبل بمبادئ جنيف 1 مرجعية للمفاوضات. أما المجلس الوطني الكتل الأكبر في الائتلاف فلم يوافق على الحضور. المشكلة الأخرى التي واجهها الائتلاف وهو يصدد مناقشة المشاركة من عدمها تمثلت في أن الوثيقة الأساس للائتلاف تضمنت بدأً بنص على رفض أي مفاوضات مع النظام السوري، وقد تم إيجاد مخرج للمعضلة فحواه أن الهيئة العامة للائتلاف قد أقرت موافقتها في 10 نوفمبر 2013 على المشاركة في جنيف 2 على أسس معينة، وهذا يعني ضمناً موافقتها على التفاوض. إضافة إلى ذلك وجود كتلة مؤلفة من 44 عضواً منسحبين من الائتلاف لم يكن يسمح بعقد اجتماع للائتلاف لأن هذا الاجتماع لا يتوفر فيه النصاب القانوني اللازم حضوره. ولكن فتوى قانونية سمحت بانعقاد الاجتماع بحضور 75 شخصاً بعد اعتبار المنسحبين بمثابة مستقلين وجواز تمرير القرار بأغلبية بسيطة. للمزيد راجع: مناف الحمد (2015)، مرجع سبق ذكره.

(108) مناف الحمد، ثلاثي المعارضة السورية: المجلس الوطني، الائتلاف، الحكومة المؤقتة، ص 59.

- «إصداره قرارًا يقضي بإقالة سليم إدريس من رئاسة الأركان في 18 شباط/ فبراير 2013 وتعيين عبد الإله البشير بدلًا منه، ومحاولة تغيير تسعة من أعضاء هيئة الأركان الممثلين في الائتلاف، وهم الذين صوتوا لرياض الحجاب في انتخابات الرئاسة السابقة. وليس ذلك انتقامًا منهم فحسب - كما يُظن للوهلة الأولى - وإنما كانت هذه المحاولة تكتيكيًا لتغيير النظام الأساسي، ليصبح التمديد لدورة رئاسية ثالثة ممكنًا، ولما كان تغيير النظام الأساسي يتطلب 78 صوتًا، فإن تغيير هؤلاء الأعضاء غير المضمونة أصواتهم كان إجراءً ضروريًا في مخطط الجربا، ولكن هذا لم يتحقق.
- سعي الجربا لقطع الطريق أمام عودة كتلة الصباغ المنسحبة، والمؤلفة من 44 عضوًا، وكانت قد انسحبت احتجاجًا على ما عدته إخلالًا بالنزاهة جرى في إبان تنافس الجربا وحجاب على رئاسة الائتلاف.
- تخيير سفراء الائتلاف بين البقاء في الائتلاف أو في سفاراتهم، وهو خيار يعلم الجربا أن فرضه سيؤدي، بشكل شبه مؤكد، إلى تفضيلهم الخيار الثاني، وهو ما يعني الإطاحة بهم.
- محاولة تغيير تسعة من ممثلي المجالس المحلية في الائتلاف، وهو ما لم يتمكن منه.
- رغم الخطة المحكمة التي وضعها الجربا، فإن ترشحه لفترة ثالثة لم يكن ممكنًا، فعمد إلى اختيار مرشح حليف له، ليخلفه في رئاسة الائتلاف، ظنًا منه أن هذا سيمهد له طريق العودة لاحقًا، وهكذا وقع الاختيار على هادي البهرة ليكون رئيس الائتلاف».

3. مرحلة هادي البهرة

تولى هادي البهرة رئاسة وفد المعارضة في جنيف 2، وعُرف بدبلوماسيته وقدرته على التفاوض، إلا أن انتخابه رئيسًا للائتلاف قد أثار عددًا من التساؤلات؛ خاصة من يعدّ البهرة «من دعاة التفاوض مع النظام، وهو ما جعل البعض يتوقع أن المرحلة القادمة ستشهد تفاوضًا مع النظام السوري، وخفضًا لسقف شروط الائتلاف وأهدافه المنشودة»

(109)، في المقابل رأى بعضهم أن إحدى نقاط الضعف التي عاناها البحرة تكمن في أنه كان «اختيار الجربا الذي أعطى انطباعاً غير جيد لدى الكثيرين في الشارع الثوري، إضافةً إلى الأتراك والقطريين، غير أن نقطة الضعف الأهم هي قدوم البحرة بلا سند إقليمي، وبلا كتلة وازنة في الائتلاف، وهو ما يجعل صاحب الموقع في ظل الاستقطاب واستلاب القرار في هذه المؤسسة، بلا حول ولا قوة، ولهذا فقد مرت مدة رئاسة البحرة مروراً سريعاً بلا أثر ملموس، ولم يتحقق فيها الكثير» (110).

4. مرحلة خالد الخوجة

بانتخاب خالد الخوجة رئيساً للائتلاف الوطني السوري في 4 كانون الثاني/يناير 2015؛ بدأت حقبة جديدة ملأى بالتحديات الوظيفية في المستويات الإدارية والعسكرية والسياسية، لإعادة الروح إلى هذا الجسم، وممارسة دوره الوطني المنوط به، ويبدو أن مدة الخوجة تميزت من مثيلاتها بالبحث عن سبل التمكين والتفعيل، بدءاً بإعادة ترتيب البيت الداخلي، إلى الانفتاح على مختلف قوى المعارضة العسكرية، إضافةً إلى التوافق مع بعض القوى السياسية (معارضة الداخل)، ومحاولة استعادة الائتلاف أنفاسه على الصعيد الإقليمي والدولي؛ إلا أن تلك التطورات قابلتها مجموعة من الأخطاء السياسية إضافة إلى تراكمات لم تُصوّب في مدة الخوجة، وفي الحالين لا يمكن إنكار أثر المتغير الإقليمي والدولي في تقدم سياسة الائتلاف أو تراجعها في هذه المدة.

ولعل أكثر ما اتسمت به مدة الخوجة هو إدراك أثر التباعد بين الأجسام السياسية والعسكرية في المشهد السوري عمومًا، وهذا ما تمثل بجهد في الانفتاح على مختلف القوى في الداخل السوري؛ المدني منها والسياسي والعسكري، في إطار التشاور والاتفاق على رؤية سياسية موحدة لمستقبل سورية، حيث كُثفت اللقاءات مع القيادات العسكرية

(109) منة الله جلال، الائتلاف السوري من الخطيب إلى البحرة: تحديات وأهداف لم تحقق، (موقع سامسة بوست، 2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/V296sJ>، تاريخ الزيارة: 1 كانون الثاني/يناير 2017.

(110) مناف الحمد، مرجع سبق ذكره.

البارزة والفاعلة على الأرض، وتحديدًا زيارته الشهرية إلى الجبهة الجنوبية، وتمخض عنها اللقاء التشاوري الأول، وقد أُنْفِقَ فيه على خمس نقاط أساس⁽¹¹¹⁾، أهمها أن «لا حلّ سياسيًا في سورية إلا برحيل الأسد، إضافةً إلى العمل على تحقيق التوافق والتنسيق بين جميع القوى الثورية»، إلى جانب اجتماعات منفصلة مع ممثلي الفصائل الفاعلة على الأرض، آخرها اللقاء التشاوري الثاني الذي عُقد بين الائتلاف وقادة الجبهة الجنوبية بالتزامن مع اجتماع آخر له في إسطنبول مع قادة فصائل الجبهة الشمالية، ولقاء عدد من أعضاء الائتلاف مع قادة تجمع (واعتصموا بحبل الله)⁽¹¹²⁾ في مدينة الرحمانية التركية.

حمل الخطاب السياسي في مدة الخوجة جرأةً ملحوظةً، تجلت في اتخاذ مواقف من بعض التنظيمات والأحزاب، وانتقل الائتلاف بالتعامل معها من الحذر في اتخاذ المواقف إلى الجهر بها عبر التصريحات السياسية، بمثل موقف الخوجة من جبهة النصرة، إذ إنه عدّها -في أكثر من تصريح شخصي- تنظيمًا إرهابيًا. من ناحية أخرى تجلّى وضوح الخطاب السياسي أكثر في موقف الائتلاف من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD وجناحه العسكر YPG، وعدّهما منظمّين إرهابيين لا تختلفان في

(111) وهذه النقاط هي:

- 1- لا حلّ إلا بإسقاط نظام الإجرام والاستبداد بكل رموزه ومرتكزاته وأجهزته الأمنية، وألا يكون لرأس النظام وزمرته الحاكمة أي دور في المرحلة الانتقالية وفي مستقبل سورية.
- 2- العمل لتحقيق أعلى درجة من التوافق والتنسيق بين قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية.
- 3- حماية القرار الوطني المستقل مع الاستمرار بالتنسيق والتعاون مع حلفاء الثورة وأصدقائها.
- 4- التوجه إلى السوريين جميعهم أينما كانوا وكائنًا ما كانت انتماءاتهم للانضمام إلى الثورة، والمشاركة في جميع الجهد لوقف أعمال القتل والتدمير، والوقوف في وجه أي مخططات لتقسيم البلاد أو تأهيل نظام الإرهاب وإعادة إنتاجه.
- 5- إن وحدة الدم السوري تفرض أن الحل يجب أن يكون كاملًا وشاملاً لكل القضية السورية.

للمزيد انظر: بيان رسمي عن اللقاء التشاوري الأول بين الائتلاف وعدد من الفصائل العسكرية. للاطلاع راجع: بيان اللقاء التشاوري الأول بين الائتلاف والفصائل المقاتلة والقوى الثورية، بيان صادر عن المكتب الإعلامي للائتلاف الوطني السوري، بتاريخ 28 نيسان/ أبريل 2015، متوفر على الرابط الآتي: <http://goo.gl/Cr1wyu>، تاريخ الزيارة 1 كانون الثاني/ يناير 2017.

(112) تجمع (واعتصموا بحبل الله): تجمع عسكري من عدة فصائل عسكرية عاملة في منطقة القلمون؛ "لواء الغرّاء - كتائب السيف العمري - لواء نسور دمشق - رجال من القلمون" توحدت تحت مسمى "واعتصموا بحبل الله" بتاريخ 29 نيسان 2015 بهدف توحيد جهد الفصائل لمقاومة وتحرير الأراضي المحتلة في بلاد الشام من النظام الأسدّي ومن يواليه من الميليشيات الشيعية وغيرها، بحسب بما ورد في بيان التأسيس الذي أكد على استقلالية التجمع النامة عن أيّ حزبٍ سياسي أو ديني أو جهةٍ داعمةٍ أو ممثّلٍ.

أهدافهما وسعيهما السياسي والعسكري عن مسار نظام الأسد⁽¹¹³⁾.

طراً في المستوى السياسي تغيير واضح في دينامية وظائف الائتلاف، تمثل بالانفتاح على مجموعة من قوى المعارضة السياسية في الداخل، إذ استكمل الخوجة ما بدأه سلفه البقرة من لقاءات مع أعضاء هيئة التنسيق الوطنية إلى أن تم التوافق على وثيقة المبادئ الأساس للتسوية السياسية في سورية التي أقرتها الهيئة العامة للائتلاف، وهي التي تُشكل خارطة طريق نحو حل سياسي، مؤكدة على نقطة (أن الأسد ليس له أي دور فيها)، النقطة التي توافق فيها الائتلاف أيضاً مع تيار بناء الدولة السورية (لؤي حسين)، وأصدر بياناً مشتركاً يؤكد ذلك. ولعلّ تلك التوافقات مثّلت مكسباً سياسياً، خصوصاً أنها تمت في المدة التي عُقدت فيها اللقاءات التشاورية التي دعا إليها المبعوث الدولي إلى سورية، ستيفان دي مستورا، وكانت تهدف، بصورة أو بأخرى إلى إحراج الائتلاف، وإظهاره تياراً سياسياً من تيارات المعارضة، بعيداً عن صفة التمثيل الشرعي للشعب السوري، علاوة على أن هذا التوافق أخرج نظام الأسد، فحتى إن لم تمتلك تلك القوى (هيئة التنسيق) تمثيلاً شعبياً، إلا أنها كانت ورقة يرمي بها الأسد في أي مؤتمر دولي ساع (للحل السياسي)، ويكرس بذلك مفهوم معارضة الداخل الذي استطاع الائتلاف (التخفيف منه) عبر تلك التوافقات⁽¹¹⁴⁾.

ونجح الائتلاف في قطع الطريق على بعض الدول، بمثل روسيا وإيران اللتان تسعيان للالتفاف على بيان جنيف 1 عن طريق الفقرة (أ) من المادة التاسعة⁽¹¹⁵⁾، إذ بدت مقاطعة الائتلاف لمنتدى موسكو 2011، إضافةً إلى مؤتمر القاهرة، مبررةً ومحسوبةً، وعدها خطراً سياسياً كبيراً في تلك المرحلة من عمر الثورة السورية، كونها ترمي -بشكل

⁽¹¹³⁾ ألكسندر أيوب، تقييم الأداء السياسي للائتلاف خلال فترة الخوجة، (ورقة بحثية صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ومنشورة في موقع السورية نت، 2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/MSXoU7>، تاريخ الزيارة: 1 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹¹⁴⁾ المرجع السابق.

⁽¹¹⁵⁾ حيث إنّ «الفقرة (أ) من المادة 9 من النص العربي لوثيقة جنيف، تقول إنّ هيئة الحكم الانتقالي، تؤلّف بالموافقة المتبادلة بين الحكومة الحالية وبين المعارضة». وكلمة المعارضة هنا جاءت من دون تعيين بالذات، وبآتي كل من يحمل صفة المعارضة أو يدعي حمله لها، فإنها تشمل، وخصوصاً أنّ الوثيقة قد صدرت في وقت لم يكن الائتلاف فيه قد تشكل في حينها». والمجلس الوطني، الذي كان قائماً، لم يشارك بصفته هو المعارضة.

أو بآخر- إلى تعويم نظام الأسد وإعادة تأهيله محلياً وإقليمياً ودولياً، فقد سعت موسكو والقاهرة بدعوتها الائتلاف إلى حضور تلك المؤتمرات على أنه فصيل أو شخصيات معارضة، وليس بصفته التمثيلية؛ وذلك بهدف فتح ثغرة تسمح للمسارات السياسية الباحثة عن الحلول السياسية، بتجاوز الائتلاف بصفته طرفاً ثانياً في أي مفاوضات، مقابل بقاء النظام طرفاً أساساً، وذلك عبر تحويل الطرف الثاني إلى أطراف غير محددة، ونسف ما حصل عليه الائتلاف، بعد مؤتمر جنيف 2، من شرعية إقليمية ودولية، لكونه طرفاً ممثلاً عن المعارضة السورية، بغض النظر عن سياقات المؤتمر وإيجابياته وسلبياته، ومن هنا بدت مقاطعة الائتلاف لتلك المؤتمرات نوعاً من بداية النضج السياسي، وحسن الاستعمال لورقة كونه طرفاً أساساً في أي عملية أو فاعلية سياسية .

في المقابل يجد المتتبع لأداء الخوجة السياسي أنّ جزءاً كبيراً من قرارات الائتلاف اتُّخذت بصيغة فردية من دون العودة إلى الهيئة السياسية، من مثل قرار الخوجة إبلاغ دي ميستورا بحضور اللقاءات التشاورية، ثم إحباط القرار من الهيئة العامة، وكذلك المؤتمر الصحفي المشترك مع لؤي الحسين، حيث اتخذ الخوجة قراره من دون علم عدد من أعضاء الهيئة السياسية، وبغض النظر عن صواب القرار وعدله، فإن هذا لا يبرر اتخاذ القرار بفرديّة ضمن مؤسسةٍ سياسيةٍ من المفترض أن يكون فيها ضوابط تشاركية في اتخاذ القرار. وبناءً على ذلك يبدو أن ما أُحدث في مرحلة الخوجة من تغيير إداري في بنية الائتلاف وهيكلته كان طفيفاً وإسعافياً أكثر مما هو جذري. وأخيراً، لا يمكن تجاهل تأثير دور الظرف السياسي الإقليمي في مدة الخوجة، وقد انعكس بانتصارات هائلة في شمال البلاد وجنوبها، أسهمت في إنعاش جسم الائتلاف في تلك الحقبة؛ إذ أسهم انتقال الملف السوري من الإدارة الإقليمية بالتنافس إلى الإدارة بالتوافق، بين السعودية وقطر وتركيا، بإنتاج فعلٍ عسكريٍّ على الأرض (جيش الفتح)؛ أدى إلى تقهقر قوات الأسد والمليشيات الداعمة له، وإلى خلق مجال جديد للائتلاف في المناورة السياسية.

جاء أنس العبدّة خلفاً لخالد الخوجة، فكان خامسَ رئيسٍ (للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) الذي وصل إلى الرئاسة في مرحلةٍ، أخذت فيها بنية الائتلاف شكلاً يكاد يكون ثابتاً، يصعب إحداث أي أثر واضح فيه، إضافة إلى مساهمة الظرف

الإقليمي والدولي في ذلك؛ إذ تزامنت ولاية العبدية مع صعود "الهيئة العليا للتفاوض" كمظلة عامة للمعارضة السياسية، وتكريس شخص رياض حجاب على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي. واستدعى هذا -على ما يبدو- تقليص نفوذ الائتلاف، وتحديدًا على مستوى إخراج شخصية منافسة لرياض حجاب.

د- خلاصات في عمل الائتلاف الوطني

إن بداية نشأة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وما صاحبها من خلل بنيوي في هيكليّة هذا الجسم، وضعف في إدارته وغياب التناغم في مواقفه في المراحل المختلفة، إضافةً إلى أثر العاملين الإقليمي والدولي، وتدخلهما في إدارة الملف السوري، وما أحدثه من استقطاب سياسي داخل الائتلاف؛ أدى إلى افتقاد الأخير عوامل الاستقرار والتفاعل الضروريين لأيّ جسم سياسي؛ ما حوّله -في مكان ما- إلى عبء حقيقي على مسار الثورة السورية، وأدخله سياسيًا في مرحلة أشبه بالموت السريري، وعليه مثّلت دراسة حركية الائتلاف -بوصفه جسمًا سياسيًا ممثلًا للثورة السورية، وفحص أدائه في حقبة مختلفات- مجالًا ضروريًا لاستنتاج أسباب العطالة السياسية في جسم المعارضة السورية عمومًا، وفي الائتلاف الوطني السوري خصوصًا، والكشف عن مسببات تعثر الحركة السياسية في الثورة السورية، تلك التي انعكست على مفاصلها المدنية والعسكرية المختلفة، وأسهمت في التأثير المباشر في وقع الملف السوري إقليميًا ودوليًا؛ ولعل أبرز ما يمكن استخلاصه، من المشكلات السياسية في تجربة الائتلاف الوطني السوري، المشكلات التي لا يمكن فصل بعضها عن سياق الأجسام الائتلافية التي سبقته، يتوزع في مستويات عدة وفقًا لما يأتي:

1. مستوى البنية التنظيمية

- الهيئات الأربع: عانى الائتلاف منذ بداية تأسيسه مشكلات عدة في البنية التنظيمية، ولعل أهمها مشكلة «الهيئات الأربع ذات الصلاحية الواحدة»

حيث يوزع الائتلاف السلطات بيد (الأمانة العامة، الهيئة السياسية، الهيئة العامة، الرئاسة)، إلا أن من يتبع القانون الداخلي سيجد أن تلك السلطات غير منفصلة، وأنها تتمتع بالصلاحيات ذاتها، وتصدر القرارات نفسها، وتعود قرارات تلك الأجهزة كلها إلى الهيئة العامة للموافقة عليها، وهي تستطيع إلغاء أي قرار متخذ. تلك المشكلة رافقت الائتلاف منذ بداية تأسيسه، واستمرت في مراحلها السياسية المختلفة، من دون إحداث أي تغيير، واستغلت لتكون مدخلاً مهماً للتعطيل وتغذية الاستقطاب.

- الكتل التصويتية: تقابل مشكلة الهيئات الأربع مشكلةً بنوية لا تقل عنها أهمية، وتتمثل بعدد الأعضاء، من حيث الكم والنوع؛ فعدد الأعضاء الذي يفوق الـ 110 تقريباً -يزيد وينقص في كل اجتماع- جعل مناقشة أي قرار أمراً عسراً، فضلاً عن أن الأعضاء معظمهم يُحسبون كتلاً تصويتيةً لهذا التيار أو ذلك.

2. مستوى البنية السياسية

عانى الائتلاف الوطني السوري مشكلات عدة في مستوى البنية السياسية، سواء في مستوى الجسم الائتلافي المكوّن من مجموعة قوى سياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أم في مستوى التيارات والحركات السياسية المكونة لهذا الجسم، ولعل أبرز تلك المشكلات:

- تأخر تعريف الثوابت الوطنية: تأخرت المعارضة في تحديد ثوابت وطنية واضحة للثورة السورية، يلتف حولها الجميع، فما طرحه الائتلاف الوطني من ثوابت (وحدة الأراضي السورية) كان من بدهيات العمل السياسي الوطني، وإنما المقصود بالثوابت تلك الأسس الكفيلة بتوجيه بوصلة البندقية، وتحديد آليات التعامل مع الفصائل والتجمعات المسلحة بناءً عليها، إضافةً إلى أهميتها في تحديد شكل التمثيل السياسي الأنجح، إذ لم يتم التوافق على المبادئ الخمسة المجمع عليها في الثورة السورية بصورة واضحة حتى عام

2015⁽¹¹⁶⁾. ليقى شعار (إسقاط النظام) القاسم المشترك الوحيد، بين مختلف قوى المعارضة السورية على مدار أربعة أعوام، الشعار الذي أمنّ غطاءً لمختلف القوى والمشروعات البعيدات عن أهداف الثورة السياسية، وأثر سلباً في مفهوم (الجيش الحر) ليتحول إلى مظلة، اجتمع تحتها عددٌ من التجمعات العسكرية البعيدة عن الإطار الوطني الثوري.

- غياب مشروع وطني جامع: تلتف حوله أطراف المعارضة السياسية؛ الأمر الذي أدى إلى طغيان المشروعات الفردية المحكومة بأمزجة وعقليات خاصة. وتبلور رؤى سياسية مختلفات ومقاربات متضاربات، وتشويش حول أولويات الحل السياسي. إضافةً إلى تغذية الانقسامات داخل الجسم الواحد والتيارات المختلفة، وتكون جماعات سياسية تحولت إلى كتل حرجات ومعرفلات لأي فعل سياسي. فضلاً عن تغذية الكيانات القومية الأقلوية الناشئة في البحث عن شراكات دولية إقليمية بعيداً عن المشروع الوطني، في مقابل زيادة حدة الاستقطاب الدولي في داخل أجسام المعارضة السياسية. ذلك كله أسهم في انقطاع الثقة السياسية والوطنية بين تيارات المعارضة السياسية. وأدى إلى ميوعة القرار السياسي، والحيلولة دون أي فاعلية سياسية جمعية؛ أدى هذا إلى إجهاض أي فعل سياسي حقيقي، وحال في مرحلة متقدمة دون إعادة توحيد صفوف المعارضة.

- غياب الأهلية الكافية: الفكرية والسياسية لدى قيادات المعارضة السورية معظمها، وتجلى ذلك بحسر النظر الاستراتيجي، وقراءة الملف السوري من مدخل واحد، بعيداً عن مراعاة معادلات النظام الأمني الدولي والإقليمي والإلمام بمداخل الأزمة السورية جميعها (السياسي، الأمني، الجيوبولتيك وأمن الطاقة في المنطقة). إضافةً إلى غياب القدرة على خلق فكر جمعي وتصور سياسي واضح للثورة السورية؛ ما حدا بالأداء السياسي إلى التحرك

⁽¹¹⁶⁾ «المجلس الإسلامي السوري» يطلق وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، بتاريخ 18 سبتمبر / أيلول 2015، والمجمع عليها من قبل الهيئات السياسية، الفصائل الثورية، منظمات المجتمع المدني، المجالس المحلية، الشخصيات والرموز الوطنية، للمزيد اطلع على الرابط الآتي: <https://goo.gl/UEDrfn>

بسطحية أطروحة إسقاط النظام بعيداً عما هو أشمل وأعمق وأكثر استراتيجية. حيث استقبلت المعارضة السورية السياسية والعسكرية كل تحركات الأسد بردات فعل مرتبكة وغير استراتيجية، نتيجة لنقص الخبرة في المستويات السياسية والأمنية والعسكرية، ولا استمرار الثورة السورية في إطار الحالة الشعبية في تلك المستويات لمدة متقدمة، ما ولّد مجموعةً من الاستجابات المرتبكة من جانب المعارضة، أنتجت أخطاءً أسهمت -بصورة غير مباشرة- بالانجرار إلى المربع الذي رسمه النظام.

- إغفال منطق الدولة وغياب العمل المؤسساتي: ونتج منه فقر الأداء الدولي في الاحتواء على مستوى الخطاب (سياسي، ديني، مجتمعي) والوظائف والممارسات الفعلية، مقابل تراجع قدرة المعارضة على طرح نفسها بديلاً مؤسسياً لنظام الحكم القائم، ومنحه الفرصة للاستمرار بامتلاك وظائف الدولة التي يبتز النظام بها المجتمع الدولي.

3. مستوى العلاقة مع العسكر

أدى الفراغ السياسي الذي أحدثته الائتلاف على المستوى المحلي إلى علاقة غير سليمة، تمثلت بفقد الثقة بين الائتلاف والعسكر، ما أدى إلى انفصالٍ شبه كامل، بين المسارين السياسي والعسكري في الثورة السورية، الأمر الذي قاد إلى نتائج كارثية في حقل العسكرة، انعكست على الإدارة المحلية في مناطق المعارضة، كما انعكست على إدارة الملف السوري بمراحله المختلفة واتجاهاته المتعددة، ولعل أبرز تلك النتائج:

- الفجوة بين السياسة والعسكرة: وتتمثل بالانفصال بين القيادة العسكرية والسياسية، وانشغال الأخيرة في البحث عن الشرعية عبر التمثيل الدولي، غافلة عن الحاضنة الشعبية مصدر الشرعية الأساس، مقابل سعي العسكر (مجالس عسكرية، فصائل ثورية) إلى محاولات توفير الدعم عن طريق الأذرع الاستخباراتية للدول بعيداً عن أي ارتباط بالجنح السياسي الرسمي، الاتجاه الذي بدأ تكريسه مع مؤتمر أنطاليا في 2012، ما أدى إلى فجوة حقيقية بين الطرفين، لم تمتد

الجسور لردمها، بصورة حقيقية، حتى بداية عام 2015⁽¹¹⁷⁾. أدى هذا الانفصال، تدريجيًا وتراكميًا، إلى انحسار الفعل السياسي على الأرض مقابل صيغ المجتمع المحلي بإرادة الفصائل الكبرى إداريًا وأيديولوجيًا؛ ما سمح بهامش أوسع للجماعات والتنظيمات الأصولية لتمكين قواعدها في المستويين العسكري والمدني.

- خلق مساحات واسعة للمشروعات الدخيلة: (دينية، عسكرية، سياسية) نتيجة الفراغ السياسي. إذ بادر بعض العسكر إلى خلق فضاء وتمثيل سياسي خاص به (المكاتب السياسية التابعة للفصائل المسلحة، مفاوضات منفصلة مع الدول) وقطع الصلة بالأجسام السياسية، بما يشبه سحب الشرعية؛ وأدى هذا إلى فقد السيطرة تدريجيًا على الأرض، وغياب التمثيل الحقيقي، مقابل انحسار القرار السياسي لصالح العسكري؛ الأمر الذي قاد إلى انحراف بوصلة البندقية وفقًا لأيديولوجيات وليدة ومصالح شخصية، وإلى زيادة حدة الاستقطاب الدولي، وانتفاء القيادة السياسية.

- السلاح المؤدلج: دعم نشأة بعض الأجسام العسكرية السورية المؤدلجة التي انتهجت الشكل السلفي الجهادي؛ أسهم، بصورة أو بأخرى، في شرعنة وجود فصائل متطرفة أجنبية، وفرض نوع من التنسيق العسكري البيئي على أساس أيديولوجي عقائدي، لا على أساس وطني، حيث باتت جبهة النصرة (جبهة فتح الشام)، في مرحلة من المراحل -بالنسبة إلى بعض الكتائب- أقرب من فصائل الجيش الحر على مستوى التنسيق العسكري الأمني.

- الوهم الجهادي: وتمثل بالتأخر في إدراك خطر العناصر والجماعات الجهادية الأجنبية التي تغلغت في داخل تشكيلات الثورة السورية، بحجة مظلومية أو (نصرة) الشعب السوري، والتعاطي معها من دون إدراك أبعاد مشروعاتها الذاتية وحجم انتماءاتها التنظيمية.

⁽¹¹⁷⁾ بيان اللقاء التشاوري الأول بين الائتلاف والفصائل المقاتلة والقوى الثورية 28/4/2015، للمزيد انظر الرابط الآتي.

<http://goo.gl/Cr1wyu>

- الإرهاب القومي: وتمثل بالتراخي السياسي والعسكري الذي أبدته المعارضة السورية في التعاطي مع الأحزاب ذات الارتباطات التنظيمية العابرة للحدود، من مثل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD أو قوات السوتورو السريانية⁽¹¹⁸⁾، وإهمال خطرها العابر للحدود الوطنية، حيث لم يُصنّف الجناح العسكري لحزب الاتحاد YPG بالإرهابي، من قِبل الجهة الممثلة لقوى الثورة السورية (الائتلاف الوطني) حتى بداية عام 2015⁽¹¹⁹⁾، على الرغم من تكرار انتهاكاته، سواء بحق المكون الكردي، عبر عمليات الاغتيال والخطف والتجنيد الإجباري، أم بحق المكونات الأخرى عبر التهجير الممنهج الذي مورس ضدهم في عدة مناطق سورية، ما أسهم بانفراده في الساحة الكردية المعارضة، ومتابعة السعي لترجمة طموحاته الذاتية ضمن ما أتاحته الثورة من هوامش.
- ضعف التنسيق: العسكري والأمني بين المجالس العسكرية المقاتلة على الأرض من جهة، والجماعات الثورية من جهة أخرى، وقد خلق هامشاً مناسباً للتنظيمات الأصولية للتمدد، سواء باستمالة بعض الفصائل أم بابتلاع بعضها الآخر.

4. المستوى الدولي والإقليمي

أدت تلك العوامل مجتمعة إلى نتيجة، تتمثل بفشل خلق أي فعل سياسي جاد، وتصدير فراغ سياسي أوكل للقوى الإقليمية والدولية التي بحثت عن اتصال مباشر مع مجامع الفصائل على الأرض؛ ما أسهم في تحجيم الفاعلية لأجسام المعارضة السياسية. وفي المقابل لم تدرك المعارضة السورية (العسكرية، والسياسية) خطر مراحل المواجهة في الأعوام الأول من الثورة، وما تخللها من استراتيجية سياسية عسكرية لنظام الأسد لخلق (الإرهاب) في مناطق نفوذها، ما أثر بصورة مباشرة على تموضعها العسكري على الأرض، حيث باتت تقدم المعارضة عسكرياً في جزء منه،

⁽¹¹⁸⁾ للاطلاع على هذه القوات راجع الربط الآتي: <http://goo.gl/uLutJE>

⁽¹¹⁹⁾ انظر: تصريح رسمي من الائتلاف السوري المعارض، يعد PYD وجناحه العسكري YPG منظمين إرهابيين لا تختلفان في أهدافهما وسعيهما السياسي والعسكري عن مسار نظام الأسد، تاريخ النشر 15 كانون الأول 2015 <http://goo.gl/hrrjJK>

خسارةً لقرارها الوطني على الأرض لصالح بعض الجماعات الأصولية التي ربطت تحركاتها العسكرية بها، مقابل إيكال الفعل السياسي للمعارضة إلى الفضاء الإقليمي والدولي، ما أسهم بتحديد شكل وطبيعة إدارة القوى الإقليمية والدولية للملف السوري في المراحل المختلفة.

5- نتائج التجربة الائتلافية في المعارضة السورية

دخلت المعارضة السياسية السورية في تجارب ائتلافية عدة منذ بداية الثورة السورية، وذلك بحكم الطرف الذاتي الذي تمثل بتعدد التيارات السياسية والهيئات المدنية والفصائل العسكرية المشاركة في الثورة السورية من جهة، مقابل الطرف الموضوعي الذي فرض حالاً من الإدارة بالشارك، خصوصاً في ظل غياب قيادة واضحة للثورة السورية، وضغط المجتمع الدولي للدفع بأكثر نسبة تمثيل من جهة أخرى، بينما سعت بعض الدول التي التزمت خط النظام لخلق معارضات بديلة في محاولة لكسر احتكار بعض أجسام الثورة فضاء المعارضة السياسية، ومن ثم اختراقه وتمييعه؛ إلا أن دراسة تلك الحالة الائتلافية، بتجاربها المختلفة (هيئة التنسيق، المجلس الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) وضمن مراحل الثورة السورية المتعددة، تُظهر مجموعة من النتائج لا بدّ من الوقوف عليها، ولا سيّما أن الحال الائتلافية مرشحةٌ للاستمرار داخل جسد المعارضة السورية في حال الوصول إلى أي انتقال سياسي محتمل، ولعل أبرز تلك النتائج تتمثل في ما يلي:

أ- ظاهرة الاستقواء السياسي

لعل أبرز ما يرشح عن التجربة الائتلافية السياسية في الثورة السورية هو حال الاستقواء السياسي البيني، أي استقواء التيارات السياسية بعضها على بعض؛ وتحول الأمر، في مراحل متقدمة، إلى مدخل مهم لتغذية الاستقطاب السياسي الدولي (التبعية الدولية)، حيث باتت التجربة الائتلافية مجموعة من فرقاء محلين متنافسين، يبحثون عن ظهير إقليمي أو دولي للاستقواء في عملية التنافس؛ ما مهّد أرضيةً جاهزةً

للاستقطابين الدولي والإقليمي، ولكن المفارقة هي أن هذه الظاهرة تتم ضمن إطار ائتلافي يتطلب عملاً وإدارة تشاركيين، وليس عملاً تنافسيًا، ولا سيّما أن هذا الاستقواء يتم في مناخ يُفترض أن يكون ثوريًا، ولعل هذه الظاهرة بالذات، بقدر ما تبدو أسبابها واضحة إلا أن فيها من الغموض ما يكفي للبحث فيها بحثًا أعمق. وفي إطار هذا البحث يبدو من المفيد العودة قليلًا إلى عام 2005، التاريخ الذي شهد حراكًا سياسيًا وتجربة ائتلافية نخبوية، بعد انقطاع طويل في سورية، وأطلق عليه (ربيع دمشق)، وهو النموذج الملهم للقوى السياسية القائمة حاليًا في المعارضة معظمها، ويدعو كل باحثٍ إلى التساؤل، بتجرد: كيف لمجموعة من السياسيين وناشطي المجتمع المدني، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أن تجتمع في ظل قبضة أمنية، وتؤسس لحراك بدا مقبولاً، قياسًا على الظرف الأمني آنذاك، وأن تخلق صيغة توافقية، تجمع بين العلماني والليبرالي والقومي والشيوعي والإسلامي؟ وكيف لتلك المجموعة أن تفشل في 2011، في إنتاج حراك سياسي فاعل، يتلاءم مع ثورة شعبية، قدّمت أغلب مكوّني المجموعة -ببراءة- لتولي إدارتها وتمثيلها سياسيًا؛ حيث انتفى الشرط الموضوعي المحدد لحركتهم، فضلًا عن توافر دعم إقليمي ودولي؟

ولعل الجواب، عن هذا السؤال، يدفع إلى البحث في طبيعة الهدف والطموح السياسي لبعض تلك القوى، الهدف الذي اختلف من العام 2005 إلى 2011، فعلى الرغم مما رفعه رواد ذلك الحراك، في ظل القبضة الأمنية في العام 2005، من شعار تفكيك الدولة الأمنية وتداول السلطة، إلا أنهم كانوا مدركين تمامًا أن أدوات هذا الإصلاح تتم تحت (سقف محدد)؛ لذلك، يبدو أن بعضهم كان يطمح إلى ترخيص (صالون ثقافي)، أو (منتدى أدبي)، أو (منظمة مجتمع مدني)، بمنزلة أدوات يستطيعون من خلالها إحداث تغييرٍ تدريجيٍّ في الدولة الأمنية. ولكن في 2011 اندلعت ثورة شعبية هددت السلطة القائمة؛ ما أندر باحتمال حدوث فراغ في السلطة، فتحول الطموح من إقامة (منظمة مجتمع مدني) إلى ملء فراغ السلطة؛ ما دعا كثيرين -على ما يبدو- إلى الخروج عن الإطار الجامع، والعودة إلى قواعدهم التنظيمية ومشروعاتهم الذاتية، كعددٍ من التيارات والشخصيات التي سعت إلى تأسيس أجسام سياسية جديدات بغرض العمل السياسي الأحادي، كلٌّ من مبدأ أنه الأقدر على ملء فراغ السلطة المحتمل، وهذا ما قد يوضح حالة مطلب السلطة، ومن ثم الخلاف

عليها. ولعل النقطة الأخيرة تبدو مفسرةً لكثير من سياقات الفشل السياسي للمعارضة في السنوات الخمس الفائتات، حيث أسهمت في تأسيس بنية هشّة لتلك الطبقة السياسية، بصفتها مؤسسة، فعكست فعلياً ائتلافاً لمشروعات ذاتية متناحرات، هيّأت فيه الخلافات الأيديولوجية وغياب المشروع الوطني الجامع لآلية من الاستقواء السياسي البيني، مهدت -بعدئذٍ- لقابلية التبعية الدولية.

في المقابل؛ تُظهر تجربة المجلس الوطني السوري، ومن بعده الائتلاف، أن البنية الكتلية التي تألفت منها تلك الأجسام ضمت كتلاً قومية وسياسية متضاربات المصالح، من دون التوافق على صيغة نهائية لمستقبل سورية؛ ما أدى إلى إخضاع أي قرار وطني للتوافقات المصلحية لتلك الكتل، علاوة على أن محاولة كلٍّ منها السيطرة على القرار، دفعتها إلى التقارب بصورة منفردة مع الدول الداعمت، الأمر الذي أدى إلى زيادة تدخلات تلك الدول في إدارة الملف السوري، ومن ثم إلى مزيد من استلاب القرار الوطني السياسي ومحاصرته.

ب- الإخوان المسلمون والتجربة الائتلافية

في دراسة بعض التجارب الائتلافية السياسية في الثورة السورية، يبرز طغيان جماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً في بعض الأجسام الائتلافية (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني)؛ الأمر الذي ولّد حال (رهاب) لدى بعض التيارات السياسية المكونة للأجسام الائتلافية، وتحمل هذه الظاهرة تأويلات عدة؛ أولاً: كون الإخوان المسلمين تنظيمياً عالمياً، يمتلك خبرةً تنظيميةً حزبيةً، تتفوق على التيارات الحديثة في العمل السياسي، ثانياً: نتيجة لضعف التيارات السياسية المقابلة للإخوان التي تتهم الإخوان بمحاولة السيطرة على المفاصل الرئيسة في المراحل المختلفة؛ وبعد هذا الاتهام بمنزلة إدانة لأدائها السياسي الهزيل. في المقابل نجد أن الإخوان المسلمين في أي تجربة ائتلافية، مثلوا فصيلاً متماسكاً، وكتلةً حرجة، وبدأ أنهم أكثر انفتاحاً في العمل السياسي (الائتلافي التشاركي) وأكثر مرونة في إدارة تحالفاتهم السياسية البينية من غيرهم من التيارات السياسية، ولا سيّما في مسألة تجاوز الأيديولوجيا، ويمكن أن يُردّ هذا إلى ثقة الجماعة ببنيتها التنظيمية التي انفتحت على التيارات السياسية المتنوعة

من دون أن يؤثر ذلك الانفتاح في تموضعها السياسي. ومن خلال دراسة تجربة الإخوان المسلمين في العمل السياسي الائتلافي -وستناقش بصورة أوفى في فصول الدراسة- يمكن استنتاج بعض الآليات المتبعة ضمن استراتيجية الإخوان في الأجسام الائتلافية:

- الإدارة السياسية من الخلف: فالإخوان يدركون تمامًا رهاب التيارات السياسية والشارع السوري من الجماعة، لأسباب ذاتية وموضوعية عدة؛ ولذلك اعتمدوا -ويعتمدون- على الإدارة من الخلف، ولا سيما في هذه المرحلة، وتجلى ذلك بتقديمهم شخصيات علمانية ودعمها انتخابياً، واستخدامها واجهةً، أو بتقديم كتل سياسية غير منتميات رسمياً وتنظيمياً للجماعة، لكنها تدور في فلكها.
- السيطرة على المفصل التنظيمية داخل الأجسام الائتلافية، إذ أيقنت الجماعة، وفقاً لتاريخها السياسي ومعرفتها بخصوصية الثورة السورية، أن السيطرة العددية في داخل الأجسام الائتلافية غير مجدية، وأن الأكثر جدوى هو التحكم بالمفصل الرئيسات، بمثل السعي للسيطرة على المكتب التنفيذي في المجلس الوطني السوري، أو مكاتب الإغاثة، أو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني.
- الدخول بكتل سياسية رديفات، تدرك جماعة الإخوان المسلمين أن التجربة الائتلافية تحتاج إلى كتل سياسية تصويتية ومعركة، إلا أنها تعلم أن دخول الجماعة عددًا سيعرضها لكم كبير من النقد؛ لذلك اعتمدت على الدخول في الأجسام الائتلافية، محصنةً بكتل سياسية رديفات، في المجلس الوطني أو غيرها في الائتلاف الوطني السوري، تلك المجموعات التي تتكون إما من أفراد مقربين من الجماعة، أو من آخرين تجمعهم بها مصالح استراتيجية، أو من أعضاء سابقين في الجماعة، انشقوا عنها وما زال هواهم يميل إلى الخط السياسي للجماعة. وستتطرق الدراسة إلى تجربة الكتل الرديفات للإخوان في الفصل الآتي، بصورة أكثر عمقاً.

الفصل الثالث: الانبثاقات السياسية الإسلامية

1. مقدمة
2. في فلك الإخوان
3. التيار الوطني السوري
4. حزب وعد
5. حركة سورية الأم
6. تشكيلات سياسية إسلامية متفرقة
7. نتائج وخلاصات التجربة السياسية الإسلامية

1- مقدمة

عشية الثورة السورية، وبينما كانت بعض تشكيلات المعارضة السياسية التقليدية تعيد ترتيب صفوفها وتتوحد في هيئات ومنسقيات وأحلاف، في محاولة خلق تمثيلٍ سياسيٍّ لحراك الشارع السوري، كان عددٌ من التشكيلات الإسلامية السياسية ناجزاً على المستوى التنظيمي في الخارج، وفي مقدمتها تنظيم (جماعة الإخوان المسلمين)، بعد خروجهم من سورية في العام 1982 في إثر المواجهات الدامية مع نظام حافظ الأسد في حماة، وما تلاها من سنّ قوانين دستورية وإجراءات قمعية، أُخرجت الإخوان المسلمين من المشهد السياسي السوري أربعين عاماً، وهي سنوات احترفت فيها الجماعةُ عمل المهجر من تنظيم الصف في الخارج، والتواصل مع المنظمات الإسلامية الأخريات على مستوى العالم، لتعود مع الثورة السورية واحدة من أبرز التشكيلات الإسلامية السياسية في الساحة السورية، إلى جانب جيلٍ من شباب الجماعة الذي شبَّ في المهجر، ليعود من جديد مع اندلاع الثورة، بصورة تنظيمٍ رسمي باسم الجماعة أو بصورة تنظيمات موازيات للخط السياسي للجماعة، إضافةً إلى تيارات سياسية شبابية نشأت في المهجر، وانخرطت في تشكيلات سياسية سورية جديدة.

مقابل هذه العودة الخارجية للجماعة وغيرها من التشكيلات السياسية في المهجر؛ صدرَ الداخلُ السوري بحراكه الثوري تشكيلاتٍ سياسيةٍ إسلاميةٍ أخريات، اتخذت خطأً سياسياً مختلفاً عن الجماعة، لكنه ليس غريباً عن الساحة السياسية السورية، فمنها من مثل امتداداً للمؤسسة الدينية الدمشقية، إضافةً إلى المدرسة السلفية التي أتاحت لها الفوضى بروزاً جهادياً مميزاً في مستوى التسليح، عكس ضموراً طفيفاً في المستوى السياسي، مقابل أصوات إسلامية جديدة كانت حالةً فرديةً مستقلةً ومؤثرةً. ويتطور مسار الملف السوري وتعمد سياقاته إقليمياً ودولياً، تفاعلت التشكيلات السياسية الإسلامية مع سياق الثورة السورية محلياً ودولياً وإقليمياً، وانخرطت ضمن الأقسام القيادية للثورة السورية، لتؤلف رقماً صعباً في مستوى المعارضة السياسية السورية، وثقلاً داخل مؤسساتها السياسية.

لذلك يحاول هذا الفصل دراسة الانبثاقات السياسية الإسلامية في الثورة السورية، وتفاعلها مع سياق الثورة، وأدائها السياسي، بوصفها تشكيلات فردية، أو أجزاء من أجسام ائتلافية، للتعرف على واقعها التنظيمي في الثورة، وتحديد أبعاد أفاقها السياسية، والتعرف إلى أدائها على المستوى البيئي للمعارضة السياسية، وعلى مستوى التعاطي الخارجي مع متغيرات الملف السوري.

2- في فلك الإخوان

مع بداية الثورة السورية، انبثق عددٌ من التشكيلات السياسية الإسلامية، تغلغل بعضها بفاعلية عالية في الأجسام الائتلافية إلى درجة قيادتها في مرحلة من المراحل، وعدّ بعضهم تلك التشكيلات كتلاً رديفةً للإخوان المسلمين الذين بدؤوا مع تكوّن الائتلاف يفقدون فاعليتهم التي حظوا بها في المجلس الوطني، وعدّ بعضهم الآخر تلك التشكيلات السياسية (حركات شبابية إصلاحية) داخل جسد الإخوان المتآكل بفعل المهجر، والمفتقد عنصر الشباب، في حين عدّها آخرون تشكيلات قرأت اللحظة السياسية بصورة دقيقة، وبقيت على مسافة واحدة من التيارات كلها بما فيها الإخوان، وأفادت في بعض الأوقات من حسابها على الجماعة، ونفت هذا الانتماء في مراحل أخريات.

في المقابل، وعلى الرغم من تلك القراءات والتحليلات كلها، فإن تتبع الأداء السياسي لتلك التشكيلات وشخصها يوضح أنها إن لم تُحسب على الإخوان المسلمين، بصورة مباشرة، فإنها تحركت في فلك الجماعة السياسي (سواء في التحالفات، أو في شكل الأداء السياسي، أو الارتباط السابق، أو التعاطف السياسي، أو العلاقات العائلية المتشابكة مع الجماعة). وإجمالاً في أثناء البحث في تلك الانبثاقات السياسية، نجد أن فاعليتها ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالأشخاص القائمين عليها، لذلك فإن دراستها بوصفها بنى سياسية، لا يمكن أن تتم من دون دراسة شخصها، ولا سيّما أن التطرق لبنية تلك التشكيلات ورؤيتها السياسية -إن وجدت- يعدّ غير وارد في سياق هذا الفصل، وذلك بحكم دراسة التجربة الائتلافية في الفصل السابق، ولا سيّما أن تلك التشكيلات اندمجت في جسمي الثورة الائتلافيين

(المجلس الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) وتماهت فيهما، وتبنت رؤيتهما السياسية وأهدافهما، إن لم تكن هي من وضعها أو ساهمت بذلك، إضافة إلى تشكيلها جزءاً لا يتجزأ من أدائها السياسي، فضلاً على أن أغلب تلك التشكيلات -بشخصها- ما تزال حتى وقت إعداد هذه الدراسة 2017، جزءاً من الائتلاف الوطني السوري، لذلك سيعتمد هذا المبحث (في فلك الإخوان) ضمن هذا الفصل على تناول تلك الانبثاقات السياسية بوصفها شخصيات فاعلة في الأجسام الائتلافية، وفقاً لما يلي:

أ- مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا (أحمد رمضان، عبيدة النحاس)

في نيسان/ أبريل 2011، تألّفت حركة سياسية، أُطلق عليها (مجموعة العمل الوطني)، وقدمت نفسها حركة سياسية سورية مستقلة باسم (مجموعة العمل الوطني من أجل سورية)، وعُرفت بالمشاركة والفاعلية في قيادة الأجسام الائتلافية والسياسية السورية (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني)، ومن أبرز مؤسسي الحركة أحمد رمضان ومحمد سداد العقاد وعبيدة النحاس وعماد النداف ومحمود عثمان. وعلى الرغم من تعدد أعضائها؛ إلا أنه لمع داخل الحركة اسمان بارزان لشخصيتين لعبتا دوراً فعالاً في التجربة الائتلافية، هما (أحمد رمضان وعبيدة النحاس) ⁽¹²⁰⁾.

وقد عدّ بعضهم (مجموعة العمل الوطني) تجلياً جديداً غير رسمي للإخوان المسلمين ضمن العمل الائتلافي السياسي، وأنها مجموعة من أعضاء جماعة الإخوان الشباب المرتبطة بفصيل حلب، ويشدد أصحاب هذا التصور على الدور الذي لعبه عبيدة النحاس وأحمد رمضان اللذين استقلا عن الجماعة في 2010 بتأثير سيطرة جناح حماة، ليؤسسوا مع بداية عام 2011 ما سمي بـ (مجموعة العمل الوطني)،

⁽¹²⁰⁾ آرون لوند، (الصراع من أجل التكيف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة)، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2013)، متوفرة على الرابط الآتي: <https://goo.gl/I2pVVK>، تاريخ الزيارة: 15 شباط/ فبراير 2017.

وتبنّت خطاباً ديمقراطياً إصلاحياً⁽¹²¹⁾، وأسهمت في ما بعد بفاعلية في تأسيس (المجلس الوطني)، وضمن الائتلاف الوطني الذي تأسس في مرحلة لاحقة من عام 2012 في الدوحة، وبدا محاولة من (مجموعة أصدقاء سورية) لإيجاد تمثيل سياسي أوسع للثورة، لا يكون فيه الإخوان هم المتنفذ الأكبر⁽¹²²⁾.

«وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الإخوان الرسمية متردّدة في بدايات الثورة، مضت مجموعة العمل الوطني على الفور إلى بناء التحالفات. إذ لعبت دوراً رائداً في إنشاء المجلس الوطني السوري في أيلول/ سبتمبر 2011، وانتُخب أحمد رمضان لعضوية المكتب التنفيذي في المجلس. وسرعان ما صار يعدّ واحداً من أعضائه الأكثر نفوذاً»⁽¹²³⁾. ولد أحمد رمضان في مدينة حلب عام 1963، ودرس العلوم الاقتصادية والأعمال، وشغل منصب الأمين العام لـ (مجموعة العمل الوطني من أجل سورية)، وهي إحدى الائتلافات التي شكّلت المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وبعد الانشقاق الذي حدث داخل الكتلة الوطنية في حزيران/ يونيو 2012، ألف رمضان (اتحاد التنسيق الديمقراطي)، الاتحاد الذي مُنح تمثيلاً في الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري، ثم شغل رمضان منصب رئيس مكتب الإعلام والعلاقات العامة في المجلس الوطني، ليشغل من 5 كانون الثاني/ يناير 2015 منصب عضو هيئة

(121) تعتمد الحركة (المرجعية الوطنية السورية) أساساً للعمل السياسي التشاركي، وهويتها محافظة اجتماعياً، ليبرالية اقتصادياً، وديمقراطية سياسياً، وتلتزم بالعمل في إطار نظام مدني ديمقراطي في سورية. تتبنى الحركة خطاباً سياسياً عصرياً مستنداً إلى قيم المجتمع السوري وثقافته، وتؤمن بتمكين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ولا سيما المرأة والشباب، وتشجيع مكونات المجتمع السوري جميعها على الانخراط الإيجابي في الحياة العامة. وتهدف الحركة إلى إعادة تشكيل الثقافة الفكرية والوعي السياسي، والانتقال من حال التوقّع إلى الانطلاق، في بيئة محلية وإقليمية وعالمية تعترف بالتنافس الإيجابي وتبذّ الصراع، بما يساعد على إنتاج الرؤى والاستراتيجيات والمبادرات. للمزيد عن أدبيات الحركة وأهدافها السياسية، راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/DOAN6Y>، تاريخ الزيارة: 16 شباط/ فبراير 2017.

(122) محمد أبو رمان، الإسلاميون والدين والثورة في سورية، (الأردن/العراق/ مكتب سورية: مؤسسة فريدرش إيبترت)، ص 19.

(123) آرون لوند، «الصراع من أجل التكيف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة»، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2013)، متوافرة على الرابط الآتي: <https://goo.gl/12pVVK>، تاريخ الزيارة: 15 شباط/ فبراير 2017.

سياسية في الائتلاف الوطني السوري؛ ومن ثم أصبح مسؤولاً عن دائرته الإعلامية (124).

حار ناشطو المعارضة في البداية بسبب الصعود السريع لرمضان، مع أن كثيرين افترضوا في نهاية المطاف أنه تصرف كوكيل للبيانوني. ونظر بعضهم إلى مساعيه، لتنظيم المعارضة في المنفى، في سياق السياسة الداخلية لجماعة الإخوان، ورأوا أنها تمثل وسيلة الحلبيين للتكبر على منافسيهم من حماة، ويشتهب بعضهم في أن كتلة رمضان من المستقلين كانت محض حصان طروادة بالنسبة إلى الإخوان في المجلس الوطني السوري. ويرى آخرون أن وجهة النظر تلك تآمرية إلى حد بعيد؛ إذ يقول رافائيل لوفيفر مؤلف (رماد حماة)، وهو كتاب عن جماعة الإخوان المسلمين السورية: «لا أتفق مع الذين يقولون إن (أحمد رمضان) يمثل البيانوني وبقية فصائل حلب». ويضيف: «رمضان رجل طموح يتمتع بتأييد قوي». ويشير لوفيفر إلى «أن هناك قدرًا كبيرًا من الاستياء، داخل جماعة الإخوان، بشأن الصعود الصاروخي لرمضان داخل المعارضة». وكان إنشاء مجموعة العمل الوطنية «مجرد انشقاق للسياسيين الشباب الطموحين الذين يشعرون بالمرارة تجاه التنظيم؛ لأنه لم يوفر لهم ما يكفي من الظهور خلال مدة تولي البيانوني زعامة الجماعة وسيطرة فصائل حماة عليها في تموز/ يوليو 2010». ويضيف لوفيفر «ما تزال العلاقات الشخصية تلعب دورًا في بعض أجزاء جماعة الإخوان المسلمين، ولكن الأمر مختلف من الناحيتين الفكرية والتنظيمية» (125).

بدا واضحًا أن جماعة رمضان تتمتع بعلاقات جيدة مع البيانوني، ولكن يصعب العثور على أي صلات تنظيمية أخرى لها مع جماعة الإخوان. بل تدعي بعض المصادر أن مؤسسي مجموعة العمل الوطني طردت من جماعة الإخوان في أيار/ مايو 2011، لكن عبيدة نحاس ينفي هذا، قائلاً إنه ما يزال عضوًا في جماعة الإخوان، مع إقراره بأن ثمة خلافات بينه وبين القيادة الحالية. وفي بداية عام 2013، بدا أن فصائل

(124)، «هيكلية الائتلاف، الهيئة العامة، أحمد رمضان»، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/I1GBbP>، تاريخ الزيارة: 15 شباط/ فبراير 2017.

(125) آرون لوند، الصراع من أجل التكيف.

رمضان في المنفى، وكان فعّالاً بصورة مذهلة في السابق، قد فقد بعضاً من زخمه. فهو تمتّع بنفوذ في المجلس الوطني السوري، لكنه لم يتمتع بالمستوى نفسه من التمثيل داخل إطار المعارضة الذي خلفه (الائتلاف الوطني). ويُنظر إليه عمومًا على أنه فشل في الحصول على موطنٍ قدم بين الثوار داخل سورية»⁽¹²⁶⁾. في المقابل بقي عبدة النحاس عضوًا بارزًا ضمن مجموعة العمل الوطني حتى نهاية عام 2016، وشغل منصب أمين سرها، وأسس النحاس بداية عام 2017 مع مجموعة من السياسيين السوريين، ما أطلق عليه (حركة التجديد الوطني)، واختير رئيسًا للحركة التي صنفت نفسها ضمن (يمين الوسط السوري). وتضم الحركة شخصياتٍ، أسهمت في تأسيس المجلس الوطني السوري، ولعبت دورًا في الحكومة السورية المؤقتة التي شكّلتها المعارضة السورية في 2013، ويرى بعضهم أن الحركة منشقة عن الإخوان، وتمثل تمرّد الجيل الجديد على جماعة الإخوان المسلمين التقليدية في سورية⁽¹²⁷⁾.

(126) آرون لوند.

(127) عبدة النحاس: ولد في العاصمة البريطانية لندن لأبوين سوريين متحدرين من مدينة حلب، ووالده البروفيسور محمود نديم نحاس، كاتب وأكاديمي متخصص في هندسة الطيران، قضى مراحل تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي معظمها في السعودية، وحصل على شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) من ثانوية ابن خلدون بجدة في 1993. تلقى تعليمه الجامعي في الأردن، بدءًا من 1993، حيث درس بجامعة مؤتة والجامعة الأردنية، وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية في 1996. ثم انتقل للدراسات العليا في المملكة المتحدة، حيث حصل على شهادة الماجستير في دراسات التنمية من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن البريطانية في 1999، والتحق بقسم الدراسات السياسية بجامعة إكسستر البريطانية في 2004 لدراسة الدكتوراه. بدأ حياته العملية مراسلًا ومحررًا صحفيًا في وكالة قدس برس إنترناشيونال للأبناء بلندن في 1996. وتنقل بين مهمات عدة في الوكالة، حتى أصبح محرر الشؤون الدولية، ونشرت تقاريره في عدد من الصحف والمجلات العربية، مثل القدس العربي والعرب العالمية، وصحف فلسطينية وأردنية وعراقية. في أكتوبر 2001 أسس (معهد الشرق The Levant Institute) في لندن، وهو مركز دراسات (Think Tank) متخصص في الشأن السوري. أسس من خلال المعهد أول موقع إخباري سوري إلكتروني غير حكومي هو (أخبار الشرق Levant News) وذلك في أكتوبر 2001، وترأس تحريره لمدة، وبقي الموقع لسنوات المصدر الأول لأخبار المعارضة في سورية. ونشر الموقع أخباره باللغة العربية، ولمدة محدودة باللغة الإنكليزية. يملك مع شركائه شركة في لندن، تعمل في مجال استشارات الإدارة والأعمال. للمزيد عن عبدة النحاس راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/ekI6jc>، تاريخ الزيارة: 16 شباط/فبراير 2017.

ب- الائتلاف الوطني لدعم الثورة، حركة المستقبل، (نذير الحكيم، هيثم رحمة)

في حزيران/ يونيو 2011، عُقد مؤتمر للمعارضة السورية في بروكسل في بلجيكا، وأسفر الاجتماع الذي هيمن عليه الإسلاميون عن إنشاء مجموعة تسمى (الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية). وترأس هذا الائتلاف، عالمُ الإلكترونيات الدقيقة المنفي من سورية منذ العام 1976، الدكتور نذير الحكيم⁽¹²⁸⁾، وهو مؤسس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، الذي كان رئيسًا لعدد من الجامعات العربية والإسلامية في القارة العجوز، واستمر حتى اليوم عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية في باريس، ثم رشح نفسه في الانتخابات المحلية الفرنسية، ليصل إلى منصب نائب عمدة، وقضى خمس سنوات، في دراسة العمل السياسي والبحث في ضرورات الكادر والمسؤوليات⁽¹²⁹⁾.

اتّجهت مجموعة (الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية) للانضمام إلى المجلس الوطني السوري، وفي نهاية المطاف أصبح الحكيم عضوًا في المكتب التنفيذي للمجلس، حيث كان يقلل، طوال الوقت، من أهمية انتمائه لجماعة الإخوان. وفي كانون الثاني/ يناير 2012، أسّس أعضاء تلك المجموعة ما سمي ب (هيئة حماية

⁽¹²⁸⁾ ولد الدكتور محمد نذير الحكيم في مدينة حلب عام 1950، يحمل ثلاث شهادات دكتوراه في الإلكترونيات الدقيقة، وشهادة دكتوراه رابعة في إدارة الأبحاث، وهو بروفيسور في جامعات فرنسا، ويعمل في تصنيع الدوائر الكهربائية في فرنسا أيضًا. نائب رئيس ثاني أكبر شركة اتصالات في أوروبا، ولديه عدد من الاختراعات، وأحد اختراعاته يتم استخدامه الآن في المركبات الفضائية لدى وكالة ناسا. انضم منذ شبابه للحركة السياسية الإسلامية في سورية، ونظرًا لنشاطه المعارض لنظام الأسد الأب اضطر الدكتور الحكيم لمغادرة البلاد عام 1976. شارك الدكتور الحكيم في تأسيس المجلس الوطني السوري، كما شارك في تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ثم انتخب عضوًا في الهيئة السياسية للائتلاف. للمزيد عن نذير الحكيم، راجع: الموقع الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، هيكلية الائتلاف، الهيئة العامة، محمد نذير الحكيم، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5xkldA>، تاريخ الزيارة: 15 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹²⁹⁾ طرح شباب الثورة السورية فكرة تأسيس مجلس وطني انتقالي للثورة السورية، وطرحت مجموعات من المعارضة السورية الفكرة ذاتها، وعقد لقاءان منفصلان في تركيا، لإطلاق المشروع ذاته، والذي كان سينهار أو ينشط، لولا الجولات المكوكية التي قام بها نذير الحكيم بين المجموعتين، وفاوض بها كلاً من المعارضة التقليدية التاريخية السورية من جهة، والمعارضة السورية الشابة التي انبثقت من رحم الثورة، وتمكن بذلك من جمع الأطراف إلى طاولة واحدة أنشأت أول جسم سياسي، نال الاعتراف الدولي، وشكّل حضور المعارضة السورية في الأوساط الدولية لأول مرة. للاطلاع على المزيد راجع، إبراهيم جبين، «نذير الحكيم الأبرز في وفد المعارضة السورية إلى جنيف.. الإسلامي المستقل»، صحيفة العرب اللندنية، (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/qTDKCU>، تاريخ الزيارة: 16 شباط/ فبراير 2017.

المدنيين)، بزعامة الدكتور، هيثم رحمة. حيث أنشئت (هيئة حماية المدنيين) لتوفير الدعم المادي للشوار داخل سورية. وباعترافها، فقد بدأت الهيئة بتمويل مجموعات المقاومة المسلحة، وتجهيزها داخل سورية في أواخر آذار/ مارس 2012، ويرى آخرون أن الشحنات بدأت تصل في أوائل خريف العام 2011، قبل التأسيس الرسمي لهيئة حماية المدنيين (130).

بذلت هيئة حماية المدنيين وجماعة الإخوان جهداً كبيراً لنفي وجود أي صلةٍ بينهما. ويصف متحدث باسم الهيئة جماعته بأنها (مستقلة وغير حزبية)، وإن كانت لها (ميول إسلامية - قومية معتدلة)، ويرفض القول إن الهيئة وكيلٌ لجماعة الإخوان، قائلاً إنها (شائعات لا تعيننا)، وذكر رحمة بوضوح أن هيئة حماية المدنيين لا تربطها علاقة خاصة بجماعة الإخوان. في المقابل يعترف طريف السيد عيسى الذي يقال إنه متعاون مقرب من طيفور، بأن الإخوانيين هم من شكّلوا هيئة حماية المدنيين، لكنه يقول إن ذلك «لم يكن من خلال قرارٍ اتخذته جماعة الإخوان المسلمين» (131).

(130) عرفت «هيئة حماية المدنيين» نفسها بأنها: مؤسسة وطنية سورية مستقلة سياسياً وحزبياً، وتهدف إلى: دعم الشعب السوري بهدف إسقاط النظام والتهيئة لنشوء نظام جديد، يقوم على العدل والحكم التعددي الديمقراطي، بحيث تقوم الهيئة، عبر مجلسها التأسيسي ومكتبها التنفيذي، بتنفيذ المهام الآتية:

- تأمين الدعم المالي المطلوب للتشكيلات الثورية المقاتلة على الأراضي السورية.
- تأمين الإمداد والتموين والعتاد العسكري وأنواع الذخائر وجميع مستلزمات الشوار، وذلك عبر تأمين ممرات من الدول المجاورة.
- القيام بالتغطية الإعلامية المطلوبة لصالح النشاطات الثورية الفاعلة على أرض الوطن.
- متابعة العلاقات الدولية والاتصالات الداخلية والخارجية بما فيها المؤسسات السورية المعارضة والعاملة مثل المجلس الوطني السوري وغيره ومع دول الجوار والدول الداعمة للثورة السورية، بهدف تأمين وتسهيل وصول ودخول العتاد وجميع اللوازم الأخرى للشوار.
- إنشاء مجلس ثوري يضم ويمثل الفئات الداعمة وممثلين عن التشكيلات القتالية المنظمة حسب الهيكلة العسكرية العاملة، بحسب قواعد العلوم العسكرية والثورية لتنفيذ خطة عسكرية وآليات استراتيجية لتفكيك بنية الجيش النظامي.

للمزيد راجع: دليل منظمات المجتمع المدني العاملة في سورية، هيئة حماية المدنيين، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Mjai4K>، تاريخ الزيارة: 16 شباط/ فبراير 2017.

(131) آرون لوند، الصراع من أجل التكيف.

احتفظ نذير الحكيم بعلاقات مميزة مع كلٍّ من «الأترك والفرنسيين والسعوديين، بفضل تاريخه الشخصي في العمل العلمي والاجتماعي والأكاديمي معهم، والذي عُرف به الحكيم على مستوى واسع⁽¹³²⁾، فكان من الصعب على مؤتمر الدوحة الذي تشكّل فيه الائتلاف، بإرادة دولية مشتركة، استثناء الحكيم من معادلة المعارضة السورية، بوصفه إسلامياً معتدلاً ذا نفوذ واسع، وكان نذير الحكيم صاحب مطلب وضع شرط عدم التفاوض مع النظام في الوثيقة التأسيسية للائتلاف السوري في لحظة تأسيسه، ولكنه ذهب مع تطورات الحدث في ما بعد، بينما رفض الإخوان المسلمون جنيف 2، ولم يرسلوا مندوباً عنهم، وفقاً لما قاله المراقب العام رياض الشقفة»⁽¹³³⁾.

حرص مشكّلو وفد الائتلاف السوري، إلى مباحثات جنيف 2، على وجود نذير الحكيم الذي تحدى موقف المجلس الوطني المقاطع للتفاوض، وتراجع خطوات خلف واجهة وفد الائتلاف، ليكون في زاوية يسهل معها تقويم الأداء للطرفين كليهما، وليكون قادراً على الدخول في الوقت المناسب الذي تبدأ فيه المفاوضات بصورة حقيقية، حول هيئة الحكم الانتقالية. وقد ضم الوفد المعارض في ذلك الوقت، إلى

⁽¹³²⁾ ولد نذير الحكيم في حلب المدينة، في العام 1950، ودرس في مدارسها، وتخرّج في كلية العلوم بداية السبعينات بتفوق، ليدرس في الجامعة، وأوفد إلى فرنسا ليتخصص في لغة الحاسب الإلكتروني، فقرّر إعادة دراسة الهندسة من جديد، وفي سنواته الأولى هناك، قرأ إعلاناً في الصحف يطلب خبيراً في الدارات الكهربائية لتزويد المفاعلات النووية الفرنسية، فتقدّم بمشروعه في قاعة إنتاج الطاقة الكهربائية في المفاعلات النووية، وكان قد أمضى من عمره 26 عاماً في سورية، قبل أن يغادرها ويؤمن من العودة إليها. في فرنسا، طلبته شركة الصواريخ الفرنسية "أريان" ولكنه لم يقبل العمل معها، ثم طلبته طائرة الطاقة النووية الفرنسية "البيتي" فالتحق بمختبراتها. سكن الحكيم في مختبره، ولم يغادره إلا قليلاً، متعمقاً في البحث في متغيرات التيار الكهربائي، حين سجّلت براءة الاختراع الأولى له، وحصل على دكتوراه الدولة الفرنسية الأولى في حياته، صادف صعوده العلمي ذلك، بدء الأحداث الدامية في سورية في العام 1980، ولم يكن نذير الحكيم في تلك الفترة منتمياً لجماعة الإخوان المسلمين، ضغطت عليه السلطات السورية للعودة إلى سورية، وتم سحب جواز سفره، فأصبح بلا أي وثائق في أوروبا، فقررت مؤسسة الأبحاث النووية الفرنسية منحه الجنسية الفرنسية والتكفل مالياً بحياته، ثم حصل على الدكتوراه الثانية والثالثة في أبحاث النانو، حتى أصبح نائباً لرئيس أكبر الشركات العلمية في أوروبا، وعمل لشركات فيليبس وسمنس، وفي العام 1996، اشتغل على دارة كهربائية بمساحة واحد سنتيمتر مربع، تسجّل مشاهدات الإنسان في الفضاء لمدة ثلاث سنوات بالصوت والصورة، ويمكنها الوصول إلى المعلومة خلال 24 ثانية فقط، ليقوم بتحديثها وتطويرها، وخلال سنوات طويلة من العمل التقني تمكن الحكيم من ابتكار اختراعين قدمهما لمؤسسات البحث الفرنسية ساهما في قيادة الاستقلال النووي الفرنسي عن تكنولوجيا الولايات المتحدة، وتدفع الحكومة الفرنسية اليوم لنذير الحكيم تقاعداً كبيراً لقاء "طريقته في التفكير الرياضي" في استثناء علمي نادر.

⁽¹³³⁾ إبراهيم جبين، نذير الحكيم الأبرز في وفد المعارضة السورية إلى جنيف.

جانب نذير الحكيم، كلاً من؛ هادي البهرة الذي اختير كبيراً للمفاوضين، بالإضافة إلى الحقوقي، هيثم المالح، وكلاً من سهير الأتاسي رئيسة وحدة الدعم الإغاثي التابعة للاتلاف، وكذلك الدكتور المهندس لؤي الصافي الباحث والكاتب السياسي، والقانوني محمد صبرا، والباحث عبيدة النحاس مدير معهد الشرق في لندن وعضو مجموعة العمل الوطني، وأنس العبدلة القيادي في إعلان دمشق، وعبدالحكيم بشار رئيس المجلس الوطني الكردي سابقاً، والقيادي الكردي المؤسس عبد الحميد حاج درويش، وميشيل كيلو رئيس اتحاد الديمقراطيين، وعبد الأحد صطيفو رئيس المنظمة الأشورية السورية، وبدر جاموس أمين عام الائتلاف، ومحمد حسام الحافظ الدبلوماسي المنشق، وإبراهيم برو، وريما فليحان، ونورا الأمير نائب رئيس الائتلاف، وأحمد الجربا رئيس الائتلاف، وأخيراً الدكتور أحمد جقل ممثلاً عن هيئة الأركان العسكرية السورية (134).

لم يضطر الحكيم إلى الانخراط في أي من التيارات السياسية المعروفة، محافظاً على مسافة صعبة وحرّة مع الإخوان المسلمين، من دون القطيعة معهم، وحافظ على تحالفه مع مجموعات العمل الإسلامي ومع التيار العلماني الذي ضمّه إعلان دمشق، من دون أن يقدم نفسه قائداً في الواجهة، واتجه إلى العمل على الداخل السوري، في المناطق المحررة، وإقامة الحملات الإغاثية الكبيرة التي شملت آلاف الأطنان من الطحين والمواد الغذائية، ووُزعت على مئات آلاف السوريين في المحافظات السورية الشمالية والوسطى، إضافةً إلى المخيمات في تركيا والأردن (135). وفي 2016 أسس نذير الحكيم حركةً سياسيةً جديدةً، أطلق عليها (حركة المستقبل الوطني السوري)، الحركة التي ضمت في صفوفها عدداً من المسهمين في تأسيس المجلس الوطني والاتلاف، وفي مقدمتهم هيثم رحمة. تفاعلت الحركة الجديدة مع متغيرات الملف

(134) إبراهيم الجبين، نذير الحكيم.

(135) إبراهيم الجبين، نذير الحكيم الأبرز في وفد المعارضة السورية إلى جنيف.

السوري المحلية والإقليمية والدولية عبر بياناتها الرسمية وتصريحات أعضائها، وشكلت منصةً سياسيةً جديدةً بالنسبة لهذه الشخصيات (136).

يؤمن الحكيم بضرورة قيام محور عربي إسلامي يواجه الامتداد الإيراني والتمادي الغربي في تحقيق المصالح. ويرى أن المعارضة السورية قديمة، ولها بعض الأجنحة الحديثة، وأن هذا التنوع مفيدٌ بقدر ما هو خطر، وأنها تحتاج إلى كثير من الثقة فيما بينها، ويتهم الحكيم المعارضة السورية بتضييع الوقت، على الرغم من إسهامه المباشر في تأسيس المجلس الوطني السوري، وشغله لموقع أمين السرفيه، ثم أسهم بتأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، منتقلًا إلى هيئته السياسية، وبين الثقة والحذر حرص جميع الأطراف على تلك الصلة الحساسة مع نذير الحكيم الحاضر في الملفات جميعها (137).

ج- جبهة العمل الوطني لکرد سوريا

تألفت الجبهة في المملكة الأردنية الهاشمية قبل الثورة السورية، وكان اسمها (وحدة العمل الوطني) ثم تحولت إلى جبهة، وعلى الرغم من أن مؤلفي الجبهة ينفون أي صلة تنظيمية مباشرة بجماعة الإخوان المسلمين؛ إلا أن كثيرًا من القوى السياسية تؤكد وجود صلات وروابط قوية بين الطرفين. دخلت جبهة العمل الوطني لکرد سورية ضمن (المجلس الوطني السوري)، إلا أنها لم تُوفَّق بالدخول في الائتلاف؛ وذلك بسبب استئثار المجلس الوطني الكردي بتمثيل الكرد داخل الائتلاف. إذ تجمع الجبهة علاقة فاترة ب (المجلس الوطني الكردي)، وعلاقة قطيعة ب (الإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD). نشطت الحركة في المستوى السياسي والإغاثي في مناطق شمال سورية، إضافةً إلى وجودها في تركيا. ومثّل أبرز أعضائها، حسين

(136) مقابلة هاتفية أجراها الباحث، ساشا العلو مع أحد أعضاء الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري بتاريخ 14 شباط/فبراير 2017، وفضل ألا يكشف عن اسمه، حيث دارت المكالمة حول أداء الحكيم داخل الائتلاف الوطني، وتأسيسه لتشكيل جديد باسم حركة (المستقبل).

(137) إبراهيم جبين، نذير الحكيم.

عبد الهادي، مسؤول الحركة، وعضو مجلس شورى بجماعة الإخوان المسلمين، وإبراهيم درويش من عفرين (138).

إجمالاً؛ نفت تلك الانبثاقات السياسية أي صلة تنظيمية مباشرة ب (جماعة الإخوان المسلمين الرسمية) في سورية؛ إلا أنه يمكن القول إن تلك التشكيلات لم تخرج عن فلك الجماعة العام، علاوة على أن العلاقة بينها وبين الجماعة تمثلت في مستويات عدة، منها البراغمية والمصلحة المشتركة، فالجماعة استفادت في مدة من المدد من ثقل تلك التشكيلات السياسية بوصفها كتلاً داخل الأقسام الائتلافية أو شخصيات، وفي المقابل استفاد شخوص تلك الكتل من ظل الجماعة على المستوى الدولي والإقليمي، ولا سيما (الشباب)، وإن قلنا إن تلك الكتل رديفة لجماعة الإخوان المسلمين -بصورة غير رسمية- داخل الأقسام الائتلافية، وإنها استخدمت باتجاهات عدة داخل تلك الأقسام، سواء للاستئثار بأكبر عدد من المقاعد في لعبة الانتخابات أو للفصل بالقرارات التي لا تستطيع الجماعة الدخول إليها بصورة مباشرة، وهو أسلوب اعتمدته الجماعة تاريخياً في سورية؛ إلا أن هذا الأسلوب لم يكن حكراً على جماعة الإخوان المسلمين، وإنما اتبعته جهات سياسية معارضة عدة، وتحديداً داخل تجربة الأقسام الائتلافية. ولكن يبدو أن الجماعة تميزت به، وتحول إلى موضوع مشكل، بسبب ثقل تلك الكتل الرديفة وفعاليتها، سواء في المستوى الشخصي أم في مستوى التشكيلات التي تمثلها، وإن سلمنا جدلاً بأن تلك الكتل هي تكتيك في استراتيجية كبرى للإخوان المسلمين، فإن هذا التكتيك لا يشير إلى قدرة الجماعة التنظيمية بقدر ما يشير إلى ضعف الجماعة التي لم تعد قادرة على خلق تمثيل واضح، ولم تعد قادرة على ضبط مجموعاتها السياسية، وتحديداً فئة الشباب الطموح داخل صفوف الجماعة.

بموازاة هذا البروز الإسلامي للجماعة وتجلياته، وُلدت تشكيلات سياسية إسلامية معارضة باتجاهات أيديولوجية مختلفة، وبأداء سياسي مختلف أيضاً سواء داخل

(138) لتعرف بصورة كبرى على جبهة العمل الوطني لكرد سورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/Vnq8JA>

<https://goo.gl/NrAQQ4> ، <https://goo.gl/WT12gv> ، تاريخ الزيارات: 15 شباط/ فبراير 2017.

الأجسام الائتلافية أو بصورة منفردة، وعليه ستتابع هذه الدراسة البحث في التشكيلات الإسلامية السياسية، وفق سياقها ضمن مسار الثورة السورية.

3- التيار الوطني السوري

في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أعلن عددٌ من المعارضين الإسلاميين السوريين عن تأسيس (التيار الوطني السوري)، وأوضح الإعلان الذي خرج من العاصمة المصرية القاهرة أن «هذا التيار خطوةٌ تهدف إلى إيجاد صيغة سياسية للدفاع عن مطالب الثورة السورية». وعرّف التيار نفسه؛ بأنه «حركة» تضمّ أطرافاً من القوى السياسية والشعبية التي تسعى إلى بناء المجتمع السوري على قيم الحرية والمساواة والعدالة، وتعمل على تحقيق السّلم الاجتماعي، ضمن دولة القانون التي تحترم الحريات المدنية والسياسية لكافة المواطنين، من دون تمييز على أساس طبقي أو ديني أو طائفي أو قومي⁽¹³⁹⁾.

أعلن التيار الوطني أهدافاً عدة من تشكيله السياسي أبرزها؛ «تحرير الفرد والمجتمع من الاستبداد والفساد، ودعم استقلال سورية بالمحافظة على قيم الجمهورية والنظام الديمقراطي التعددي التداولي، وتعزيز الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية، وتعزيز دور الشباب في المجتمع». وحدد التيار رسالته الحزبية بـ «النهوض بالمجتمع السوري، من خلال تعزيز مفاهيم المواطنة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية، حمايةً وممارسةً، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورعاية استقلالها ودورها الرقابي، وتوظيف ذلك كله في المحافظة على الوطن والدولة والهوية الوطنية، وفي رفع مستوى الفرد والمجتمع، وترسيخ دور سورية في عمقها العربي والإسلامي، وتطوير دورها العالمي والإنساني»⁽¹⁴⁰⁾.

⁽¹³⁹⁾ التيار الوطني السوري، التعريف، الرسالة، والأهداف، (2011) متوافر على الروابط الآتية: <https://goo.gl/Mj9PFW>

⁽¹⁴⁰⁾ المرجع السابق. تاريخ الزيارات: 4 كانون الثاني/ يناير 2017، <https://goo.gl/GFImZ7>

تعد مرجعية التيار (إسلامية وسطية)، وإن أبرز الشخصيات المؤسسة له تنتمي إلى التيار الإسلامي الوسطي، إذ ترأس التيار الدكتور عماد الدين رشيد⁽¹⁴¹⁾، وكان يشغل، قبل الثورة السورية، منصب نائب عميد كلية الشريعة للشؤون العلمية في جامعة دمشق، وضمّ في قائمة المكتب السياسي كلاً من؛ فداء المجذوب، حسان الشلبي، رياض الحسن (سابقاً)، كمال الزوادي، بدر جاموس، محمد علوش، أحمد إدريس الطعان، عصام عبد المولى. خالد الصالح.

وفي محطاته السياسية؛ كان التيار جزءاً من تأسيس المجلس الوطني السوري 2011، ليكون في ما بعد جزءاً من (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)، حيث إن التيار دخل ضمن هذه الأجسام الائتلافية بوصفه جسماً سياسياً مستقلاً، بينما دخل بعض أعضائه أيضاً، بصفة أفراد ضمن الائتلاف، وليس بصفة ممثلين عن التيار، ولعل هذه الصيغة كانت تتم بمقصد الاستئثار بأكثر عدد من المقاعد في أثناء انتخابات الائتلاف⁽¹⁴²⁾.

جمعت التيار علاقات جيدة ببعض قوى المعارضة السياسية وشخصياتها⁽¹⁴³⁾، وعلى الرغم من تمثيله في الائتلاف الوطني؛ إلا أن التيار الوطني تحفّظ على المبادرة التي طرحها رئيس الائتلاف، الشيخ معاذ الخطيب (2013) والداعية إلى الحوار مع نظام الأسد⁽¹⁴⁴⁾. في حين تمثل حضور التيار الأبرز على مستوى الدوائر الدولية؛

(141) عماد الدين الرشيد: من مواليد القنيطرة عام 1965، أحد أبرز ناشطي التيار الإسلامي المعتدل في المعارضة السورية بالخارج، نائب عميد كلية الشريعة في جامعة دمشق سابقاً، مدرس في كلية الآداب جامعة دمشق سابقاً، رئيس قسم الدراسات العليا في كلية (الكانمي) بنيجيريا سابقاً، باحث ومدير مركز الدراسات الأكاديمية (دمشق- نيجيريا)، من مؤلفاته: أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، سلسلة مفاهيم أساسية، صدر منها: البدعة، اختلاف الفقهاء، الاجتهاد والتقليد، التأويل، المواطنة، المرجعية، الحرية في الإسلام، نقد المتن، الدراما في النص القرآني. للمزيد حول عماد الدين الرشيد، راجع: العربية، حوارات من الساحة السورية-عماد الدين الرشيد، (2011) متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/tBnw05>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/ يناير 2017.

(142) مقابلة ميدانية، مع موظف في المكتب الإعلامي للائتلاف، وشاهد على تأسيسه والمجلس الوطني، عمار عطية، مقابلة أجراها الباحث، ساشا العلوي، بتاريخ، 2016/12/25.

(143) المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الخبرة السوري يلتقي التيار الوطني السوري للحوار حول خطة التحول الديمقراطي، (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/gmBjo8>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/ يناير 2017.

(144) أوضح التيار في بيانه أن المبادرة من حيث المضمون (لا تتخدم الغاية التي ينشدها الائتلاف)، من نواح عدة، منها ضعف المنطق الذي انطلقت منه المبادرة، المتمثل في تصور ضعف الثورة وقوة النظام، موضحاً أن حقيقة الأمور عكس ذلك على الإطلاق،

بإسهامه في زيادة زخم قضية المعتقلين السوريين، بالتنسيق مع أحد المنشقين عن الأمن العسكري في النظام السوري⁽¹⁴⁵⁾، الذي اشتهر باسم (سيزار) أو (القيصر)⁽¹⁴⁶⁾، واستطاع تهريب 55 ألف صورة لـ 11 ألف معتقلٍ سوريٍّ، قضوا تحت التعذيب في سجون الأسد، ليصل إلى واشنطن بالتنسيق مع التيار، ويدلي بشهادته أمام الكونغرس الأميركي.

أما في ما يتعلق بالشقّ العسكري من الثورة السورية؛ فلم يكن للتيار أيّ تمثيل عسكري مباشر على الأرض، وإنما اقتصر عمله على تشجيع المظلة العامة لعسكرة

هذا إلى جانب انطلاق المبادرة من إحباط رئيس الائتلاف وكثيرين ممن يشاركونه ذلك من العالم الخارجي، ومعلوم أن هذه هي ثورة السوريين وليست ثورة العالم الخارجي، بحسب قولهم، ومن تلك النواحي أيضًا التي يرى بسببها التيار الوطني أن المبادرة لا تخدم الغاية التي ينشدها الائتلاف، السقف المنخفض جدًا لتلك المبادرة، وانطلاقها من غير دعوة، ولأن المطالب الواردة بها منحت شرعية للنظام، فضلًا عن أن توقيتها لم يكن مناسبًا، إذ طرحت في الوقت الذي حققت فيه المقاومة إنجازات حقيقية على أرض الواقع، بحسب قولهم. وأعلن البيان عن أسباب عدة تجعلها صالحة للطرح قابلة للمناقشة، وذلك على النحو الآتي: أن تكون صادرة عن الشعب السوري بأطرافه كلها وممثليه الذين ارتضاهم، أن تكون نابعة من أهداف الثورة ومحقة لمطالبها، أن يوفرّ الجوّ المناسب لها من وقف للقتل والتصف والاعتقال والانتهاك للحرمات وحقوق الإنسان، وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وتبييض السجون الظالمة، والسماح للمنظمات الدولية والسورية بإيصال المساعدات، وتخفيف معاناة الشعب السوري، وجود جهات ضامنة لعملية الحوار، وجهات قابلة للحوار ومستعدة له، تسهم بالوصول إلى تنحي هذا النظام وتفكيك مؤسساته الأمنية والعسكرية التي تشرف على سياسات القمع والاستبداد. للاطلاع على المزيد راجع: صحيفة أستا، التيار الوطني يتحفظ على مبادرة الائتلاف، (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/lzIP1i>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

(145)تنسيق التيار الوطني السوري مع أحد المنشقين العسكريين عن نظام الأسد (سيزار) في الكشف عن آلاف الصور المسربة من أقبية المخابرات السورية، لمعتقلين سوريين تحت التعذيب، موقع شاهدون الإخباري، تنسيق (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JvXu00>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

(146) (سيزار): اشتهر اسم «سيزار» في بداية العام 2014 عندما نشر محامو حقوق الإنسان تقريرًا مبيّنًا على 55 ألف صورة لـ 11 ألف معتقل عذبهم عناصر من النظام السوري في العامين الماضيين. وكانت تلك الصور هي التي جمعها وهربها «سيزار» من سورية، رافضًا الكشف عن هويته خوفًا على أرواح عائلته الباقين في سورية، والمنشق العسكري السوري «سيزار»، كان قد وصل إلى واشنطن بالتنسيق مع التيار الوطني السوري للقاء جهات مسؤولة، لمناشدة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما للتحرك لإنقاذ الشعب السوري. وقال سيزار في شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأميركي إن 150 ألف مدني معتقلون في سجون ومعتقلات نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وكانت الجلسة مغلقة أمام كاميرات التلفزيون وسمح فقط للمصورين بالتقاط صوره من الخلف، حيث تنكر وتحدث بصوت خافت لمعارض سوري ترجم تصريحاته لأعضاء لجنة الكونغرس. وقال سيزار: «لقد شاهدت مجزرة إبادة.. لست سياسيًا أو محاميًا، ولكن لم أستطع السكوت». للمزيد عن شخصية (سيزار)، راجع: الموقع الإلكتروني نون بوست (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/MXWvJc>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

الثورة السورية (الجيش الحر)، وانتشرت في بداية عام 2013 صورةً لرئيس التيار، عماد الدين الرشيد في حلب، وهو يقف على دبابة، ويحمل سلاح (كلاشنكوف) على كتفه، الصورة التي عدّها بعض المراقبين، في ذلك الوقت، في سياق دعم معارك الجيش الحر سياسياً، وتحديدًا قبيل (معركة الفرقان) التي خاضها مقاتلو الجيش الحر في حلب⁽¹⁴⁷⁾، في المقابل نجد أن خالد الصالح، وهو أحد أبرز أعضاء التيار، قد شغل منصب رئيس المكتب السياسي، لما عُرف بـ (حركة حزم) التي نشطت عسكرياً في الشمال السوري، قبل أن تقضي عليها جبهة النصرة، ويؤول وجودها عن الخارطة العسكرية السورية⁽¹⁴⁸⁾.

اتخذت الحركة أشكالاً عدة للتعبير عن مواقفها السياسية من متغيرات الملف السوري المحلية والدولية، منها البيانات السياسية، واللقاءات على المستوى المحلي، والدولي، والإقليمي، واقتصر تفاعلها مع متغيرات الملف السوري في تلك الأشكال، سواء عبر صفحات التيار في مواقع التواصل الاجتماعي، أم عبر تصريحات أعضائه في وسائل الإعلام المحلية والدولية⁽¹⁴⁹⁾.

4- حزب وعد (النداء الديمقراطي لاحقاً)

كلمة (وعد) هي اختصارٌ لـ «وطن، عدالة، دستور». أُعلن عن تأسيس الحزب في حزيران 2013، من داخل الأراضي السورية في بلدة (كللي) في محافظة إدلب. وعُرف الحزب بنفسه بأنه: «حزب وطني مستقل ذو مرجعية إسلامية وسطية، يعمل

⁽¹⁴⁷⁾ «الدكتور عماد الدين الرشيد يقاتل مع الثوار في حلب»، الموقع الإلكتروني نيوز سنتر، (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/zuNZVn>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁴⁸⁾ «اتفاقية جنيف تدخل معترك الثورة السورية عبر (حزم) و(آفاق)»، شبكة شام الإخبارية، (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Ac6GcV>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁴⁹⁾ للاطلاع على أبرز مواقف التيار الوطني السوري من متغيرات الملف السورية المحلية الإقليمية والدولية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/u2IsyL>، <https://goo.gl/oOtHij>، تاريخ الزيارات: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

على ترسيخ مبادئ الحرية والعدالة بالوسائل الديمقراطية»⁽¹⁵⁰⁾، انطلق الحزب على يد 110 شخصيات معارضة لنظام الأسد، ولم يتجاوز عدد الأعضاء المنتسبين إليه المئات حتى بداية عام 2017، ومن أبرز الشخصيات المؤسسة: رئيس الحزب، في بداية تأسيسه، محمد حكمت وليد⁽¹⁵¹⁾. نائب رئيس الحزب، نبيل قسيس (مسيحي)، الأمين العام للحزب أحمد كنعان، نائب الأمين سعد وفائي، محمد معتز حمي، هشام مروة، محمد علي العظيم، جهاد الأتاسي، رئيسة مكتب المرأة في الحزب رفاة المهندس، ورشيدة الرشيد، ريمون معجون (مسيحي)، محمد زهير الخطيب، أسعد الرعد، فراس الكياخي، عبد السلام بيطار، أحمد الغضبان، عناية زريق، عامر فارس، معاذ قدور، صالح المبارك، معاذ الجاهوش. ويُذكر أن اجتماعات الهيئة التأسيسية للحزب اتفقت على أن ثلث أعضاء الحزب سيكون من (الإخوان)، والثلث الآخر من الإسلاميين، والثلث الباقي من شخصيات وطنية ليبرالية، وأكد (وعد) أنه حزب وطني ليبرالي مفتوح لفئات الشعب كلها، ولكن بمرجعية إسلامية⁽¹⁵²⁾.

حصر الحزب مبادئ عمله بوصفه تشكياً سياسياً في عشر نقاط، تتمحور حول «مفاهيم الحرية والكرامة والعدالة والمساواة والآليات الديمقراطية، والمرجعية الإسلامية، وتبني أهداف الثورة، والتمسك بوحدة الشعب والأرض السورية، وتبني القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والانفتاح على العالم الخارجي بما يحقق مصالح سورية ويدعم سيادتها. وأعلن الحزب عن تبنيه نموذج النظام البرلماني بما يحقق العدالة والتنمية على المستويات كلها، وتعهد بضمان الفصل بين السلطات، وتحقيق استقلال القضاء ونزاهته، كما تعهد بالاهتمام بقضايا المرأة والشباب، والالتزام بمبادئ الحياة الحرة والديمقراطية دون إقصاء أحد». وأوضح الحزب أنه يهدف إلى «نصرة المظلوم وإحقاق الحق والوقوف مع الضعيف حتى يقوى، والعمل

⁽¹⁵⁰⁾ إخوان سورية يعلنون عن حزبهم السياسي، ملف رصد عن خلفيات تشكيل الحزب بشكل كامل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/SBCazc>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁵¹⁾ محمد وليد حكمت: طبيب عيون، نشأ بمحافظة اللاذقية في الساحل السوري، تخرج في كلية الطب بجامعة دمشق، وأكمل دراسة الطب في بريطانيا.

⁽¹⁵²⁾ للتعرف أكثر إلى أعضاء حزب وعد وقيادته، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/CjWfVm>، <https://goo.gl/ygNZOQ>، تاريخ الزيارات: 5 كانون الثاني/يناير 2017.

على إعادة جميع الحقوق لمكونات الشعب السوري كلها، بما فيها من القوميات والإثنيات المختلفة من دون تمييز، والقيام بتعويض المتضررين»⁽¹⁵³⁾.

مارس الحزب أكثر من نشاط سياسي وثقافي (ندوات، محاضرات، ملتقيات) في تركيا، وتحديداً في مدينة غازي عنتاب، وكان له انتشار في بعض الدول الأجنبية (السويد، سويسرا، فرنسا، بلجيكا)، ورعت جماعة الإخوان المسلمين أغلب نشاط الحزب، تمويلاً⁽¹⁵⁴⁾.

سعى حزب (وعد) لتوطيد علاقات جيدة مع مكونات المعارضة السورية وتشكيلاتها السياسية، فافتتح على بعض التشكيلات السياسية الكردية في المجلس الوطني الكردي، وجمعه علاقات جيدة مع مؤسسة الائتلاف الوطني السوري وذراعها التنفيذية الحكومة المؤقتة⁽¹⁵⁵⁾. في المقابل حضر الحزب اجتماع آستانة، على الرغم من تعرضه لعدد من الانتقادات، الاجتماع الذي نتج منه «منصة آستانة السياسية/ رندة قسيس»، وقاطعه الائتلاف وأغلب القوى السياسية في الخارج، واقتصر الحضور على قوى المعارضة الداخلية.

تخبط الحزب في عدة محطات سياسية، نتيجة غموض علاقته مع جماعة الإخوان المسلمين، وواجه اتهامات كثيرة بهيمنة الجماعة على قرارات الحزب ومجلسه التنفيذي، وعلى الرغم من نفي بعض الأعضاء هذه الاتهامات⁽¹⁵⁶⁾، إلا أن التخبط بدا واضحاً في تصريحات أعضاء آخرين، واستمر حتى نهاية عام 2015، لينتهي بانشقاق

⁽¹⁵³⁾ «إخوان سورية يشهرون حزباً سياسياً في إسطنبول. والبيانوني: الحزب توجه وطني ليبرالي بمرجعية إسلامية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/EbVsEj>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁵⁴⁾ محمد زهير الخطيب، «استقلالية حزب وعد عن الإخوان في الميزان»، مقال على موقع الحوار المتمدن، (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ydS7v4>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/يناير 2017.

(155) للاطلاع على علاقات حزب (وعد) مع قوى المعارضة السياسية السورية (الائتلاف الوطني، الحكومة المؤقتة، المجلس الوطني الكردي) وغيرها من القوى السياسية، راجع الروابط الآتية: <http://bit.ly/2gXlaeH>، <http://bit.ly/2h7aPlk>، <http://bit.ly/2hVhSdI>، <http://bit.ly/2iaMoZu>، تاريخ الزيارات: 6 كانون الثاني/يناير 2017.

(156) هيئة العلماء المسلمين، قيادي في حزب وعد، ينفي هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على الحزب، ويؤكد استقلالية قراره، (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <http://bit.ly/2hDD0aK>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/يناير 2017.

داخل صفوف الحزب بتأثير مشكلات في المكتب التنفيذي، حيث خرج نبيل قسيس مع مجموعة من أعضاء الحزب، ليشكلوا «حزب النداء الوطني الديمقراطي» الذي اختتم مؤتمره الأول في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وانتخب المؤتمر نبيل قسيس رئيسًا للحزب الجديد، والسيد حسن النيفي نائبًا للرئيس ورئيسًا للمكتب السياسي. وقد صوّت مندوبو المؤتمر بالإجماع على تغيير اسم الحزب من الحزب الوطني للعدالة والدستور (وعد) - المكتب السياسي، إلى حزب (النداء الوطني الديمقراطي) (157).

أعلن الحزب أن ليس له أي علاقة مباشرة مع فصائل المعارضة المسلحة، سواء الوعد الأول أو الحزب الجديد الخارج من عباءته، إلا أن (الوعد الأول) عدّ أن تشكيله السياسي في مناقشة دائمة مع الفصائل، وأنه أقرب إلى الفصائل ذات الفكر المعتدل، وتحديداً إلى الجيش الحر، وشدد على أن تلك العلاقة تمرّ عبر المكاتب السياسية للفصائل، وأن نشاط الحزب سياسي فحسب، وأنه لا يعتمد أو يدعم أيّ جناح مسلح، وإنما يبحث عن حلّ سياسيّ مقبول يضمن تحقيق أهداف الثورة السوريّة» (158).

اعترف الحزب بحقوق الكرد الثقافية في سورية بوصفهم «مكوّنًا رئيسًا من مكونات الشعب السوري، تعرّض لاضطهاد كبير من نظام الأسد، وطالب بصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لسورية المستقبل، تشارك في صوغه مكوّنات الشعب

(157) الجدير بالذكر أن (نبيل قسيس) كان سابقًا نائبًا لرئيس الحزب ليطم إقصاؤه عن الحزب قبل تحول رئيس الحزب لمرشد عام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، وتسلم قيادة الحزب لـ (أحمد كنعان) حيث برزت خلافات وانقسامات في صفوف الحزب منذ ذلك الحين أدت إلى نشوء الحزب المعلن عنه آنفًا (النداء الوطني الديمقراطي) الذي يضم أعضاء (وعد) السابقين الذين وجدوا أنهم يلقون معاملة إقصائية من قبل قيادة (وعد)، حيث لم ير الأعضاء أنهم شكلوا حزبًا جديدًا بل هم أنفسهم قاموا بإعادة هيكلة للحزب وتغيير تسميته. فيما وجه رئيس الحزب السابق (وعد) بيانًا نشره في فيسبوك يرى فيه أن هذه الخطوة تعبر عن انقسامات سياسية غير مناسبة في هذه المرحلة، ووصف الحزب المشكّل بـ (الحزب الجديد)، وتمنى لهم التوفيق. للمزيد راجع الرابط الآتي: <http://bit.ly/2h5WmV3>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/ يناير 2017.

(158) تصريحات لنانث الأمين العام لحزب وعد، سعد وفائي، ضمن حوار منشور على الموقع تحت عنوان: «حزب وعد يعقد مؤتمره العام وينتخب قيادة جديدة»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ydS7v4>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/ يناير 2017.

السوري كافة، ليكون ضامناً لحقوق الجميع وبعيداً عن الإقصاء والتهميش، ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة والانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع»⁽¹⁵⁹⁾. في المقابل رفض حزب (وعد) الفدرالية التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وشدد «على وحدة التراب السوري، وعدّ الخطوة التي أقدم عليها حزب PYD بإعلان إقليم فدرالي كردي، شمالي سورية، وبشكل أحادي، ليست مقبولة ولا تحظى بموافقة الشعب السوري ولا المجتمع الدولي، ولا حتى بين المكون الكردي، ورأى أن هذا الإعلان، في ظل الظروف الصعبة التي كان لبعض الجماعات الكردية المسلحة دور فيها، يؤكد أن هناك مؤامرة لتقسيم سورية، ومحاولة لتقديم جزء من المكون الكردي كبش فداء لذلك، وأن تنوع المكون السوري بالدين والعرق والمذهب، يعدّ مصدر ثراء لسورية منذ قرون طويلة، وقد كانت المساواة في الحقوق والواجبات عنوان ذلك، في ظل وجود مرجعية القانون». وأكد (وعد)، «أن قيام كيان على أساس العرق ليس ضامناً للاستقرار، لوجود أيديولوجيات مختلفة، وأن إنشاء دولة مدنية ديمقراطية هو شكل الدولة القادمة. ووجه (وعد) رسالة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، يدعوه فيها إلى العودة إلى شعارات الثورة السورية ومطالبها بوحدة للشعب السوري»⁽¹⁶⁰⁾.

رأى حزب وعد أن «بيان جنيف 1 أساساً للحل السياسي في سورية ومرجع لتأليف هيئة الحكم الانتقالي، وعكس الحزب تصوّره السياسي للقضية السورية وفق نقاط عدة، أوضح من خلالها محددات الحل السياسي بالنسبة لأي عملية سياسية تفاوضية، وأبرز تلك النقاط؛ وقف أشكال القتال كلها في سورية وفقاً كاملاً، ومن الجهات كافة، والإفراج عن المعتقلين والمعتقلات جميعهم، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة كلها، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأماكن المحاصرة، والالتزام بالقانون الدولي والإنساني، وكذلك العمل على توفير كل مستلزمات عودة

⁽¹⁵⁹⁾: للاطلاع بصورة كبرى على مقاربة حزب وعد للقضية الكردية في سورية، راجع: الموقع الرسمي لحزب الوعد، بيان رسمي صادر عن المكتب السياسي للحزب، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/En7IeU>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽¹⁶⁰⁾ بيان رسمي صادر عن حزب وعد يوضح من خلاله موقفه من النظام الفدرالي الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الموقع الرسمي لحزب وعد (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/bLZw5z>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/ يناير 2017.

المهجرين والنازحين إلى بلداتهم ومدنهم وقراهم. ورأى أن رحيل نظام الأسد، بكل رموزه ومرتكزاته، هو الخطوة العملية الأساس في أي عملية انتقالية، والمقصود بالمرتكزات والرموز (رأس النظام وضباطه ومسؤوليه الذين ثبت تورطهم بإراقة الدم السوري، إضافةً إلى الأجهزة الأمنية). إضافةً إلى خروج المقاتلين غير السوريين كلهم من سورية، أيًا كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم وولاءاتهم، ويبقى السلاح بكافة أشكاله محصورًا بيد الدولة» (161).

تفاعل الحزب مع متغيرات الملف السوري المحلية والإقليمية والدولية في بيانات رسمية وتصريحات قيادته في وسائل الإعلام، ومن خلال قنوات التواصل الإعلامية للحزب، حيث اعتمد (وعد) موقعًا إلكترونيًا رسميًا، وإذاعةً إخباريةً حملت اسم (إذاعة العهد) (162).

5- حركة سورية الأم (مجموعة سورية الوطن)

تُعرّف الحركة نفسها بأنها؛ «مجموعة عمل، قد تتخذ شكلًا سياسيًا في المستقبل»، تأسست المجموعة في 1 كانون الثاني/يناير 2015، على يد عددٍ من الشخصيات المعارضة، تصدرها الرئيس الأسبق للائتلاف الوطني لقوى الثورة

(161) طالب الحزب بضرورة توفير الدعم الإقليمي والدولي للعملية السلمية وبإشراف مباشر من هيئة الأمم المتحدة، وبشروط ملزمة من مجلس الأمن الدولي وفقًا للبند السابع. المحافظة على وحدة سورية أرضًا وشعبًا. وعد الحزب أن القضية السورية كلٌّ موحد لا يتجزأ، انطلاقًا من وحدة الدم السوري، وأن القبول بأي حلٍّ سلمي يطال منطقة دون أخرى هو خيانة لتطلعات السوريين. وأن ثورة السوريين هي ثورة شعبية ضد حاكم مستبد، وليست حربًا أهلية أو طائفية. للاطلاع أكثر على تصور حزب وعد للحل السياسي، راجع: «وثيقة حزب وعد المتضمنة مبادئ الحل السياسي في سورية»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/VjF5aC>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/يناير 2017.

(162) للاطلاع على الموقع الرسمي لحزب (وعد) أو الاستماع إلى (إذاعة العهد) التابعة للحزب، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/BSlxQw>، تاريخ الزيارة: 6 كانون الثاني/يناير 2017. <https://goo.gl/0Gi5Ir>

والمعارضة، الشيخ معاذ الخطيب، إضافةً إلى بعض الشخصيات المعارضة؛ حسام الحافظ، اللواء محمد الحاج علي، ونور خلوف⁽¹⁶³⁾.

تزامن تأسيس الحركة مع اقتراب عقد مؤتمر موسكو، وأكد بيان الحركة المذلل باسم الشيخ معاذ الخطيب، على أن التفاوض السياسي هو أحد الوسائل «لحقن الدماء وإيقاف الخراب، ومن مقدماته إطلاق سراح المعتقلين، ولا سيما النساء والأطفال، وأن بيان جنيف يشكل الأرضية لكلّ عملية سياسية تؤدي إلى وضع انتقالي لإنقاذ سورية. كما أكدت الحركة على تصورها السياسي، وهو أنه، «لن يجتمع شمل سورية أرضًا وشعبًا إلا برحيل النظام، لذا لا حلّ دون رحيله ورحيل المجموعة التي أوصلت سورية إلى ما هي عليه»⁽¹⁶⁴⁾.

يعدّ توجه الحركة الأيديولوجي إسلاميًا وسطياً، وهو أقرب للمرجعية الدمشقية، ويُقدّر عدد أعضاء الحركة حتى بداية عام 2017، بال عشرات، إلا أن مؤسسها معاذ الخطيب يمتلك قاعدةً شعبيةً لا بأس بها، وتحديدًا من الشريحة التي تنظر إلى الصراع على أنه (سوري - سوري)، ولا بدّ من وقفه بأي وسيلة⁽¹⁶⁵⁾. جمعت الحركة علاقاتٌ جيدة مع الفصائل العسكرية المعارضة لنظام الأسد، إلا أنها اقتصرت على دور

⁽¹⁶³⁾ «معاذ الخطيب: مجموعة سورية الوطن مولود سياسي جديد»، شبكة سورية مباشر (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CVX5Mb>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁶⁴⁾ (سورية الوطن) مجموعة عمل يؤسسها معاذ الخطيب، الموقع الإلكتروني لراديو روزنة (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/3jUS4m>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁶⁵⁾ مقابلة ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2017، مع بعض الشخصيات القريبة والمطلعة على تركيبة الحركة وتوجهاتها.

الوساطة في حالات الاقتتال الداخلي، وتحديدًا في غوطة دمشق⁽¹⁶⁶⁾، إضافةً إلى محاولات انفتاح على مجموعات الضباط المنشقين⁽¹⁶⁷⁾.

وتتمتع الحركة بعلاقات داخلية جيدة مع باقي التجمعات السياسية السورية المعارضة⁽¹⁶⁸⁾، في حين مثلت مشكلة لبعضها الآخر؛ إذ اتهمت مجموعات معارضة كثيرة رئيسَ الحركة، الشيخ معاذ الخطيب، باتهامات عدة، أبرزها:

• انفتاحه على شخصيات وتجمعات سورية معارضة، تحسبها بعض شخصيات المعارضة على النظام السوري⁽¹⁶⁹⁾.

• مبادرات سياسية يغلب عليها الرومنسية والعاطفية⁽¹⁷⁰⁾.

⁽¹⁶⁶⁾ لتعرف أكثر على طبيعة الدور الذي لعبته (حركة سورية الأم) في الوساطة بين فصائل المعارضة المسلحة، راجع الروابط الآتية: وساطة معاذ الخطيب تنهي الخلاف بين جيش الإسلام والهيئة الشرعية: <https://goo.gl/9n8EnI>، رسالة أحمد معاذ الخطيب إلى قائدي جيش الإسلام وفيلق الرحمن بخصوص الاقتتال بينهما: <https://goo.gl/DQgP1w>، تاريخ الزيارات: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁶⁷⁾ معاذ الخطيب يزور مخيمات الضباط المنشقين في تركيا وشبه توافق على نتائج زيارته لروسيا، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/HijMuI>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁶⁸⁾ حوار مع الشيخ معاذ الخطيب أجراه أحمد الإبراهيم، «معاذ الخطيب: العلاقة مع أعضاء الائتلاف الوطني السوري طيبة، مع بعض التحفظات»، الموقع الإلكتروني بوابة الشرق (2015)، للمزيد راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/GcOuck>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁶⁹⁾ حوار أجرته الصحيفة عبر أنس أزرق مع الشيخ معاذ الخطيب، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2014)، قال معاذ الخطيب: «قابلت نائب رئيس الوزراء السابق قدري جميل في اجتماع منفصل. وكفي لا يصطاد أحد في الماء العكر، فالدكتور قدري جهة معارضة، ونحن لا نعارض اللقاء مع أي جهة تهتمّ بمصلحة البلد»، للاطلاع على الحوار راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/VsmPQy>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017. شبكة عاجل الإخبارية (2013)، معاذ الخطيب: التقيت رجلي الأعمال، محمد حمشو، ورتاب الشلاح، في العاصمة المصرية القاهرة في أثناء وجود الأخيرين فيها، للمزيد اتبع الرابط الآتي: <https://goo.gl/EHGazN>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017. صحيفة الأزمنة (2013)، ائتلاف المعارضة يهاجم رئيسه المستقل أحمد معاذ الخطيب، ويتهمه بأنه طاوور خامس، للمزيد اتبع الرابط الآتي: <https://goo.gl/1EG9Vu>، تاريخ الزيارة: 17 شباط/ فبراير 2017.

⁽¹⁷⁰⁾ «هيئة التنسيق: معاذ الخطيب شخصٌ حالٍمٌ ورومانسي ولن يستجيب النظام لمبادرته»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/mjrurs>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

• المواقف الفردية (171)، والمرتدة (172).

في المقابل تمتعت الحركة بعلاقات خارجية جيدة، مع المحور الداعم للثورة السورية (تركيا، قطر، السعودية) (173)، ومع المنظمات والتجمعات الإسلامية العربية، إضافةً إلى بعض الدول الأوروبية (174)، والولايات المتحدة الأمريكية (175)، بينما كانت مزية الحركة انفتاحها على موسكو قبل تدخلها المباشر في سورية (176). وفي ما يتعلق بمشروع الفدرالية، وقضية الكرد، ترى الحركة أن الجسم السياسي السوري يكاد يخلو من أي مطالب تؤيد (الفدرلة)، وترى «أن دفع الأمور بهذا الاتجاه قد يؤسس لنزاعات طويلة الأمد، في حين تعترف الحركة، على لسان رئيسها، بحقوق الكرد الثقافية والقومية، وترى أن هذه الحقوق صودرت من قبل نظام الأسد، ولا بد من العمل معاً لاستعادتها (177). ويُعدّ خطاب الحركة تجاه الكرد في سورية خطاباً وطنياً جامعاً، تغلب عليه العاطفة (178).

(171) «هير سالم: لقد تعودنا من الشيخ "معاذ الخطيب" على الخطوات الفردية»، كلنا شركاء (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ueXRtO>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

(172) «معاذ الخطيب يعتذر عن حضور مؤتمر الرياض، ثم يعود ويشارك»، كلنا شركاء (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZzJfS1>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

(173) «معاذ الخطيب: القضية السورية لاتزال تحتاج للدعم التركي»، وكالة الأناضول (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Pwb2wp>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

(174) انظر: اتصالات بين حركة سورية الأم وبعض الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا)، للمزيد اتبع الروابط الآتية: <https://goo.gl/nK3oQU>، <https://goo.gl/eWPrGV>، تاريخ الزيارات: 18 شباط/ فبراير 2017.

(175) رئيس حركة سورية الأم، معاذ الخطيب والسيدة مرح بقاعي، التقيا يوم الأربعاء 18 / 3، في واشنطن عضو الكونغرس السيد أد رويس وهو عضو في الحزب الجمهوري ورئيس لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية، وعضو الكونغرس السيد إليوت إنجل هو أقوى عضو الحزب الديمقراطي في اللجنة.

(176) لقاءات تجمع الشيخ معاذ الخطيب، ووزير الخارجية سيرغي لافروف، ونائب وزير الخارجية الروسية، بوغدانوف. للمزيد راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/afqIbr>، <https://goo.gl/4mmRh9>، تاريخ الزيارات: 18 شباط/ فبراير 2017.

(177) معاذ الخطيب في مقابلة أجراها مصطفى محمد عن القدس العربي، يؤكد على الحقوق الثقافية والقومية للكرد، ويوضح موقفه من الفدرالية. صحيفة القدس العربي (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/QMGdrM>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

(178) «رسالة معاذ الخطيب إلى كرد سورية»، كلنا شركاء (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/GFgfZY>، تاريخ الزيارة: 18 شباط/ فبراير 2017.

اتخذت الحركة صورًا عدة للتعبير السياسي عن مواقفها، منها البيانات السياسية، واللقاءات على المستوى المحلي، والدولي، والإقليمي، واقتصر تفاعلها مع متغيرات الملف السوري على تلك الصور. ومن يتابع المواقف والتحركات السياسية لحركة سورية الأم، منذ نشأتها وحتى بداية العام 2017، فسيجد أن الحركة متأثرةً تأثرًا كبيرًا بشخصية الشيخ معاذ الخطيب، ابتداءً من اسمها (سورية الأم) وهو اسم عاطفي، وليس انتهاءً بمواقفها من متغيرات الملف السوري؛ وعليه فإن المستقبل السياسي لهذه الحركة أو تطورها السياسي، سيرتبط ارتباطًا كبيرًا بشخص معاذ الخطيب ومستقبله السياسي.

6- تجارب سياسية إسلامية متفرقات

شهدت الساحة السياسية السورية المعارضة للأسد، بعد عام 2011 ولادةً انبثاقات سياسية إسلامية عدة، بأشكال تنظيمية مختلفة، إلا أن بعضها لم ينخرط بفاعلية واسعة في الملف السوري؛ فكان مصيره الاندثار بعد مدة قصيرة من تأسيسه، مقابل تشكيلات أخرى أبقّت نفسها (تحت التأسيس)، إضافةً إلى بروز تجمعات إسلامية، حاولت التحول إلى شكل سياسي لكنها تعثرت أو أحجمت عن ذلك بسبب ما عدته (ظرفًا سياسيًا مضطربًا)، مقابل نشاط فاعل لمنظمات المجتمع المدني الإسلامية، ولم تتخذ لها شكلًا سياسيًا، مع أنها لعبت دورًا مهمًا في المجال السياسي، ولا سيّما في ما يتعلق بالوساطة السياسية بين مختلف التشكيلات الإسلامية، وبين الأخيرة والفصائل الإسلامية المسلحة على الأرض (المجلس الإسلامي السوري) / هيئة شام الإسلامية كجزء منه⁽¹⁷⁹⁾، ولعل أبرز تلك التشكيلات ضمن السياقات آفة الذكر:

• (حركة حياة): وهي حركة سياسية إسلامية، شهدت مع بداية عام 2013 ثلاثة اجتماعات تأسيسية قبل أن يُجمّد عملها؛ بسبب الظرف (السياسي المضطرب)، وعدم تشكل رؤية واضحة للحركة التي حاولت أن تتخذ شكل (السلفية الوطنية)،

(179) للاطلاع على (المجلس الإسلامي السوري) وطبيعة نشاطه كمؤسسة، إضافة (لهيئة شام الإسلامية)، التي تعد جزءًا من المجلس، راجع ملحق التشكيلات السياسية الإسلامية، الملحق رقم (2).

ومن أبرز المسهمين في محاولة تأسيس الحركة، (رياض الحسن، معن كوسا، منار البارودي)⁽¹⁸⁰⁾.

• (حزب العدالة السورية): أعلن الحزب عن نفسه في 2012، باسم حزب العدالة السورية (تحت التأسيس)، وبعد عام ونصف العام على إطلاق الحزب جُمّد؛ وجاء ذلك، بحسب ما أوضح القائمون عليه، بسبب «عدم استيعاب فكرة (تحت التأسيس) من قِبَل البعض، لأنها تعني أن الحزب، بهذه الصيغة، هو مجالٌ للإعداد للعمل السياسي وليس لممارسته»، وبعد تجميد الحزب تحول إلى شكلٍ تنظيميٍّ آخر تحت مسمى (تيار العدالة الوطني)، ونشط على مستوى الإغاثة في الداخل السوري، إضافةً إلى النشاط التوثيقي الذي أطلقه التيار في الأراضي السورية جميعها، تحت اسم «يوميات الثورة السورية الكبرى»، وقد رفع التيار شعار «الوطن منطلقنا، الإنسان غايتنا، الإسلام منهجنا»، وشغل محمد شادي كسكين، منصب الأمين العام، إضافةً إلى نبيل شبيب، والذي يعدُّ أبرز الأعضاء فيه⁽¹⁸¹⁾.

7- نتائج التشكيلات السياسية الإسلامية

باستعراض تجربة التيارات الإسلامية في العمل السياسي خلال الثورة السورية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تتوزع على ثلاثة حقول، يكاد العمل السياسي الإسلامي في سورية لا يخرج عنها، وذلك بحكم تاريخه في سورية، وبحكم الواقع الذي فرضته الثورة السورية بوصفه جزءاً من مدّ الربيع العربي، حيث يمثل الحقل الأول: الإخوان المسلمين التنظيم العريق في التجربة السياسية، بينما يمثل الحقل الثاني المؤسسة الدينية الدمشقية التي صدرت شخصيات وتشكيلات سياسية، في حين يمثل الحقل الثالث التجربة الوليدة على العمل السياسي وهي التيار السلفي،

⁽¹⁸⁰⁾ مقابلة هاتفية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 15 شباط/ فبراير 2017، مع عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني وأحد المسهمين في تأسيس حركة حياة، الشيخ رياض الحسن.

⁽¹⁸¹⁾ مقابلة هاتفية أجراها الباحث، ساشا العلو، بتاريخ 16 شباط/ فبراير 2017، مع أحد أبرز مؤسسي (حزب العدالة السورية) / (تيار العدالة الوطنية) فيما بعد، الأستاذ نبيل شبيب.

لذلك سوف تُستخلص النتائج وفقاً لتلك الحقول الثلاثة، في محاولةٍ لتقويم تجربة العمل السياسي الإسلامي، خلال الثورة السورية عبر تلك الحقول، واستشراف مآلاته المستقبلية ضمنها، وذلك وفقاً لما يلي:

أ- الحقل الأول: الإخوان المسلمون (البنية الأكثر تماسكاً)

يتضح في دراسة التيارات السياسية الإسلامية الناجزة قبل عام 2011، والمنبثقة خلال الثورة السورية، أن تنظيم الإخوان المسلمين، وعلى الرغم مما عدّه بعضهم تصدّعاً وتراجعاً في أداء الجماعة، ما يزال يبدو البنية الأكثر تماسكاً تنظيمياً من بين التيارات الإسلامية السياسية، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، الأولى: تتعلق بعراقة التنظيم في العمل السياسي، والثانية: تتعلق بكونه تنظيمًا عالميًا يتأثر بمحيطه الدولي والإقليمي ويتفاعل مع متغيراته، حيث كان التنظيم يعاني عشية الثورة انقسامات داخلية وترهلاً حقيقياً، تدرّكه جيّداً قيادات الجماعة؛ ومردّه الأبرز إلى الغربة الطويلة عن المجتمع السوري، وشيخوخة القيادة، وضعف جاذبية الجماعة لعنصر الشباب السوري، ومع بداية الثورة اعتمدت الجماعة استراتيجيات جديدة للعودة إلى الداخل، وترميم التنظيم، والتكيف مع الظروف الجديدة؛ فعلى صعيد القيادة اتجهت الجماعة إلى التوحيد بين جناحي حلب وحماة، وأُعيد تشكيل المكتب التنفيذي، فأصبح عدد أعضائه 22 عضواً، من بينهم سيدتان، وأطلقت الجماعة نشاطاً سياسياً حزبياً جديداً (وعد)، وتطورت علاقاتها مع بعض منظمات المجتمع المدني⁽¹⁸²⁾. في المقابل نجد اليوم، وبعد ستة أعوام على الصراع، أن الجماعة باتت تُمثّل بحضور عسكري مقبول في الساحة السورية، سواءً بارتباط مباشر (فيلق الشام) أو غير مباشر مثل بعض الفصائل الأخرى، وإن لم يكن هذا الحضور بحجم الثقل السلفي العسكري؛ إلا أنه قابلٌ للاستمرار بشكل أكبر من نظيره السلفي.

(182) ساشا العلوي، مراجعة لكتاب محمد أبو رمان (الإسلاميون والدين والثورة في سورية)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (24 كانون الأول/ديسمبر 2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4AqY4t>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/فبراير 2016.

في المقابل؛ يمكن القول: إن تلك البنية التنظيمية للجماعة بدت متماسكةً، بحكم أن التيارات الإسلامية وغير الإسلامية المقابلة للتنظيم لا تملك الخبرة السياسية الكافية لمنافسة الجماعة، فعلى الرغم من خروج عدد من الانبثاقات السياسية الجديدة الموازية لخط الجماعة، ويُعدّ بعضها حركات إصلاحية أو شبابية جديدة (كتل رديفة)، إلا أن تلك الحركات -وإن أوحى بأنها تصدعات في بنية الجماعة التنظيمية- لا تكاد تخرج عن الخط السياسي العام للجماعة، ومن المرشح أن تنتظم وتصطف من جديد خلف الجماعة، إذا تعلق الموضوع بالانتقال إلى تجربة دولة وتحصيل كمّ أكبر من المكاسب.

ب- الحقل الثاني: المدرسة الدمشقية (تيار الاعتدال)

بخلاف الاتجاه السلفي؛ فإن المدرسة الصوفية مستقرة ومتجذرة في المجتمع السوري منذ قرون، وتمثل تاريخياً الأسلوب التقليدي لتدوين المجتمع السوري، «ولها حضورها الواسع على صعيد الطرق الصوفية أو الطقوس الدينية أو العلماء وخطباء المساجد. ومع بداية الثورة السورية اختلفت مواقف هذه المجموعات والشخصيات من الثورة، ما بين منحاز للثورة، ومتناغم مع خطاب النظام، وصامتٍ عن الأحداث. بدءاً من جماعة زيد (أسامة الرفاعي) وموقفهم التاريخي من العلاقة الجيدة مع النظام إلى مناهضته بمختلف الوسائل، مروراً بمن اتخذ خط النظام السوري من شخصيات كمفتي الجمهورية، أحمد حسون، وغيره (مجمع أبو النور، دائرة الإفتاء والأوقاف، مجمع الفتوح)، وصولاً إلى الموقف الرمادي من قبل تنظيم القيسيات. لكن الملاحظة العامة تتمثل بغياب الحضور الواضح والمباشر والصريح في الثورة المسلحة، بصورة تجمع واضح، على الرغم من إصرار بعض المراقبين على انخراط أفراد صوفيين كثر من تلاميذ هؤلاء الشيوخ، في العمل المسلح بشكل منفرد غير منظم وواضح»⁽¹⁸³⁾.

وبقدر ما تعكس هذه المدرسة قريباً من الشارع وميلاً لنمط التدين السوري العام الذي يمثل الاعتدال؛ إلا أن ذلك لا يبدو مؤشراً كافياً للقول إن هذه المدرسة مرشحة

⁽¹⁸³⁾ ساشا العلو، مراجعة لكتاب محمد أبو رمان «الإسلاميون والدين والثورة في سورية».

لإنتاج تيار سياسي متماسك، ومع أنها نجحت في خلق نهج ديني عام، لكنها فشلت في تحويله إلى نهج سياسي خاص، إضافةً إلى أنها ليست ذات خبرة كافية في العمل السياسي التنظيمي، فصحیح أنها تمتلك نهجًا براغماتيًا، حافظ على وجودها في عهد الجمهورية الثالثة في سورية (جمهورية البعث)؛ إلا أن تلك البراغماتية لا توازي أبدًا نظيرتها في تجربة جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ملاحظ في تجربة حركة (سورية الأم) والتي مثلها معاذ الخطيب، إضافة إلى تجربة التيار الوطني.

في المقابل يبدو أن مفهوم الاعتدال الذي تقدم المدرسة الدمشقية نفسها به، قد بدأ يأخذ، بعد الربيع العربي، صيغةً التحول إلى مؤسسات، وإلى الالتزام بها وظيفيًا على المستوى الدعوي والعلمي، من دون الخروج إلى الحياة السياسية العامة، وهذا ما شهدناه في مصر بعد انقلاب، عبد الفتاح السيسي، وحصر هذا النمط في مؤسسة (الأزهر)، ويلاحظ أن الخارج من هذا النهج إلى العمل السياسي، يقدم نفسه بصيغة وطنية لا أيديولوجية (معاذ الخطيب، عماد الدين الرشيد)، وهذا النمط قد يحقق تقدمًا في العمل السياسي، ولكن على المستوى الفردي فحسب، ولا يمكن قياسه في تيارات العمل السياسي الإسلامي.

في المقابل قد أنتجت هذه المؤسسة نموذجين في الثورة السورية؛ النموذج الأول: الذي اتخذ شكلًا سياسيًا تنظيميًا (حركة سورية الأم، التيار الوطني السوري)، وهو يفتقر مبدئيًا إلى العمل السياسي المؤسساتي الاحترافي الذي تمتلكه جماعة الإخوان المسلمين. إلا أنه استطاع تصدير شخصيات إسلامية مستقلة أكثر من نجاحه في خلق أشكال سياسية تنظيمية. أي إننا قد نشهد ضمن هذا النموذج حالةً لشخصيات إسلامية مستقلة ومؤثرة، ولعل هذه المدرسة ليست غريبة عن إنتاج هذا الخط السياسي الفردي خلال تاريخها، فعلى الرغم من أن الصوفية لم تتخذ شكلًا سياسيًا أو حركيًا، وإنما بقيت اتجاهًا فكريًا وعقائديًا ودينيًا؛ إلا أن تلك المدرسة أبرزت شخصيات ذات طابع صوفي مستقل، كان لها حضورها في المجال العام، وتفاعلت مع الأحداث والتحويلات السياسية في سورية، على الرغم من أنها ليست أحزابًا أو قوى سياسية، بمثل جماعة زيد، وحركة القيسيات، وبعض المشايخ الصوفيين من مثل مفتي

الجمهورية السابق أحمد كفتارو، والحالي أحمد حسون، والشيخ محمد رمضان البوطي، وغيرهم من الطامحين إلى أدوار سياسية يمثل محمد حبش.

والنموذج الثاني: منظمات المجتمع المدني الإسلامية، وكان أبرزها المجلس الإسلامي السوري الأعلى (أسامة الرفاعي) الذي قدم نفسه مرجعية للتيارات الإسلامية في الثورة السورية، وساحة لبناء التوافقات السياسية وتجاوز المشكلات العقدية بين تلك التيارات، لذلك اقتصر دوره في الثورة السورية على الوساطة (هيئة شام الإسلامية) سواء بين التيارات السياسية أم بين الأخيرة والفصائل العسكرية الإسلامية.

ويمتلك النموذجان كلاهما أرضيات جيدة قد تسمح لهما بالتطور سياسياً وحركياً، ومنها نمط الاعتدال الذي تقدم به نفسها، إضافةً إلى القواعد الشعبية الناجزات وفق هذا النمط، مقابل الظرف الدولي والإقليمي الذي قد يشجع هذا التوجه بحكم انتشار التطرف و حرب الإرهاب، وبهدف تحجيم تيارات إسلامية أخرى بمثل السلفية والإخوان، إذ لا يقتصر هذا التوجه على سورية فقط، وإنما يبدو نمطاً جديداً على مستوى الوطن العربي، وتحديدًا بعد موجة الربيع العربي، وهذا ما تجلى واضحاً في مؤتمر (غروزي) الذي عُقد في مدينة غروزي الشيشانية، تحت رعاية روسية وعربية (مصر، الإمارات)، وتوصلت نتائجه إلى إخراج الإخوان المسلمين والسلفية الجهادية من دائرة أهل السنة والجماعة! ومحاولة تقديم المؤسسات الدينية (الأزهر، الزيتونة) وبعض التيارات الصوفية، أساساً لمنهج أهل السنة والجماعة. وقد يتطور هذا النهج إذا سلمنا جدلاً بالوجود الروسي المستمر في سورية بصيغة انتداب؛ إذ سيسعى الأخير لدعم هذا التوجه، بوصفه حالة إسلامية وديعة، تسهم في إرساء أمن مجتمعي يتناسب والوجود الروسي، ولا سيّما أن موسكو جربت الاصطدام بالتيارات السلفية في أفغانستان، وما تزال تلك التجربة حاضرة في أذهان الروس، إضافة إلى أن موسكو اتبعت هذا التوجه منذ تولي بوتين السلطة، وذلك عبر دعم الحركات الصوفية في دول القوقاز.

ومقابل تلك الفرص المحلية والإقليمية والدولية كلها، أمام التيار الديني الدمشقي، نرى أن هذا التيار ما زال يفتقد الخبرة التنظيمية والبراغماتية السياسية الكافية لاستغلال تلك الظروف والمناخات؛ لذلك فمن المرشح أن يتطور هذا التيار وفق الاتجاهين

الذين نتجوا من الثورة السورية، ولكن بصيغ مختلفة، فالاتجاه الذي اتخذ خطأً سياسياً سيستمر بالتطور في مستوى الأفراد والشخصيات المؤثرة، لا في مستوى الحالة السياسية التنظيمية المتماسكة. أما الاتجاه الثاني، وهو مؤسسات المجتمع المدني، فمن المرشح أن تتطور باتجاه إعادة تشكيل نفسها مؤسسات مرجعية من دون الخوض في العمل السياسي، والترويض ضمن خانة الاعتدال، بما قد ينتج من مؤسسات رسمية وغير رسمية. وفي حال تطورت تطوراً أكبر فإنها قد تأخذ شكل قوة مرجحة لا شكل قوة سياسية مستقلة، أي قوة مرجحة لقوة سياسية على حساب أخرى أو معادل قوة بينها.

ج- الحقل الثالث: السلفية السياسية (التجربة الوليدة)

انشغلت الحركة السلفية بمدارسها المختلفة خلال الثورة السورية، ب (الأرض) التي استأثرت بها، وبالصرع العسكري الذي انخرطت فيه، ومثلت أحد أهم أقطابه المحلية، علاوة على أن بروز التطرف الديني الذي تمثل ب (تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) -وعلى الرغم مما بُذل من جهد في إلباسه ثوب فرق إسلامية بائدة (خوارج) نتيجةً لخلافات تنظيمية بين الحركات السلفية، ومحاولة التأسيس لها شرعياً؛ إلا أنه لا يمكن لأحدٍ أن ينكر أن هذا (الشكل الهجين) قد خرج من صلب الحركة السلفية الجهادية، ونهل من أديباتها، وإن كان بتصرف، فكان هذا البروز العسكري السلفي مؤثراً بصورة واضحة ومباشرة في الحالة السلفية السياسية المحتملة التي شهدت خلال الثورة السورية ضموراً مقابلاً ما مثلته على الساحة العسكرية.

ولكن في المقابل، يلاحظ المتابع تطوراً واضحاً لملاحح تجربة (سلفية سياسية)، سواء من ناحية التحول الملحوظ على مستوى الخطاب وقبول بعض التيارات السلفية بمفهومات، كانت مرفوضة تماماً بالنسبة لهم (الديمقراطية، البرلمان، الدولة المدنية)، أو من ناحية الانفتاح على تيارات إسلامية أخرى، وقد مثل هذا الاتجاه في المستوى السياسي في الثورة السورية عدداً من الشخصيات التي انخرطت في العمل السياسي الائتلافي، وهي تنتمي إلى (المدرسة السلفية العلمية) أو تصنف نفسها ضمنها، إضافة إلى محاولتها الدخول على خط التفاوض السياسي العسكري (تجربة المكاتب

السياسية للفصائل العسكرية ذات المرجعية السلفية، مثل أحرار الشام، جيش الإسلام)، مقابل محاولات لخلق تشكيل سياسي واضح (حركة حياة) وإعادة تجربة (السلفية الوطنية) التي بدأت تنضج في بعض أجزاء الوطن العربي (مصر)، ولكن يبدو أن هذا التحول المحتمل ما زال يحتاج إلى مراحل عدة ومناخات مناسبة؛ لا تبدو أنها متوافرة وفق الطرف المحلي والإقليمي والدولي، إذ ستعاني المدرسة السلفية، باتجاهاتها المختلفة، من الإرث الثقيل الذي ستركه (السلفية العسكرية) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي تعاني بالأصل فقرًا في التجربة السياسية التنظيمية، إذ إن الحركة السلفية لا تمتلك أيّ خبرة في سورية في العمل السياسي المؤسسي، بل إنها تُعد في الطور الأول من استيعاب العمل السياسي عبر محاولة إجراء مقاربات ومراجعات أيديولوجية لتكييف هذا العمل، وما يتطلبه من مرونة وبرجماتية عالية مع الخط الأيديولوجي للحركة.

وعليه، فإن من المبكر أن نقول إنّ الحركة السلفية في سورية قد تنتج شكلاً سياسياً منظمًا ومتماسكًا. وإن حصل ذلك على المدى الطويل؛ فإن المدرسة التي تبدو أكثر قربًا من العمل السياسي هي الوجه الآخر للسلفية السورية «الوجه الذي نما وصعد نجمه في الخارج، وهو ما يتعارف عليه في أوساط الباحثين بالسلفية الحركية، ويمثلها الشيخ، محمد سرور بن نايف زين العابدين (توفي في العام 2016). وهي تُعدّ أقرب إلى السلفية الشامية التي تمتاز بطابع توافقي عقلائي وانفتاحي، سواء على الحضارة الغربية وبعض مخرجاتها أو على الحياة السياسية وفئات المجتمع الأخرى؛ إذ إنها تختلف عن السلفيات الجديدة سواء التقليدية التي تقوم على أساس الابتعاد عن العمل السياسي أو الجهادية التي تطمح لقيام خلافة إسلامية، فمثل هذه السلفيات تأخذ موقفًا معاديًا من الغرب وأقل انفتاحًا على الثقافة المجتمعية والمشهد السياسي، وأقل حماسًا للديمقراطية. لذلك تبدو السلفية التي يمثلها الشيخ سرور زين العابدين (السلفية الحركية) هي الأكثر قربًا من السلفية الشامية؛ لأنها تؤمن بالعمل السياسي

العام، وطورت موقفها من الديمقراطية نحو القبول بها كآليات ومؤسسات مع تحفظها على القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية»⁽¹⁸⁴⁾.

وتُعدّ مدرسة الشيخ سرور زين العابدين تطوراً للسلفية الشامية «التي بدأ تاريخها من جمال القاسمي (1860-1914) ومحمد رشيد رضا (1865-1935) وهو يُعدّ رائد المدرسة الإصلاحية أو السلفية العقلانية، مروراً بالجمعية الغراء (1924) التي أسسها عبد المجيد الدقر، وأوصلت أحد قادتها، عبد المجيد الطباع، إلى البرلمان السوري (1943)، إضافة إلى "جمعية التمدن الإسلامية" التي أسسها أحمد مظهر العظمة (أصبح وزيراً)، وهي التي أصدرت مجلة بعنوان الجمعية للتحويل إلى مرجعية للسلفية الشامية، قبل أن تُغلق الجمعية 1982 على خلفية أحداث الإخوان المسلمين، وصولاً إلى السلفية الدعوية التي مثلها محمد ناصر الدين الألباني، واقتراه من التيار الإخواني السلفي في دمشق»⁽¹⁸⁵⁾.

د- خلاصة في مآلات الحركات الإسلامية في سورية

يتضح في دراسة ما انبثق من تشكيلات سياسية إسلامية خلال الثورة السورية، وما تمخض من نتائج عن دراسة تلك التشكيلات وفقاً للحقول الثلاثة السابقة؛ أن الإخوان المسلمين مرشحون بشكل أكبر لتصدر المشهد السياسي الإسلامي في سورية، وذلك على الرغم مما يعانیه التنظيم في المستوى المحلي والتحديات التي تنتظره على المستوى الإقليمي والدولي؛ إلا أنه يبدو البنية السياسية الأكثر تماسكاً ضمن الحقول الثلاثة السابقة، وعليه فمن المرجح، إذا تمّ الانتقال إلى الجمهورية الرابعة، وبدأ النشاط السياسي مستقرّاً وانطلق الصراع للاستئثار بالحكم والسلطة، أن ينقسم المجال السياسي السوري إلى جبهتين؛ (علمانيين وإسلاميين)، ومن المرجح

⁽¹⁸⁴⁾ مركز حرمون للدراسات المعاصرة (2016)، مراجعة لكتاب محمد أبو رمان "الإسلاميون والدين والثورة في سورية"، مراجعة أجراها ساشا العلو بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2016، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4AQY4t>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/فبراير 2016.

⁽¹⁸⁵⁾ المرجع السابق.

أيضاً أن تنتظم وتتصطف مختلف التيارات الإسلامية خلف الجهة الأكثر تنظيماً وخبرة في العمل السياسي، وهم الإخوان المسلمون؛ ولعل تجربة مصر بعد سقوط حسني مبارك تبدو مقاربة جيدة ضمن هذا السياق، بعد الانقسام الذي شهدته الساحة السياسية المصرية بين كلتا الجبهتين (إسلاميين، علمانيين) الأمر الذي أدى إلى ولادة (تحالف دعم الشرعية) الذي تجاوزت عبره بعض التيارات الإسلامية خلافاتها التنظيمية من خلال نظام المحاصصة وتوزيع المكاسب، لتتصطف خلف الإخوان الذين وصلوا إلى الحكم.

في المقابل؛ لا يمكن أن ننسى أن أغلب خلافات الحقول الثلاثة السابقة في سورية تمثل خلافات تنظيمية لا خلافات عقدية عميقة، ما يرشح إمكان تجاوزها في حال التوافق والمحاصصة. ولعل العودة قليلاً إلى ثمانينيات القرن الماضي توضح أن الخلافات العقدية بين تلك التيارات لم تكن عميقة؛ «فعلى الرغم من أن الصوفية لم تتخذ شكلاً سياسياً أو حركياً، وإنما بقيت اتجاهًا فكرياً وعقائدياً ودينيًا، وهذا لم يمنع بعض أفرادها من العمل السياسي، حيث انخرط بعض الصوفيين في جماعة الإخوان المسلمين قبل الثمانينيات، كما انخرطت السلفية أيضاً، وعبروا عن اتجاهاتهم الفكرية مع التزامهم بالخط الأيديولوجي التنظيمي للجماعة واتفقوا على الخط السياسي للجماعة».

ولكن الفرضية السابقة تتوقف على مدى قدرة الجماعة على تجاوز تحديات عدة أمامها؛ إذ يتبدى اليوم، بعد أعوام الصراع السوري، أن التحديات التي تواجه الجماعة أكبر بكثير من مجرد تحقيق التوازن بين الداخل والخارج أو رأب الصدع الداخلي في صفوف الجماعة وإعادة إحياء التنظيم وترميمه وتطعيمه بالشباب، وإنما يتمثل التحدي الأبرز اليوم في التحول إلى نمط المحلية واللامركزية، وقد أدرك التنظيم العالمي أهميتها وضرورة فصل الدَعْوَى عن السياسي، وهو ما بدأت به حركة النهضة في تونس، إضافةً إلى أن الإخوان اليوم هم جزءٌ لا يتجزأ من الصراع الإقليمي، بين الدول الداعمة للتنظيم (تركيا، قطر) والمحور المناهض له (الإمارات والسعودية)، ومن ثم احتمال إدراج التنظيم أو جزء منه -كصفقات سياسية في إدارة توازنات المنطقة- قائم.

الفصل الرابع: الانبثاقات السياسية (الوطنية)

1. مقدمة
2. تيار بناء الدولة السورية.
3. الكتلة الوطنية الديمقراطية.
4. تيار التغيير الوطني.
5. اتحاد الديمقراطيين.
6. تيار الوعد السوري.
7. حزب الجمهورية.
8. تيار قمع
9. تيار الغد السوري.
10. حركة ضمير.
11. نتائج الفصل.

1- مقدمة

نتيجة لعوامل موضوعية عدة منها؛ اتساع رقعة الاحتجاجات في الشارع السوري، ودخول التسليح، بوصفه متغيراً جديداً ومؤثراً في مسار الثورة السورية، إضافةً إلى تعقد الملف السوري محلياً وإقليمياً ودولياً، في مقابل بروز العنصر الإسلامي التنظيمي داخل الأجسام الائتلافية؛ أخذت تبرز انبثاقات سياسية عدة في أوساط المعارضة السورية، الانبثاقات التي تعددت رؤاها وتصوراتها السياسية؛ إلا أنها تقاطعت بقاسم مشترك، هو أنها لم تختص بتمثيل فئة دون أخرى، ولم تكن ذات مرجعية دينية أو عرقية، وعكست تصورات سياسية داخل الحدود الوطنية، لذلك اصطُح على تسميتها إجرائياً ضمن هذا الفصل (بالانبثاقات السياسية الوطنية)، الخط الذي أخذ يشهد منذ بداية عام 2012 ولادة تشكيلات مختلفة في بنيتها التنظيمية (حركة، تيار، حزب، اتحاد، كتلة، تجمع)، منها ما عاد ليندمج ضمن الجسم الائتلافي القائم (الائتلاف الوطني)، ومنها ما أخذ يعمل منفرداً؛ ما أدى إلى ولادة تصورات سياسية مختلفة للصراع في سورية وما أفرزه من مشكلات محلية، إضافةً إلى مقاربات متنوعة لشكل الحل السياسي ومعضلة هيئة الحكم الانتقالي وغيرها من النقاط المشكلات في وثائق الانتقال السياسي الأممية.

يسعى هذا الفصل إلى دراسة تسعة تشكيلات سياسية مختلفات، انبثقت بين العامين 2012 - 2017 وفقاً لتراتبها الزمني، في محاولة لفهم بنية تلك التشكيلات، بوصفها تنظيمات سياسية سورية، وتساعد الدراسة في فهم المناخ والأوضاع التي تشكلت فيها تلك التنظيمات السياسية، وما رافقها من متغيرات محلية إقليمية ودولية طرأت على الملف السوري، وذلك بهدف معرفة درجة إسهام تلك المتغيرات في ولادة التشكيلات السياسية ومدى انفعالها وتفاعلها معها.

ويعمد هذا الفصل أولاً إلى دراسة كل تشكيل سياسي على حدة -وفقاً لفئات تحليل المضمون التي حددتها الدراسة- وتحليل خصوصيته وفق سياقه الزمني الذي نشأ خلاله، ومن ثم الانتقال إلى تحليل تجربة تلك التشكيلات السياسية مجتمعة، واستخلاص نتائج عامة، تفيد في الإجابة عن تساؤلات عدة حول انبثاق هذا الاتجاه من التشكيلات السياسية في مسار الثورة السورية، إضافةً إلى تلمس أثرها الحالي

واستشراف مآلاتها المستقبلية، في المقابل يسعى الفصل في دراسة تلك الانبثاقات السياسية وفق الترتيب الزمني لنشأتها؛ إلى ألا ينزعها من سياقها الزمني، وما تخلله من متغيرات عدة، وذلك بهدف إعادة قراءة التطورات السياسية للقضية السورية، ومحاولة رسم صورة واضحة لتطور الملف السوري سياسياً من زاوية تلك التشكيلات. واستشراف مآلاتها المستقبلية بوصفها بنى تنظيمية منفردة أو حالة حزبية تنظيمية ناشئة.

2- تيار بناء الدولة السورية

تأسس تيار (بناء الدولة السورية) في 10 أيلول/ سبتمبر 2011 في دمشق، في عقب المؤتمر التحضيري الذي عقده أكثر من 190 شخصية مُعارضة في 27 حزيران/ يونيو 2011، على يد الناشط والكاتب لؤي حسين الذي أصبح في ما بعد أحد مؤسسي التيار ورئيسه⁽¹⁸⁶⁾. قدم (بناء الدولة) نفسه، ضمن وثائقه التأسيسية، على أنه «تيار سياسي اتفق على تشكيله مجموعة من السوريين لا يشتركون بخلفية نظرية أو أيديولوجية واحدة، وإنما يتفقون على الوثائق التأسيسية التي صدرت مع إطلاق التيار، وهي تُلخص موقفهم من الصراع السياسي الدائر في البلاد، وتوضح رؤية التيار المستقبلية لسورية بوصفها دولة ديمقراطية مدنية محايدة تجاه أي أيديولوجيا أو عقيدة، تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة»⁽¹⁸⁷⁾.

ضم التيار، في بداية تأسيسه، مجموعة من الشخصيات، أبرزها: منى غانم، لؤي حسين، حسن كامل، إلهام عدوان، إياد شربجي، أكرم أنطاكي، جهاد سينو، جوان أيو، حسان جمالي (كندا)، حسن كامل، خضر عبد الكريم، ريم تركماني (بريطانيا)، زهير البوش، سعد لويستان، سمير سعيغان، صبحي جاسم المحمد، طلال الميهني

⁽¹⁸⁶⁾ مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تيار بناء الدولة السورية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/f9beo2>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽¹⁸⁷⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار بناء الدولة، الوثائق التأسيسية للتيار، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/paognr>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/ يناير 2017.

(بريطانيا)، فخر زيدان، فدوى سليمان، فرزند عمر، قتيبة الحسيني، محمد ديبو، محيي الدين عيسو، موسى حنا عيسى⁽¹⁸⁸⁾. وحدد التيار أهدافه السياسية بـ "ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد، ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة، وإجراء إصلاحات اقتصادية ليبرالية جديدة، والتأسيس لعملية سياسية شاملة، وضمان حرية التعبير وتنظيم المجتمع المدني، والسعي لإيجاد حل للأزمة السورية"⁽¹⁸⁹⁾.

لم تمضِ مدة قصيرة على تأسيس التيار حتى بدأ يشهد انسحابات واسعة من أعضائه الأوائل، وعلى رأسهم (ريم تركماني) وعدد كبير من الأعضاء الذين أسهموا في تأسيسه، ومع تصاعد حركة الاحتجاجات في الشارع السوري، وزيادة العنف من قبل نظام الأسد، بدأ تيار بناء الدولة يأخذ طابعًا سياسيًا إشكاليًا، وتحديدًا لدى جمهور الثورة السورية؛ ومن ثم التيارات السياسية المعارضة التي أخذت تتشكل خارج سورية، ولعل ذلك عائد إلى عدة أسباب توزعت في مستويين:

أ- مستوى حركة الاحتجاجات الشعبية

• أكد التيار في بداية تأسيسه أنه لا علاقة له بالتظاهرات والاحتجاجات التي عمّت سورية أو بتنظيمها، وقدم نفسه بصفته تيارًا معارضًا لنظام الأسد، وطامحًا لتغيير النظام الأمني بالحوار مع السلطة الحاكمة، في الوقت الذي بدأت فيه الأصوات في الشارع السوري تطالب بإسقاط النظام⁽¹⁹⁰⁾.

⁽¹⁸⁸⁾ معارضون سوريون يطلقون تيار بناء الدولة السورية، صحيفة العربي (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/z49wzQ>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁸⁹⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار بناء الدولة، الوثيقة التأسيسية الأولى للتيار، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1rPSeJ>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽¹⁹⁰⁾ معارضون سوريون يطلقون تيار بناء الدولة السوري، صحيفة العربي (2011)، في المقال تصريحات لمنى غانم، نائب رئيس التيار تنفي أي علاقة للتيار مع التظاهرات التي تعم الشارع السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vK0Icg>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني/يناير 2017.

- مع بداية التسليح والشحنة العاطفية التي أيدت بها جموع المتظاهرين تسليح مظلة (الجيش الحر)، رفض تيار بناء الدولة التسليح أو أي تدخل خارجي، ورأى أن الحلّ السلمي هو الأمثل لتفكيك النظام الأمني في دمشق⁽¹⁹¹⁾.
- اعتماد تيار بناء الدولة العلم السوري الرسمي، في الوقت الذي خرج فيه علمٌ جديد في الحراك السوري، واعتمد للدلالة على الثورة السورية، ضد العلم القديم الذي عُدد في أوساط الحراك الشعبي رمزاً للنظام.

ب- مستوى المعارضة السياسية

وتحديداً، تلك التي بدأت تشكل في الخارج بسقف غالباً ما تحكّم به الحراك السوري.

- عدت المعارضة السياسية في الخارج أن التيار لا ينسجم مع أهداف الحراك السوري من جهة، ومن جهة أخرى رأت أنه ورقة لشرعنة نظام الأسد، بصورة أو بأخرى، وتحديداً في ما يتعلق بورقة (معارضة الداخل) التي سعى النظام عبرها إلى شق صفوف المعارضة، ولا سيما أن التيار نشط داخل العاصمة السورية دمشق، في مرحلة من المراحل من دون أي قيود أمنية⁽¹⁹²⁾.

- في مرحلة متقدمة من عمر الحراك السوري، ومع دخول متغيرات إقليمية ودولية عدة في خط الصراع، شكلت المؤتمرات الداعية إلى الحوار بين المعارضة ونظام الأسد، تلك التي دعت إليها روسيا (موسكو1، موسكو2) وبعض الدول الداعمة لخط النظام السوري؛ مجالاً جديداً لاتهام المعارضة السياسية السورية للتيار بشرعنة نظام الأسد، إذ إن أغلب قوى المعارضة السياسية، وتحديداً في مؤسسة الائتلاف،

(191) الموقع الرسمي لتيار بناء الدولة، وثائق التيار التأسيسية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/GP1s19>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني/يناير 2017.

(192) ساشا العلو، مجموعة من المقابلات الميدانية أجراها الباحث في المدة الواقعة بين 1-15 كانون الثاني/يناير 2017، مع عدد من قادة وأعضاء تشكيلات سياسية معارضة، بعضها منخرط ضمن مؤسسة الائتلاف وأخرى خارجه، ودارت حول أبرز تحفظاتهم على تيار بناء الدولة.

رفضت تلك المؤتمرات بحجة أنها التفاف على بيان جنيف واحد، ومحاولة لخلق منصات لا تمثل ثورة الشعب السوري، والدفع بها للتفاوض مع نظام الأسد، في الوقت الذي تفاعل فيه التيار مع تلك المؤتمرات (193).

• أثارت انشاقات بعض الأعضاء المؤسسين للتيار بعد مدة قصيرة من ولادته؛ عددًا من إشارات الاستفهام، ولا سيّما أن قيادة التيار أتهمت بـ «الانحراف والتحول تدريجيًا من محاولة وضع رؤى سياسية تخدم الصالح العام إلى طموح سياسي شخصي إلى الوصول إلى السلطة، على حساب اللعب على وتر الهوية - في إشارة إلى محاولة لؤي الحسين ومنى غانم استثمار الانتماء للطائفة العلوية» (194).

وعلى الرغم من اعتقال السلطات السورية للمرة الثانية لرئيس تيار بناء الدولة لؤي الحسين في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 2015، والإفراج عنه بعد ثلاثة أشهر؛ إلا أن ذلك لم يشفع له، على ما يبدو، لدى قوى المعارضة السياسية، إذ عدّت هذا الاعتقال شكليًا، ولا سيّما أن رئيس التيار كان يكتب مقالات الرأي في صحيفة الحياة، من داخل معتقله (سجن عدرا المركزي)، في الوقت الذي كان يتعرض فيه رواد الحراك وناشطوه لأبشع أنواع التعذيب داخل سجون الاستخبارات السورية (195).

حتى بداية العام 2015 جمعت التيار علاقات ندية مع مؤسسات المعارضة في الخارج (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني) إذ رفض التيار الانضمام لأي منها، وعمد إلى انتقادها لرفضها أيّ تسوية مع نظام الأسد (196)، في المقابل لم تجمعها علاقات جيدة بقوى المعارضة في الداخل السوري أيضًا (هيئة التنسيق) (197)، على

(193) ساشا العلو، مجموعة من المقابلات الميدانية.

(194) «ريم تركماني: أعترف بأنني أشعر بالذنب لمساهمتي في تأسيس تيار بناء الدولة» الموقع الإخباري الإلكتروني (السلطة الرابعة)، (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/BWISgu>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

(195) من داخل سجنه لؤي الحسين: الاتهام الموجه لي هو نشر أخبار (تضعف الشعور القومي)، الموقع الإلكتروني الإخباري سيريا نيوز (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/oamGKD>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

(196) «لؤي الحسين يهاجم معارضة الخارج لرفضها التسوية مع النظام»، صحيفة عنب بلدي (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/XEYjIh>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

(197) «لؤي الحسين يسخر من القوى الداخلية التي يعتبرها النظام معارضة»، روج آفا نيوز (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yRGLgK>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

الرغم من مشاركة التيار والهيئة في أكثر من اجتماع (موسكو، القاهرة)⁽¹⁹⁸⁾، وهكذا بقيت علاقات التيار محصورة في الإطار الفردي مع بعض شخوص المعارضة السورية سواء في الداخل أم في الخارج، واستمر الحال على ما هو عليه حتى خروج رئيس التيار لؤي الحسين إلى تركيا - بعد الإفراج عنه من قبل السلطات السورية - حيث وصل إلى مدينة إسطنبول التركية متخفياً هو ونائبته منى غانم، لبدأ سلسلة لقاءات مع الائتلاف الوطني السوري، اللقاءات التي سبقت مؤتمر الرياض، ونتج منها مؤتمر صحفي مشترك بين رئيس الائتلاف في تلك المدة خالد الخوجة، ورئيس تيار بناء الدولة لؤي الحسين، حيث اتفق التيار والائتلاف على رؤية مشتركة للحل السياسي، تقوم على رحيل الأسد وبناء جيش وطني للثورة السورية⁽¹⁹⁹⁾.

في المقابل لاقت تلك الخطوة استهجان من بقي من أعضاء التيار في دمشق؛ فتنصلوا على الفور من علاقتهم بلؤي الحسين ونائبته، وأعلنوا أنهم غير معنيين بأي لقاء يجريانه باسم التيار، ولا سيّما أنهما لم يُعلما أحداً من أعضاء التيار بخروجهما⁽²⁰⁰⁾، واتهموا رئيس التيار بالخيانة، وأعلنوا أنهم سيشكلون تياراً جديداً، وأكدوا وقوفهم إلى جانب (الدولة السورية) ممثلة بالنظام⁽²⁰¹⁾. في المقابل لم تكن ردة فعل

⁽¹⁹⁸⁾«هيئة التنسيق و تيار بناء الدولة يعلنان مشاركتهما في منتدى موسكو واجتماع القاهرة»، الموقع الإخباري السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/PJI46n>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽¹⁹⁹⁾«اتفاق بين الائتلاف و تيار بناء الدولة على رؤية مشتركة للحل في سورية»، صحيفة الشرق الأوسط السعودية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/i4iY2U>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²⁰⁰⁾ علق العضو في تيار بناء الدولة السورية أنس جودة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: على خير خروج لؤي حسين بالقول: «تناهى إلى علمي أن رئيس تيار بناء الدولة لؤي حسين ونائبته منى غانم قد وصلا إلى الأراضي التركية تهرباً، وإني أنكر علمي بالزيارة والهروب إلى تركيا، واستهجن هذا التصرف الفردي من السيد حسين والسيدة غانم، وأعلن عدم مسؤوليتي وتبرؤي من أي قرار أو تصرف أو لقاء يقوم به المذكوران وليس لي علاقة به أبداً». للمزيد راجع: كوادر تيار بناء الدولة تتهم لؤي الحسين بالخيانة، السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/9aZTNM>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²⁰¹⁾ صرح أعضاء تيار بناء الدولة في دمشق بأنهم سيقفون إلى جانب النظام، وبينوا أن أداء الأخير السياسي كان السبب الرئيس في تفاقم الأزمة، لكن المسألة تجاوزت المعارضة والنظام وأصبحت بين إرهاب تمثله النصرة وداعش ضد النظام الذي يمثل مؤسسات الدولة، ولا بدّ من الوقوف إلى جانب مؤسسات الدولة. للاطلاع على المزيد، راجع: «جودة لـ "الوطن": مؤتمر لؤي الحسين وخالد الخوجا غطاء سياسي لاحتلال تركي لمناطق سورية... ونحضر لتشكيل تيار سياسي جديد»، صحيفة الوطن السورية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/gLgX15>، تاريخ الزيارة 15 كانون الثاني / يناير 2017.

تيارات المعارضة السياسية في الخارج أفضل من بقايا تيار الحسين في الداخل، إذ لم يلبث الحسين أن وقع على الاتفاق مع الائتلاف، حتى خرج تسجيل صوتي مسرّب⁽²⁰²⁾، بطريق صحافيّ في قناة الأورينت، لحديث لؤي الحسين ونائبته منى غانم، وتضمن التسجيل كلامًا مهينًا للثورة على لسان الحسين، قال فيه: «إن حذاء عنصر مخابرات في نظام الأسد أشرف من الثورة»⁽²⁰³⁾، لتعود العلاقة إلى التوتر من جديد بين التيار وتشكيلات المعارضة السياسية السورية في الخارج.

وفي إثر اجتماعات فيينا التي بدأت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وما أنتجته من صيغة توافقات دولية وإقليمية تجلت بالقرار 2254، أعقبها جهد سعودي لتوحيد رؤية المعارضة السورية؛ شارك تيار بناء الدولة ضمن (صيغة التوافقات الدولية) ممثلًا بأربعة أعضاء يرأسهم لؤي الحسين، في مؤتمر الرياض في 8 كانون الأول/ديسمبر 2015⁽²⁰⁴⁾، ونتج عنه تأسيس (الهيئة العليا للمفاوضات)، حيث كان الحسين جزءًا منها، إلا أن علاقته بالهيئة ظلت متوترة، وذلك بسبب بعض المواقف التي اتخذتها الهيئة، وعدّها الحسين غير صحيحة. انسحب التيار من الهيئة العليا في 25 نيسان/أبريل 2016، ثم تراجع عن قراره بعد مدة قصيرة، وعاد لينضم للهيئة⁽²⁰⁵⁾، وتزامن ذلك مع إعلان التيار عن تعديل هيكلته التنظيمية لتستقر قيادته الجديدة عام 2016 في كل من: لؤي حسين، رئيسًا للتيار، عمار عرب، نائبًا للرئيس، مالك الحافظ، مدير

⁽²⁰²⁾ للاستماع إلى نسخة من التسجيل المسرب، راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/li96ow>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰³⁾ الائتلاف السوري يصف كلام لؤي الحسين بالحقاد، آرا نيوز (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/WvHHZS>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰⁴⁾ «مؤتمر الرياض اليوم... توحيد خارطة طريق لسورية بلا أسد»، السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pWuiss>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰⁵⁾ «تيار بناء الدولة يعلن عن قطع علاقته بالهيئة العليا للمفاوضات»، الموقع الإلكتروني الإخباري كلنا شركاء (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yPXzad>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

المكتب الإعلامي، جوان أيو، نورة ديان، عبد العزيز مطر، محمد سعيد الغربي. حيث بات أعضاؤه جميعهم مقيمين خارج سورية⁽²⁰⁶⁾.

تفاعل التيار مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمسار الصراع السوري، حيث عبر عن مواقفه من كل منها عبر بيانات رسمية، صدرت باسم التيار أو عبر التصريحات الصحفية لرئيسه لؤي الحسين أو نائبه منى غانم في وسائل الإعلام أو في صفحاتهم الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي⁽²⁰⁷⁾، وعُرف التيار، بوصفه (تشكياً سياسياً معارضاً) بمواقف سياسية متفردة عن الخطاب العام الذي تتقاطع حوله المعارضة السياسية السورية، يمثل موقفه عام 2016 بتأييد ترشح الرئيس السوري بشار الأسد للانتخابات التي تعقب المرحلة الانتقالية⁽²⁰⁸⁾.

رفض التيار فكرة تسليح المعارضة منذ بداية الاحتجاجات في سورية، فلم تربطه أي علاقة مع الفصائل العسكرية المسلحة، بل رأى أن تشكيلات المعارضة المسلحة ليست بديلاً أفضل من النظام، وعدّ التيار التشكيلات الإسلامية المعارضة المسلحة (ميليشيات طائفية) أي (جيش الإسلام، أحرار الشام)، ووصف جيش الفتح بـ (حتالات السنة)⁽²⁰⁹⁾، «إلا أن اللافت أن اسم رئيس التيار، لؤي الحسين، ورد في

⁽²⁰⁶⁾ «تيار بناء الدولة يقطع علاقته بالهيئة العليا للمفاوضات، ويعيد هيكلة قيادته السياسية»، الموقع الإلكتروني الإخباري كلنا شركاء

(2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/qyqAem>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰⁷⁾ للاطلاع أكثر على مواقف التيار من المتغيرات المحلية الدولية والإقليمية في سياق الثورة السورية، راجع الروابط الآتية:

<https://goo.gl/OTyzPZ>، <https://goo.gl/cejiSA>، <https://goo.gl/RPAXrQ>، <https://goo.gl/edqFQS>،

<https://goo.gl/A6NzAL>، تاريخ الزيارات: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰⁸⁾ «رئيس تيار بناء الدولة السورية: يحق لبشار الأسد الترشح لانتخابات الرئاسة»، شبكة سورية مباشرة (2016)، متوفر على الرابط

الآتي: <https://goo.gl/NmKrJ7>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁰⁹⁾ للاطلاع أكثر على مواقف تيار بناء الدولة السورية من تشكيلات المعارضة المسلحة. راجع الروابط الآتية:

<https://goo.gl/EljZGw>، <https://goo.gl/4erd3q>، <https://goo.gl/xenJnf>، <https://goo.gl/WJrP1m>، تاريخ

الزيارات: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

وثائق بعض الفصائل المسلحة، تحديداً في حمص، وذلك عبر دخوله وسيطاً لموسكو في محاولة اختراق بعض الفصائل وإقناعها بالتعاون العسكري مع موسكو»⁽²¹⁰⁾.

رفض تيار بناء الدولة السورية، الفدرالية التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD شمال شرق سورية. ورأى أن هذه الخطوة ستؤسس لصراع عربي كردي يستمر عشرات السنين⁽²¹¹⁾، في المقابل أيد التيار في تصوره السياسي اللامركزية الإدارية، ضمن قانون الإدارة المحلية. كما قدم تيار بناء الدولة السورية رؤيته لآليات وآفاق العملية الانتقالية لإنهاء الأزمة السورية، وفق بياني فيينا وجنيف، وقراري مجلس الأمن 2254 و2268، والمؤطرة بمباحثات جنيف التي يديرها المبعوث الدولي السيد ستافان دي ميستورا وأعضاء فريقه، حيث عدّ التيار ضمن رؤيته للمرحلة الانتقالية أن «الأصل في الموضوع والغاية التي يجب العمل على تحقيقها في الوثائق الدولية حول سورية هي (العملية الانتقالية) وليس (هيئة الحكم الانتقالية) أو (المرحلة الانتقالية)، وعليه اقترح التيار تقسيم العملية الانتقالية إلى ثلاثة مراحل دستورية. حيث عدّ خلال تلك المراحل أن وجود مؤسسة واحدة تحت مسمى (هيئة الحكم الانتقالي) تكون هي صاحبة الصلاحيات التنفيذية جميعها يمكن أن تكون فكرة غير صائبة؛ فهذه المؤسسة ستكون بمنزلة ديكتاتور يعجز عن اتخاذ القرارات. كذلك فإنه ليس من الصواب ابتكار مؤسسة حكم غير المؤسسات الموجودة في كيان الدولة السورية. بناء على ذلك رأى التيار أنه، «من الأفضل اعتبار مؤسسات الدولة الرئيسية صاحبة السلطات هي مجموعة (هيئة الحكم الانتقالية)، وهي: مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة الحكومة، والمؤسسة العسكرية، والمؤسسة الأمنية. وتجري عليها جميعها إجراءات تتناسب مع مجريات العملية الانتقالية من ناحية آلية صناعة القرار فيها، وصلاحياتها، والمسؤوليات المعطاة لها، إضافة إلى الجهة المرجعية بالنسبة لها، وعلاقتها جميعها ببعضها

⁽²¹⁰⁾ شهادة لأحد الناشطين السوريين، شهادة مصورة تم عرضها على قناة الجزيرة جزءاً من فيلم وثائقي يرصد اتصالات موسكو بفصائل المعارضة المسلحة في سورية.

⁽²¹¹⁾ «لؤي الحسين وهيثم المناع يرفضان الفدرالية المعلنة»، آدار برس (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/0U90mY>، تاريخ الزيارة: 15 كانون الثاني/يناير 2017.

البعض»، إضافةً إلى بقاء الرئيس ضمن تلك المراحل الثلاث، كما يحق له الترشح لولاية رئاسية جديدة في إثر تلك المرحلة»⁽²¹²⁾.

ملاحظات حول تيار بناء الدولة السورية

من خلال دراسة تيار بناء الدولة بوصفه بنية سياسية تنظيمية، وما تخللها من محطات سياسية إشكالية، وتغييرات جذرية في المواقف والأداء السياسي، تتضح بعض النقاط، لعل أبرزها:

- شهد تيار بناء الدولة السورية منذ تأسيسه تغييراً لثلاثة طواقم من أعضائه، لأن الخط السياسي للتيار غير واضح (طاقم المؤسسين، طاقم دمشق، طاقم المهجر)، إلا أن الثابت الوحيد في تلك التغييرات التنظيمية، وما رافقها من تبدلات في المواقف السياسية، هو لؤي الحسين ومنى غانم، وقد يشير ذلك إلى حالة فردية عالية سيطرت على قيادة التيار، علاوة على أن اتخاذ القرارات الفردية من قبل رئيس التيار ونائبته يعزز هذه الفرضية، من مثل مغادرة رئيس التيار ونائبته من دمشق إلى تركيا، وإبرام اتفاق مع الائتلاف السوري، من دون علم أي من أعضاء التيار الذين تُركوا في مواجهة عبء ما أقدمت عليه قيادتهم أمام السلطات السورية في دمشق.
- إن التيار، وعلى الرغم من قلة عدد أعضائه وانحسارهم في إحدى المراحل بأربعة أعضاء، كان يُمثل أو (يفرض حضوره) في أغلب الاجتماعات الدولية الرامية لتوحيد المعارضة السورية أو الساعية للبحث عن حلول للأزمة السورية، وقد يشير ذلك إلى نقطتين، في سياق تعاطي القوى الدولية والإقليمية مع التشكيلات السياسية السورية، وتحديدًا تيار بناء الدولة. الأولى: صيغة التوافقات الدولية، وما يتخللها من فرض قوى سياسية وإقصاء أخرى، والثانية: التعاطي مع التيار لا بثقله السياسي التمثيلي، وإنما ببعده الهوياتي، بصفة (تيار بقيادة علوية) يرفع شعار

(212) «رؤية تيار بناء الدولة السورية للعملية الانتقالية وفق التوجهات الدولية الأخيرة»، الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار بناء الدولة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/y8Ygcs>، تاريخ الزيارة: 21 كانون الثاني/يناير 2017.

المعارضة، ولعل الحسين كان يدرك النقطة الأخيرة تمامًا، إذ كان يستغل هوامشها سياسيًا في مختلف المراحل، سواءً بالعلاقة بالنظام السوري، أم بالمعارضة السياسية، والمجتمع الدولي.

3- الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية

عرفت الكتلة نفسها بأنها «تجمع سياسي يضم مجموعة من الشخصيات الوطنية التي تمثل ألوان الطيف السوري المعارض»، وتأسست الكتلة في 19 كانون الثاني/يناير 2012 في العاصمة المصرية القاهرة⁽²¹³⁾، مستلهمة فكرة التأسيس من تجربة (الكتلة الوطنية) التي قادت النضال السياسي، في سورية، في إبان الاحتلال الفرنسي⁽²¹⁴⁾.

ضمت الكتلة، مع بداية تشكيلها، خمسين عضوًا، أبرزهم سمير سطوف، وكان بعثيًا أيام شبابه، ليرأس الهيئة التنفيذية للكتلة الوطنية الديمقراطية السورية⁽²¹⁵⁾، إضافةً إلى شخصيات عدة؛ عقاب يحيى، محمد بسام الملك، مروان الأطرش، أحمد الرمح، نبيل بريدي، محمد الزعبي، حبيب حداد، معاذ الطلب، نشوان الصالح، مقداد السوادى، سائد الشخلة. وتولى في 2015 مروان الأطرش رئاسة الكتلة الوطنية⁽²¹⁶⁾.

حددت الكتلة لعملها وتصورها السياسي عدة أهداف، أبرزها: إسقاط نظام الأسد، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي مدني، يقوم على أساس (دولة المواطنة) وفصل

⁽²¹³⁾ «البيان الختامي لاجتماع الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية»، موقع الحوار المتمدن (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/FwA3PL>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²¹⁴⁾ افتتاح ممثلة للكتلة الوطنية في غازي عنتاب يتخللها تصريحات لأعضائها توضح ماهية الهيئة، الموقع الرسمي للحكومة السورية المؤقتة (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Z33fzf>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²¹⁵⁾ «مقابلة مع رئيس الهيئة التنفيذية للكتلة الوطنية السورية سمير سطوف»، محطة شدا الحرية (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/RAiCay>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²¹⁶⁾ «مروان الأطرش رئيسًا للكتلة الوطنية الديمقراطية»، موقع كلنا شركاء (2015) متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/oBq9p7>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

السلطات الثلاث والتداول السلمي للسلطة، وحرية الرأي والإعلام، واحترام الحقوق الفردية والجماعية والكرامة الإنسانية، مع ضرورة التأكيد على تمتع مكونات الشعب السوري كلها بحقوقها المدنية والثقافية والاجتماعية والسياسية كافة ضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً⁽²¹⁷⁾.

نشطت الكتلة في مدينتي غازي عنتاب وأورفا التركيتين⁽²¹⁸⁾، وتنوع نشاطها بين السياسي والإغاثي، حيث نظمت الكتلة ملتقيات سياسية وفاعليات حوارية، إضافةً إلى عدد من الفاعليات التدريبية لكوادر شبابية، إلى جانب النشاط الإغاثي المتمثل في مساعدة الداخل السوري واللاجئين⁽²¹⁹⁾. وجمعت الكتلة علاقات جيدة مع بعض مؤسسات المعارضة السورية، مثل الائتلاف الوطني السوري الذي مثل فيه الكتلة (عقاب يحيى)، وغيره من التيارات السياسية الناشئة في تلك المرحلة (التجمع الديمقراطي السوري، حزب النداء الوطني الديمقراطي)، إلى جانب علاقتها مع الشبكات والجمعيات الناشطة في مجال الإغاثة ضمن مظلة المعارضة⁽²²⁰⁾. أما في المستوى الخارجي، فجمعت الكتلة علاقات جيدة مع بعض المنظمات والأحزاب الإيطالية⁽²²¹⁾، وشكلت في المحيط العربي علاقات مع عدد من الأحزاب المصرية

⁽²¹⁷⁾ ضمن التصور السياسي للهيئة: التأكيد أن من أولى مهمات سورية الجديدة تحرير الجولان والأراضي السورية المحتلة كافة بالوسائل المشروعة كافة، وعودة المواطنين السوريين إلى وطنهم وأهلهم، والالتزام بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. للمزيد راجع: «البيان الختامي لاجتماع الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية»، موقع الحوار المتمدن (2012)، مرجع سبق ذكره.

⁽²¹⁸⁾ افتتاح ممثلة الكتلة الوطنية في مدينة غازي عنتاب التركية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Cfr3IR>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²¹⁹⁾ للاطلاع على مزيد من نشاطات (سياسية، إغاثية) الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/rqFguH>، <https://goo.gl/HZOU3V>، <https://goo.gl/1r9NP2>، <https://goo.gl/yVrpTB>، تاريخ الزيارات: 11 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²²⁰⁾ للاطلاع على المزيد حول علاقات الكتلة الوطنية بباقي تيارات المعارضة السورية ومؤسساتها، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/h9jnKt>، <https://goo.gl/eqtySZ>، <https://goo.gl/hfnlkP>، <https://goo.gl/oBq9p7>، تاريخ الزيارات 11 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²²¹⁾ «تحركات الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية مع أحزاب وهيئات إيطالية لحشد الدعم للثورة»، كلنا شركاء (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ji1ANK>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني / يناير 2017.

منها: (الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، حزب التجمع، المصريين الأحرار، التيار الشعبي، الحزب الديمقراطي، ائتلاف شباب الثورة)⁽²²²⁾.

تفاعلت الكتلة الوطنية مع مسار الثورة السورية وأحداثها، وذلك في مؤتمراتها وبياناتها ومواقعها على وسائل التواصل الاجتماعي، ولعل أبرز مواقفها السياسية هو تحفظها على مشاورات جنيف التي أجراها دي مستورا، وانتقاداتها المتعددة لعمل الائتلاف الوطني، مع أنها جزء من مكوناته السياسية، حيث طالبت بعقد مؤتمر وطني جامع، ودانت الكتلة التدخل الروسي، وممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ودعمت الهيئة العليا للمفاوضات في عقب تشكيلها في إثر مؤتمر الرياض⁽²²³⁾.

أكدت الكتلة في بداية تأسيسها على دعم «الجيش السوري الحر» للقيام بدوره في حماية المدنيين من آلة قمع النظام⁽²²⁴⁾، لكنها لم تعتمد أي جناح مسلح على الأرض، وإنما اكتفت بدعم مظلة الجيش الحر معنوياً، إضافةً إلى تنظيم بعض الندوات السياسية التي كانت تدعو إليها قادةً من فصائل الجيش الحر إلى جانب القوى السياسية⁽²²⁵⁾. في المقابل رفضت الكتلة الوطنية إعلان الفدرالية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي في الشمال السوري (PYD)، وعدتها خطوةً خارجةً عن السياق الوطني، تمهد لتقسيم البلاد وفق أجنداث غير وطنية، وطالبت الكتل والتيارات الكردية المعارضة باتخاذ موقف واضح من تلك الخطوة، مع تأكيدها على أن الشعب الكردي

⁽²²²⁾ موقع الحضارة، الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية تلتقي بعدد من ممثلي الأحزاب المصرية وممثل الجامعة العربية والمعارضة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/VM6Cao>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²²³⁾ للاطلاع على مزيد من مواقف الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية في تفاعلها مع أحداث ومتغيرات الملف السوري محلياً ودولياً، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/4Ht6Bq>، <https://goo.gl/suAH4r>، <https://goo.gl/YXt0fl>، <https://goo.gl/5cDDvo>، <https://goo.gl/Igljs3>، <https://goo.gl/FuEIM3>، <https://goo.gl/ghUyBM>، تاريخ الزيارات 11 كانون الثاني/حزيران 2017.

⁽²²⁴⁾ «البيان الختامي لاجتماع الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية»، موقع الحوار المتمدن (2012).

⁽²²⁵⁾ «ندوة سياسية بحضور قادة من فصائل الجيش السوري الحر»، الصفحة الرسمية للكتلة الوطنية في موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hybm3R>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

مكوّن أصيل من مكونات الشعب السوري⁽²²⁶⁾. في المقابل أيدت الكتلة اللامركزية الإدارية بوصفها نظامًا للإدارة المحلية⁽²²⁷⁾.

ملاحظات حول الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية

تبرز من خلال دراسة الكتلة الوطنية، بوصفها بنية سياسية، نشأت في عمر مبكر ضمن السياق السياسي للمعارضة السورية مجموعة نقاط، أبرزها:

- من يتتبع مسار الكتلة السياسي يجد أنها امتلكت تصورًا سياسيًا عامًا، تقاطعت فيه مع أغلب تيارات الحراك السوري، في حين إنها لم تعرض أيّ تصور اقتصادي لمستقبل الدولة، ولم تقدّم تصورًا واضحًا للإدارة المحلية أو لشكل النظام الانتخابي والسياسي ضمن الدستور.
- يبدو أن التشكيلات السياسية التي مثلت داخل أجسام المعارضة السياسية الرسمية (الائتلاف الوطني)، كانت أقلّ نشاطًا سياسيًا عن مثيلاتها خارج تلك الأجسام، ولعل ذلك يعود إلى أنها لم تُشغل بالبحث عن التمثيل السياسي، بمثل ما فعلت التشكيلات خارج الائتلاف، إذ بذلت جهدًا مضاعفًا لفرض نفسها على الخريطة السياسية.

4- تيار التغيير الوطني

عرف تيار التغيير الوطني نفسه؛ على أنه «حزب ديمقراطي حر، منفتح على جميع السوريين، بصرف النظر عن جنسهم أو لغتهم أو ديانتهم أو عقيدتهم أو مذهبهم أو طائفهم أو لونهم أو قوميتهم أو انتمائهم الوطني أو الاجتماعي، ويعمل الحزب من

⁽²²⁶⁾ الصفحة الرسمية للكتلة الوطنية الديمقراطية على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بيان مشترك مع قوى الحراك المدني يدين إعلان الفدرالية في الشمال السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Id9R81>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²²⁷⁾ الرؤية التنظيمية للكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/0pZDBI>، تاريخ الزيارة 11 كانون الثاني/يناير 2017.

خلال الوسائل السلمية من أجل تنمية الأفراد والمجتمع، ويسعى للوصول أو المشاركة في السلطة التنفيذية والتشريعية من خلال الوسائل الشرعية السلمية والانتخابات الحرة وصناديق الاقتراع، ويسعى من خلال وجوده في السلطة ومن خارجها لتحقيق الأهداف والبرامج المعلنة»⁽²²⁸⁾.

تأسس «تيار التغيير الوطني» في 4 شباط/ فبراير 2012 في تركيا، بعضوية 84 معارضاً وناشطاً سورياً، وصل عددهم بعد مدة وجيزة إلى 175، على رأسهم عمار القري⁽²²⁹⁾، وهو الذي تولى رئاسة التيار، إضافةً إلى عدة أعضاء أبرزهم؛ وحيد صقر(متوفى)، إبراهيم الحلبي، أسامة الحمصي، أشرف المقداد، أمير الدندل، أويس بعدراني، باسل كويفي، بسام النبي، بسام جعارة، بشار سلطان، بكير أتجان، بهية مارديني، جورجيت علم، خولة يوسف، عبد الكريم ريحاوي، محمد العبد الله⁽²³⁰⁾.

تلخصت أهداف التيار وتصوره السياسي في «الانتظام ضمن أطر واضحة الملامح، تسعى إلى نصره الشعب السوري وثورته حتى إسقاط النظام بكل أركانه، وترسيخ أهداف الثورة وتحويلها إلى أسسٍ تُعتمد لبناء دولة سورية الحديثة وفق قواعد وأفكار تستمد قوتها من إرادة الشعب وتضحياته التي بذلها -وما يزال- للوصول إلى غاياته المنشودة في إسقاط نظام الظلم والاستبداد، وبناء دولته الحديثة القائمة على العدل

⁽²²⁸⁾ البيان التأسيسي للتيار، الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار التغيير الوطني، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Fb63PU>.

تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²²⁹⁾ ولد القري في الجزائر لأبوين سوريين من أريحا في محافظة إدلب في العام 1970 ودرس طب الأسنان في جامعة حلب حيث انضم إلى حركة الاشتراكيين العرب من 1985 حتى استقالته في 1999. وكان القري عضواً مؤسساً والناطق الرسمي باسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية من العام 2004 حتى اعتقاله ومنعه من السفر في العام 2006. وعمل مع عدد من منظمات حقوق الإنسان منها هيومان رايتس ووتش. شارك في وضع تقارير عدّة في قضايا حقوق الإنسان كالحقوق المدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتمييز بين الجنسين، والأطفال، والعمال المهاجرين، والفساد السياسي والتعذيب وسوء المعاملة في النظام القضائي في سورية. للمزيد عن عمار القري، راجع: مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، عمار القري، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/sH2X1t>، تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²³⁰⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار التغيير الوطني، أسماء أعضاء التيار في بداية تأسيسه، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/ItKj8N>، تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني/ يناير 2017.

والمساواة واحترام الحقوق والحريات، حيث يكون مفهوم المواطنة هو القاعدة التي يُبنى عليها ويُعمل لأجلها»⁽²³¹⁾.

لم يمضِ عام ونصف العام على عمر التيار حتى قدّم 92 عضوًا من أعضائه استقالةً جماعيةً، على رأسهم صلاح الدين بلال، ووسيم سنقر، مبرين ذلك بـ «فشل عملية الإصلاح والهيكلية داخل التيار وسيطرة العمل الفردي والمصلحي لقيادته، وتهميش كل المبادرات التي طالبت بتطوير العمل المؤسسي لمكاتبه ولبرامجه، وابتعاد التيار عن روح الثورة وأهدافها، ونتيجة لتشويه التيار والأعضاء فيه بأسماء مرفوضة ومشبوهة من الثورة والثوار»⁽²³²⁾. ليعيد التيار في 2016 هيكلته صفوفه وهيئاته، وافتتح مكاتب في الداخل السوري، وفي دول أوروبية مختلفات، إضافةً إلى السعودية والإمارات وموسكو⁽²³³⁾.

نشط التيار إغاثيًا في الداخل السوري (في محافظة إدلب) من خلال بعض النشاط في مساعدة اللاجئين السوريين ضمن المخيمات، إضافةً إلى مشاركته وإطلاقه مجموعة من الدورات التدريبية في مجال الإدارة المدنية ضمن الداخل السوري⁽²³⁴⁾. في المقابل أثير كثيرٌ من اللغط حول تمويل التيار ونشاطه، إذ أكّد عددٌ من أعضائه، بعد انسحابهم من التيار، أنّ «التيار كان يتلقى دعمًا من عدة جهات على رأسها السلطة الفلسطينية، متمثلة بالاستخبارات الخارجية، إضافةً إلى تيار المستقبل اللبناني، ورئيس الائتلاف السابق، أحمد الجربا»⁽²³⁵⁾.

⁽²³¹⁾ البيان التأسيسي لتيار التغيير الوطني.

⁽²³²⁾ «بلال وسنقر يقفزان بتسعين من مركب القربي»، زمان الوصل (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Jf8E0Q>، تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²³³⁾ «تيار التغيير الوطني يعيد هيكلته مكاتبه وهيئته التنفيذية»، الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار التغيير الوطني، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/uvNmHG>، تاريخ الزيارة: 12 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²³⁴⁾ للاطلاع على المزيد من نشاطات التيار الوطني، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/DZkJeH>، <https://goo.gl/ITx6ZP>، <https://goo.gl/xbFMTC>، تاريخ الزيارات 12 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²³⁵⁾ تصريحات عضو المكتب التنفيذي ورئيس مكتب موسكو السابق في تيار التغيير الوطني محمود الأفتدي، الموقع الإلكتروني لإذاعة وطن (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/a1B7Z4>، تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني / يناير 2017.

جمعت تيار التغيير الوطني علاقات جيدة ببعض قوى المعارضة السورية وأفرادها؛ إلا أنه كان على خلاف مع المؤسستين الرئيسيتين والمتلاحقتين (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني)، إذ لم ينفك رئيس التيار عمار القريبي يوجه النقد للمجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف في أي مناسبة رسمية أو لقاء صحفي. وأعلن التيار تأييده لمبادرة (نداء من أجل سورية) لإعادة هيكلة الائتلاف. أما على المستوى الخارجي، فجمعت التيار علاقات مع تشكيلات سياسية لبنانية، إضافةً إلى السلطة الفلسطينية، وتيارات سياسية مصرية⁽²³⁶⁾. في حين تمثلت علاقة التيار مع فصائل المعارضة العسكرية، بالعمومية، أي بالدعم المعنوي اللفظي لمظلة الجيش الحر، من دون أن يكون له أي تمثيل عسكري مباشر على الأرض.

طالب التيار بالاعتراف بالشعب الكردي ووجوده القائم على أرضه منذ زمن بعيد، إضافةً إلى حقوقه التاريخية، مؤكداً في الوقت ذاته أن المواطنة هي التي ستحفظ حقوق الجميع، وحول تسمية الجمهورية السورية بدلاً من الجمهورية العربية السورية، رأى رئيس التيار عمار القريبي أنه «في حال الحديث عن صبغة الدولة فإن الصبغة عربية وستبقى عربية، مؤكداً أن التسمية ليست بهذا القدر من الأهمية»، مضيفاً أنه «لو أدى موضوع التسمية إلى خلق مشكلة مع أناس موجودين معك في الوطن وعلى الأرض فلا حاجة إليه»⁽²³⁷⁾.

تفاعل التيار مع متغيرات الملف السوري المحلية والدولية عبر البيانات (التنديد، استنكار، ترحيب) التي كان يصدرها في موقعه الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للتيار، أو بالظهور الإعلامي لرئيسه عمار القريبي في وسائل الإعلام العربية

⁽²³⁶⁾ للاطلاع أكثر على علاقة تيار التغيير الوطني مع مؤسستي (المجلس الوطني والائتلاف)، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/CVogFK>، <https://goo.gl/MnWYf4>، <https://goo.gl/caFmqY>، <https://goo.gl/WBpF8Z> تاريخ الزيارات 12 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²³⁷⁾ «القريبي: الكرد أصحاب قضية عادلة في سورية... وعدم الاتفاق هو ما سيخلق التقسيم»، موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/G2ClhQ>، تاريخ الزيارة 12 كانون الثاني/يناير 2017.

والأجنبية. إضافةً إلى ما ينشر في صحيفة يومية كانت تصدر باسم التيار تحت اسم (سورية اليوم) (238).

ملاحظات حول تيار التغيير الوطني

من خلال دراسة تيار التغيير الوطني بوصفه بنية سياسية تأسست في مرحلة مبكرة من عمر الثورة، تشرح بعض النقاط، لعل أبرزها:

- بدأ التيار هشاً بوصفه بنية تنظيمية؛ فقد تعرض في عُمر مبكر لانشقاقات واسعة، بل لانزياحات أودت بالتيار نفسه إلى الذوبان في حركة سياسية جديدة عام 2015، إذ دخل رئيس التيار، عمار القربي، في تشكيل سياسي جديد (تيار الغد السوري) بقيادة رئيس الائتلاف السابق، أحمد الجربا.
- مهّد التيار الطريق لكثير من التجمعات السياسية لإعلان نفسها تشكيلات، سواء داخل الأجسام الائتلافية أو خارجها، وتحديدًا ضمن زاوية البحث عن ظهور إقليمي أو دولي في لعبة التمثيل السياسي، والانفراد بعلاقات خارجية لدعم مسار التيار السياسي.
- يتبدى، من خلال دراسة تيار التغيير الوطني، بصورة أو بأخرى، بداية أثر الحالة الإقصائية في الأجسام الائتلافية، ودورها بالدفع إلى تأسيس انبثاقات سياسية وولادة مقاربات سياسية مختلفة للقضية السورية، خارج الإطار الذي كان من المفترض أن يكون جامعاً.

5- اتحاد الديمقراطيين السوريين

في 28-29 أيلول/ سبتمبر 2013، أُعلن عن تأسيس (اتحاد الديمقراطيين السوريين) في مدينة إسطنبول التركية، في عقب مشاورات واجتماعات تمّت في القاهرة في أيار/

(238) للاطلاع على الصحيفة الفاتحة باسم تيار التغيير الوطني، راجع الرابط الآتي: <https://goo.gl/9w0YZF>، تاريخ الزيارة

12 كانون الثاني/ يناير 2017.

مايو 2013. وعرّف الاتحاد نفسه بأنه «اتحاد سياسي طوعي لمواطنين سوريين وقوى شبابية ونسائية سورية، اختاروا بإرادتهم الحرة تنظيم أنفسهم ضمن اتحاد سياسي وفق الأسس العصرية للتنظيمات السياسية الديمقراطية، وذلك لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الداخلي». وتمثل أبرزها في «إقامة نظام سياسي ديمقراطي، وإقامة الدولة الديمقراطية المدنية العصرية»، ورفع الاتحاد شعاره (ديمقراطية، تنمية، عدالة اجتماعية).

أسس الاتحاد 240 شخصية من المعارضة السورية، على رأسهم المعارض السوري ميشيل كيلو، ووصل عدد أعضائه حتى بداية عام 2017 إلى نحو 300 عضو، أبرزهم؛ بهيجة طراد، فايز سارة، سمير سعيقان، مازن حقي، كمال اللبواني، إباد القدسي، مرع البقاعي، عامر العجلاني، حسن إسماعيل⁽²³⁹⁾. وتركز نشاط الاتحاد في سورية وتركيا؛ حيث كان له «منسقيات» عدة في الداخل السوري (حلب وريفها، إدلب وريفها، حماة وريفها، حمص وريفها، دير الزور، الحسكة، الرقة، دمشق، السويداء، القنيطرة)، بينما اعتمد على عدة وحدات داخل تركيا (إسطنبول، أنطاكية، ماردين، أورفا، غازي عنتاب)⁽²⁴⁰⁾. كما مارس ونظم الاتحاد أكثر من نشاط عبر تلك المنسقيات والوحدات، لدعم مسار الثورة السورية، كان أبرزها نشاطه الإغاثي في الداخل السوري وتركيا، إلى جانب النشاط الثقافي والسياسي في أوروبا، إضافة إلى ما قدمه الاتحاد من منح جامعية للطلاب السوريين ودور سكنٍ لطالبات الاتحاد⁽²⁴¹⁾،

⁽²³⁹⁾ من أعضاء اتحاد الديمقراطيين السوريين أيضًا: محي الدين عيسو، خلف علي الخلف، عبد الباري عثمان، مروان عبد الرزاق، جبر الشوفي، عبد الباري عثمان، وائل أبو كويت، أحمد قصبجي، فهد باشا، رجا بنوت، روشن القاسم، داني بعاج، حسين العويدات، حسن كامل، وائل أبو كويت، حلا كيار، عبد الرحمن أبو جواد، جمال مصطفى، صعب الحريري، سماح هدايا.

⁽²⁴⁰⁾ اجتمع لانحاد الديمقراطيين السوريين في مدينة غازي عنتاب التركية بحضور منسقي الوحدات في الداخل، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xRAfr2>، تاريخ الزيارة 10 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁴¹⁾ تركّز نشاط الاتحاد في (جبل الأكراد والتركمان، ومخيمات الشمال السوري)، حيث أسهم الاتحاد مع عدد من الجمعيات والمهنيات في تشكيل غرفة عمليات بمدينة (سروج) التركية لمساعدة النازحين السوريين، إضافة لنشاطه الإغاثي لمساعدة اللاجئين السوريين في مدينة (غازي عنتاب) التركية، إلى جانب تنظيم دورات باختصاصات مختلفة لكوادر في الداخل السوري وغازي عنتاب، وعمد إلى تنظيم نشاطات وفعاليات ثقافية في مدينة غازي عنتاب التركية تمحور أغلبها حول الحوار العربي الكردي، وتنوعت أخرى بين المسرح والنشاطات الثقافية، إضافة إلى ما قدمه الاتحاد من منح جامعية للطلاب السوريين ودار سكن لطالبات الاتحاد، إضافة إلى النشاطات السياسية التي نظمها في أوروبا وعدد من الدول الأخرى. للاطلاع على نشاطات اتحاد الديمقراطيين السوريين، راجع:

واعتمد الاتحاد في تمويل نشاطه على مصادر عدة تشمل: تبرعات الأعضاء وغير الأعضاء، المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية، إيرادات استثمارات الاتحاد، بينما يعتمد الاتحاد، بشكل رئيس، على دعم رجل الأعمال السوري - البريطاني (أيمن الأصفري).

عانى الاتحاد مطبات سياسية عدة على مستوى البنية الداخلية، كانت بدايتها في 1 حزيران/ يونيو 2014، بانشقاق عدد من أعضاء المكتب التنفيذي (بهيبة مارديني، عمر كوش، عبد العزيز التمو، عادل بادنكجي)، وذلك في إثر خلافٍ مع المكتب التنفيذي. ولعل من أبرز المحطات السياسية التي مرّ بها الاتحاد تلك التي أعقبت تصريحات رئيسه، ميشيل كيلو، حول (القضية الكردية)، حيث نفى كيلو في أحد تصريحاته الصحفية، «وجود أرضٍ كردستانية في سورية، وعدّ مشروعَ الإدارة الذاتية مشروعًا إقليميًا، هدفه تقسيم سورية»، وتلت تلك التصريحات تصدعاتٌ داخل جسم الاتحاد، انتهت باستقالة الكتلة الكردية في 27 حزيران/ يونيو 2016 ردًا على تصريحات كيلو، وأعلن عدد من الأعضاء في مكتب الأمانة العامة للاتحاد وبعض مسؤولي مكاتب المنسقيات عن استقالتهم أيضًا (242)، وبعد مدة قصيرة عادت تصريحات ميشيل كيلو الإعلامية، لتعكس بصورة مباشرة تموضع الاتحاد سياسيًا، ولا سيّما بعد تصريحات لكيلو، عدّها بعضهم (مسيئة للإسلام)، ولطريقة (التدين الدمشقية بالذات)، بينما بررها كيلو وآخرون بأنها تستهدف الإسلام السياسي لا دين

الروابط الإلكترونية الآتية على الموقع الرسمي لاتحاد الديمقراطيين السوريين: <https://goo.gl/Koo0uh>، <https://goo.gl/FyAUSP>، <https://goo.gl/5QeKMV>، <https://goo.gl/LRGct8>، <https://goo.gl/IAo7gz>، <https://goo.gl/OZ53Ok>، <https://goo.gl/TeWSaK>، <https://goo.gl/TzFnSO>، تاريخ الزيارات: 10 كانون الثاني/يناير 2017.

(242) أبرز أعضاء اتحاد الديمقراطيين السوريين الذين قدموا استقالتهم في عقب تصريحات ميشيل كيلو، «عضو مكتب الأمانة العامة ومسؤول منسقية محافظة حلب، المحامي محمود كرعو، عضو مكتب الأمانة العامة ومسؤول مكاتب المنسقيات في الداخل والخارج، حسن إسماعيل، عضو اللجنة التنفيذية مسؤول منسقية ألمانيا، د. توفيق حمدوش، عضو مكتب الأمانة العامة، المهندس أحمد المحمد، عضو مكتب الأمانة العامة ومسؤول منسقية بريطانيا، د. فرحان أحمد، عضو مكتب الأمانة العامة ومسؤول منسقية الاتحاد السوفيتي، فهاد شيخ بكر، إضافة لجميع أعضاء منسقية حلب في الاتحاد». للمزيد راجع: مصطفى محمد، «الكتلة الكردية تدين تصريحات ميشيل كيلو وتعلن استقالتها»، صحيفة القدس العربي، (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/BWDTb4>، تاريخ الزيارة: 10 كانون الثاني/يناير 2017.

الإسلام، التصريحات التي استدعت ردًا من الشيخ أسامة الرفاعي، وفتحت سجالاً طويلاً كاد أن ينتهي بتقديم ميشيل كيلو استقالته من الائتلاف الوطني السوري (243).

جمعت الاتحاد علاقات جيدة مع بعض مؤسسات المعارضة السورية وتياراتها السياسية، ولا سيما المنظمات والهيئات الناشطة في المجال الإغاثي، إضافة إلى بعض المنظمات التركية الناشطة في المجال نفسه، إلا أن تصريحات رئيس الاتحاد الأخيرة أدت إلى توتر العلاقة مع بعضها الآخر (244). ورد في المادة 38 من النظام الداخلي للاتحاد «أنه يسعى لإقامة تحالف وطني عريض، يضم الأحزاب والمنظمات والتنسيقيات التي لم تنضو في صفوف الاتحاد، ويكون صيغة تحالف أو جبهة وطنية. ويهدف إلى التشاور وتنسيق السياسات وتخطيط أعمال ونشاط ومواقف مشتركة» (245). أما على المستوى الخارجي فقد جمعت الاتحاد علاقات جيدة مع بعض الحكومات الأوروبية والأحزاب الاشتراكية فيها، وتحديداً (الحزب الاشتراكي الفرنسي) (246).

(243) صحيفة عنب بلدي، تصريحات ميشيل كيلو ورد الشيخ أسامة الرفاعي، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5ighoQ>، تاريخ الزيارة 10 كانون الثاني/يناير 2017.

(244) جمعت الاتحاد علاقات جيدة وشراكات تنظيمية مع الهيئات والأحزاب الآتية: جمعية منبر الشام (جمال مصطفى)، جامعة غازي عنتاب (السيد جاويد نائب رئيس الجامعة)، جمعية بلبل زادة التركي (الشيخ محمود)، منظمة بردى (عبد الباري عثمان)، الحزب الوطني للعدالة والدستور والمجلس الوطني الكردي وحركة الإنقاذ الوطني السوري وحزب الشعب الديمقراطي، منظمة Green Hats الألمانية، الحزب الاشتراكي الفرنسي، جمعية إيكدار، حزب الوعد، الجبهة التركمانية، الوطنيين الأحرار، مركز مواطنة، حركة شباب الكرد، حزب الديمقراطي التقدمي. مقابلات ميدانية أجراها الباحث، ساشا العلو، مع بعض أعضاء الاتحاد، بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2017.

(245) الموقع الإلكتروني الرسمي لاتحاد الديمقراطيين السوريين، النظام الداخلي/ المادة 38، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hhBeIr>، تاريخ الزيارة: 23 كانون الثاني/يناير 2017.

(246) «قام الاتحاد بزيارتين لرئاسة الحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة لكل من الحزب الديغولي والحكومة الفرنسية، في النصف الأول من العام 2014. وحصل اتحاد الديمقراطيين السوريين على موافقة برلمانيين فرنسيين وأعضاء من مجلس الشيوخ الفرنسي على القيام بزيارة مخيم للاجئين السوريين في غازي عنتاب لدراسة كيفية تقديم الدعم اللازم للاجئين في هذه المخيمات ودعم صمودهم ومباركة تضحياتهم ومناقشة علاقات التعاون والدعم التي يمكن أن يساهموا بها من خلال الاتحاد، كما اتفق مع الحزب الاشتراكي الفرنسي على ترشيح الاتحاد لتوقيع بروتوكول تعاون مع الأحزاب الاشتراكية الأوروبية في بروكسل، وقد تم تحضير مسودة الاتفاق وهي مشابهة لاتفاق وقعه حزب تونسي سابقاً. يدعو الاتفاق الأحزاب الاشتراكية في دول أوروبا إلى التعاون مع الاتحاد واختياره كشريك سياسي في سورية وتبادل الزيارات مع قياداته، وعقد الاجتماعات لدراسة كيفية تعزيز التعاون لدعم جهد الثورة السورية، كما ألقى رئيس

لم يكن لاتحاد الديمقراطيين السوريين أيّ نشاط عسكري على الأرض، سواء من ناحية جناح عسكري تابع للاتحاد أم من ناحية تقديم أي دعم لأي مجموعة عسكرية تابعة للمعارضة، إلا أن مواقف رئيسه ميشيل كيلو كانت إيجابيةً تجاه مظلة الجيش الحر وبعض الشخصيات فيها، ورحّب بتوسعة الائتلاف لضم ممثلين عن الجيش الحر إليه⁽²⁴⁷⁾، دون أن يلغي ذلك انتقادات كيلو لرئاسة الأركان في الجيش الحر، أو للانحرافات التي تخللت العمل المسلح في الثورة⁽²⁴⁸⁾.

وضع الاتحاد برنامجاً للمرحلة الانتقالية يشمل مرحلتين المرحلة الأولى: هي مرحلة إسقاط النظام وتبدأ منذ لحظة التأسيس وصولاً إلى إسقاط النظام الأسدّي، والمرحلة الثانية: هي مرحلة ما بعد سقوط النظام، أو مرحلة الانتقال التالية للسقوط. وقد حدد الاتحاد لنفسه مجموعة خطوات وإجراءات في كلتا المرحلتين، على الصعد السياسيّة والقانونيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية⁽²⁴⁹⁾، ووضع الاتحاد مبادئ عامة هي أقرب لبرنامج حكومي يعكس تصوره السياسي لمستقبل سورية بوصفها دولة، وذلك في عدة قطاعات، (مكافحة الفساد، القانون والقضاء، الشرطة والجيش والأمن، أسس النظام الاقتصادي، الديمقراطية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، إعادة إحياء المجتمع المدني، الإعلام حرة ومسؤولية، نهضة فكرية

الاتحاد، ميشيل كيلو، كلمة أمام مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي في 3 حزيران 2014»، للمزيد راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي لاتحاد الديمقراطيين السوريين، نشاطات الاتحاد لفترة أيار-تشرين الأول 2014، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/sTkJxh>، تاريخ الزيارة 10 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁴⁷⁾ العربية نت، ميشيل كيلو يرحب بتوسعة الائتلاف وضم ممثلين عن الجيش الحر، متوافر على الروابط الآتية: <https://goo.gl/dlqJvN>، <https://goo.gl/6O2hA4>، تاريخ الزيارات 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁴⁸⁾ «ميشيل كيلو: عبد الإله البشير عسكري أم سياسي»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2014)، مقال رأي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/m13zLM>، تاريخ الزيارة: 11 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁴⁹⁾ للاطلاع على رؤية الاتحاد للمرحلة الانتقالية بشكل تفصيلي، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي لاتحاد الديمقراطيين السوريين، رؤية الاتحاد للمرحلة الانتقالية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/FOa6dB>، تاريخ الزيارة 23 كانون الثاني/يناير 2017.

ثقافية فنية، الدين والسياسية، دور الدولة، الأسرة والطفل، الشباب، علاقات سورية مع العالم العربي، العلاقات السياسية الدولية، بناء سورية الديمقراطية»⁽²⁵⁰⁾.

وفي 25 كانون الأول / ديسمبر 2016 وبعد خسارة المعارضة السورية مدينة حلب لصالح قوات النظام المدعومة من موسكو وإيران، أعلن ميشيل كيلو استقالته من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، موضحاً أن السبب المباشر للاستقالة يعود إلى أن «الائتلاف رفض، بعد كارثة حلب، اتخاذ قرارٍ يدين (النصرة) بالإرهاب، ويتنصّل من أعمالها ويضعها خارج الثورة»، وأتبع ذلك بـ «كان من الضروري أن أغادره لأشارك، من الآن، في الجهد الوطني الذي ستركّز على استئناف ثورة الحرية للشعب السوري الواحد، ويتطلب نجاحه جعل المعركة ضد الإرهاب استراتيجية قائمة بذاتها، تحفز بنجاحها الحراك الثوري - السلمي - الوطني الذي سيقترن بما نراه من انفكك قطاعاتٍ شعبية واسعة عن الإرهابيين وتنظيماتهم، وتوجه كيلو إلى شباب وشبان سورية باستعادة دورهم المفصلي في ثورة الحرية والكرامة التي صار إحيائها مسألة إنقاذية»⁽²⁵¹⁾.

ملاحظات حول اتحاد الديمقراطيين السوريين

من خلال دراسة واستعراض "اتحاد الديمقراطيين السوريين" بوصفه تشكيلاً سياسياً معارضاً، أو بنية تنظيمية وأداء سياسياً فردياً واعتبارياً باسم الاتحاد؛ تتضح مجموعة من النقاط، أبرزها:

- يعكس اتحاد الديمقراطيين السوريين، بوصفه بنية تنظيمية سياسية، نقطة مهمة تكاد تنطبق على أغلب التشكيلات السياسية ضمن هذا الفصل؛

⁽²⁵⁰⁾ للتعرف أكثر على التصور السياسي لاتحاد الديمقراطيين السوريين، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي لاتحاد الديمقراطيين السوريين، أهداف ومبادئ الاتحاد، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/8O5fRh>، تاريخ الزيارة: 23 كانون الثاني / يناير 2017.

⁽²⁵¹⁾ «ميشيل كيلو: لماذا تركت الائتلاف»، مقال منشور في الصحيفة بقلم ميشيل كيلو، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vc9z38>، تاريخ الزيارة: 14 آذار / مارس 2017.

وهي مدى ارتباط التشكيل السياسي، بوصفه بنية حزبية، بشخص مؤسسه، وتحرك المؤسس من دون أي ضابط تنظيمي داخل التشكيل (تصريحات وقرارات فردية)؛ ما قد يؤدي في مرحلة متقدمة إلى ربط واقع ومستقبل التشكيل السياسي بشخص.

- يعكس الاتحاد حالةً من غياب التجانس التنظيمي بين الأعضاء، الحالة التي تُعدّ أساسًا لأي استقرار حزبي تنظيمي، ومن ثم عكس الاتحاد شكلاً مصغراً من الحالة الائتلافية لمجموعات قوى، تعدّ الروابط التنظيمية بينها هشّة جداً، ومن ثم قابلة للتصدع والتفكك سريعاً، وضمن هذا السياق يمكن فهم حركة الانشقاقات السريعة داخل هذه البنى السياسية، في عمر مبكر من تأسيسها.

6- تيار الوعد السوري

تأسس تيار الوعد السوري في 11 نيسان/ أبريل 2014 في تركيا، حيث قدم التيار نفسه على أنه «مجموعة من السوريين نريد الحياة لأنفسنا ولأولادنا ولشعبنا، قررنا أن نجتمع أنفسنا وننظم صفوفنا للعمل من أجل سورية الوطن. وليس الوعد تكتلاً سياسياً وليس بديلاً من أحد، كما أنه ليس منظمةً مدنية أو جمعية خيرية، ولا حزباً سياسياً أو قيادةً عسكرية، كذلك ليس مشروعاً استثمارياً ولا مبادرةً سياسية. الوعد السوري إطارٌ جامعٌ يسعى لإعادة جريان الحياة في شرايين سورية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية ثم السياسية، كما يسعى لتمكين المجتمعات المحلية من إدارة نفسها وتوفير سبل حياتها من دون انتظار مساعدة من أحد»⁽²⁵²⁾.

بدأ التيار بعضوية 19 من الشخصيات المعارضة السورية، ووصل عدد الأعضاء إلى نحو 100 شخصية بعد مدة قصيرة، وفي مقدمتهم: فراس طلاس، رجل الأعمال السوري وابن وزير الدفاع السابق، مصطفى طلاس، ومن أبرز أعضاء التيار: محمد

⁽²⁵²⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار الوعد السوري، تعريف التيار لنفسه، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZumTQz>.

تاريخ الزيارة 14 كانون الثاني/ يناير 2017.

حمادة، حامد المحمد، حسان نويدر، حمدان أتاسي، حومد حومد، ربي حنا، رويده كنعان، ريم جحي، عبد الرحمن حسين، عروة الأحمد (استقال)، فرج شهيد، محمد جمال طحان، محمد ماهر كرمان، محمود حمام، رويده يوسف، مروان فرزات، مزاحم السلوم، ميرا طلاس، نسرين حسن، وليد النبواني، فؤاد أبو حطب (سابقاً)، منذر سلال.

شدد التيار على الجانب التنموي في سورية، حيث حدد أهدافاً عدة ضمن برنامجه أبرزها: «مساعدة أهالي المناطق المحررة على إدارة شؤون حياتهم، إعادة تدوير عجلة الاقتصاد، بناء منظوماتٍ صحيّةٍ وتعليمية لتمكين الشرائح الاجتماعية المختلفة من أداء دورها في المجتمع، العمل على إخراج الحرب من المدن، وتحييد المدنيين عن أيّ صراعٍ دائر، ربط المناطق بمنظوماتٍ وبنيّ قانونيّةٍ منسجمة تمهيداً لدمجها بعد انتهاء الصّراع، الوصول إلى ممارسةٍ سياسيّةٍ جماعيّةٍ. تقوم وفق تمثيل شعبيّ يؤدي إلى انعقاد مؤتمر وطني حقيقيّ عام»⁽²⁵³⁾.

نشط تيار الوعد في الداخل السوري الخارج عن سيطرة النظام (حلب، إعزاز، منبج، الرستن، الغوطة الشرقية)، إلى جانب نشاطه في تركيا (في غازي عنتاب)، وتوزع نشاطه ضمن عدة مجالات أبرزها الإغاثي (الداخل السوري، المخيمات)، القانوني، مجالي الصحة والتعليم، وحقوق المرأة (ورش عمل، لقاءات، دورات تدريبية)، إلا أن أغلب ذلك النشاط صبّ في دعم بعض المجالس المحلية سواء بالاستشارات القانونية أم الدعم المادي واللوجستي⁽²⁵⁴⁾، ولكن السمة الأبرز في نشاط التيار تتمثل في تنظيمه لنشاطه في حقول عدة، تقودها مؤسسات عدة داخل التيار، تشكل بمجملها منظومة عملٍ للتيار، وتوزع وفق ما يلي: (المجلس الاستشاري الأعلى، لجان العمل مع المجالس المحليّة، مؤسسة الوعد السوري للعمل التعاوني،

⁽²⁵³⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار الوعد السوري، أهداف التيار، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZumTQz>، تاريخ الزيارة: 14 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁵⁴⁾ للاطلاع على طبيعة نشاط تيار الوعد السوري، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/KQyRiS>،

<https://goo.gl/pJngdE>، <https://goo.gl/SqGLLD>، <https://goo.gl/XnbxWd>، <https://goo.gl/VK4ftS>

<https://goo.gl/oc4LDN>، <https://goo.gl/rQ9v5R>، تاريخ الزيارات 14 كانون الثاني/يناير 2017.

مؤسسة الأمل السوري للاستثمارات المستدامة، مؤسسة مستقبل الوعد السوري لإدارة قطاع التعليم والصحة وشؤون المرأة والطفل والمجتمع⁽²⁵⁵⁾.

جمعت التيار علاقات جيدة مع بعض قوى المعارضة السياسية السورية وشخصياتها، (الحكومة المؤقتة، مجالس محلية، لجان إحياء المجتمع المدني، المجلس السرياني في سورية، حزب الشعب)، بينما هاجم التيار غير مرة، على لسان فراس طلاس، المؤسسة السياسية الرسمية للمعارضة (الائتلاف الوطني السوري) وجماعة الإخوان المسلمين. وفي المقابل هوجم التيار، ولا سيّما فراس طلاس من عدد من شخصيات المعارضة السورية وأبرزهم، (رجل الأعمال السوري غسان عبود، ورئيس حركة سورية الأم الشيخ معاذ الخطيب، والفنان المعارض همام حوت)، وذلك عبر مشادات كلامية بين فراس طلاس والشخصيات السابقة على مواقع التواصل الاجتماعي⁽²⁵⁶⁾، في حين تركزت علاقات التيار في المستوى الخارجي مع المنظمات الدولية العاملة في الملف السوري، في المجالين الإغاثي أو الحقوقي.

⁽²⁵⁵⁾ تعمل مؤسسات تيار الوعد السوري وفق ما يلي: -المجلس الاستشاري الأعلى: هو الذي يشكل المظلة الجامعة لمؤسساته جميعها ونشاطها، ويرسم السياسات العامة وخطط العمل، وينسق بين المؤسسات والمناطق والناشطين والأعضاء. إلى جانب لجان العمل مع المجالس المحلية وهي: الذراع التنفيذي لمؤسسات الوعد كلها، وهي الموكلة بتحقيق أهدافه الكبار، والمرحلية والنهائية جميعها، وتقوم على مبدأ خلق نواة في كل منطقة، وتشجيع الناشطين الشباب في هذه المنطقة لتوسعة دائرات العمل والانجاز. / مؤسسة الوعد السوري للعمل التعاوني: لتخلق دائرة عمل يكون لها إدارة تنفيذية تتواجد في الداخل وفي أحد بلدان الجوار بالإضافة لممثلين داخل لجان العمل في المناطق. /مؤسسة الأمل السوري للاستثمارات المستدامة: تحتاج المناطق السورية معظمها اليوم لاستثمارات كبيرة تؤمن فرص عمل لأبناء هذا المناطق، وتوظف إمكاناتها (الطبيعية والزراعية والبشرية)، وتعيد بناء بنيتها التحتية، وتختص هذه المؤسسة بالاستثمارات التي لا يستطيع العمل التعاوني القيام بها، ولا تدخل في نطاق عمليات الدعم والمساعدة الاجتماعية. / مؤسسة مستقبل الوعد السوري لإدارة قطاع التعليم والصحة وشؤون المرأة والطفل والمجتمع: وهي مؤسسة مجتمع مدني تهدف لتصحيح الخلل الذي أصاب العملية التعليمية، والأضرار التي أصابت القطاع الصحي، والأضرار الصحية والنفسية والمعرفية التي أصابت جيل الأطفال، ولتمكين المرأة في المناطق المحررة، والدفع بها للمشاركة في العملية الاقتصادية والسياسية. للمزيد عن عمل مؤسسات تيار الوعد السوري، راجع: الموقع الرسمي للتيار، دراسات الوعد ومشاريعه المستقبلية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/KDvsn3>، تاريخ الزيارة 14 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²⁵⁶⁾ للاطلاع أكثر على طبيعة علاقات تيار الوعد السوري مع مؤسسات المعارضة السورية وشخصياتها، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/bZqMyl>، <https://goo.gl/5NkJiR>، <https://goo.gl/WLwuNF>، <https://goo.gl/YPEj8O>، <https://goo.gl/ZuPYmS>، <https://goo.gl/V9ax9B>، <https://goo.gl/iKIAEV>، <https://goo.gl/3V3Sof>، <https://goo.gl/3oG7Hz>، تاريخ الزيارات: 14 كانون الثاني/ يناير 2017.

لا تربط التيار أي علاقة مباشرة مع الفصائل العسكرية، ولا يمتلك أي تمثيل عسكري على الأرض، بل إن التيار وجّه على لسان مستشاره العام «عدة انتقادات لبعض التشكيلات المعارضة المسلحة، وتحديداً (لقائد جيش الإسلام، زهران علوش، وقائد جبهة ثوار سورية، جمال معروف، إضافة إلى اتهام بعض التشكيلات الإسلامية المسلحة (جيش الفتح) بالتحرك وفق الإرادة الإقليمية والدولية، وعدّ جبهة النصرة تنظيمًا إرهابيًا ووجهًا آخر لـ "داعش"»⁽²⁵⁷⁾، إلا أن رجل الأعمال فراس طلاس كان، في بداية الثورة السورية، يدعم بعض التشكيلات المسلحة ممن انشقت عن نظام الأسد في محافظة حمص، وتحديداً في مسقط رأسه مدينة الرستن (كتاب الفاروق بقيادة، عبد الرزاق طلاس)⁽²⁵⁸⁾.

أما عن موقف التيار من الإدارة الذاتية للکرد في شمال سورية، فقد رأى التيار أنه «بعيد حاليًا من اتخاذ أي موقف بشأن الإدارة الذاتية الكردية في منطقة الجزيرة؛ لأن التيار يتحدث عن الشعب السوري ككل، مؤكدًا على أن الموقف من الانفصال الكردي سيكون مرهونًا بقرار الشعب السوري بعد الاستفتاء»⁽²⁵⁹⁾.

أطلق التيار على رؤيته السياسية مصطلح (الجسر)، حيث يطرح استراتيجية تقوم على جسر للعبور إلى سورية الجديدة، وفق تصور سياسي ينطلق فيه من «عدّ نفسه تيارًا تنمويًا لا يمتلك أي أيديولوجيا يفرضها على المجتمع، ويرى أن الحكم في سورية يجب أن يتم تطبيق الديمقراطية، وتكون سورية دولة موحدة، وهويّة المواطنة السورية هي الهوية الجامعة للسوريين كافة، يحتمون بها ويلتفون حولها، دولة منتمية إلى محيطها وتعمل على توحيد المصالح المشتركة لمحيطها، دولة تحقق العدالة الاجتماعية في حياة متحررة، وتسعى لقيام مجتمع قائم على تكافؤ الفرص، وتسعى

⁽²⁵⁷⁾ مصطفى محمد، «طلاس: زهران علوش ليس سوى ظاهرة صوتية»، صحيفة صدى الشام، الحوار منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار الوعد السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/EdJrBT>، تاريخ الزيارة: 14 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁵⁸⁾ «طلاس: أقدم المساعدات الإنسانية لكتيبة الفاروق بقيادة ابن عمي عبد الرزاق طلاس»، صحيفة الشرق الأوسط السعودية (2012)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/v5qc3t>، تاريخ الزيارة: 14 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁵⁹⁾ «لا انفراج سياسي دون رخاء اقتصادي- تقرير إذاعي»، راديو روزنة (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/gU9qEj>، تاريخ الزيارة: 14 كانون الثاني/يناير 2017.

لتحقيق العدالة ومحاسبة من اعتدى على أرواح السوريين وأعراضهم وآثارهم وممتلكاتهم، الرجل والمرأة في سورية متساويان في الحقوق ومتكاملان في الواجبات (260).

كان للتيار ضمن (رؤية الجسر) منظور تنموي اقتصادي يقوم على «الانفتاح على الجوار والعالم من خلال ما يخدم الشعب ومن خلال أسواق حرة، التركيز على التنمية الذاتية من تشجيع الزراعة والصناعات التي تعتمد على الموارد الأولية للدولة، والاستثمار في المجال السياحي، مساعدة مواطني المناطق المحررة على التسيير الذاتي لشؤونهم الحياتية، بث الروح في الجسد الاقتصادي لتلبية الحاجات الضرورية للسكان، العمل على إحداث مؤسسات صحية وتعليمية ورعاية اجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، بذل كل الجهد الممكن لإخراج المدنيين من آثار الصراع المسلح وتوفير الحماية اللازمة لهم، التمهيد لبناء مؤسسات قانونية - مدنية تكون الأساس في بناء المؤسسات القانونية بعد التحرر لإدارة شؤون السكان، تفعيل منظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة لأنها المحور الأساس في بناء المجتمع تنموياً واقتصادياً والسعي لتفعيلها وتأطيرها لتكون الرديف الداخلي للسلطة» (261).

حدد التيار آلية إجرائية لتنفيذ رؤية (الجسر)، تقوم على مرحلتين، الأولى: تجميع عدد من الأفراد السوريين ممن يؤمنون إيماناً كاملاً بسورية موحدة جديدة ذات نظام سياسي جديد يجمع كل السوريين؛ ليكونوا في هيكل تنظيمي قوي ومتجانس من خلال آلية تشاركية ديمقراطية. أما الثانية: فتعتمد على الإعداد لمؤتمر وطني سوري بمنزلة الجمعية التأسيسية للكيان السياسي السوري الجديد، وسوف تكون له شرعية داخلية كاملة، لكون المشاركين فيه منتخبيين من مجتمعاتهم، وسوف تسهم علاقات التيار مع الدول المعنية في توفير شرعية دولية له، وسيناقش ممثلو الشعب في هذا المؤتمر شكل الدولة الجديد الذي سيكون حتماً شكلاً تعددياً مدنياً، لأن الاجتماع

(260) الموقع الرسمي لتيار الوعد السوري، الرؤية السياسية للتيار، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Lhrwsw>، تاريخ

الزيارة: 14 كانون الثاني / يناير 2017.

(261) الموقع الرسمي لتيار الوعد السوري، الرؤية السياسية للتيار.

الديمقراطي لا يولد إلا شكلاً ديمقراطياً⁽²⁶²⁾. تفاعل التيار مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالملف السوري عبر بيانات رسمية على موقعه الرسمي أو على صفحاته في وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح مواقفه، أو عبر تصريحات أعضائه لوسائل الإعلام المحلية والدولية⁽²⁶³⁾.

ملاحظات حول تيار الوعد السوري

من خلال دراسة توجهات تيار الوعد السوري وأهدافه وتصوراته السياسية، إضافةً إلى طبيعة علاقاته البينية مع القوى السياسية، تتضح نقاط عدة لعل أبرزها:

- انسجاماً مع توجه قيادته، دخل تيار الوعد السوري الحياة السياسية السورية من المدخل الاقتصادي، مشدداً نشاطه على المجالس المحلية التي قد تشكل حاملاً محلياً لأي حل سياسي متوقع.
- اقتراب التيار في بنيته السياسية من شكل التنظيمات التي اعتمدت على بوصلة رجال أعمال، وهي حالة حديثة على صفوف المعارضة السياسية التي شهدت تجمعات لرجال أعمال ومقاربات اقتصادية للحل في سورية (المنتدى السوري لرجال الأعمال)، لكنها لم تقدم نفسها بتشكيل سياسي واضح، وإنما بقيت في عداد منظمات المجتمع المدني، أو حالة الإدارة من الخلف والذوبان داخل أجسام سياسية ائتلافية.
- سيبقى المستقبل السياسي لتيار (الوعد السوري) جزءاً من إرث عائلي لن يكون من السهل فصل التيار عنه، بل إنه سيشكل عاملاً مؤثراً في مسيرة التيار السياسية والاقتصادية، فمن جهة شخصية فراس طلاس، ومن جهة أخرى شخصية والده مصطفى طلاس، إضافةً إلى شخصية أخيه الضابط المنشق مناف طلاس.

(262) الموقع الرسمي لتيار الوعد السوري، الرؤية السياسية للتيار.

(263) للاطلاع على بيانات التيار وأبرز مواقفه من متغيرات الأزمة السورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/VwqhMH>، <https://goo.gl/yVJi3i>، <https://goo.gl/BMjBbJ>، <https://goo.gl/ANQ6Oh>، تاريخ الزيارات: 14 كانون الثاني/يناير

7- حزب الجمهورية

قدم حزب (الجمهورية) نفسه في الساحة السياسية، بأنه «حزب سياسي سوري، يسعى إلى إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، دولة الحق والقانون، الدولة التي تكفل احترام حقوق الإنسان وترسخ حقوق المواطنة والمساواة الكاملة، وتصون وحدة المجتمع، وتسير به على طريق التنمية البشرية والاقتصادية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحمي الوطن من التفتت والفوضى والمخاطر الخارجية»⁽²⁶⁴⁾.

أسس الحزب في 17 نيسان/ أبريل 2014 في مدينة إسطنبول التركية، وعلى الرغم من مؤتمره التأسيسي، أوضح الحزب أنه يضع تشكيله السياسي (تحت التأسيس)، وتوافق تاريخ انطلاقه مع ذكرى تاريخ جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية⁽²⁶⁵⁾، لينطلق بعضوية 57 من شخصيات المعارضة السورية⁽²⁶⁶⁾، أبرزهم: حازم نهار، نادر جبلي، مضر الدبس، مهند البعلي، أحمد سعد الدين، محمد صبرا، خضر زكريا، هيثم خوري، نزار عبيدين، عماد الظواهره، إسماعيل الواو، رفعت عامر، روزا اليوسف⁽²⁶⁷⁾.

حدد الحزب أهدافاً عدة لتنظيمه السياسي، أولها وقد أطلق عليه الهدف الأعلى «هو المواطن السوري، معرفاً بحريته وحقوقه وكرامته وسعادته، تعميم وتوطين قيم الحداثة في الدولة والمجتمع، بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وترسيخها، بناء المجتمع المدني، وتفعيل وتشجيع ودعم مؤسساته، ضمان حريات وحقوق الأفراد والجماعات الإثنية/ القومية في سورية، النهوض بالمرأة وتحريرها وتمكينها وتعزيز

⁽²⁶⁴⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، تعريف الحزب، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/AnNcCm>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²⁶⁵⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، البيان التأسيسي، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/2Ww6Zp>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²⁶⁶⁾ «حزب الجمهورية أصغر أبناء الثورة السورية»، العربي الجديد (2014)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/v3QoUe>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²⁶⁷⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، أسماء اللجنة التنفيذية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/zMCWYa>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/ يناير 2017.

دورها في المشاركة والبناء، إيلاء الشباب الاهتمام الكافي، وإفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحياة العامة ورسم مستقبل البلد، بناء نظام اقتصادي حر وحديث، وإطلاق عملية تنمية اقتصادية شاملة، تحقيق أفضل مستوى ممكن من العدالة الاجتماعية، عبر توزيع عادل للدخل، وتحقيق التكافؤ في الفرص، وتوفير وسائل الحماية للفئات الفقيرة في المجتمع، بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية، انتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة أساسها المصلحة الوطنية⁽²⁶⁸⁾.

اقتصرت نشاطات الحزب في بداية تأسيسه، على المشاركة في الفاعليات الداعمة لمسار الثورة السورية في الخارج (أوروبا، السويد، تركيا، قطر)⁽²⁶⁹⁾، ولم ينشط الحزب في الداخل السوري الخارج على سيطرة النظام نشاطاً مباشراً، إلا أنه مع نهاية عام 2016 شغل أحد أعضاء الحزب (حازم نهار) منصب المدير العام لشبكة من المؤسسات، وهي التي تفرع منها (شبكة جيرون الإعلامية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ميسلون للطباعة والنشر، منتديات حوارية وصالونات ثقافية)، ونشطت في الملف السوري (داخلياً، وخارجياً) في المستوى الفكري والإعلامي والسياسي، وعدّها بعضهم مؤسسات رديفة وداعمة لحزب الجمهورية.

حدّد الحزب نطاق علاقاته مع باقي تشكيلات المعارضة السياسية السورية، من حيث قدرة تلك الكيانات على تمثيل قيم الثورة السورية وأهدافها، مؤكداً أنه «لن يقف أي حاجز سياسي أو أيديولوجي بين الحزب وأي كيان سياسي سوري ما دام هذا الكيان يعبر عن مصالح السوريين»⁽²⁷⁰⁾. في المقابل وجّه الرئيس التنفيذي للحزب محمد صبرا انتقادات عدة لمؤسسات المعارضة السورية ممثلة بالمجلس الوطني ثم

⁽²⁶⁸⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، رؤية الحزب وأهدافه، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/0QtVP5>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁶⁹⁾ للاطلاع على المزيد من نشاط حزب الجمهورية في بداية تأسيسه، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/cu9XOc>، <https://goo.gl/q24703>، <https://goo.gl/QjN1vU>، <https://goo.gl/UzQtd2>، تاريخ الزيارات: 17 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁷⁰⁾ «تصريح لرئيس حزب الجمهورية، محمد صبرا»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jzrJzd>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/يناير 2017.

الائتلاف السوري⁽²⁷¹⁾، وانتقد الحزب أكثر من مرة، على لسان حازم نهار، أداء التشكيلات السياسية اليسارية في الثورة السورية، إضافةً إلى هيئة التنسيق الوطنية، وكان أحد مؤسسيها⁽²⁷²⁾، في المقابل تلقى الحزب انتقادات عدة من أوساط المعارضة السياسية تتهمه بالنخبوية المفرطة، التهمة التي أنكرها الحزب باستمرار. لم ينخرط حزب الجمهورية في الأجسام الائتلافية السياسية (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني) وانتقد أداءها السياسي، على الرغم من أن الرئيس التنفيذي للحزب محمد صبرا، كان عضوًا في الائتلاف الوطني السوري ثم قدّم استقالته، ودخل بصفة عضو مفاوض في وفد (الهيئة العليا للمفاوضات)⁽²⁷³⁾.

لم يمثل الحزب أي جناح عسكري، ولم تجمع له أي علاقة مباشرة بفصائل المعارضة المسلحة، في المقابل طرح حزب الجمهورية في عام 2015 على موقعه الرسمي، ما أطلق عليه «ميثاق عمل لفصائل المعارضة العسكرية»، يقوم على ضبط «مستوى العقيدة القتالية، مستوى الأداء الميداني، مستوى معاملة الأسرى، ودور الفصائل العسكرية بعد رحيل الأسد»⁽²⁷⁴⁾، إلا أن الميثاق لم يلق أي استجابة وتفاعل من مجموعات الفصائل المسلحة، إذ كان أغلبها يرى تلك المبادرات من جانب التشكيلات السياسية بمنظار الترف السياسي، وذلك بحكم أن تلك الفصائل معظمها كانت محكومة بأيدولوجيا جهادية تعدّها «الميثاق الأساس لعملها العسكري».

وضع الحزب برنامجًا عامًا لعمله، تضمن رؤية الحزب واستراتيجيته في الحقول الآتية: «حقوق الإنسان، الدولة والنظام السياسي، الإدارة المحلية، الدفاع والأمن، الثقافة الوطنية، التربية والتعليم والبحث العلمي، الشباب والرياضة، المرأة، الأسرة

⁽²⁷¹⁾ «رسالة من محمد صبرا إلى الائتلاف الوطني السوري»، وحدة جنيف الإعلامية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vXzr24>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁷²⁾ «حازم نهار لـ "المدن": مسار هيئة التنسيق انحداري ولا أحد يحتكر الثورة»، صحيفة المدن (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/NFFrNu>، تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁷³⁾ «رسالة من محمد صبرا إلى الائتلاف الوطني السوري»، وحدة جنيف الإعلامية (2015).

⁽²⁷⁴⁾ «مشروع مقترح من حزب الجمهورية: ميثاق عمل لفصائل العسكرية في سورية»، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4vfuBN>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

والطفولة، مؤسسات المجتمع المدني والعمل النقابي، الرعاية الاجتماعية، الدين والمجتمع، الاقتصاد الوطني، قطاع الخدمات، السياحة والآثار، الوضع البيئي» (275).

ويرى الحزب أن القضية الكردية «ما زالت أسيرة التوازنات والنزاعات الإقليمية والنظام الدولي، ومن ثمّ فإنّ حلّ القضية الكردية، بوصفها قضية قومية عامة، ليس مرتبطاً بسورية وحدها ولا بالعرب كلهم، إلا في حدود معينة، وإلا كطرف من عدة أطراف. والدولة السورية معنية بحل مشكلة السوريين الأكراد فيها، وغير معنية اليوم بحلّ المشكلة الكردية في أي بقعة أخرى، إلا من باب المشاركة مع الدول الإقليمية والعالمية مستقبلاً فيما لو أصبحت قضية الكرد على جدول أعمال العالم. بالتالي من غير الحكمة البحث، في هذه اللحظة السياسية، عن حلّ شامل للقضية الكردية يسمح بفتح كل أبعادها أو يسمح لأطراف غير سورية بالتأثير في هذا المسار، فسورية وحدها لا تستطيع حمل عبء المسألة الكردية في كليتها القومية، ومن غير الممكن في اللحظة السياسية الراهنة حلّ المشكلة الكردية في سورية دفعة واحدة، وهي التي لم تنشأ في لحظة ما، بل لها مسار تراكمي كبير عبر الزمن. ومن الطبيعي أن تكون (الصفة المؤقتة) إحدى صفات أي حل عقلائي مطروح اليوم، ويأتي الحل المتكامل بعد استقرار الهوية الوطنية السورية» (276).

لذلك يقترح الحزب إجراءات مرحلية للتعامل مع القضية الكردية بوصفها جزءاً من الملف السوري، وتقوم على ما يلي: «الحل الإجرائي المناسب في اللحظة السياسية الراهنة هو توسيع نطاق الحكم المحلي، والعمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق جميع المواطنين، ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعلان القطيعة مع الإجراءات العنصرية والسياسات الإنكارية تجاه الكرد وقضيتهم، واستعادة عمومية الدولة، وإعادة بناء الثقافة والهوية

(275) الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، البرنامج السياسي العام للحزب، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vDr4gM>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

(276) القضية الكردية في سورية، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dAtgGg>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

الوطنيتين على أسس ديمقراطية، وإعادة إنتاج مبدأ المواطنة في العلاقات الاجتماعية والسياسية» (277).

يرى الحزب أن حل الأزمة السورية هو حلٌ سياسي، ويؤكد أن جوهر الحل السياسي المنشود يقوم على «رحيل الفئة الحاكمة (رئيس الجمهورية وعائلته وقادة الأجهزة الأمنية ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وعدد من القيادات العليا في الجيش والأمن)، وتولية مناصبهم إلى من يليهم، ممن لم يتورطوا في مجازر ضد الشعب السوري. ويمكن بعدها وضع تصور للمرحلة الانتقالية بالتشارك بين جسم معارض توافقي وقوي وحكومة النظام بمرجعية قانونية، تستند إلى اتفاق جنيف في 30 حزيران/يونيو 2012، والقرارات 2042 و2043 الصادران عن مجلس الأمن، وبالتوازي يُعلن عن بدء المرحلة الانتقالية بتشكيل هيئة حُكم انتقالي كاملة الصلاحيات، خلال ثلاثة أشهر، من شخصيات مدنية وعسكرية ذات وزن من النظام والمعارضة، تتولى إدارة البلاد بعد تشكيلها عدة هيئات تساعدها في ذلك، ثم تقوم بالتجهيز والإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد، ثم تقوم الهيئة بالإعلان عن انتخابات برلمانية، فور الانتهاء من الاستفتاء على الدستور المقدم» (278).

(277) القضية الكردية في سورية، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية.

(278) وضع حزب الجمهورية محددات أولية لبدء الحل السياسي، تقوم على ما يلي: التفاوض المباشر بين الجسم المعارض المعني والحكومة السورية بحضور ممثلين عن مجموعة العمل الدولية حول سورية، ويكون الطرفان مفوضين بصلاحيات كاملة. /المرجعية القانونية للاتفاق: اتفاق جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012، والقرارات 2042 و2043 الصادران عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية/ الغاية هي وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني وآليات واضحة لمرحلة انتقالية، ويكون الاتفاق الذي يبرمه الطرفان ملزماً للجميع من دون الحاجة لأي إجراءات مصادقة، وتكون الدول الخمس دائمة العضوية ضامنة للاتفاق. إضافة لتوفير علامات الثقة بالحل السياسي؛ وهي (إعلان فوري لوقف إطلاق النار، العمل على دفع القوى والجماعات المسلحة غير السورية للخروج من سورية، الإفراج عن كافة المعتقلين في سجون النظام السوري، إتاحة وصول الإغاثة إلى المحتاجين في كافة المناطق). بالتوازي مع ما سبق يتم الإعلان عن بدء المرحلة الانتقالية بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات خلال ثلاثة أشهر من شخصيات مدنية وعسكرية ذات وزن من النظام والمعارضة، ويمكن أن يكون دستور عام 1950 ناظماً لعمل الهيئة، أو الدستور الحالي بعد تعطيل المواد الخاصة برئيس الجمهورية وعدد من المواد الأخرى ذات الصلة. تقوم هيئة الحكم الانتقالي بتشكيل عدد من الهيئات والمجالس الضرورية لمساعدتها في عملها، وهي: (مجلس عسكري أمني مؤقت، هيئة قضائية دستورية عليا، هيئة مصالحة وطنية)، تقوم هيئة الحكم الانتقالي، بعد 9 أشهر على الأكثر من مباشرتها لمهامها، بالتجهيز والإشراف على انتخابات لجمعية تأسيسية وفق قانون انتخابي عصري وعادل، وتجري الانتخابات تحت مراقبة دولية تضمن حريتها ونزاهتها في جميع المناطق، وتكون من مهمات

تفاعل الحزب مع المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية التي طرأت على مسار الصراع السوري، وأبدى مواقفه السياسية منها عبر بيانات رسمية صادرة عن الحزب، أو تصريحات رئيسه وأعضائه لوسائل الإعلام، إضافةً إلى صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي⁽²⁷⁹⁾.

ملاحظات حول حزب الجمهورية

من خلال دراسة حزب الجمهورية بوصفه بنية تنظيمية، واستعراض تصوراته ومقارباته لأبرز القضايا السياسية المشكّلة في الملف السوري منذ تأسيسه، ترشح مجموعة من النقاط، لعل أبرزها:

- عبّر حزب الجمهورية عن حالةٍ حزبيةٍ شبه مستقرة، إذ لم يشهد الحزب حالةً من الصراعات التنظيمية أو الانشقاقات داخل صفوفه، وبدا مستقرًا في الحالة التنظيمية؛ إلا أن ذلك لا يعدّ مؤشرًا كافيًا على استمرار تلك الحالة، ولا سيّما أن الحزب يمر بمرحلة كمون كونه ما يزال (قيد التأسيس)، وما يزال نشاطه الحزبي معطلًا، وإنما ينشط أعضاؤه في المؤسسات الرديفة للحزب.
- على الرغم من أن الحزب يطرح نفسه تشكيلاً سياسياً بعيداً عن أيديولوجيا محددة، إلا أن أهدافه السياسية تضمنت هدفاً يقول بـ «تعميم قيم الحداثة في المجتمع السوري»، الهدف الذي لا يبدو واضحاً بالدرجة الكافية، إذ إن مفهوم

هذه الجمعية إعداد دستور سوري عصري خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتخابها. تقوم هيئة الحكم الانتقالي بالإعلان عن انتخابات برلمانية فور الانتهاء من الاستفتاء على الدستور المقدم من الجمعية التأسيسية خلال ثلاثة أشهر بحد أقصى، والإشراف على الانتخابات الرئاسية بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات البرلمانية، وهنا تنتهي المرحلة الانتقالية. للاطلاع على المزيد حول رؤية حزب الجمهورية للحل السياسي في سورية، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الجمهورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/7UHhTg>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁷⁹⁾: للاطلاع أكثر على أبرز المواقف السياسية لحزب الجمهورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/f78JF3>، <https://goo.gl/thBTPd>، <https://goo.gl/XeXi2N>، <https://goo.gl/E4MHmb>، <https://goo.gl/lk4bDh>، <https://goo.gl/ZE8een>، تاريخ الزيارات: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

الحدثة تعبيراً مباشراً أو غير مباشر عن أيديولوجيا لها معاييرها وتصوراتها وروادها ومدرستها.

8- تيار قمح

تشكل تيار (قمح) بعد انشقاق عدد من أعضاء (هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي)- فرع المهجر، وبعض أعضائها في الداخل، وكان التشكيل بقيادة هيثم مناع الذي قدم استقالته من هيئة التنسيق- فرع المهجر في أوائل 2015، بعد أن برزت خلافات بين مناع وهيئة التنسيق في إثر انفتاح الأخيرة على الائتلاف الوطني السوري (منذ لقاء باريس شباط 2015) ورفض مناع هذا التوجه، إضافةً إلى تهميشه ضمن الهيئة، فانشق مع مجموعة من أعضاء هيئة التنسيق⁽²⁸⁰⁾، ليعلن بعد مدة قصيرة عن تشكيل تيار جديد بقيادته، أطلق عليه اسم (قمح)، وهو يختزل شعار التيار (قيم، مواطنة، حقوق)⁽²⁸¹⁾.

عرّف تيار (قمح) نفسه، بأنه «تيار من أبناء الحركة المدنية السلمية، أو ممّن دافع عنها وعمل لحماية منطلقاتها المدنية ووسائلها السلمية وسيادتها السورية، وإخلاصاً لروح الشهداء الذين قدموا أرواحهم من أجل دولة مدنية ديمقراطية ذات سيادة وشعب حر ومواطن كريم». بدأ التيار عمله بمجموعة من الشخصيات المعارضة، ووصل عدد أعضائه في مطلع عام 2017 إلى 380 عضواً بحسب التيار، على رأسهم رئيسه

⁽²⁸⁰⁾ مصدر من هيئة التنسيق رفض الكشف عن اسمه: «هيثم المناع طلب من قيادة هيئة التنسيق بدمشق أن يكون هو شخصياً في عداد وفد الهيئة إلى موسكو، إلا أن الهيئة رفضت ذلك وأبلغت مناع أن أعضاء الوفد سيكون مشكلاً من أعضاء الهيئة في الداخل، كما بلغته قيادة الهيئة بدمشق أن اسمه ليس محل توافق بعد التخطيط في مواقفه من الأزمة السورية، ما دفعه إلى الاستقالة من الهيئة». للاطلاع: راجع: «استقالة هيثم المناع من هيئة التنسيق الوطنية»، الموقع الإلكتروني (كلنا شركاء)، متوافر على الرابط: <https://goo.gl/jlqQUw>، تاريخ الزيارة: 4 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽²⁸¹⁾ «هيثم مناع يؤسس تيار قمح»، صحيفة رأي اليوم (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ejBB1p>، تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني/يناير 2017.

هيثم مناع العودات⁽²⁸²⁾، ومن أبرز الشخصيات المنضمة إليه: صالح النبواني، ماجد حبو، نمرود سليمان، بتار الشرع، أبحر ملول، حبيب حداد، وينشط أعضاء التيار معظمهم خارج سورية، كونهم ينتمون إلى فرع هيئة التنسيق الوطنية في المهجر، إضافة إلى أعضاء في الداخل، يتوزعون بين دمشق والسويداء والساحل.

حدد التيار مجموعةً من الأهداف العامة لتحركه، وأبرزها: «بناء الوطن الحر، وحماية المواطن كامل الحقوق، والدفاع عن القيم الإنسانية العليا في العدالة والمساواة والحرية والإخاء المتأصلة في شجرة التنوير في عمق الثقافات الشرقية والإسلامية والمسيحية والعالمية، وتأصيل الشرعية الدولية لحقوق الإنسان في القلوب وفي العقول، ومد الجسور لكل الأحرار في المشرق والمغرب، وفي الشمال والجنوب، من أجل بناء مجتمع إنساني أكثر عدالة، ومجتمع مدني ديمقراطي مبادر وخلاق، ومنظومة علاقات دولية متحررة من الهيمنة والاستغلال والاستعباد».

جمعت التيار علاقات جيدة مع بعض قوى وشخصيات المعارضة السياسية، وتحديدًا ممن نشطوا في الداخل السوري، وكان التيار من المسهمين الرئيسيين في (منصة القاهرة) و(منصة موسكو). في المقابل انتقد رئيسُ التيار غير مرة، الائتلاف الوطني السوري، ورفض تركيبته، وعده ذا تبعية دولية، وقرار سياسي مرتهن، ورفض التيار أيضًا مخرجات اجتماع الرياض، بما فيها منصة (الهيئة العليا للمفاوضات) التي نتجت عنه، وعدهُ التيار وفدَ الهيئة العليا للمفاوضات (منعدم الكفاءة والكاريزما)، إضافةً إلى غياب التمثيل الواسع ضمنه وهزلة أدائه السياسي⁽²⁸³⁾.

في المستوى الخارجي، انفتح التيار على مجموعة من القوى الدولية، وفي مقدمتها (موسكو، طهران)، حيث قام رئيس التيار هيثم مناع بزيارات عدة إلى إيران وروسيا،

⁽²⁸²⁾ رفض مناع مؤتمر أنطاليا ومؤتمر بروكسل ومؤتمر الإنقاذ في إسطنبول، ورفض تركيبة المجلس الوطني، وسيطرة الإخوان عليه، وانتقد الثوار لطلبهم الحماية الدولية والتسليح. واعتكف الدكتور هيثم مناع، عن المشاركة في مباحثات جنيف، بين النظام السوري وجهات معارضة، التي انتهت إحدى جولاتها في الـ 24 من شباط 2016.

⁽²⁸³⁾ «منشور شخصي ينتقد مناع من خلاله وفد الهيئة العليا للمفاوضات»، الصفحة الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" لرئيس تيار قمع هيثم المناع، بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2016، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/odxhtX>، تاريخ الزيارة: 7 شباط/ فبراير 2017.

إضافةً إلى لقاءاته بشخصيات أوروبية وأميركية، ومناقشة قضايا مختلفة ذات صلة بتطورات الملف السوري. في المقابل انتقد التيار أكثر من مرة التحالف التركي الخليجي في الملف السوري (تركيا، السعودية، قطر)، «وشدد انتقاده للدور التركي في الملف السوري، وعده سلبياً، خاصة الفيتو الذي رفعته أنقرة سياسياً لبعض القوى الكردية، ممن دخل التيار معهم في تحالف استراتيجي (مجلس سوريا الديمقراطي، حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)، كما عدّ مناع، قبل انشقاقه عن مجلس سورية الديمقراطية، أن التدخل التركي عدوان سافر على الأراضي السورية»⁽²⁸⁴⁾.

لم يكن للتيار أي تمثيل عسكري على الأرض، ولكن اللافت أن رئيس التيار هيثم مناع، وعلى الرغم من رفضه في بداية الاحتجاجات في سورية التسليح والتدخل الخارجي ضمن هذا الإطار؛ إلا أنه تولى في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2015 بالانتخاب رئاسة (مجلس سوريا الديمقراطية)⁽²⁸⁵⁾ الذي اتخذ ذراعاً عسكرياً تمثل بـ (قوات سوريا الديمقراطية)، لبدأ مناع باستخدام مصطلح (جناحنا العسكري)، وذكر هذا في أكثر من موضع، أبرزها رسالة هيثم مناع إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون، بعد قرار مجلس الأمن 2254، حيث أكد في متن الرسالة أن «جناحنا العسكري يسيطر على أكثر من 16 في المئة من الأراضي السورية، وكل الجماعات العسكرية التي حضرت مؤتمر الرياض لا تسيطر إلا على ما يعادل 5 في المئة من الأراضي السورية! فكيف يمكن التفاوض على وقف إطلاق النار في غياب قواتنا العسكرية». وأتت تلك الرسالة في سياق احتجاج مناع على عدم دعوة «مجلس سوريا الديمقراطية» الذي يرأسه إلى مؤتمر الرياض الموسع للمعارضة السورية، وردّه هيثم مناع إلى الفيتو الذي وضعه التحالف الإقليمي (تركيا، قطر، السعودية)، واتهم

(284) للاطلاع أكثر على مواقف تيار قمع من القوى الإقليمية (تركيا، قطر، السعودية)، راجع الروابط الآتية:

<https://goo.gl/00fypM>، <https://goo.gl/SJBr63>، تاريخ الزيارات: 7 شباط/ فبراير 2017.

(285): مجلس سوريا الديمقراطية: هو ائتلاف مكون بالأساس من عرب علمانيين وأكراد وأشوريين وتركمان وأرمن من جماعات سورية سياسية ومدنية وعسكرية، والتي نشطت في شمال شرق سورية، ولعبت دوراً جوهرياً في مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية ومنتدى موسكو عام 2015، وتطورت بعد ذلك إلى (الإدارة الذاتية) التي أعلنت الفدرالية في شمال شرق سورية، ويعد حزب الاتحاد الديمقراطي PYD القوة السياسية والعسكرية البارزة ضمنها.

وفدّ الهيئة العليا للمفاوضات بأنه يحتوي على شخصيات وقوى إرهابية، في إشارة إلى عضو الهيئة والقيادي في جيش الإسلام، محمد علوش⁽²⁸⁶⁾.

طالب التيار بحقوق الشعب الكردي في سورية، وبضرورة رفع الاضطهاد الذي وقع عليه في مرحلة حكم نظام الأسد، ودخل التيار في كانون الأول/ ديسمبر 2015 في تحالف استراتيجي مع مجموعة من القوى الكردية إلى جانب مكونات أخرى من الشعب السوري، ضمن ما أطلق عليه (مجلس سوريا الديمقراطية) ويُعدّ حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وجناحه العسكري وحدات حماية الشعب الكردية YPG المكوّن الأبرز فيه؛ وذلك برئاسة مشتركة بين هيثم مناع وإلهام أحمد. «وفي تاريخ 19 آذار/ مارس 2016 قدّم مناع ومن خلفه تيار (قمح) استقالته من المجلس، وذلك بعد إعلان الأخير في 17 آذار/ مارس نظامَ حكمٍ فدرالي ضمن مناطق سيطرته في شمال وشرق شرق سورية، (ريف حلب، الحسكة)»⁽²⁸⁷⁾، «ولم تأتِ استقالة تيار (قمح) اعتراضاً على الفدرالية، وإنما على سياقها وتوقيت إعلانها، حيث أوضح التيار أن الانسحاب جاء ردّاً على تفرد مكوّن من المكونات السورية، باتخاذ خطوة تخص كل سورية، وهي إعلان الفدرالية، وأوضح أن الخلاف ليس مع الفدرالية، وإنما على توقيت إعلانها، إذ لا يمكن لمكوّن أو لمنطقة إعلان نظام حكم بمفرده، فنظام الفدرالية -إن طُبّق- يجب أن يشمل كلّ السوريين وبكل شروطه»⁽²⁸⁸⁾.

⁽²⁸⁶⁾ للاطلاع على نص الرسالة التي خاطب بها هيثم المناع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، راجع: «في رسالة للأمين العام، المناع: نسيطر على 16 في المئة من أراضي سورية، وكل من حضروا الرياض لا يسيطرون على 5 في المئة»، الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Q8spSU>، تاريخ الزيارة: 7 شباط/ فبراير 2017.

⁽²⁸⁷⁾ «تيار قمح: استقالة هيثم مناع من مجلس سورية الديمقراطي احتجاجاً على الفدرالية»، المرصد السوري لحقوق الإنسان (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/elHvQs>، تاريخ الزيارة: 7 شباط/ فبراير 2017.

⁽²⁸⁸⁾ «تيار قمح ينسحب من "مسد" لخلاف على توقيت إعلان الفدرالية، تصريح لعضو تيار قمح، صالح النبواني، يوضح من خلاله أن سبب الاستقالة هو الاختلاف على توقيت وسياق إعلان الفدرالية»، الموقع الإلكتروني لإذاعة هوا سمارت (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/U0lj2M>، تاريخ الزيارة: 7 شباط/ فبراير 2017.

ملاحظات على تيار قمع

يشير تيار قمع، من خلال تخطب المواقف السياسية لقيادته وإدارة تحالفاته في مختلف المراحل، إلى أن بعض تلك التشكيلات السياسية، ضمن هذا الخط، مثلت تجمعات مرحلية غير مرشحة للاستمرار، كونها لا تمتلك تصوراتٍ أو أسسًا فكريةً حقيقيةً، وإنما عكست في الغالب نزعات فكرية فردية زعامية.

9- تيار الغد السوري

في آذار/ مارس 2015 ووسط رعاية دولية وإقليمية؛ شهدت العاصمة المصرية القاهرة ولادة (تيار الغد السوري)، وعرّف نفسه، بأنه «جسم سياسي سوري يرمي إلى التأسيس لتجمع وطني، يشكل أرضيةً لعمل منظم، يعي أثر التحولات العميقة التي أحدثتها الثورة السورية العظيمة في واقع المجتمع، والتغيرات البنوية في أولوياته وطنيًا وإقليميًا وقوميًا وإنسانيًا»⁽²⁸⁹⁾.

انطلق التيار بعضوية 60 شخصيةً معارضةً، ليصل عدد أعضائه بعد مدة وجيزة، إلى 250 عضوًا، يقيمون خارج سورية معظمهم، وفي مقدمتهم رئيس تيار الغد السوري الرئيس السابق للائتلاف الوطني «أحمد الجربا. أمين سر التيار، عمار القري. عضو المكتب السياسي، من مرشد. عضو الأمانة العامة، سالم الحسن، وبهية مارديني، إضافة إلى المتحدث الرسمي باسم التيار، منذر أقبیق، وعدد من الأعضاء؛ قاسم الخطيب، عبد الجليل السعيد، محمد قنطار، مفيدة الخطيب، علي العاصي، حمد عبود»⁽²⁹⁰⁾.

⁽²⁸⁹⁾ الموقع الرسمي لتيار الغد السوري، النظام الداخلي للتيار، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/LIR89y>، تاريخ الزيارة

13 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽²⁹⁰⁾ من قيادات التيار أيضًا: خالد شاكر، مدير مكتب الدراسات، علي العاصي، مدير المكتب التنظيمي، وحمد العبود، مدير مكتب التيار في أربيل، رمزية سرحان، درغام هنيدي مدير مكتب أورفا، سعد عدوان الحلو مكتب أورفا، محمد طه، زكريا الصقال، مدير مكتب غازي عنتاب، زكريا الحمادة وصدام الجاسر وعبود صلاح وعمر عليوي ومحسن العبد الله ومحمد العليوي ومطيع السهو وضاح الحمود ويعرب الخاطر، ومطيع السهو، عبد القادر بكار مكتب أنقرة، عبد السلام النجيب، أحمد عوض المستشار السياسي

اللافت أن المؤتمر التأسيسي للتيار شهد رعايةً دوليةً وإقليميةً واضحةً، حيث حضر المؤتمر إلى جانب شخصيات المعارضة السورية المؤسسة للتيار، شخصيات عدة، أبرزها؛ حميد دربندي ممثلًا عن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، والرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني محمد دحلان، وكان يعمل مستشارًا للشؤون الأمنية، لدى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في تلك المدة. إضافةً إلى النائب اللبناني عقاب صقر، ممثلًا عن رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، ووسام حبشي ممثلًا عن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، إضافةً إلى مندوب السفارة الروسية في القاهرة، ووزير الخارجية المصرية سامح شكري، وإبراهيم برو رئيس المجلس الوطني الكردي، وبشير السعدي ممثل المنظمة الآثورية (291).

أثار تأسيس التيار عددًا من الهواجس في صفوف المعارضة السياسية السورية، في ذلك التاريخ، وذلك لأسباب عدة، لعل أبرزها (292):

أ. توقيت تشكيل التيار: ترافق مع قرب مؤتمر الرياض لتوحيد المعارضة؛ الأمر الذي عدته المعارضة السياسية السورية (الائتلاف الوطني) محاولةً جديدةً من موسكو وحلفائها، لخلق تمثيل جديد والالتفاف على المعارضة السورية، إضافةً إلى أن دخول التيار للهيئة العليا للمفاوضات بقيادة الجربا أعاد للأذهان تجربة الأخير في قيادة الائتلاف الوطني السوري، وما رافقها من حالة استقطاب إقليمية عكست نفوذ المملكة العربية السعودية في الائتلاف، النفوذ الذي مثله أحمد الجربا، ليعود

للجربا، مزن مرشد، محمد الشاكر، تليد صائب، اسماعيل بويي، سالم حسن، عبد السلام نجيب، كمال الطويل، مالك أسعد، نور خربوطلي، وفاء حاج إبراهيم، مدير المكتب المالي، يمان رجب، واصف الزاب رئيس هيئة الرقابة في التيار. للمزيد راجع: مصطفى بركات، «تيار الغد السوري يفتتح أولى جلساته بمناقشة الرؤية السياسية- تقرير صحفي»، الموقع الإلكتروني لصحيفة (الفتوى)، (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Gu88Lz>، تاريخ الزيارة: 13 كانون الثاني/ يناير 2017.

(291) «الغد السوري: تيار إماراتي مصري برعاية دحلان»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1c3dzL>، تاريخ الزيارة: 13 كانون الثاني/ يناير 2017.

(292) «الغد السوري: تيار إماراتي مصري برعاية دحلان»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2016).

ويدخل الهيئة العليا بتيار جديد عكس في تلك المرحلة وجهة النظر الإماراتية في الملف السوري.

ب. القوى الإقليمية الداعمة للتيار: ولا سيّما أن مدة تأسيس التيار شهدت تشكل محاور إقليمية مختلفة في وجهات نظرها لحل الأزمة السورية، إذ رأت المعارضة السياسية أن تأسيس التيار يأتي في إطار المحور (المصري، الإماراتي، الروسي) ضدّ المحور (التركي، القطري)، إذ إن المحور الأول، بحسب ما ترى المعارضة، أقرب إلى خط النظام السوري، وأتهم الخط ذاته من قبل المعارضة السورية وبعض معارضات الربيع العربي، بدعم موجة الثورات المضادة والعداء لحركات الإسلام السياسي (استبدال تجربة الإخوان بعد الربيع العربي بحكم العسكر) التي مثل أحد أوجهها عبد الفتاح السيسي في مصر، (بعد انقلاب 30 حزيران/ يونيو على الرئيس المنتخب محمد مرسي).

حدد التيار أهدافاً عدة لتنظيمه السياسي، وذكر عبر نظامه الداخلي بأنه يسعى إلى تحقيقها، وهي: «العمل على إنتاج حركة سياسية سورية تحمل وعياً مطابقاً لحاجات الواقع السوري، ومقاومة نظام الاستبداد بكل الأشكال المشروعة وفق القانون الدولي لبناء دولة المواطنة والقانون ذات التعددية السياسية والثقافية واللامركزية الإدارية. العمل على معالجة الكسور والانقسامات التي أحدثها النظام الاستبدادي وحلفاؤه، وبناء عقد اجتماعي سوري جديد يأخذ بالحسبان المتغيرات السياسية والثقافية والفكرية التي أنتجتها ثورة الشعب السوري، التنسيق والتعاون مع القوى السياسية السورية المؤمنة بمشروع الدولة المدنية الديمقراطية وبأهداف الثورة السورية⁽²⁹³⁾.

نشط التيار في كلٍّ من العراق، وتركيا، ومصر، حيث قام منذ تأسيسه بنشاط مدني/ ثقافي محدود في محافظات الجنوب التركي، بمثل تنظيم (كورال شباي)، إضافةً إلى دورات مجانية لتعلم اللغات، وندوات ولقاءات في ملفات عدة ذات صلة

(293) الموقع الرسمي لتيار الغد السوري، النظام الداخلي للتيار.

بمتغيرات الملف السوري، إضافةً إلى محاولاته الانفتاح على طبقة الطلبة السوريين في محافظات الجنوب التركي، عبر اللقاءات وتنظيم بعض النشاط (294).

جمعت التيار علاقات جيدة ببعض القوى السياسية السورية، ولا سيّما الكردية منها (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي، المجلس الوطني الكردي، حزب آزادي، حركة الإصلاح الكردي، حزب يكتي)، إضافةً إلى اجتماعاته ولقاءاته مع هيئة التنسيق الوطنية (295)، علاوةً على أن التيار ممثلٌ في الهيئة العليا للمفاوضات التي نتجت من مؤتمر الرياض، حيث مُثّل التيار برئيسه، أحمد الجربا (296)، أما على المستوى الخارجي فقد جمعت التيار علاقات مميزة بإقليم كردستان العراق والرئيس البرزاني (297)، إضافةً إلى أن التيار يعدّ نفسه ضمن محور (مصر، الإمارات، السعودية) (298)، بينما انفتح التيار منذ تأسيسه على موسكو ودورها في الملف السوري (299)، إضافةً إلى القوى الإقليمية التي حضرت المؤتمر التأسيسي للتيار، إلى جانب الخارجية الأميركية وبعض الخارجيات الأوروبية. في المقابل جمعت التيار علاقات سيئة مع تركيا التي أغلقت مكاتب التيار في الجنوب التركي، ومنعت رئيسه من دخول أراضيها، وجاء ذلك -بحسب ما برره التيار- بعد تقارب التيار من

(294) للاطلاع على المزيد من نشاط تيار الغد السوري، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/HIZqW7>،

<https://goo.gl/SIy7gp>، تاريخ الزيارات: 13 كانون الثاني/يناير 2017.

(295) للاطلاع بصورة مفصلة على علاقات تيار الغد السوري مع باقي القوى السياسية السورية، راجع الروابط الآتية:

<https://goo.gl/il3rkh>، <https://goo.gl/8p04fz>، <https://goo.gl/hVWZeE>، <https://goo.gl/IDT2It>،

<https://goo.gl/Jq8YDX>، <https://goo.gl/KTjSG1>، <https://goo.gl/84QD6W>، تاريخ الزيارات: 13 كانون الثاني/

يناير 2017.

(296) «ارتفاع عدد أعضاء الهيئة العليا للتفاوض للمعارضة السورية إلى 34 وهذه أسماؤهم»، السورية نت (2015)، متوافر على الرابط

الآتي: <https://goo.gl/pOR8u9>، تاريخ الزيارة: 13 كانون الثاني/يناير 2017.

(297) «الرئيس بارزاني ورئيس تيار الغد السوري يبحثان المستجدات الأخيرة والحرب على الإرهاب»، باس نيوز (2016)، متوافر

على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dhrUXQ>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

(298) حوار مع أمين سر تيار الغد السوري المعارض عمار القربي، يتخلله تصريحات للقربي تؤكد أن التيار يعدّ نفسه ضمن محور

(مصر، الإمارات، السعودية)، ويشكر الرئيس عبد الفتاح السيسي على رعايته للتيار، صحيفة المصري اليوم (2016)، الحوار متوافر

على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Od2jsR>، تاريخ الزيارة: 13 كانون الثاني/يناير 2017.

(299) «رئيس تيار الغد السوري أحمد الجربا يصل موسكو بدعوة من الخارجية الروسية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة رأي اليوم

(2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/3gofP4>، تاريخ الزيارة: 18 كانون الثاني/يناير 2017.

الإدارة الذاتية في شمال شرقي سورية وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وتوقيعها اتفاقاً ينص على وضع الخطوات العملية للتفاهم في ما بينهما حول تطورات الأوضاع في سورية⁽³⁰⁰⁾.

لتيار الغد السوري جناحٌ عسكريٌّ يُعرف باسم قوات النخبة السورية، وتتبع قيادتها مباشرة للتيار، تشكلت تلك القوات في مطلع 2015 لتبدأ عملياتها في بداية 2016، وتنشط في شمال شرقي سورية، وتحديدًا ريف محافظة الحسكة⁽³⁰¹⁾، وزعمَ التيار أن قوامها يصل إلى 10 آلاف مقاتل، وفي تصريح آخر لرئيس التيار الجربا 30 ألف مقاتل، إلا أنها -بحسب معلومات حصل عليها الباحث من مصادر مطلعة على البنية العسكرية لقوات النخبة- لا تتجاوز 300 مقاتل، ترفع تلك القوات علمَ الثورة السورية؛ مع أنها لم تشبك مع قوات النظام في أي معركة، وإنما تفرغت لقتال تنظيم الدولة الإسلامية (مكافحة الإرهاب)، وتُعدّ قوات النخبة هي الوحيدة في شمال شرق سورية التي تنسق مع قوات التحالف الدولي مباشرة من دون أن تنضوي تحت مظلة قوات سورية الديمقراطية، خضعت تلك القوات لتدريب أميركي وبريطاني، وتمتلك أسلحة أميركية نوعية⁽³⁰²⁾.

دخل تيار الغد السوري في 2016 في تحالف استراتيجي مع (الإدارة الذاتية) الكردية شمال شرق سورية، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، حيث وقع الطرفان على اتفاق مشترك في العاصمة المصرية القاهرة، لرسم الاستراتيجيات والعمليات العسكرية المشتركة، إضافةً إلى التعاون على المستوى السياسي والإعلامي، واتفق الطرفان على أن ما يجري في سورية هو صراع على السلطة، وأن الثورة حُرقت عن وجهتها، ولا بدّ من تغيير النظام بأكمله، وعدّ التيار تجربة الإدارة

⁽³⁰⁰⁾ «تركيا تغلق مكاتب تيار الغد السوري في عينتاب وأورفا»، آرا نيوز (2016)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/wAaAfK>، تاريخ الزيارة: 13 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁰¹⁾ «النخبة» ذراع عسكري للجربا يسيطر على مناطق شرق سورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة عنب بلدي (2016)، متوافر

على الرابط الآتي: <https://goo.gl/n2kGh9>، تاريخ الزيارة: 20 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁰²⁾ مقابلة ميدانية أجراها الباحث، ساشا العلو، مع مسؤول الملف العسكري في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية نوار شعبان،

بتاريخ: 19 كانون الثاني/يناير 2017.

الذاتية «تستحق أن تكون تجربة لإدارة كامل المناطق المحررة»⁽³⁰³⁾. وجاء في الوثيقة الختامية مرادفات اتفق الطرفان عليها، مثل مظلة الوطن الواحد وبناء دولة القانون دون العودة إلى الدولة المركزية، والوصول بسورية إلى دولة مدنيّة ديمقراطيّة تعدديّة، و«الحفاظ على وحدة التراب السوري»، وإزالة النظام وكل رموزه والاستمرار في محاربة التنظيمات الإرهابيّة مثل (داعش) وفصائل أخرى⁽³⁰⁴⁾. في المقابل رفض التيار الفدرالية التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية، ورأى أن الحكم يجب أن يكون لا مركزياً إدارياً موسعاً⁽³⁰⁵⁾ (306).

قدم تيار الغد السوري رؤيته السياسية لسورية ما بعد الصراع، وشدد فيها على؛ سورية جديدة تقوم على احترام الحقوق الفردية، وتعريف المواطن السوري بصفته السورية من دون أي اعتبار آخر، إضافة إلى خضوعها للقانون المدني، واقتراح التيار ضمن رؤيته بنية لا مركزية، تمنح المحافظات سلطات واسعة على أنظمة التشريع والاقتصاد المحلية التي لا تتعارض مع الدستور والتشريعات الوطنية والقانون العام، ضمن سياسة مركزية عامة، تقودها الحكومة المركزية في العاصمة، ويمكن التأسيس لذلك عبر مجالس محلية منتخبة ومحافظين منتخبين مباشرة من سكان المحافظة، على أن تكون حدود صلاحيات المحليات محددة بوضوح في المجالات جميعها، وأن تخضع جميعها لسلطة المساءلة والمحاسبة القانونية محلياً ووطنياً. إضافة إلى تأييده نظاماً برلمانياً يقود إلى تفويض الصلاحيات المنفردة لرئيس الجمهورية إلى أدنى حد ممكن، لتذهب الصلاحيات إلى الحكومة، وإلى تحديد دستوري لعدد ولايات الحكم التي لا تقبل التعديل أو التمديد تحت أي ظرف، في موازاة إيجاد مجموعة

⁽³⁰³⁾ «الجريا يتفق مع "الإدارة الذاتية" ويعتبر ما يجري في سورية صراعاً على السلطة»، الموقع الإلكتروني لصحيفة عنب بلدي (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CJcbM1>، تاريخ الزيارة: 20 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁰⁴⁾ «تيار الغد السوري والإدارة الذاتية يتفقان على وثيقة حل لسورية المستقبل»، الموقع الإلكتروني نبض سورية (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/wNtyK0>، تاريخ الزيارة: 20 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁰⁵⁾ «حوار مع أمين سر تيار الغد السوري المعارض عمار القربي»، صحيفة المصري اليوم (2016).

⁽³⁰⁶⁾ للاطلاع أكثر على نص البيان الختامي لاتفاق الإدارة الذاتية وتيار الغد السوري، راجع الموقع الرسمي لتيار الغد السوري (2016)، البيان الختامي للإدارة الذاتية وتيار الغد السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/a0dzsO>، تاريخ الزيارة: 20 كانون الثاني/يناير 2017.

قانونية وتشريعية، تؤمن بدائل ضمان آلية الحكم في حالات الضرورة. وللتيار وجهة نظر ضمن رؤيته السياسية لقطاعات (الجيش والأمن، القضاء والعدالة، التعليم) (307).

تفاعل التيار مع المتغيرات المحلية والدولية والإقليمية الطارئة في مسار الملف السوري، وعبر عن مواقفه منها (الترحيب، التنديد، الاستنكار) عبر البيانات الرسمية الصادرة عن التيار، أو تصريحات رئيسه وأعضاء التيار لوسائل الإعلام المحلية والدولية (308).

ملاحظات حول تيار الغد السوري

بدراسة (تيار الغد السوري) خلال عامين من أدائه السياسي، وما تخللها من متغيرات محلية دولية وإقليمية في الملف السوري، تبرز مجموعة من النقاط في تقويم التيار بوصفه بنية سياسية سورية، لعل أبرزها:

- إن تتبع علاقات التيار المحلية الدولية والإقليمية توضح أن التيار يمتلك دعمًا دوليًا وإقليميًا واضحًا، وينخرط في لعبة المحاور الإقليمية، في الملف السوري، تلك التي بدأ بها رئيس التيار أحمد الجربا منذ توليه رئاسة الائتلاف والدعم السعودي المرافق له، إلى تأسيسه تيار الغد السوري وانخراطه بمحور إقليمي آخر (مصر، الإمارات). لذلك لا يمكن فصل تأسيس التيار ومسار حركته سياسيًا عن سياق التحالفات الإقليمية في الملف السوري والمنطقة.
- يلفت أداء التيار، تحديدًا أداء رئيسه أحمد الجربا، إلى حال غير مباشرة من العودة إلى انتماءات ما قبل الدولة (العشيرة)، فيبدو أن مدة تولي الجربا لرئاسة الائتلاف، وما تخللها أيضًا من بُعدٍ عشائري ارتبط بدعم إقليمي؛ لم يستطع خلالها أحمد

(307) الموقع الرسمي لتيار الغد السوري، الرؤية السياسية للتيار، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/LIR89y>، تاريخ الزيارة:

20 كانون الثاني / يناير 2017.

(308) للاطلاع على أبرز مواقف تيار الغد السوري، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/AB7Paj>، <https://goo.gl/2ag1rS>، <https://goo.gl/sLVvPO>، <https://goo.gl/sgy0zW>، <https://goo.gl/AlMTFa>، <https://goo.gl/DBjXNi>، تاريخ

الزيارات: 19 كانون الثاني يناير 2017.

الجربا أن يقدم نفسه شخصيةً وطنيةً عامّةً، ومع تأسيس التيار يبدو أن الجربا تراجع إلى المساحة الأضيق وهي الانتماء العشائري (شمّر)، الأمر الذي فرض على التيار نشاطاً جغرافياً محدداً ضمن الجزيرة السورية، إضافة إلى تحالفات مناطقية مع الأحزاب الكردية الناشئة هناك، مقابل النشاط العسكري الذي مارسه التيار عبر أبناء عشيرة (شمّر) التي ينحدر الجربا منها.

- يرتبط التيار مباشرةً بشخص أحمد الجربا، ولم يستطع التأسيس لحالة حزبية سياسية، تستمر بزوال الأشخاص القائمين عليها، لذلك فمستقبل التيار السياسي مرهون بمستقبل رئيسه أحمد عاصي الجربا.

10- حركة ضمير

قدمت (ضمير) نفسها في الساحة السياسية، بأنها «حركة مدنية ثقافية سياسية، تستمد مبادئها من أهداف الثورة السورية السلمية بالحرية والكرامة ومواجهة وإنهاء الديكتاتورية من جهة، والتطرف الديني والتكفيري من جهة أخرى»⁽³⁰⁹⁾.

تأسست الحركة في 27 شباط/ فبراير 2016 في باريس، وانطلقت بعضوية 60 شخصيةً من الوسط الثقافي والفني والسياسي السوري، أبرزهم: بسام العويل، سميح شقير، مي سكاف، هالة محمد، هيثم حقي، إيناس حقي، ريم علي، شفيق بدر الدين، فادي زيدان، خاطر ضوا، حازم نهار، أحمد برقواوي، مازن عدي، ناهد بدوية، فرمز حسين، شادي أبو فخر، حسام حصري، وإيهاب غسان سعيد، وليد البني، أنور البني، يحيى القضماني، عضو هيئة التفاوض الحالي، مانيا الخطيب، زاريا زردشت، طارق عزيزة، وعماد حورية. سلامة كيلة⁽³¹⁰⁾.

⁽³⁰⁹⁾«سوريون يطلقون حركة (ضمير) ضد الديكتاتورية والتطرف»، الجزيرة نت (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/adu6Op>، تاريخ الزيارة: 16 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽³¹⁰⁾«حركة ضمير جمع ما تناثر من أصوات سورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/G7cFyu>، تاريخ الزيارة: 16 كانون الثاني/ يناير 2017.

أكدت الحركة في وثائقها التأسيسية أنها «جزء لا يتجزأ من سياق الحركة الثورية السورية، وأنها لا تسعى إلى السلطة، وأنها ليست بديلاً عن أحد، وإنما تعدّ نفسها امتداداً للحراك الثوري السلمي السوري في منطلقاته وأهدافه. وترى أن وجودها جاء بعد تبعث القوى المدنية والديمقراطية في سورية؛ نتيجة تحول الثورة السلمية إلى عمل مسلح بسبب بطش النظام السوري والعنف المفرط والدموي في مواجهة التظاهرات، العنف الذي ترافق بشحن طائفي ومذهبي من النظام والميليشيات الإقليمية المساندة له، وأيضاً من الدول الإقليمية ذات المنظور الديني للصراع أو تلك التي تتوافق مصالحها مع استمرار الاشتعال والتدمير، وبعد وضوح تقاطع الإرادات الدولية والإقليمية لتحويل ثورة عظيمة إلى محض احتراب ديني وطائفي، سواء كان ذلك من جانب أعدائها أو ممن ادّعوا صداقتها»⁽³¹¹⁾.

حددت الحركة أهداف عدة لتحركها، وهي: إسقاط النظام واستعادة وحدة الشعب والتراب السوريين واستعادة القرار الوطني السوري، رفع آثار كل اضطهاد مورس في حق القوميات المختلفة بوصفها جزءاً أصيلاً من الشعب السوري، وتمتعها بجميع حقوقها المدنية والسياسية وهويتها الثقافية واللغوية إلى جانب القومية العربية لغةً وثقافةً، العمل على الإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين والمختطفين جميعهم من سجون النظام أو في معتقلات القوى الأخرى، وإبلاء العناية والتعويض على النساء اللاتي تعرضن للعنف أو للاغتصاب. خلق حلول وبرامج تهدف إلى إعادة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم، رفض ومواجهة أيّ محاصصة سياسية أو دينية أو مناطقية. إيلاء أهمية استثنائية بأطفال سورية لحمايتهم من القتل والجوع والحصار، وتمكينهم من التعليم والرعاية، وتفعيل دور الشباب السوري في الداخل والخارج. الخلاص من جميع الميليشيات بأشكالها وتياراتها وطوائفها كافة. الدفع باتجاه تنفيذ بيان جنيف 1، لأن تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات كاملة هو المدخل الوحيد الممكن لتضميد الجراح وإقامة العدالة الانتقالية⁽³¹²⁾.

⁽³¹¹⁾ «حركة ضمير جمع ما نتاثر من أصوات سورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العربي الجديد (2016).

⁽³¹²⁾ للاطلاع أكثر على أهداف حركة (ضمير)، راجع: «نسخة عن الوثيقة التأسيسية لحركة ضمير»، الوكالة الحرة للأخبار (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5zkeI9>، تاريخ الزيارة: 16 كانون الثاني/يناير 2017.

تلخصت رؤية الحركة السياسية لسورية ما بعد الانتقال السياسي «ببناء الدولة الديمقراطية الحديثة، دولة القانون القائمة على عقد اجتماعي جديد مُتضمّن في دستور وطني وعصري يرسّخ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وفصل السلطات، وفصل الدين عن الدولة، ويحمي الدولة والمجتمع من هيمنة أحزاب أيديولوجية محتملة قد تعيد إنتاج الحكم الشمولي، ويؤكد على تحقيق المساواة القانونية بين جميع المواطنين، وعلى حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، ومنع التمييز بين السوريين على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي، وعلى التزام شرعة حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية»⁽³¹³⁾.

حددت الحركة سبع نقاط بوصفها مبادئ وأسساً ناظمةً لمسار تحركها السياسي والاجتماعي والفكري، وفقاً لما يلي⁽³¹⁴⁾:

1. التعبير عن الشخصية الوطنية السورية بتعدد ثقافتها، وإنتاج خطاب سياسي إنساني ووطني وديمقراطي جديد، والمساهمة في إعادة تشكيل الوعي السياسي والأخلاقي السوري وتحويله إلى قوى مادية للتغيير.
2. إطلاق حوار مجتمعي واسع يجعل مصلحة سورية والسوريين قيمةً عليا، ويساهم في إعادة اللحمة إلى النسيج الوطني، وفي كسر الاستقطاب وإيقاف التخوين وحمى الكراهية.
3. العمل الفكري والاجتماعي التوعوي لوقف حالة الاختطاف السياسي الذي مارسه النظام بحق جزءٍ من شعبنا، حين قام بتجييشهم وخذقتهم في مواجهة الثائرين من أبناء هذا الشعب.
4. تعميق الثورة الاجتماعية والثقافية بوصفها ضرورةً وامتداداً للمعنى السياسي لهذه الثورة.

⁽³¹³⁾ «نسخة عن الوثيقة التأسيسية لحركة ضمير»، الوكالة الحرة للأخبار (2016).

⁽³¹⁴⁾ المرجع السابق.

5. كشف الغطاء عن الأصول الفكرية والتأويلات المولدة للإرهاب والتكفير ومواجهة السلوك الإقصائي المتطرف الديني أو القومي، وفضح الجماعات التي تنتهجها بتسمياتها المختلفة سواء كانت موالية للنظام أو معادية له.
6. تشكيل حركة ثقافية فاعلة في عقل ووجدان السوريين، وفي الرأي العام العربي والعالم.
7. بناء نوى ديمقراطية في القرى والمدن السورية ومدن الشتات، وحيث يوجد السوريون في مغرباتهم ودول لجوئهم، لتحمل هذه النوى قيمنا المشتركة، ولتبدع قيمًا مضافة عبر عملها وتفاعلها مع المجتمعات الموجودة فيها.
- في المقابل اقتصر نشاط الحركة منذ تأسيسها حتى مطلع العام 2017 على تنظيم الحملات المناصرة للشعب السوري والنشاط التضامني في دول اللجوء، ولا سيما أوروبا، بينما بقي نشاط الحركة محدودًا على مستوى الداخل السوري، ولم تجمع الحركة أي علاقة بتشكيلات المعارضة المسلحة على الأرض. وتفاعلت الحركة مع المتغيرات الإنسانية والاجتماعية في مسار الثورة السورية، وعبرت عن مواقفها ببيانات صادرة باسم الحركة على مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للحركة⁽³¹⁵⁾.

ملاحظات حول حركة ضمير

- من خلال دراسة الحركة بوصفها أحدث الانبثاقات السياسية في الثورة السورية، ضمن طابعها الثقافي المدني، يمكن استنتاج بعض النقاط العامة، أبرزها:
- مثلت حركة ضمير محاولةً لإعادة تشكيل الوسط الثقافي السوري، ولكن هذه المرة وفق منظور سياسي. ما يشير في جانب منه إلى استمرار حال الفراغ السياسي في الملف السوري لمراحل متقدمة؛ ما أدى إلى استمرار الانبثاقات السياسية بأشكال مختلفة، منها المدني والثقافي. في المقابل تلفت الحركة إلى مجموعة

(315) للاطلاع أكثر على طبيعة نشاط حركة ضمير، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/m846sZ>، <https://goo.gl/iYMSO0>، تاريخ الزيارات: 16 كانون الثاني/يناير 2017.

من الفنانين والمثقفين تجاوزوا الدور الفني إلى السياسي، على الرغم من أن الثورة تحتاج إلى الدعم الثقافي والفني بقدر السياسي، خاصة في المرحلة التي عانت فيها إصاق تهمة الإرهاب.

- من يلحظ التشكيلات التي أخذت تولد منذ عام 2015، فسيجد أن أولويات سياسية جديدة قد أضيفت إلى أهداف تلك التشكيلات، ومنها «محاربة التطرف والإرهاب»، إلى جانب إسقاط النظام. وذلك نتيجة لتفاعل تلك الحركات مع المتغيرات التي طرأت على الملف السوري محلياً وإقليمياً ودولياً، وتأثرها بها، فأخذت الأولويات السياسية بالتحول، ولعل هذا التحول لم يقتصر على أولويات تشكيلات سياسية، وإنما امتد ليحرف أولويات قوى دولية وإقليمية.

11- نتائج الانبثاقات السياسية (الوطنية)

من خلال دراسة التشكيلات السياسية الوطنية التي وُلدت بين العامين 2011-2017، وفقاً للمتغيرات التي حددتها الدراسة فئات تحليل مضمون (سياق التأسيس، الأعضاء المؤسسين، الأهداف السياسية، التصور السياسي لسورية، البنية التنظيمية، النشاط العام، العلاقة مع الفصائل العسكرية، العلاقة مع قوى المعارضة السياسية، العلاقات الخارجية، التفاعل مع متغيرات الصراع السوري) وبعد تحديد خصوصية كل تشكيل على حدة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العامة عن تجربة التشكيلات (الوطنية) في الثورة السورية، ويمكن على أساسها بناء استشراف متوسط المدى لمآلات تلك التشكيلات ومستقبلها السياسي، وتتوزع أبرز تلك النتائج وفق الآتي:

أ- ظرف النشأة ودوافعها

مثل انبثاق تلك التشكيلات عموماً، ردة فعلٍ على فشل التجربة الائتلافية في المعارضة السورية، وما تخللها من عوامل، أسهمت في الدفع باتجاه ولادة تلك

التشكيلات، والعمل منفردة، إما بخطّ موازٍ لخط الجسم الائتلافي الرسمي (الائتلاف) أو بخطّ مخالفٍ له، ولعل أبرز تلك العوامل:

- سيطرة القوى الإسلامية التنظيمية على المفاصل الأساس للأجسام الائتلافية (الإخوان المسلمون).
- حالة الاستقطاب الدولي والإقليمي داخل الجسم الائتلافي، وما ولّده من تناحر بين القوى السياسية المكونة للجسم الائتلافي.
- محاولة كسر احتكار الجسم الائتلافي لمفهوم المعارضة والثورة. إذ جاء انبثاق أغلب تلك التشكيلات السياسية وفق هذا السياق تقريباً.

وعلى الرغم من إسهام تلك العوامل الثلاثة السابقة إسهاماً مباشراً أو غير مباشر، في ولادة أغلب التشكيلات السياسية المنبثقة؛ إلا أن دوافع النشأة اختلفت من تشكيلٍ إلى آخر، وفق سياقات مختلفة، منها:

1. محاولة التعبير عن مقاربات جديدة حول التفاوض السياسي، ولا سيّما في ما يتعلق بنقطة (هيئة الحكم الانتقالي/ وبقاء الأسد)، مختلفة عن الثوابت التي حددها الائتلاف وما دار في فلكه من تشكيلات سياسية معارضة، ومحاولة ترجمتها ضمن أي توافق دولي وإقليمي يسعى لحل الأزمة وتوحيد المعارضة. وهذا السياق الذي لا يمكن فصله عن العامل الدولي والإقليمي واختلافه في مقاربه لشكل الحلّ السياسي في سورية، ولا يمكن فصله عن المتغيرات التي طرأت على مسار الثورة السورية، ولا سيّما قضية (الإرهاب) (التنظيمات المتطرفة) التي مثلت لبعض التشكيلات مدخلاً مهماً لتبرير تصوراتها ومقارباتها الجديدة للحل في سورية، وبالتالي مثلت نشأة بعض التشكيلات ضمن هذا السياق انخراطاً في لعبة المحاور الإقليمية والدولية، ويأتي ضمن هذا السياق (تيار بناء الدولة، تيار الغد السوري، حركة المجتمع التعددي⁽³¹⁶⁾، تيار قمع). وقد عبّروا عن تصور مختلف وجديد لمفهوم هيئة الحكم الانتقالي، وبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية.

⁽³¹⁶⁾ للتعرف أكثر على حركة المجتمع التعددي، ومؤسسة الحركة رندة قيس، راجع الملحق رقم (3).

2. محاولة الدخول إلى الأجسام الائتلافية: كتلاً لا أفراداً، بهدف زيادة الفاعلية؛ الأمر الذي أسهم بصورة أو بأخرى في تغذية تناحر الكتل السياسية داخل الجسم الائتلافي ذاته. (اتحاد الديمقراطيين السوريين/ ميشيل كيلو، الكتلة الوطنية الديمقراطية).

3. الاستعداد لمرحلة ما بعد التسوية (اقتصادياً): وهنا تندرج التشكيلات التي تأسست من مدخل اقتصادي، وبحكم هذا المدخل بدت بعيدة قليلاً عن الصراع السياسي لقوى المعارضة السورية، إلا أنها تُعدّ فاعليتها لمرحلة ما بعد الصراع، وهي إعادة الإعمار، وهنا يندرج تشكيل (تيار الوعد السوري/ فراس طلاس) إضافةً إلى بعض الشخصيات التي عملت وفق هذا المدخل من دون أن تتبنى أي خط سياسي (عبد الله الدردري، أيمن الأصفري، وغيرهم).

4. التعبير عن حالة اليأس من التشكيلات السياسية وأدائها في مسار الثورة السورية، ومحاولة تشكيل حالة حزبية جديدة، وتندرج ضمن هذا السياق تشكيلات (حزب الجمهورية، حركة ضمير).

ب- البنية التنظيمية

اتخذت الانبثاقات السياسية الوطنية أشكالاً تنظيمية مختلفة للتعبير عن وجودها السياسي (حركة، تيار، حزب، تجمع، كتلة، اتحاد)، إلا أن المتبع لكل بنية تنظيمية على حدة سيلاحظ مجموعة نقاط مشتركة بين تلك التشكيلات معظمها، النقاط التي مثلت مجالاً مهماً لتحليل مآلات تلك الانبثاقات، بوصفها بني سياسية متنوعة، ولعل أبرز تلك النقاط:

1. أشكال ائتلافية مصغرة: على الرغم من أن تلك التشكيلات مثلت ردة فعل على التجربة الائتلافية في الثورة السورية، إلا أنها أعادت، بصورة أو بأخرى، عبر بنيتها التنظيمية إنتاج (أشكال ائتلافية مصغرة) تلك التي يمكن الاستدلال عليها من طبيعة الأعضاء المكونين لأغلب تلك التشكيلات، إذ إنهم ينحدرون من مكونات أيديولوجية متعددة؛ وقد يبدو ذلك طبيعياً ومفهوماً، ولكن أن يحملوا رؤى

وتصورات مختلفات، داخل هيكل تنظيمي سياسي واحد!، فهذا ما يجعلها بيئة تنظيمية غير متجانسة أساساً، ويمكن لمس هذه الحالة عبر ملاحظة حركة الانشقاقات السريعة داخل بعض التشكيلات، وهي تعبر عن بنية تنظيمية غير مستقرة (تيار التغيير الوطني، اتحاد الديمقراطيين السوريين) إضافة إلى ذوبان بعضها ببعض (تيار الغد السوري)، مقابل تنقل بعض أعضاء تلك التشكيلات من جسم إلى آخر بشكل مجموعات وليس فرادى، فالمتتبع لأسماء بعض أعضاء تلك التشكيلات سيجد أن بعضها يتكرر في تشكيلات أخرى.

2. الشخصية: يلحظ أن أغلب تلك التشكيلات السياسية تعتمد على شخصية مؤسسها، ويرتبط تمويلها مباشرة به؛ وهو الأمر الذي مثل في بعض التشكيلات قناة وصل بين أحد الداعمين لنشاط التشكيل السياسي والتشكيل نفسه، إذ لم تستطع تلك التشكيلات التأسيس لحالة حزبية فكرية أو عقائدية تتجاوز الأشخاص، وذلك بسبب هروب أغلبها من الأيديولوجيا. ومن ثم فإن المستقبل السياسي لتلك الأحزاب يتوقف على مستقبل الأشخاص المؤسسين لها، فبقاؤها من بقائهم، وزوالها من زوالهم، يُستثنى من ذلك الحركات السياسية ذات الطابع المدني الثقافي (التي برزت بشكل حالة وليس أفراد).

3. غياب الشباب: يلحظ بوضوح غياب الشباب عن البنية التنظيمية لتلك الأحزاب، إذ اقتصرت تلك التشكيلات على مجموعة من الأسماء التي نشطت في الشأن العام ضمن الثورة السورية، واحتكرت هذا النشاط، ولعل ضمن هذا السياق يمكن تفسير انتقال بعض المجموعات من حزب إلى آخر.

4. العضوية حالة وظيفية: يلحظ أن أغلب تلك التشكيلات أو الانشقاقات السياسية مارست نشاطها السياسي عبر مؤسسات مختلفة استحدثتها (وسائل إعلام، مكاتب إغاثية، منظمات مجتمع مدني)، ومن ثم باتت حالة العضوية داخل أي تشكيل أقرب إلى الحالة الوظيفية المادية المتجاوزة لحالة الانتماء الحزبي.

ج- البرامج الحزبية

أعلنت التشكيلات الوطنية المختلفة عن برامج حزبية توضح تصوراتها لسورية بالقطاعات المتنوعة، وعلى الرغم من اختلاف تلك التشكيلات في تصوراتها ومقارباتها لصيغة الحل السياسي، إلا أن برامجها الحزبية تكاد تكون متشابهة، ومن يتتبع أغلب تلك البرامج تتضح عنده مجموعة من النقاط المشتركة أبرزها:

1. الإجماع على أهداف عمومية: بما يخص مستقبل الدولة السورية (دولة مدنية، مواطنة، حقوق الأقليات، حقوق الإنسان). غياب البرامج الاقتصادية الواضحة لشكل الدولة. غياب التصورات الدقيقة لشكل الإدارة المحلية، فعلى الرغم من إجماع عدد من تلك التيارات على رفض الفدرالية، والمطالبة باللامركزية الإدارية الموسعة، فإن الأخيرة تستوجب توضيحاً دقيقاً لما تكتنفه من خلط بين مفهومات التنمية والتحرر من قيود المركز.

2. برامج أحزاب حاكمة: المفارقة أن تلك التشكيلات أغلبها وضعت برامج حزبية تقترب بصيغتها لبرامج حزب حاكم، وقد يفسر هذا الاتجاه بوعي أهمية الأداء الدولي، وقد يُفسر بسعي محموم للسلطة، إجمالاً بقيت تلك الأهداف مجالاً لا يمكن قياسه أو سبره بحكم الظرف الموضوعي الذي حكم نشأة تلك التشكيلات السياسية في الخارج، إلا أن ذلك قد لا يغفر ملاحظة غياب البرامج قريبة المدى التي كان من الممكن أن تنشط ضمنها تلك التيارات، وهي المجتمعات السورية التي تشكلت في المهجر إضافةً إلى المخيمات، والمناطق المحررة الخالية من التنظيمات الجهادية التي تذرعت أغلب القوى السياسية بأنها حالت دون نشاطها في الداخل السوري الخارج عن سيطرة النظام.

د- العلاقة مع مؤسسات المعارضة الرسمية

تراوحت مواقف التشكيلات السياسية الوطنية في علاقتها مع الأجسام الائتلافية بين (ضعيف، متوسط، جيد) أي بين ممثل داخلها وبين علاقة غير مباشرة معها وقطعية نهائية، إلا أن المتتبع لتلك العلاقات سيجد أن أغلب التشكيلات السياسية

التي طالبت بالإطاحة بالأجسام الائتلافية الرسمية (المجلس الوطني، الائتلاف الوطني) أو إصلاحها أو استحداث غيرها، تمسكت ببقائها بشكل أو بآخر، ولعل ذلك من جهة محافظة على بقاء جسم تمثيلي جامع للمعارضة السورية، وإن كان هزياً، وربما من جهة أخرى للإبقاء على جسم سياسي ذو منزلة يتحمل أخطاء المعارضة السياسية كلها بتشكيلاتها الفردية كلها، ويوجه له النقد المستمر، بمعنى الإبقاء على هذا الجسم على أنه حالة للمقارنة بين أدائه وأداء التشكيلات الصاعدة، إذ إن زوال هذا الجسم كان يعني أن تتحمل كل تلك التيارات عبء ما تحمّله المجلس الوطني والائتلاف من بعده، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. في المقابل يبدو أن تلك التشكيلات السياسية اشتركت بقاسم الغربة عن الشارع السوري والمتغيرات المتسارعة على الأرض، وشدت نشاطها على وثائق الانتقال السياسي الأمامية، حيث مثلت المعارضة، وليس الحراك المدني، ما أدخل المعارضة في صراع على مستويين الأول: الصراع البيني داخل تياراتها المتناحرة، والثاني: الصراع مع النظام، وفقدت فيه الفاعلية بحكم المستوى الأول.

الفصل الخامس: المنصات السياسية

1. مقدمة
2. منصة القاهرة
3. منصة آستانة
4. منصة موسكو
5. الهيئة العليا للتفاوض
6. منصة حميميم
7. نتائج الفصل

1- مقدمة

منذ تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2012 ومع صدور وثيقة جنيف 1 عن (مجموعة العمل الدولية من أجل سورية)، وأقرت بأنّ (هيئة الحكم الانتقالي)، تُؤلف بالموافقة المتبادلة بين طرفين: الأول ممثلاً بحكومة النظام، والثاني ممثلاً بالمعارضة السورية إضافةً إلى مجموعات أُخريات⁽³¹⁷⁾؛ أخذ النظام السوري يكثف محاولاته المستمرة لشق صفّ المعارضة، وكسر احتكار الطرف الثاني (المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف الوطني السوري) لمفهوم المعارضة السياسية. وذلك عبر إتاحة هوامش عدة لتحرك بعض التشكيلات السياسية المعارضة في الداخل، والدفع بها بوصفها (معارضة داخلية وطنية) في مواجهة معارضة الخارج؛ فكانت أولى محاولات النظام بالسعي لتطويع واستغلال المعارضة السياسية الناجزة أساساً في الداخل (هيئة التنسيق، بقايا أحزاب الجبهة الوطنية، تيار بناء الدولة)، ليلجأ مع بداية عام 2011، ولا سيّما بعد استصدار قانون جديد للأحزاب، في إطار الإصلاح الشكلي الذي عمد إليه النظام، إلى تسهيل انبثاق مجموعات سياسية مرخصة قدمت نفسها بوصفها (معارضة وطنية).

وبعد تبني وثيقة جنيف 1 من مجلس الأمن بالكامل، في قراره رقم 2118 الصادر في 27 أيلول/ سبتمبر 2013، وتحولها بذلك إلى قرار دولي ملزم⁽³¹⁸⁾، وبموازاة الخط المحليّ الذي سلكه النظام، درجت بعض الدول الداعمة له على محاولات خلق وتصدير الحالة ذاتها من المعارضة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي؛ فشهد عام 2014 مساعي إقليمية ودولية (موسكو، إيران، والقاهرة)، تمثلت بدعوة عددٍ من تشكيلات المعارضة السياسية السورية إلى سلسلة اجتماعات مختلفة في محاولةٍ لخلق تجمّع جديد، يكسر احتكار الائتلاف لفضاء المعارضة، ويخلق مقاربات جديدة للحل السياسي، ولا سيّما في ما يتعلق بنقطة (هيئة الحكم الانتقالي ورحيل الأسد)، وسط تعنت الائتلاف الوطني السوري، ومقاطعته تلك الاجتماعات.

⁽³¹⁷⁾ للاطلاع بشكل أوسع على النصّ الحرفي لوثيقة جنيف 1 الصادرة عن (مجموعة العمل الدولية من أجل سورية)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/opDPiK>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

⁽³¹⁸⁾ للاطلاع على نصّ القرار (2118) بالنسخة العربية الرسمية، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي للأمم المتحدة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/IbLgmT>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

ومع بداية عام 2015 الذي شهد متغيرات محلية وإقليمية ودولية، دفعت بحراك دولي واسع في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة السورية، خصوصاً بعد التدخل الروسي الذي أدى إلى تسارع الرغبة الدولية في تأطير العملية السياسية بما يراعي شروط هذا الفاعل، كان لا بدّ من عودة الفاعلين الدوليين والإقليميين إلى طاولة المفاوضات؛ لتبدأ اجتماعات فيينا التي تمخض عنها القرار 2254 الذي يمثل خارطة طريق لحلّ الأزمة السورية⁽³¹⁹⁾، وبدأ السعي الإقليمي والدولي لتحضير المناخ المناسب للتفاوض، ولكن هذه المرة ليس بين الطرفين التقليديين (الائتلاف، النظام) فقد شكّلت تلك الظروف والمناخات الإقليمية فرصةً مهمةً بالنسبة إلى موسكو وبعض القوى الإقليمية لإعادة تفعيل المسار الموازي للمعارضة، وتقديم مقاربات جديدة للحل السياسي؛ فشهد عام 2015 انبثاقَ حال سياسية جديدة في مسار الصراع السوري، عُرفت بـ (المنصات السياسية)، ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها «تجمّع من قوى وشخصيات سياسية للتعبير عن مقاربات مختلفة للانتقال السياسي»، وشكّلت تلك المنصات مدخلاً جديداً لتصدير قوى سياسية تعبر عن مقاربات مختلفة عن تلك التي تبنّاها الائتلاف الوطني السوري، إذ عكست تلك المنصات، بصورة أو بأخرى، مقاربات الفاعلين الإقليميين والدوليين لعملية الانتقال السياسي في سورية.

وعليه، فإن هذا الفصل يحاول دراسة (المنصات السياسية) السورية بتشكيلاتها المكونة لها، وذلك لتفكيك ظرف النشأة المحلي والإقليمي والدولي لتلك المنصات، وفهمه، إضافةً إلى الهامش القانوني في الوثائق الأممية ذات الصلة بالانتقال السياسي السوري، وهو الذي شكّل مدخلاً لأغلب تلك المنصات، سعياً لتحديد طبيعة دورها الحالي في العملية السياسية، واستشراف أثرها في القضية السورية وتطورها اللاحق.

(319) للاطلاع على نص القرار (2254) بالنسخة العربية الرسمية، راجع: الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jmh6sF>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

2- منصة القاهرة

بدأت منصة القاهرة بدعوة بعض قوى المعارضة السورية لحضور مؤتمر في العاصمة المصرية القاهرة، تحت شعار توحيد رؤية المعارضة ومد الجسور مع معارضة الداخل، إلا أن الاجتماع الأول انطلق في 23 كانون الثاني/ يناير 2015 بوضع حرج في ظل الاعتذارات التي توالى من قبل المدعويين إليه، وموقف الائتلاف المعارض الذي رفض الدعوة، وعدّها محاولةً للالتفاف على شرعيته في تمثيل الشعب السوري، وعدّ مَنْ يحضر المؤتمر من أعضائه حاضراً «بصفته الشخصية، وليس ممثلاً عن الائتلاف»⁽³²⁰⁾؛ فحضرت بعض الشخصيات المؤتمر، وقاطعته أخريات، وكان واضحاً أن المجلس الوطني الكردي غير راض عن الاجتماع، إذ حضر ممثلٌ كردي واحد، وهو صالح مسلم من حزب PYD، وهو الذي تتهمه المعارضة بأنه منخرط في عمليات مسلحة من جهة، وأنه محسوب على النظام من جهة أخرى، إضافة إلى اعتذار قوى سياسية أخريات، أبرزها (المنبر الديمقراطي، المجلس الوطني، جماعة الإخوان المسلمين، حزب الجمهورية)، وعُقد الاجتماع الأول في ظل غيابٍ وتجاهلٍ من قبل أغلب قوى المعارضة السياسية الفاعلة، فكان أقرب إلى الفشل، وتلقّى الاجتماع اتهامات عدة، أبرزها محاولة شقّ صفوف المعارضة والقفز على بيان جنيف 1⁽³²¹⁾.

وفي 8-9 حزيران/ يونيو 2015 دعت الخارجية المصرية مرة ثانية إلى اجتماع موسّع لقوى المعارضة السورية، وعلى رأسها القوى التي حضرت الاجتماع الأول، ونتج من الاجتماع لجنةٌ عُرفت بـ (لجنة القاهرة) أو (منصة القاهرة)، وضمت بعض الشخصيات والقوى السياسية، ونتج من الاجتماع أيضاً ما سميّ بـ (إعلان القاهرة)، وتمخض عنه وثيقتان، الأولى: خارطة طريق للحل السياسي التفاوضي في سورية وفقاً

⁽³²⁰⁾ حضر عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خمسة من أعضائه فقط، بعد توجيه دعوة شخصية إلى ثمانية، فكان أن حضر بعض الأعضاء بصفة شخصية (أحمد الجربا، فايز سارة، زكريا السقال، قاسم الخطيب، محمد عوض)، فيما لم يلبّ الدعوة آخرون على الرغم من وصولها (هادي البحرة، بدر جاموس، نورا الأمير، نغم الغادري).

⁽³²¹⁾ «فشل اجتماع القاهرة بسبب غياب المعارضة السورية»، الموقع الإلكتروني تويت بوك (2015)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/9My2mH>، تاريخ الزيارة 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

للميثاق الوطني ومرجعيات جنيف 2012، والثانية: للعهد الوطني السوري والتشاور حول خطة التحرك المستقبلية للإسهام في تفعيل وثائق المؤتمر.

ضمت لجنة القاهرة 13 معارضاً سورياً من مكونات الشعب السوري، ومن أبرز أعضائها؛ الفنان السوري جمال سليمان، الدبلوماسي والناطق باسم الخارجية السورية والمنشق عنها جهاد مقدسي، إضافةً إلى قاسم الخطيب، وفراس الخالدي، وأنور مشرف (322).

انفتحت المنصة على مجموعة من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الملف السوري في محاولة للترويج لوثائقها، وطرح وجهة نظرها في الحلّ السياسي، حيث جرت لقاءات مع موسكو وأخرى مكثفة مع القاهرة وبعض العواصم الأوروبية، إلى جانب الانفتاح على المنصات المحلية الأخرى (آستانة، موسكو) (323).

وفي إثر اجتماعات فيينا بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الملف السوري، وما تلاها من اجتماع في العاصمة السعودية الرياض لتوحيد رؤية المعارضة السورية استعداداً لأيّ مرحلة تفاوض محتملة مع النظام؛ شاركت منصة القاهرة في اجتماع الرياض الموسع الذي حضره أكثر من 116 شخصية سورية معارضة من مختلف التيارات والقوى السياسية، وفي مقدمتها الائتلاف الوطني السوري وهيئة التنسيق وبعض الفصائل العسكرية، ليطمخض عنه تشكيل (هيئة عليا للمفاوضات)، توافقت عليها القوى المعارضة جميعها؛ فكان لمنصة القاهرة تمثيل فيها، حيث تشكلت الهيئة من 34 شخصية 10 من العسكريين، و5 من هيئة التنسيق الوطنية، و8 من الائتلاف الذين يمثلون المعارضة الخارجية، و8 من المستقلين الذين يمثلون مؤتمر القاهرة، وشخصيات مستقلة أخريات، «بحيث تمثل مكونات الشعب السوري كافة».

(322) «التقرير السياسي الدوري للمركز، البرلمان العربي يدعو لجنة مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية لحضور جلسته الختامية»، المركز الصحفي السوري (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/EZy0WU>، تاريخ الزيارة 26 كانون الثاني/يناير 2017.

(323) للاطلاع أكثر على نشاط منصة القاهرة الدولي والإقليمي، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/iDUurK>، <https://goo.gl/tylqIw>، <https://goo.gl/8te15L>، تاريخ الزيارات: 27 كانون الثاني/يناير 2017.

شاركت المنصة في مسار مفاوضات جنيف، استنادًا إلى قرار مجلس الأمن 2254 الذي تحدث عن ثلاثة مكونات رئيسة في المعارضة السورية هي الرياض والقاهرة وموسكو، وطالبت المنصة بألا يربط المسار السياسي بالمسار العسكري، مشددةً على أن «مسؤولية إيجاد الحل هي مسؤولية النظام، ورأى عضو المنصة جهاد مقدسي أن الحلّ الوحيد هو العودة إلى طاولة المفاوضات، وفق بيان جنيف وقرارات الشرعية الدولية، لكنه أكد أن منصات موسكو والقاهرة والرياض لن تذهب إلى طاولة المفاوضات، ما لم يكن هناك وقف لإطلاق النار»⁽³²⁴⁾.

رفضت منصة القاهرة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، خاصة في ما يتعلق بتقديم الدعم العسكري، في المقابل عدت المنصة على لسان العضو فيها جهاد مقدسي، «أن كل فصيل مسلح (غير سوري) ليس له مكان في سورية، وعليه مغادرة سورية أو سيستمر الصراع معه حتى دحره. أما كل من حمل السلاح وهو سوري فلا يمكن تجاهله والتعامل وكأنه غير موجود، لكن في الوقت ذاته يجب التعامل معه على أسس واضحة، وهي الالتزام بالحل السياسي التفاوضي المبني على مرجعية المفاوضات التي وافقت عليها المعارضة السورية والسلطة السورية، وهي بيان جنيف وبنود القرار 2254 والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة، أما التنظيمات المصنفة رسميًا إرهابية من قبل الأمم المتحدة فلا مكان لها في الحل السياسي، وهي عدوة الشعب السوري بأكمله»⁽³²⁵⁾.

عدت المنصة إعلان الفدرالية من جانب حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في شمال شرق سورية؛ (خطوة متسارعة وغير موفقة)، ولا تتحقق إلا من خلال سياق سياسي محدد، وأنه من غير الممكن لأي منطقة أن تختار نمط حكمها النهائي وحدها، بل يجب أن يكون هذا نتيجة للعملية السياسية الشاملة، في حين شجعت

⁽³²⁴⁾ «منصة القاهرة المعارضة: حل الأزمة السورية هي مسؤولية النظام»، صحيفة الوطن (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/XCEhw0>، تاريخ الزيارة 31 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³²⁵⁾ أحمد أبو هارون، «حوار مع عضو منصة القاهرة جهاد مقدسي»، صحيفة أخبار اليوم (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jUIxPd>، تاريخ الزيارة 27 كانون الثاني/يناير 2017.

منصة القاهرة اللامركزية الموسعة في حدود سورية الموحدة، ودعمت حقوق المكوّن الكردي ضمن سورية الموحدة، مشددةً على وحدة التراب السوري⁽³²⁶⁾.

طرحت منصة القاهرة رؤيتها السياسية للمرحلة الانتقالية في سورية، حيث عدت «هيئة الحكم الانتقالي ليست جسمًا واحدًا بل هي هيئة كاملة الصلاحية (مؤسسة) تضم خمسة مكونات مشتركة بين السلطة والمعارضة، وهي⁽³²⁷⁾:

1. مجلس وطني انتقالي (دوره تشريعي ورقابي في موضوع إطلاق عملية التعديلات الدستورية والإشراف عليها وصولاً إلى دستور سوري جديد).

2. مجلس القضاء الأعلى.

3. حكومة المرحلة الانتقالية (بصلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف).

4. المجلس الوطني العسكري (بإمرة الحكومة الانتقالية، ويتولى ملف محاربة الإرهاب، وتنظيم موضوع السلاح العشوائي، ودمج الفصائل (السورية) في جسم الدولة السورية - غير الإرهابية بالانتماء أو الممارسة - التي قبلت بالحل السياسي، والتزمت بالاتفاق السياسي).

5. الهيئة العليا للعدالة والإنصاف (العدالة الانتقالية والمصالحات). وتنتهي المرحلة الانتقالية مع إنجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً للدستور الجديد بعد إقراره سورياً⁽³²⁸⁾.

في المقابل، تبنت منصة القاهرة «مبادرةً سياسيةً لحل الأزمة السورية»، قالت: «إنها أسستها على نتائج زيارة مستشار الأمن القومي السوري، علي مملوك، إلى

(326) أحمد أبو هارون، «حوار مع عضو منصة القاهرة جهاد مقدسي».

(327) «جهاد مقدسي: هذه رؤية منصة القاهرة من موضوع تشكيل هيئة الحكم الانتقالي»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2016)، وهي مادة صحفية صاغها الموقع عن منشور لجهاد مقدسي في صفحته الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) الذي طرح من خلاله رؤية منصة القاهرة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/7GstfT>، تاريخ الزيارة: 31 كانون الثاني/يناير 2017.

(328) رأّت منصة القاهرة أن وثائق مؤتمر القاهرة هي منتج سوري صرف؛ هدفه الأول المحافظة على الدولة السورية وليس السلطة، وخلق نمط حكم جديد يضمن صناعة السلام بين السوريين من الأطراف كلها من دون إقصاء وبصورة غير تجميلية، وهذا المنتج هو (وجهة نظر) ممكن البناء عليها، وتحديثها بما يناسب مكونات الشعب السوري ومتطلبات الحل والانتقال السياسي.

القاهرة في أكتوبر 2016، والتقى فيها عددًا من المسؤولين الأمنيين المصريين⁽³²⁹⁾؛ وتقضي باستبعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة، والإبقاء على المعارضة السلمية المؤمنة بالحل السياسي فحسب، بوصفه الحلّ للأزمة السورية. وتقوم المبادرة على «تعيين نواب للرئيس بشار الأسد من المعارضة السورية السلمية غير المسلحة، وهؤلاء يعرفهم النظام السوري ويتعامل معهم، واستبعاد المعارضة المسلحة تمامًا من اللعبة، وإذا قبل الرئيس بشار الأسد إشراك المعارضة السلمية المؤمنة بالحل السياسي، في نظامه، وتعيين نواب له منهم، بحيث تكون هناك مشاركة طوال المرحلة الانتقالية، فلن يكون هناك في مواجهته سوى المسلحين، الممولين من بعض الدول التي تريد نشر الإرهاب في سورية، وعند نهاية المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لن يكون للإرهابيين أيّ دور فيها»، ولا تقضي المبادرة بأن يترشح الرئيس الأسد بصورة شخصية للانتخابات الرئاسية (المقبلة)، ولكن قيادات نظامه تستطيع أن تنافس في هذه الانتخابات، بحيث لن يكون هناك إقصاء لأحد، إذا قبل الرئيس بشار الأسد بهذه المبادرة»⁽³³⁰⁾.

3- منصة آستانة

انبثقت (منصة آستانة) بصورة تجمع سياسي ناتج عن سلسلة اجتماعات، دعت إليها روسيا في العاصمة الكازاخستانية (آستانة) في 24 أيار/ مايو 2015، وعُدّت امتدادًا للقاءات تشاورية بين أطراف معارضة الداخل جرت في روسيا (موسكو 1-2)، واستمر

⁽³²⁹⁾ قام رئيس مكتب الأمن الوطني في سورية، اللواء علي مملوك، بزيارة رسمية إلى القاهرة بناء على دعوة من الجانب المصري، استمرت يومًا واحدًا، التقى فيها اللواء خالد فوزي، نائب رئيس جهاز الأمن القومي في مصر وكبار المسؤولين الأمنيين، وتم الاتفاق بين الجانبين على تنسيق المواقف سياسيًا بين سورية ومصر، وكذلك تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب الذي يتعرض له البلدان. للاطلاع على المزيد حول الموضوع، راجع: وكالة الأنباء الروسية سيوتنيك (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/M0Viuw>، تاريخ الزيارة: 31 كانون الثاني/ يناير 2016.

⁽³³⁰⁾ «مبادرة من المعارضة السورية في القاهرة: مشاركة الأسد واستبعاد المسلحين، تصريح رسمي من عضو منصة القاهرة، الدكتور أنور المشرف، لوكالة سيوتنيك الروسية حول المبادرة التي طرحتها منصة القاهرة»، وكالة الأنباء الروسية سيوتنيك (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/s2fQPk>، تاريخ الزيارة: 31 كانون الثاني/ يناير 2017.

بها مجموعات من معارضة الداخل، وبعض ممثلي منظمات المجتمع المدني، وشخصيات مستقلة من المعارضة خارج سورية، في العاصمة آستانة.

ضمت المنصة عددًا من القوى السياسية وشخصيات المعارضة، أبرزها: ممثلة حركة المجتمع التعددي في سورية رندة قسيس، إضافةً إلى رئيس الحزب الوطني للعدالة والدستور (وعد) نبيل قسيس (قبل انشقاقه عن حزب واعد)، ونائب الأمين العام للحزب ذاته سعد وفائي. وعضو هيئة العلماء السوريين الأحرار عبد الجليل السعيد. إضافة إلى مصعب النعمي ممثلًا عن العشائر، وأنس جودة ممثلًا عن حركة البناء الوطني، وأمين عام حزب المؤتمر الوطني من أجل سورية أليان مسعد، وأمين سرّ حزب الشباب الوطني سهير سرميني، مقابل عدد من الشخصيات الممثلة لبعض القوى السياسية وهم الطيب التيزيني، وميس كريدي، ومحمود مرعي، وسمير العيطة، وقدرى جميل (331).

توافق المؤتمر في نهاية مباحثات آستانة على مبادئ عامة لتسوية الأزمة السورية، وهي: «الحفاظ على مركزية الدولة السورية، انسحاب جميع المسلحين الأجانب من البلاد، ضرورة تشكيل جبهة موحدة ضدّ الإرهاب، وتأكيد ضرورة اعتماد الحل السياسي للأزمة، وأن الحل العسكري غير قادر على وضع حدّ لمسلسل العنف، إضافة إلى مشاركة كلّ القوى الوطنية السورية وفعاليات المجتمع المدني في الحوار، وهو شرط لا بدّ منه في الحل، وعدّ مبادئ (جنيف 1) وتطويراتها الأساس لأي حل سياسي، مع البناء على كل مسارات الأوراق التوافقية الأخرى (موسكو 1-2)، شرطًا لعملية الانتقال السياسي في سورية، عبر حكومة توافق وطني مرحلي، حيث يفضي ذلك، في نهاية المطاف، إلى تغيير بنية النظام وفتح الآفاق أمام التحول الديمقراطي الجذري للنظام ومؤسسات الدولة» (332)، وعدّ المجتمعون أن «إقامة إدارة ذاتية يُعدّ نموذجًا ناجحًا لبناء سورية فدرالية ديمقراطية غير طائفية، وغير خاضعة للتصويت في

(331) «متابعة مؤتمر أستانة في كازخستان»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية في لندن، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pld3m9>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

(332) «صدور بيان ختامي عن مباحثات المعارضة السورية في أستانة»، الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/6FqIkW>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

البرلمان، فيما أبدى بعضهم عدم رفضه لأن يكون الأسد جزءًا في المرحلة الانتقالية التي قد تشهدها البلاد»⁽³³³⁾.

في المقابل فإن 6 مشاركين من أصل 27 مشاركًا رفضوا التوقيع على البيان الختامي، وأصدروا بيانًا خاصًا بهم، وجاء رفضهم لأن المجتمعين لم يتفقوا على إدراج اسم الرئيس السوري بشار الأسد في البيان الختامي، إذ اكتفى البيان بالإشارة إلى إيجاد حلّ سياسي للأزمة السورية، بينما أراد المعارضون الستة إدراج بندٍ ينص على أن الأسد يجب أن يرحل مع الوقت، وأن تُسلّم السلطة إلى ما يسمى بالمجلس الرئاسي⁽³³⁴⁾ ⁽³³⁵⁾.

قاطعت المعارضة السياسية السورية، ممثلةً بالائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة، مباحثاتِ آستانة استمرارًا لموقفها من موسكو-1-2، في المقابل لم يُعر النظام اجتماع الأستانة أهميّةً، وعدّه حوارًا بين معارضة من طرف واحد، وانتقدها مندوب النظام في الأمم المتحدة بشار الجعفري، ورأى أنها تمت من دون أيّ مشورة حكومية⁽³³⁶⁾.

4- منصة موسكو

جاء تشكيل (منصة موسكو) في عقب اللقاء التشاوري الذي عُرف باسم موسكو 2، وعُقد في 6-9 نيسان/ أبريل 2015 في العاصمة الروسية موسكو، وجمع وفدًا عن نظام الأسد بقيادة بشار الجعفري، في مقابل وفد عن بعض القوى السياسية من

⁽³³³⁾ «سوريون يجتمعون في الأستانة باسم المعارضة ويعتبرون روسيا صاحبة بصمة إنسانية»، الموقع الإلكتروني الإخباري السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jVGDGu>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽³³⁴⁾ «سوريون يجتمعون في الأستانة باسم المعارضة ويعتبرون روسيا صاحبة بصمة إنسانية»، الموقع الإلكتروني الإخباري السورية نت.

⁽³³⁶⁾ للاطلاع أكثر على موقف قوى المعارضة السياسية ممثلة بالائتلاف الوطني وردود فعل النظام السوري حول مباحثات آستانة، راجع: «متابعة مؤتمر أستانة في كازخستان»، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية في لندن، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pld3m9>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

معارضة الداخل، وقد سبقه لقاء بين القوى نفسها أطلق عليه موسكو 1، واختتم أعماله في 29 كانون الثاني/يناير 2015⁽³³⁷⁾، وجاءت هذه اللقاءات التشاورية سلسلةً لاجتماعات أطلقتها روسيا بين معارضة الداخل وممثلين عن النظام السوري «لتقريب وجهات النظر وإيجاد مخرج للأزمة السورية»، وجاء اسم المنصة (موسكو) بعد أن أطلقه منسق مؤتمر موسكو 2، فيتالي نغومكين للتعبير عن مخرجات اللقاء، وذلك بعد تبني الحضور وثيقةً سياسيةً من تسع نقاط⁽³³⁸⁾، وانبثاق منصة عن اللقاء لتطبيق مخرجاته، باتت تعرف بـ (منصة موسكو).

⁽³³⁷⁾ وعقد لقاء موسكو الأول في المدة من 26 إلى 29 يناير/كانون الثاني من دون أن يتمخض عنه شيء مهم يخص القضية السورية، ورأى بعض المعارضين وفي مقدمتهم الائتلاف الوطني أن اللقاء؛ هو بين وفد النظام وبين شخصيات معارضة محسوبة على نظام الأسد وليس ضده، وإنما تم للالتفاف على بيان جنيف 1، والقفز على شرعية الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، لذلك لم يخرج اللقاء التشاوري الأول بقرارات واضحة، فيما أعلن القائلون عليه والمشاركون فيه أن إيجاد حل للقضية السورية المندلعة منذ 4 أعوام يحتاج إلى جولات عدة ومفاوضات في موسكو وغيرها. للاطلاع على المزيد عن مؤتمر موسكو، راجع: «بوغدانوف: النظام يطلب جولة ثالثة من مفاوضات جنيف»، الموقع الإخباري السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/IS3M4i>، تاريخ الزيارة: 3 شباط/فبراير 2017.

⁽³³⁸⁾ بنود ما تم إعلانه من منصة موسكو: انتهى لقاء موسكو بين وفد المعارضة والنظام السوري بوثيقة أعلن عنها في عقب الاجتماع وتتضمن نقاطاً عدة:

- تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء على جنيف 1 تاريخ 30-حزيران 2012.
- مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على الأطراف العربية والإقليمية والدولية كافة التي تسهم في سفك الدم السوري بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف الأعمال الداعية له كافة.
- مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار، والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب كافة المفروضة على الشعب السوري ومؤسساته.
- إن نتائج أي عملية سياسية تتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزاباً وفعاليات مؤمنة بالحل السياسي.
- دعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تسهم في تحقيق التسوية السياسية ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب.
- مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتهمية الظروف المناسبة لإعادة المهجرين.
- أسس أي عملية سياسية تكمن في المحددات الآتية: (المحافظة على سيادة وطنية، وحدة سورية أرضاً وشعباً، المحافظة على مؤسسات الدولة وتطويرها والارتقاء بأدائها، رفض أي تسوية سياسية تقوم على أساس أي محاصصة عرقية أو مذهبية أو طائفية، الالتزام بتحرير الأراضي السورية كافة، الطريق الوحيد لإنجاز الحل السياسي هو الحوار الوطني السوري السوري بالقيادة السورية من دون أي تدخل خارجي).

وقد حضر لقاء موسكو 2 عددًا من القوى السياسية المعارضة، وأبرزها (هيئة التنسيق الوطنية، جبهة التغيير والتحرير، حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ممثلون عن كلٍّ من: منبر النداء الوطني، هيئة العمل الوطني، العشائر، إضافةً إلى بعض الأحزاب الصغيرة المرخصة من قبل النظام السوري، وهي التي انبثقت بعد قانون الأحزاب الذي أصدره النظام في 2011⁽³³⁹⁾). في المقابل قاطع الائتلاف الوطني وبعض تشكيلات القوى السياسية في الخارج هذا اللقاء وعدّوه محاولةً جديدةً من موسكو للالتفاف على بيان جنيف 1 وتشكيل معارضة قابلة للتفاوض مع نظام الأسد بشروط بعيدة عن تطلعات الحراك السوري.

-
- التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بأيدي مؤسسات الدولة.
 - مطالبة المجتمع الدولي بدعم التوافق الذي سيتم التوصل إليه حول الحل السياسي الشامل في لقاءات موسكو تمهيداً لاعتماده في مؤتمر جنيف. للاطلاع على وثيقة منصة موسكو بالتفصيل، راجع: شبكة شام الإخبارية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dmEIRS>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.
 - (339) وقد اكتمل عدد المشاركين من المعارضة والمجتمع المدني والعشائر في اللقاء، وبلغ 33 مشاركاً، توزعوا كما يأتي:
 - ستة أعضاء من هيئة التنسيق الوطنية، هم: حسن عبد العظيم، وعارف دليلة، وصفوان عكاش، وخالد المحاميد، وزيايد وطرفة، وعادل إسماعيل.
 - ستة من (الجبهة للتغيير والتحرير)، هم: قدري جميل، وخالد عثمان وسليم خير بيك، ومازن مغربية، وفتح جاموس، واحيقار رشيد عيسى.
 - ممثلون عن (PYD)، هما صالح مسلم محمد، وخالد عيسى، وثلاثة عن الإدارة الذاتية: أمينة أوسي، وسنحاريب برصوم، وفنر حسين الكعيط.
 - عن العشائر: نواف طراد الملحم، وحميذة حسن العلي، وعباس الحبيب، وعبد الناصر الهندي.
 - ممثلون عن منبر النداء الوطني، هما: سمير العيطة وفخر زيدان.
 - ممثلون عن هيئة العمل الوطني، هما: ميس كريدي ومحمود مرعي.
 - يضاف إلى ذلك ممثل واحد عن أحزاب مرخصة من قبل النظام السوري وتجمعات صغيرة أخريات، من مثل رندة قسيس عن حركة المجتمع التعددي، ولمي الأتاسي من الجبهة السورية، ومجد نيازي عن حزب سورية الوطن، وسهير سرميني عن حزب الشباب السوري، ومحمد رحال عن المؤتمر الوطني السوري، وشخصيات مستقلة ومجتمع مدني، من مثل ريم تركماني ونمرود سليمان ومحمد حبش. للاطلاع أكثر على التشكيلات السياسية التي حضرت لقاء موسكو2، راجع: «خلافات بين أعضاء وفد المعارضة السورية للقاء موسكو2»، الموقع الإخباري السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/n74Wlq>، تاريخ الزيارة: 3 شباط/ فبراير 2017.

مثل منصة موسكو عددًا من الشخصيات عن تلك القوى، أبرزها، سمير العيطة، فاتح جاموس، مازن مغربية (متوفى)، وفي مقدمتهم رئيس المنصة قدري جميل⁽³⁴⁰⁾، أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وعضو مجلس رئاسة (الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير)، ويعدّ جزءًا من المعارضة السوريّة في الداخل، المقبولة من النظام السوري. أسّس جميل في العام 2002 (حزب الإرادة الشعبيّة)، ومع بداية الاحتجاجات الشعبية في آذار/ مارس 2011 رأى أن «ما يحدث في سورية هو تحريض غربي للحفاظ على وضع الدولار الأميركي وإنقاذه، كما ربط الحراك الشعبي باحتجاجات كثيرة اجتاحت العالم بسبب الأزمة الاقتصادية في (وول ستريت)، ودعا إلى تغيير شامل تحت إدارة الرئيس السوري بشار الأسد»⁽³⁴¹⁾، كما شارك في صياغة الدستور السوري الذي تمّت المصادقة عليه بموجب (استفتاء شعبي) في 2012، وشكّل مع عدد من الأحزاب (الجبهة الشعبيّة للتغيير والتحرير) تحضيرًا للانتخابات التشريعيّة في 23 حزيران/ يونيو 2012، وانضمّ في وقت لاحق إلى حكومة النظام السوري بصفة نائب رئيس الوزراء السوري، وائل الحلقي. الأمر الذي عرّض قدري جميل لانتقادات واتهامات واسعة من أطراف المعارضة السورية في الخارج على رأسها (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) الذي اتهم قدري جميل بشرعنة نظام الأسد بشكل أو بآخر والانخراط في إجراءات حكومية شكلية من شأنها الائتلاف على مطالب الحراك الثوري تحت صفة المعارضة.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2013 غادر نائب رئيس الوزراء السوري قدري جميل، إلى موسكو بزيارة اعتيادية، ومن هناك بدأت ترد معلومات عن انشقاقه، ليصدر مرسوم رئاسي سوري بإعفائه من منصبه، ووفق بيان رئاسة مجلس الوزراء السوري؛ فإنّ

(340) جميل من مواليد دمشق عام 1952، يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة موسكو، وهو أستاذ محاضر في معهد تخطيط التنمية الاقتصادية الاجتماعيّة في دمشق، وعضو في الحزب الشيوعي السوري منذ عام 1966، وعمل في مواقع مختلفة، منها رئيس تحرير صحيفة الحزب الشيوعي السوري المركزيّة "نضال الشعب"، وله مؤلّفات وأبحاث مختلفة في المجالات الفكرية والاقتصاديّة والسياسيّة. للمزيد عن قدري جميل، راجع: «تعريف بتاريخ قدري جميل»، موقع جنوبية (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1402w>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.

(341) «تصريح رسمي من قدري جميل للإذاعة، قدري جميل: هيئة التنسيق في ورطة... وهناك تظاهر سلميّ مأجور في سورية»، إذاعة سورية (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xYywfq>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.

«إعفاء جميل كان نتيجةً لغيابه عن مقر عمله من دون إذن مسبق، ولعدم متابعته واجباته المكلف بها كونه نائباً اقتصادياً في ظل الظروف التي تعاني منها البلاد، إضافةً إلى قيامه بلقاءات خارج الوطن من دون التنسيق مع الحكومة»، وذلك في إشارة إلى اللقاء الذي أجراه جميل في جنيف مع السفير الأميركي السابق في سورية روبرت فورد، وتمّ في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2013. في المقابل برّر نائب رئيس الوزراء السوري المقال انشغاقه عن النظام السوري، وأعلن من موسكو أنه «مرتاح لخياره ترك الحكومة، وأنه يستطيع بعد ذلك المناورة بحرية أكبر»، الأمر الذي عاد بردود فعل سلبية، ولكن هذه المرة من جمهور النظام السوري (342).

على الرغم من أنها تشكلت في روسيا، رفضت منصة موسكو التدخل الخارجي لحل الأزمة السورية، واتهمت بعض أطراف المعارضة السياسية في الخارج بأنهم «هم من استدعى التدخل الأجنبي»، في حين عدّت المنصة نفسها «معارضة وطنية» تقدم نموذجاً يثبت إمكان النضال ضد النظام من أجل تغييره، ورفض التدخل الخارجي في آن واحد⁽³⁴³⁾، وعدّت أن «مناقشة بقاء الأسد من عدمه تسخيفٌ لقضية واسعة وعميقة جداً، عبر شخصنة الأزمة، وطريقة أوروبية-أميركية في حل الأزمات كما حدث في ليبيا والعراق، وهي تصغير القضية إلى مستوى الأشخاص، وعدّت هذه النقطة

(342) للاطلاع بشكل أكبر على حادثة انشقاق قدري جميل عن الحكومة السورية بعد أن كان نائباً لرئيسها (2013)، وما استتبع ذلك من ردود فعل من قبل الحكومة السورية وتصريحات من قبل قدري جميل، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/iaSz7F>، <https://goo.gl/m1m3aR>، تاريخ الزيارات: 4 شباط/ فبراير 2017.

(343) فوضت (أطراف من المعارضة السياسية) في داخل سورية قدري جميل بتمثيلها في التحضير لمؤتمر جنيف 2، وقال ائتلاف قوى التغيير السلمي في بيان إنه يفوض جميل ومن يلتحق به تفويضاً كاملاً. وأضاف البيان أن التفويض يشمل التمثيل والحديث باسم قوى وأحزاب الائتلاف، منفردة ومجموعة في سياق الاتصالات التي يجريها الائتلاف خارج البلاد تحضيراً للمؤتمر الخاص بإيجاد مخرج سياسي للأزمة في سورية. وأوضح البيان أن قاعدة عمله تقوم على وقف العنف والتدخل الخارجي وإطلاق عملية سياسية كفيلة بحقق دماء السوريين، وإحداث التغيير السلمي المطلوب. للاطلاع على المزيد، راجع: «أحزاب من معارضة الداخل تفوض قدري جميل»، الموقع الإلكتروني لقناة العالم الإيرانية (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Go2tGz>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.

مسألة تخص السوريين وحدهم، وستقرر عندما يجلس الجميع إلى طاولة الحوار»⁽³⁴⁴⁾.

وفي نهاية 2015 وبعد انعقاد مؤتمر الرياض لتوحيد قوى المعارضة السورية، دعا المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية حسن عبد العظيم، منصةً موسكو ورئيسها قذافي جميل إلى الانضمام إلى الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن المؤتمر؛ إلا أن منصة موسكو رفضت الدعوة بدعوى أنها «تقيم تحالفاتها بناء على الندية لا على التبعية»، في إشارة إلى الهيئة العليا للمفاوضات التي ما انفك قذافي جميل ينتقدها ومن قبلها الائتلاف الوطني، متهمًا إياها بارتهاج القرار السياسي واحتكار حق الحوار بين المعارضة والنظام، وعدم الاعتراف بأي من منصات المعارضة المختلفة، وعرقلة مسار جنيف عبر شروطها المسبقة⁽³⁴⁵⁾، في حين عدّ رئيس المنصة أنّ «هيئة التنسيق على الرغم من موافقها الملتبسة؛ إلا أنها معارضة وطنية ويجب أخذها في الحسبان»، في المقابل عدّت الهيئة العليا للمفاوضات أنّ «منصة موسكو ليست معارضة، وإنما هي من صنع الأسد وأنها معارضة للمعارضة وليس للنظام»⁽³⁴⁶⁾.

لم يكن لمنصة موسكو أي نشاط أو تمثيل عسكري على الأرض، فضلاً عن أنها رفضت التسليح من طرف المعارضة، وطالبت بحصر السلاح في يد الدولة السورية، وأيدت وقف إطلاق النار كأساس لإطلاق عملية سياسية، ورأت أنّ «انتصارات الجيش العربي السوري أو أي تقدم له تصب في صالح الأغلبية الشعبية ضد الجبهة الفاشية»⁽³⁴⁷⁾. بينما لا ترى المنصة في تدخل موسكو تدخلاً خارجياً، وإنما دعماً للعملية السياسية، كما تعد على لسان رئيسها أنّ «موقف حزب الله في سورية موقف عقلائي، وأنه وإن أرسل قواته إلى سورية؛ إلا أن ذلك جاء بعد دخول عشرات الآلاف

⁽³⁴⁴⁾ «أحزاب من معارضة الداخل تفوض قذافي جميل»، الموقع الإلكتروني لقناة العالم الإيرانية.

⁽³⁴⁵⁾ «حسن عبد العظيم: دعوتنا منصة موسكو للانضمام لازالت مفتوحة»، الموقع الإلكتروني لراديو روزنة (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ECyhsx>، تاريخ الزيارة: 3 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁴⁶⁾ «تصريح لرئيس وفد الهيئة العليا للمفاوضات، أسعد عوض الزعبي، الزعبي: مجموعة موسكو معارضة شكلها النظام»، موقع السوري الحر (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Ka590L>، تاريخ الزيارة: 3 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁴⁷⁾ «فاتح جاموس: لا اختراقات في جنيف 4 وأي تقدم للجيش العربي السوري هو ضد الجبهة الفاشية ولصالح الأغلبية الشعبية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة (بلدنا)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4qIuz6>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.

من المقاتلين الأجانب إلى الأراضي السورية»، ونفى قدرى جميل أن يكون النظام هو المسؤول عن هجمات الكيماوي في الغوطة الشرقية، ورأى أن «النظام حينها كان يتقدم عسكرياً هناك وليس من مصلحته ارتكاب جريمة من هذا النوع، ورجح أن يكون وراء تلك الجريمة طرفٌ ثالثٌ، ربما قوى خارجية إقليمية أو دولية أو ربما فصائل متطرفة هي من ارتكبتها لإيقاف تقدم النظام عسكرياً، ولتجيش المجتمع والعالم ضد سورية واتخاذ قرارات دولية حازمة ضدها»⁽³⁴⁸⁾.

طالبت منصة موسكو بتمثيل أوسع للکرد على طاولة المفاوضات، وتحديدًا حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وعدت أن موقفهم يتميز أكثر عن مجموعة الرياض، وأن لديهم هامش مناورة سياسية أكبر، في المقابل أعلنت منصة موسكو رفضها الفدرالية التي أعلنها الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية، وأكدت أن تحقيق الفدرالية يحتاج إلى طلب مكونين على الأقل ولا يكفي أن يطالب مكون واحد بالفدرالية لئتم ذلك، و«سيكون الأمر مضحكاً في الحديث عن فدرالية من طرف واحد. وحتى ضمن هذا الطرف الواحد لا أحد يعرف مدى قبول سكان هذه المناطق بفكرة الفدرالية نفسها ولم يستفت أحد السكان هناك»، في حين دعت المنصة إلى إعطاء حقوق واسعة للمناطق في سورية ضمن إطار توسيع اللامركزية في إطار نظام الحكم المقبل في سورية⁽³⁴⁹⁾.

نادت منصة موسكو بتطبيق القرار الأممي 2254 والالتزام به، إلا أنها قدمت في نيسان/ أبريل 2016 مقترحاً مشتركاً مع منصتي (آستانة والقاهرة) للمبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي مستورا، يتضمن تعيين خمسة نواب للرئيس مع نقل صلاحيات الرئاسة إليهم، وذلك في إطار البحث عن مخرج لموضوع تشكيل الجسم الانتقالي بصلاحيات كافية، وتضمن المقترح أن النواب الخمسة هم؛ «لشؤون الجيش، والأمن، والسياسة الخارجية، والقضاء، والتشريع، ويتم تعيينهم بالتوافق ليكون مقدمة

⁽³⁴⁸⁾ «قدرى جميل: بقاء الأسد في منصبه حتى الانتخابات القادمة أمر محسوم وموقف حزب الله عقلائي جداً»، الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/EMrtrh>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁴⁹⁾ «حوار مع رئيس منصة موسكو قدرى جميل، جميل: هدفنا التغير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، الموقع الإلكتروني لصحيفة الرأي (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/7Ijzyy>، تاريخ الزيارة: 3 شباط/ فبراير 2017.

لتشكيل الحكومة الانتقالية، أو قد يكونون مع التفرعات الهيكلية الناتجة عنهم (الجسم الانتقالي). كان الطرح ضمن أفكار قديمها وفدا منصتي موسكو وآستانة ضمن وفد العلمانيين الديمقراطيين الذي يضم أيضًا منصة القاهرة». وتجدر الإشارة إلى أن المادة 91، في الدستور السوري، تشير إلى أنه يحق لرئيس الجمهورية «تسمية نائب له أو أكثر، وأن يفوضهم ببعض صلاحياته»، ويبدو أن هذه المادة هي التي استندت إليها منصة موسكو في صياغة هذا الطرح»⁽³⁵⁰⁾.

استمر التنسيق المشترك بين منصات (القاهرة، موسكو، وآستانة)، وأخذت تلك المنصات تطرح رؤى مشتركة للانتقال السياسي في سورية، والتقت في هذا السياق المبعوث الأممي إلى سورية (ستيفان دي مستورا) مرات عدة، إضافةً إلى لقاءات مع نائب وزير الخارجية الروسية المبعوث الرئاسي الخاص للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميخائيل بوغدانوف، والذي رحب بتشكيل قيادة موحدة لتلك المنصات، الدعوة التي بدأت موسكو بترجمتها وتوسيعها بصورة فعلية في 27 كانون الثاني/يناير 2017، وذلك بعد دعوتها المنصات الثلاثة، إضافةً إلى منصة (حميميم) وممثل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD صالح مسلم، إلى اجتماع موسع في موسكو قاطعه الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، الاجتماع الذي أعقب لقاء آستانة بين وفد الفصائل العسكرية المعارضة ووفدٍ عن نظام الأسد، وجاء في إطار الدفع الروسي لتوحيد جبهة المنصات، ومحاولة تشكيل كتلة حرجة منها قبل المفاوضات السياسية في جنيف 4، إضافةً إلى تسليم تلك المنصات نسخة من الدستور السوري الجديد الذي اقترحتة موسكو، الأمر الذي استنكرته الهيئة العليا للمفاوضات بدعوى أنه (التفاف جديد على تمثيل المعارضة السورية)⁽³⁵¹⁾.

⁽³⁵⁰⁾ «منصة موسكو تقترح خمسة نواب للرئيس، كحل لمعضلة الجسم الانتقالي»، الموقع الإلكتروني لقناة الميادين (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/IhA4Sp>، تاريخ الزيارة: 4 شباط/فبراير 2017.

⁽³⁵¹⁾ للاطلاع بشكل أكبر على التنسيق بين المنصات الثلاث (موسكو، القاهرة، آستانة) والسعي الروسي لتوحيدها إضافةً إلى منصات أخرى، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/MS9oFk>، <https://goo.gl/jlfQgk>، <https://goo.gl/aXqZrJ>، تاريخ الزيارات: 4 شباط/فبراير 2017.

5- الهيئة العليا للتفاوض

انبثقت هذه الهيئة عن الاجتماعات التي احتضنتها العاصمة السعودية الرياض، يومي 9-10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، لأطراف المعارضة السورية المتعددة، بعنوان توحيد رؤية المعارضة السورية. وحضر المؤتمر 116 شخصية من مختلف أطراف المعارضة السورية. وانبثق عن الاجتماع كيان تفاوضي عُرف باسم (الهيئة العليا للمفاوضات)، وهي مكونة من 34 شخصاً، 11 منهم ممثلون عن الفصائل العسكرية المعارضة، و9 من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (جورج صبرة، فاروق طيفور، عبد الحكيم بشار (المجلس الوطني الكردي)، سهير الأتاسي، منذر ماخوس، خالد خوجة، رياض سيف، رياض حجاب، سالم المسلط)، مقابل 8 شخصيات مستقلة (لؤي حسين، أحمد الجربا، رياض نعيان آغا، معاذ الخطيب، هند قبوات، يحيى قضماني، حسام الحافظ، عبد العزيز الشلال)، إضافة إلى 6 من هيئة التنسيق الوطنية (حسن عبد العظيم، منير البيطار، صفوان عكاش، أحمد العسراوي، محمد حجازي، زياد أبو وطفة) (352).

انتخبت الهيئة العليا للمفاوضات، رئيس الوزراء السوري السابق والمنشق عن النظام، رياض حجاب، منسقاً عاماً للهيئة، حيث إن الرئيس السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا، تنافس مع حجاب على تولي منصب المنسق العام، إلا أن حجاب تفوق على الجربا بحصوله على 24 صوتاً من أصل 34 صوتاً للذين يشكلون هيئة التفاوض. وانتُخب يحيى قضماني نائباً للمنسق العام، وصفوان عكاش (من هيئة التنسيق) أميناً للسُر (353).

وبحسب البيان الختامي لمؤتمر الرياض، أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات عن تشكيل فريقٍ للتفاوض مع ممثلي نظام الأسد تطبيقاً لقرارات مؤتمر فيينا، واستناداً إلى بيان جنيف الصادر في 30 حزيران/ يونيو 2012، وإلى القرارات الدولية ذات العلاقة

(352) «انتخاب رياض حجاب منسقاً عاماً للهيئة العليا للتفاوض»، الموقع الإلكتروني السوري نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/iswkp>، تاريخ الزيارة 28 كانون الثاني/ يناير 2017.

(353) «انتخاب رياض حجاب منسقاً عاماً للهيئة العليا للتفاوض»، الموقع الإلكتروني السوري نت (2015).

بمرجعية التفاوض ، وبرعاية وضممان الأمم المتحدة، وأعلن حجاب، خلال مؤتمر صحافي في العاصمة السعودية في 20 كانون الثاني/يناير 2016، عن أسماء الوفد المفاوض⁽³⁵⁴⁾، حيث تمت «تسمية العميد المنشق أسعد عوض الزعبي رئيساً للوفد⁽³⁵⁵⁾، وجورج صبرة (رئيس المجلس الوطني السوري المعارض) نائباً له، ومحمد علوش ممثل جيش الإسلام (إحدى أبرز الفصائل المقاتلة التي تحظى بنفوذ واسع في مناطق ريف دمشق) كبير المفاوضين». وأكد حجاب أن «المفاوضات تقتصر على من رأت الهيئة أنه يمثل وفدها فقط»⁽³⁵⁶⁾.

حظيت الهيئة العليا مع بداية تأسيسها بتأييد واسع سواء من الحراك الثوري أو من بعض الفصائل العسكرية على الأرض، إضافةً إلى شبه إجماع من مكوناتها السياسية⁽³⁵⁷⁾؛ إلا أنها لم تلبث أن تلقت عددًا من الانتقادات والتهجمات من بعض مكوناتها السياسية، خاصة وأن الهيئة العليا عبارة عن جسم ائتلافي تشكل من قوى سياسية عدة معارضة ومختلفة في وجهات نظرها ومقارباتها السياسية لمسار الصراع في سورية، حيث «اتهمتها هيئات وأحزاب ومنظمات تركمانية بتجاهلهم بوصفهم مكونًا ضمن رؤية الهيئة العليا للمرحلة الانتقالية، إذ تضمنت رؤية الهيئة العليا للمفاوضات بنداً عدّ

(354) قائمة وفد المعاوضة السورية إلى جنيف، ضمت 17 عضواً، (هيثم المالح، محمد صبرا، أحمد الحريري، القيادي الكردي، فؤاد عليكو، العقيد عبد الباسط الطويل، العقيد أسعد الزعبي، المقدم محمد عبود، جورج صبرا، سهر الأتاسي، بسمة قزمان، أليس مفرج، عبد المجيد حمو، خلف داهود، محمود عطور، محمد مصطفى علوش، نذير الحكيم)، إضافة إلى جمال سليمان الذي ترددت أنباء عن انسحابه في إثر تعيين أسعد الزعبي رئيساً للوفد. للاطلاع على المزيد حول أسماء ومكونات وفد المعاوضة السورية إلى جنيف، راجع: الموقع الإلكتروني الإخباري "هافنغتون بوست" العربي (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pM1Jaa>، تاريخ الزيارة: 28 كانون الثاني/يناير 2017.

(355) شغل الزعبي، وهو عميد طيار ركن مجاز، منصب رئيس جناح القوة الجوية في الأكاديمية العسكرية العليا في سورية، وانشق عن النظام السوري في 2012 وأصبح مسؤولاً عن العسكريين السوريين الضباط وصف الضباط والأفراد اللاجئين الموجودين في الأردن. للمزيد راجع: الموقع الإلكتروني الإخباري "هافنغتون بوست" العربي (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pM1Jaa>، تاريخ الزيارة: 28 كانون الثاني/يناير 2017.

(356) الموقع الإلكتروني للمحطة التلفزيونية France 24 (2016)، «الهيئة العليا المنبثقة عن اجتماع الرياض تشكل وفدها للتفاوض مع دمشق»، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Silkzsc>، تاريخ الزيارة: 28 كانون الثاني/يناير 2017.

(357) للتعرف أكثر على بعض البنى المحلية وقوى الحراك الثوري في الداخل السوري ممن أعلنوا تأييدهم للهيئة العليا للمفاوضات، إضافة للشكليات السياسية والفصائل العسكرية في الداخل، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/oNpIWd>، <https://goo.gl/UHb1tm>، <https://goo.gl/k67LvP>، تاريخ الزيارات: 30 كانون الثاني/يناير 2017.

«القضية الكردية قضية وطنية سورية، والعمل على ضمان حقوقهم القومية واللغوية والثقافية دستورياً، دون الإشارة إلى باقي المكونات ومنها التركمان، الأمر الذي أثار حفيظتهم»⁽³⁵⁸⁾.

في المقابل أثارت رؤية الهيئة العليا للانتقال السياسي أيضاً حفيظة المجلس الوطني الكردي، حيث جاء في المبادئ الأساسية لخطة الهيئة للحل السياسي أن «سورية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وأن أكثرية السوريين ينتمون للعروبة ويدينون بالإسلام، فاحتج المجلس الوطني الكردي على أن تكون الدولة السورية جزءاً من الوطن العربي، وأكد أن المجلس يطالب بالفدرالية وليس باللامركزية الإدارية بحسب ما جاء في رؤية الهيئة⁽³⁵⁹⁾، في المقابل أعلن رئيس تيار بناء الدولة السورية لؤي الحسين، بعد شهر من تأليف الهيئة، عن انسحابه منها، وذلك بسبب ما أطلق عليه «بنية المحاصصة الحزبية التي قامت عليها الهيئة» إلا أن الحسين لم يلبث أن عاد إليها، وأعلن دعمه لها⁽³⁶⁰⁾، في حين أعربت هيئة التنسيق الوطنية عن استيائها من موقف الهيئة العليا للمفاوضات (المرحّب) بقيام جبهة النصره بفك ارتباطها بتنظيم القاعدة، وتغيير اسمها إلى (جبهة فتح الشام)، إضافةً إلى مطالبة الهيئة بإدراج الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD على قائمة المنظمات الإرهابية، والذي يعدّ حليفاً لهيئة التنسيق، ما شكل أيضاً في مرحلة من المراحل نقطة خلاف إضافية بين الهيئة العليا وهيئة التنسيق⁽³⁶¹⁾.

⁽³⁵⁸⁾ «تركمان سورية يرفضون تجاهلهم في رؤية الهيئة العليا للمفاوضات للحل السياسي»، وكالة الأناضول (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Gu9DIq>، تاريخ الزيارة: 30 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁵⁹⁾ للاطلاع أكثر حول خلاف المجلس الوطني الكردي مع الهيئة العليا للتفاوض حول خطة الأخيرة للحل السياسي، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/0CCwxT>، <https://goo.gl/FL30rB>، تاريخ الزيارة: 30 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁶⁰⁾ للاطلاع عن المزيد حول استقالة لؤي الحسين من الهيئة وعودته إليها، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/q3mBon>، <https://goo.gl/K3E2UV>، تاريخ الزيارة: 30 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁶¹⁾ للاطلاع على المزيد حول النقاط الخلافية بين الهيئة العليا للتفاوض وهيئة التنسيق الوطنية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/4fd0As>، <https://goo.gl/aa8hry>، تاريخ الزيارة: 30 كانون الثاني/يناير 2017.

جمعت الهيئة العليا للمفاوضات علاقات جيدة ببعض فصائل المعارضة العسكرية (المعتدلة) ممن آمنوا بالحلّ السياسي في سورية، ولا سيّما أن الهيئة جمعت في مكوناتها الثلث من العسكريين وممثلي الفصائل، وعلى الرغم من ترحيبها بانفكاك جبهة النصرة عن القاعدة؛ إلا أنها عدّتها منظمة إرهابية ما لم تعلن عن حل نفسها، والدوبان بالمشروع الوطني، وتعارضت رؤى الهيئة السياسية مع بعض الفصائل الإسلامية (أحرار الشام)، في حين قاومت الهيئة العليا الدفع الروسي باتجاه تصنيف (جيش الإسلام) على قوائم الإرهاب، ودعمت الهيئة العليا الاندماجات العسكرية بين الفصائل (جيش إدلب الحر)، في المقابل أيدت بعض الفصائل العسكرية قرار الهيئة العليا بتعليق العملية التفاوضية مع النظام، لأن الأخير لم يتوقف عن استهداف المدنيين ولم يفرج عن المعتقلين ولم يفك الحصار عن المناطق ويسمح بإدخال المساعدات، وقامت الفصائل العسكرية التي استجابت لدعوة موسكو للاجتماع في العاصمة الكازاخستانية آستانة في 27 كانون الثاني/يناير، للتفاوض مع النظام بخصوص تثبيت وقف إطلاق النار، بتفويض الهيئة العليا لاستكمال متطلبات التفاوض السياسية في حال تم التوافق على وقف إطلاق النار والتزام النظام به⁽³⁶²⁾.

إضافة إلى المشكلات التي برزت بين الهيئة العليا وأحد مكوناتها (المجلس الوطني الكردي) منذ الإعلان عن تأسيس الهيئة، زادت حدّة التوتر بين الطرفين خاصة بعد تصريحات رئيس الوفد المفاوض العميد أسعد الزعبي حول الكرد في سورية، التي عدّها المجلس مهيّنة بحقّ المكون الكردي، وطالب في إثرها بإقالة الزعبي، وعلق مشاركة أعضائه في وفد الهيئة العليا للتفاوض، بينما برر الزعبي تصريحاته بأنه يقصد حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وليس المكون الكردي في سورية⁽³⁶³⁾، في المقابل

⁽³⁶²⁾: للاطلاع أكثر على علاقة الهيئة العليا للتفاوض بالتشكيلات العسكرية المختلفة على الأراضي السورية؛ راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/hJSqOz> ، <https://goo.gl/KBm0l> ، <https://goo.gl/pHjzcm> ، <https://goo.gl/SPZ6Dv> ، <https://goo.gl/IMVUyh> ، <https://goo.gl/XZT6M4> ، <https://goo.gl/SPZ6Dv> ، <https://goo.gl/eIUo43> ، <https://goo.gl/CjfW0C> ، تاريخ الزيارات: 31 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁶³⁾ وكان العميد أسعد الزعبي رئيس وفد المعارضة السورية إلى جنيف، قد قال في مداخلة على قناة سكاى نيوز العربية، إن «الولايات الأمريكية المتحدة لم تقبل خلال فترة حربها مع داعش أن تتعامل مع الجيش الحرّ، وفضّلت التعامل مع الإرهاب الكردي المتمثل بالـ (PYD) وبعض الأيزيديين والبيشمركة، وفق تعبيره. وسبق أن أثارت تصريحات سابقة للعميد الزعبي جدلاً، قال فيها إن

رفضت الهيئة العليا للمفاوضات، على لسان منسقتها العام، رياض حجاب، خطوة إعلان الفدرالية في الشمال السوري، التي أقدم عليها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وعدتها «خطوة باتجاه تقسيم سورية، وتهديداً لوحدة الأراضي السورية»، في حين طالبت الهيئة العليا ضمن رؤيتها السياسية باللامركزية الإدارية⁽³⁶⁴⁾.

قدّمت الهيئة العليا للتفاوض في 3 سبتمبر/ أيلول 2016 من لندن رؤيتها للحل السياسي في سورية، والمتضمنة مرحلة تفاوض من ستة أشهر على أساس بيان جنيف، تليها مرحلة انتقالية من 18 شهراً تكون خلالها هيئة الحكم الانتقالي من دون الرئيس السوري بشار الأسد. وقدمت المعارضة السورية خطتها هذه قبيل اجتماع للمجموعة الدولية لدعم سورية، الذي عُقد في العاصمة البريطانية بحضور نحو عشرين دولة ومنظمة. وتلا المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب الخطة التي حملت عنوان «الإطار التنفيذي للحل السياسي وفق بيان جنيف 2102»، وتتضمن ثلاث مراحل⁽³⁶⁵⁾:

المرحلة الأولى: «وهي عملية تفاوضية تمتد ستة أشهر، تستند إلى بيان جنيف 2012، يلتزم فيها طرفا التفاوض بهدنة مؤقتة»، مشيراً إلى أن هذه المرحلة يجب أن تتضمن «وقف الأعمال القتالية وجميع أنواع القصف المدفعي والجوي، وفك الحصار عن جميع المناطق والبلدات، والإفراج عن المعتقلين، وعودة النازحين واللاجئين إلى

«نسبة الكرد في سورية لا تتجاوز 1 في المئة، وأنهم كانوا يتمنون الحصول على ورقة من حافظ الأسد تثبت أنهم (بني آدمين)، على حد وصفه. حيث قوبلت تلك التصريحات باستنكار واسع في الشارع الكردي، وتلقى المجلس الوطني الكردي في إثرها طلبات عدّة بالانسحاب من هيئة التفاوض ومن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. للاطلاع على المزيد حول مشكلة تصريحات رئيس الوفد التفاوضي أسعد عوض الرعبي، حول الكرد في سورية، وما تبعها من تداعيات، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/RLiqke>، <https://goo.gl/mQRqY7>، <https://goo.gl/RJepdH> كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽³⁶⁴⁾ الموقع الإلكتروني لقناة الحرية التلفزيونية (2016)، رياض حجاب: اقتراح الفدرالية في سورية غير مقبول إطلاقاً، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/b81JIE>، تاريخ الزيارة: 31 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽³⁶⁵⁾ للاطلاع أكثر على تفاصيل رؤية الهيئة العليا للتفاوض بخصوص المرحلة الانتقالية، راجع: الإطار التنفيذي لرؤية الهيئة العليا للحل السياسي في سورية، النسخة المعربة الصادرة عن الهيئة العليا، بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2016، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZV2f1A>، تاريخ الزيارة: 31 كانون الثاني/ يناير 2017.

ديارهم، ووقف عمليات التهجير القسري». ولم يُذكر أي شيء حول دور الرئيس الأسد خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: «وتمتد 18 شهرًا، وتبدأ فور توافق طرفي التفاوض على المبادئ الأساسية للعملية الانتقالية وتوقيع اتفاق يضع هذه المرحلة ضمن إطار دستوري جامع، وتتضمن أيضًا وقفًا شاملًا ودائمًا لإطلاق النار وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي التي تستوجب رحيل بشار الأسد وزمرته، ويتم العمل على صياغة دستور جديد وإصدار القوانين لإجراء انتخابات إدارية وتشريعية ورئاسية، وشددت الخطة على ضرورة أن تتمتع هيئة الحكم الانتقالية بسلطات تنفيذية كاملة. وحددت الخطة مهمات الهيئة الانتقالية في إطار المرحلة الثانية وهي «سلطات تنفيذية كاملة تتضمن: إصدار إعلان دستوري مؤقت يتم تطبيقه على امتداد المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة تصريف أعمال، وإنشاء مجلس عسكري مشترك، ومحكمة دستورية عليا، وهيئة لإعادة الإعمار، وهيئة للمصالحة الوطنية، وعقد مؤتمر وطني جامع، وإعادة هيكلة القطاع الأمني».

المرحلة الثالثة: وتمثل هذه المرحلة بحسب رؤية الهيئة العليا؛ انتقالًا نهائيًا عبر إجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

تفاعلت الهيئة العليا للتفاوض منذ تأسيسها مع متغيرات الملف السوري المحلية والإقليمية والدولية، ولم تقتصر على الحقل التفاوضي مع النظام، وأبدت مواقفها (ترحيب، إدانة، استنكار، رفض) منها، بصورة تعبر عن المعارضة السياسية السورية، فاستمرت بدعمها للبنى المحلية (مجالس محلية، منظمات المجتمع المدني المحلية) وبعض الفصائل العسكرية على الأرض، إضافة إلى رفضها الدائم مبادرات النظام والدول الداعمة له، الساعية إلى تقويض حدود التفاوض، «اقترح تعيين ثلاثة نواب للأسد من المعارضة»، إضافة إلى ترحيبها بالاتفاقات الدولية الساعية لحل الأزمة السورية (الاتفاق الروسي الأميركي/ الروسي التركي) وتواصلها المستمر مع الأمم المتحدة بخصوص الملف الإنساني وتأييد المبادرات الأوروبية الداعمة لهذا الملف، كما مثلت المعارضة السورية السياسية في المحافل الدولية والمؤتمرات الساعية لحل الأزمة السورية، إضافة إلى تمسكها بمخرجات مؤتمر الرياض وقرارات جنيف 1

والقرار 2254، كإطار عام للتفاوض مع النظام وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات (366).

6- منصة حميميم

تيار حميميم أو ما تعارف عليه بمجموعة حميميم، نسبة إلى قاعدة حميميم العسكرية في ريف محافظة اللاذقية التي اتخذتها موسكو قاعدةً عسكريةً مع بداية دخولها الأراضي السورية ومركز انطلاق لعملياتها الجوية، وفي مرحلة متقدمة تحولت القاعدة إلى مكانٍ لاستقطاب بعض القوى السياسية العاملة في كنف النظام، التي خرج منها مجموعة سورية (معارضة) بتوافق روسي في آذار/ مارس 2016، عرفت بمجموعة حميميم (367). حيث وُلد هذا الفصيل خلال اجتماع جرى داخل (قاعدة حميميم) الروسية في ريف اللاذقية، ورجّحت موسكو حينئذٍ أن يشارك (الفصيل الوليد) في اجتماعات جنيف التي كان يُعد لها بين وفدي المعارضة السورية ونظام الأسد (368).

تألّفت المجموعة من أطباء ومحامين ومهندسين وصحافيين وناشطين في المجتمع المدني يمثلون كلاً من (عصبة العمل القومي، والجبهة الديمقراطية للعمل في سورية،

(366) للتعرف أكثر على مواقف الهيئة العليا للمفاوضات من متغيرات الملف السوري المحلية والإقليمية والدولية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/Lt7piD>، <https://goo.gl/3djLhc>، <https://goo.gl/Mw7qTh>، <https://goo.gl/e7w5kP>، <https://goo.gl/cJ5P22>، <https://goo.gl/4iFbfh>، <https://goo.gl/2MtEgE>، تاريخ الزيارات: 31 كانون الثاني/ يناير 2017.

(367) للتعرف أكثر على مجموعة حميميم السياسية وقاعدة حميميم العسكرية، راجع: «تقارير مصورة عن قاعدة حميميم العسكرية في الساحل السوري ونشاطها العسكري والسياسي»، موقع يوتيوب (2016)، متوافر على الروابط الآتية: <https://goo.gl/e75veC>، <https://goo.gl/kF62U>، تاريخ الزيارات: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

(368) «مجموعة (حميميم) المعارضة السورية: مستعدون للعمل الجاد في جنيف»، سيربان تلغراف (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/6GxqSm>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

وحزب الشباب الوطني، وحزب سورية الوطن، والحزب السوري القومي الاجتماعي،
وحزب الشعب)، إضافة إلى أحزاب ومنظمات أخرى⁽³⁶⁹⁾.

ومثل المنصة عددًا من الشخصيات والقوى السياسية النشطة في الداخل السوري،
وأبرزهم: المتحدث الرسمي باسم هيئة العمل الوطني ورئيس منصة حميميم إيان
مسعد، وأمين عام حزب الشعب الشيخ نواف الملحم، وأمين عام هيئة العمل الوطني
الديمقراطي محمود مرعي، وأمين سرها ميس كريدي، وأمين عام حزب الشباب
الوطني للعدالة والتنمية بروين إبراهيم، والأمين العام المساعد لحزب الشباب الوطني
السوري سهير سرميني، وعضو المكتب السياسي في الحزب السوري القومي
الاجتماعي طارق الأحمد، إضافةً إلى مازن بلال، وسام نجيب، وجوزيف جريج،
وإيناس الحمال، وعبد الهادي نصري، وأحمد كوسا، ومصطفى قلعجي، ومروة
الأيتوني، وهاني الخوري، وطارق الأحمد، وتيار كردي (من أجل سورية ديمقراطية)،
والمؤتمر الوطني من أجل سورية علمانية⁽³⁷⁰⁾.

جمعت منصة (حميميم) علاقات جيدة مع بعض القوى السياسية التي نشطت
في الداخل السوري باسم معارضة الداخل أو التي توازىها بالخط السياسي في الخارج
(قدري جميل، رندة قسيس، مجموعات كردية، الجبهة الوطنية التقدمية)، إضافةً إلى
لقاءات متكررة وغير رسمية مع ممثلي النظام السوري. في المقابل مثل مطلب رحيل
الأسد الخلاف الأساس بين منصة حميميم وقوى المعارضة السياسية (الائتلاف
الوطني السوري، الهيئة العليا للمفاوضات)، ومجالاً لتبادل الاتهامات، حيث عدت
المنصة القوى السياسية الأخيرة «قوى إرهابية ضد الدولة»⁽³⁷¹⁾، وأنها تعبر عن وجهات

⁽³⁶⁹⁾ «مجموعة حميميم: فصيل معارض يولد من رحم الموت»، شبكة شام الإخبارية (2016)، متوافر على الرابط الآتي:
<https://goo.gl/wa1BQL>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁷⁰⁾ للاطلاع أكثر على أعضاء (منصة حميميم)، من شخصيات وتجمعات سياسية، راجع الروابط الآتية:
<https://goo.gl/c7j6jO>، <https://goo.gl/Zmh5bR>، تاريخ الزيارات: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁷¹⁾ «معارضة حميميم: نريد دستوراً جديداً ورحيل الأسد سيدمر سورية»، موقع البوصلة الإخباري (2016)، متوافر على الرابط
الآتي: <https://goo.gl/EEsklv>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

نظر (قطر، تركيا، السعودية) من الصراع في سورية»⁽³⁷²⁾، في حين اتهمت المعارضة السورية ممثلةً بالائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات منصةً حميميم بأنها «محاولات موسكو بالتعاون مع مخابرات النظام السوري لتصنيع معارضة داخلية تمكن موسكو من الالتفاف على بيان جنيف 1، كما تساهم في تجميل النظام، كما اتهموا منصة حميميم بأنها تتألف من أعضاء مجلس شعب في برلمان النظام، إضافة إلى أحزاب مرخصة من النظام، وشخصيات مقربة من الأجهزة الأمنية لنظام الأسد»⁽³⁷³⁾.

نشطت مجموعة حميميم منذ تأسيسها في مجال المصالحات الوطنية المحلية بين قوى المعارضة المسلحة والنظام السوري وفق خصوصيات تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أن مجال نشاطها الأساس تركز في محيط العاصمة دمشق، إضافة إلى ريف حمص (نواف الملح) ⁽³⁷⁴⁾، في حين تركز تصور مجموعة حميميم السياسي حول «إعداد مشروع دستور ديمقراطي وعلماني، مع إصرارها أن تبقى سورية دولة علمانية، وهذا هو الطريق الوحيد لضمان التعايش الطبيعي لمختلف المكونات الطائفية والإثنية في المجتمع السوري». إضافة إلى رؤيتها بأن «سورية بحاجة إلى (لامركزية عميقة)، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تفكك البلاد، في حين رأت المجموعة أن المقترحات بقيام دولة اتحادية فدرالية في سورية، مقترحات غير واضحة، ورفضت المجموعة تطبيق الحل العراقي أو اللبناني في سورية ⁽³⁷⁵⁾، مؤكدة أنه لا يمكن حل الأزمة في سورية عسكرياً، وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية وفقاً للقرار (2254) الصادر عن مجلس الأمن الدولي»، وطرحت المجموعة مبادئ عدة عدتها ثوابت وطنية، لحركتها وأبرزها؛ «احترام سيادة وسلامة ووحدة سورية أرضاً وشعباً، ورفض

⁽³⁷²⁾ «معارضة حميميم تتهم معارضة الرياض بعرقلة المفاوضات»، إيمان نيوز (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xM7eIB>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁷³⁾ «المعارضة السورية: موسكو تستخدم مجموعة حميميم لإفشال جنيف»، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/WddxzI>، تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁷⁴⁾ للاطلاع أكثر على نشاطات مجموعة حميميم على مستوى المصالحات المحلية والتواصل مع القوى السياسية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/yA0kA2>، <https://goo.gl/mHWGCA>، <https://goo.gl/RFML0k>،

<https://goo.gl/HIqh0h>، تاريخ الزيارات: 25 كانون الثاني/يناير 2017.

⁽³⁷⁵⁾ موقع البوصلة الإخباري (2016).

أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري، ومكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف والتكفير، وإنجاز مشروع دستور يعبر عن هوية سورية الديمقراطية العلمانية مع فصل السلطات وحفظ حالة التنوع الثقافي والتعددي»⁽³⁷⁶⁾.

7- نتائج فصل (المنصات السياسية)

بعد استعراض حالة المنصات السياسية التي تنازلت في نشأتها من عام 2015 إلى عام 2016، واستعراض وجهات نظرها ومقارباتها المختلفة لطبيعة الانتقال السياسي ومعضلاته في سورية؛ تتضح نتائج عدة، قد تسهم في فهم التركيبة السياسية لتلك المنصات وأهدافها وفقاً لثلاثة أبعاد. أولاً: ظرف النشأة المحلية والإقليمية والدولية لتلك المنصات، الذي يساعد في فهم دوافعها واتجاهاتها السياسية في تعاطيها الحالي مع الملف السوري سياسياً، ويمكن من بناء استشراف أولي حول مستقبل تلك المنصات وأثرها المحتمل في مسار القضية السورية. ثانياً: أثر العامل الإقليمي والدولي في التأثير على مسار الملف السوري وتطوره سياسياً. ثالثاً: طبيعة الوثائق الأهمية المحددة للانتقال السياسي في سورية، بما تحمله من ثغرات قانونية وصيغ قابلة للتأويل. وعليه تتوزع نتائج هذا الفصل بالصورة الآتية:

أ- وثيقة جنيف 1 ومشكلة مفهوم المعارضة (المدخل القانوني)

ربما تُعدّ وثيقة جنيف 1 الصادرة في 30 حزيران/ يونيو 2012 بصيغتها القابلة للتأويل⁽³⁷⁷⁾، أحد أهم المدخل التي أسهمت بتأسيس بعض تلك المنصات، وتحديدًا تلك التي سعت موسكو إلى تشكيلها عبر ثغرات تلك الوثيقة، كون الوثيقة تُمثّل ما يشبه قاعدةً متفقاً عليها بالحد الأدنى، لأيّ حل سياسي محتمل. وتحوّلت الوثيقة

⁽³⁷⁶⁾ «معارضة حميميم تتفق على الثوابت الوطنية»، الاتحاد برس (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/OLGK4a>.

تاريخ الزيارة: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.

⁽³⁷⁷⁾ للاطلاع بصورة موسعة على النص الحرفي لوثيقة جنيف 1 الصادرة عن (مجموعة العمل الدولية من أجل سورية)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/opDPtK>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

من محض إعلان سياسي إلى قرار دولي ملزم، بعدما تبناها مجلس الأمن بالكامل في قراره رقم (2118) (378) الصادر في 27 سبتمبر/ أيلول 2013، حيث رمت موسكو من خلال تلك اللقاءات التشاورية ودعوتها الائتلاف إليها بوصفه فصيلاً من مجموعة فصائل المعارضة؛ إلى أن تفتح ثغرة تسمح للنظام بالتخلص من تنفيذ بيان جنيف الملزم بموجب القانون الدولي، وذلك عبر إلغاء وجود الطرف الثاني، وتحويله من طرفٍ واحدٍ إلى أطرافٍ غير محددة. وتظهر مراجعة وثيقة جنيف التي تفترض وجود طرفين مفاوضين لإتمام أيّ حلّ سياسي، أنّ النظام محدّد وواضح ومتعيّن، بوصفه الطرف الأول، بينما الطرف الثاني الذي يفترض أن يكون هو الشريك في العملية السياسيّة غير مُحدّد بذاته، بل مُحدّد بصفته. إذ إنّ «الفقرة (أ) من المادة 9 من النص العربي لوثيقة جنيف، تقول إنّ هيئة الحكم الانتقالي تؤلّف بالموافقة المتبادلة بين الحكومة الحالية وبين المعارضة». ويشار إلى أنّ «كلمة المعارضة هنا جاءت من دون تعيين بالذات، وبالتالي فإنها تشمل كلّ من يحمل صفة المعارضة أو يدّعي حمله لها، ولا سيّما أنّ الوثيقة قد صدرت في وقتٍ لم يكن الائتلاف فيه قد تشكّل». حيث إن المجلس الوطني الذي كان قائماً لم يشارك على أنه هو المعارضة، مما يعني أن الطرف الآخر المفترض به أن يقود المرحلة الانتقالية هو طرف مجهول بذاته، معيّن بصفته، وهنا مكمن الخطورة لأن هذه الصفة، أي المعارضة، تشمل طيفاً واسعاً، مثل الأحزاب التي رُخصت من قبل النظام في ظل قانون الأحزاب الذي صدر في 2011.

ولم يُذكر الائتلاف الوطني السوري بالذات ضمن تلك الوثائق؛ وإنما «التطور البارز الذي حدث هو صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/67 في تاريخ 15 أيار/ مايو 2013، والذي يرد في الفقرة 26 منه «الترحيب بإنشاء ائتلاف يضم المحاورين الذين يمثلون فعلياً تلك القوى اللازمة لعملية الانتقال السياسي،

(378) للاطلاع على نص القرار (2118) بالنسخة العربية الرسمية، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي للأمم المتحدة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/IbLgmT>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

ونقلها من التعريف بالصفة إلى التعريف بالذات»⁽³⁷⁹⁾. إلا أنّ «مشكلة هذا القرار هي أنه صادر عن الجمعية العامة، وقراراتها هي محض توصيات وليست قرارات ملزمة.» وتعدّ رسالة الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى (الائتلاف)، للمشاركة في مؤتمر جنيف، التطوّر الآخر اللافت. فعلى الرغم من أن كلمة الائتلاف لم تذكر في متن الرسالة، لكنّ توجيهها وترويسها باسم رئيس الائتلاف، وورود كلمة الطرفين التي تكررت في الرسالة يفيد بصورة واضحة أننا إزاء طرفين هما النظام والائتلاف الوطني. ومن هنا جاء دفع موسكو ببعض المنصات، ما أدى إلى مزيد من احتكار الائتلاف لكيئوته التي ظن أنه يمثل بها أطراف المعارضة كافة. ومن هذا الجانب جاء تخوفه ومقاطعته لكل تلك المؤتمرات والمنصات، بصفته (ممثل شرعي للثورة السورية)، والتخوف من تعويمه كأبي فصيل من معارضة الداخل، إلى جانب خشية الائتلاف من الشخصيات المدعوة، ومن طريقة موسكو في توجيه الدعوات لشخصيات بعينها، متجاهلة الكيانات السياسية التي ينتمون إليها.

ب- المنصات الأربع (موسكو، القاهرة، حميميم، آستانة) استثمار الهوامش

- أسهم النظام السوري في تسهيل تحرك أغلب القوى السياسية المكونة لبعض تلك المنصات (حميميم)، ظاناً أنها ستؤدي دوراً لصالحه في مرحلة من المراحل، إلا أنه ومع التدخل الروسي يلحظ أن أغلب تلك القوى السياسية رفعت سقف مطالبها، وباتت تمثل الاستثمار السياسي للروس في سورية، بعد العمل على المسار العسكري والأمني والاقتصادي، بل يلحظ أن أغلب طروحات موسكو لحل الأزمة السورية إنما عكستها تلك المنصات، بمثل طرح الدستور الذي عملت عليه (منصة حميميم)، وطرح النواب الخمسة لرئيس الجمهورية من قبل منصتي (موسكو والقاهرة).

⁽³⁷⁹⁾ للاطلاع على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/67، راجع: الموقع الإلكتروني الرسمي للأمم المتحدة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/O2EhYN>، تاريخ الزيارة: 13 آذار/ مارس 2017.

- إن القوى السياسية المكونة لتلك المنصات تدرك تمامًا أنها استخدمت في جزء من تحركاتها لخدمة هذا الدور؛ إلا أنها راهنت على الهوامش المتاحة، والتي على ما يبدو آتت أكلها مع طول أمد الصراع وتعقيده ومكافحة الإرهاب ودعوى التطرف وانحسار الخيارات، حيث استفادت تلك المنصات، ونمت في هوامش الصراع بين المعارضة ممثلة بالائتلاف، والنظام الممثل ببشار الأسد، وبقيت تناور في الهوامش السياسية المتاحة التي توسعت في إثر القرار 2254 إضافة إلى التدخل الروسي المباشر على الأرض السورية، حتى باتت تلك المنصات تمثل بالفعل الخط الثالث بين قوى الصراع السوري، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الخط الثالث هو الخط الوسط أو المعتدل أو الأصح، وإنما يبقى مقارنة مختلفة للصراع ومآلاته.

- استفادت تلك المنصات من السرديتين المسيطرتين في الصراع السوري، وهي سردية (حقوق الشعب وحراكه)، واستخدمتها القوى السياسية في صف الثورة السورية، مقابل سردية (الدولة ومؤسساتها والداخل وشرعيته)، واستخدمها النظام أيضًا؛ فخرجت من ضمنها بتوليفة طرحتها عبر رؤية سياسية تدعو للتغيير بالشراكة مع النظام، الرؤية التي تؤيدها أغلب القوى الإقليمية في تصورها لإرساء حلّ سياسي في سورية، بعيدًا عن التغيير الجذري الذي تنشده المعارضة والحسم الذي يأمله النظام.

- وجود تلك القوى السياسية ضمن الطرف الإقليمي والدولي وطبيعة الصراع الدائر في سورية، إضافةً إلى تركيبة أغلب تلك المنصات التي تميل إلى التفاوض مع تجاوز أزمة الجسم الانتقالي ومشاركة الأسد أو عدم مشاركته، فإن ذلك قد يرشحها للعب دورٍ مهم في الانتقال السياسي، وإن كان الانتقال توافقيًا دوليًا وتسوية على حساب جمهور الثورة، فقد يستدعي تغييرًا غير جذري وإنما تغييرًا شكليًا، بمعنى التغيير الذي حدث في دول الربيع العربي أغلبها، وهو أن تلي مرحلة الثورة مرحلة حكم عسكري وحكومة سياسية لتصريف الأعمال تأتي من قلب نظام الحكم، أو بالمعنى الذي درج في أغلب دول الربيع العربي (ثورة مضادة). في المقابل يعدُّ مستقبل تلك المنصات السياسية قلقًا على المستوى الشعبي،

سواء من جمهور الثورة أو جمهور النظام، فالطرفان يدركان فرضية الهوامش التي نمت فيها تلك القوى السياسية.

ج- القرار 2254 (فرض الحل السياسي)

شهد عام 2015 تطورات دراماتيكية في المستويين الإقليمي والدولي، بدأت بالاتفاق النووي الإيراني، وما ألقاه من تداعيات على المنطقة في إطار إعادة تأهيل إيران ضمن الحظيرة الدولية، مرورًا بالتدخل الروسي المباشر على الأرض السورية، وما أحدثه من تغيير في المعادلة العسكرية، إضافةً إلى التفجيرات الإرهابية التي طالت باريس وأجزاء من أوروبا بالتوازي مع موجات اللاجئين التي اجتاحتها خلال هذا العام؛ مقابل تأزم الوضع الإقليمي في اليمن والعراق وليبيا، وفتح جبهات جديدة لصراع الفاعلين الدوليين في إطار التدافع لملء الفراغ الأميركي في المنطقة. ليسهم سياق تلك المتغيرات في إعادة رسم مسار جديد للتعاطي الدولي الإقليمي مع الملف السوري وفق قناعات ومحددات، أبرزها:

1. استعصاء الملف السوري داخليًا ودوليًا وتراجع خيارات الحسم العسكري، خاصة بعد اقتحام الفاعل الروسي للمشهد بصورة مباشرة؛ ما أدى إلى تسارع الرغبة الدولية في تأطير العملية السياسية، بما يراعي شروط هذا الفاعل، سواء بوصفه طرفًا مباشرًا في الصراع السوري أو ضامنًا للأسد في أي عملية سياسية.

2. عبور إفرازات الصراع السوري إلى الفضاء الدولي الإقليمي، عبر متغيرين أسهما إسهامًا كبيرًا في إعادة ترتيب الأولويات الدولية، وهما يتمثلان بأزمة اللاجئين التي طالت أوروبا وبالإرهاب الذي ضرب أجزاء منها، ودفع احتمالية حرف بوصلة القارة العجوز في الملف السوري، تجاه الاستجابة لدعوات التنسيق مع الفاعل الروسي (380).

(380) ساشا العلو وآخرون، «اختيارات وطنية في ضبط سيولة المشهد السوري»، دراسة للباحث، ساشا العلو، بعنوان «الإرهاب كمدخل في وأد الثورة السورية»، ط1، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، (2016) ص: 41.

استطاعت هذه النتائج حرف مسار الصراع باتجاه عودة القوى الدولية والإقليمية إلى طاولة المفاوضات، وإعادة إحياء مسار الحل السياسي وفقاً للمعطيات المستجدة التي استدعت خلق صيغة جديدة تكاد تتكئ على مرجعية جنيف 1، وتلائم هذه المتغيرات وما فرضته من تراجع أولوية رحيل الأسد في المراحل السابقة كلها، على حساب تقدم الإرهاب ليكون المدخل الأساس للحل السياسي؛ فبدأت اجتماعات فيينا في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، وجمعت القوى الدولية والإقليمية، وفرضت سكة الانتقال السياسي بناءً على النتائج التي أسهمت تلك القوى بينها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة (381).

تُرجم التوافق الدولي عبر القرار 2254، وثبتت أولوية مكافحة الإرهاب مدخلاً للحل السياسي، ورُحلت مشكلة حضور الأسد الذي استطاع وحلفاؤه تمييع القرار، والالتفاف عليه، ومن ثم استثمار المفاوضات السياسية التي نص عليها القرار بغية توسيع التحرك العسكري على الأرض، وأفضى إلى إلحاق خسائر كبيرة مُنيت بها المعارضة في حلب والساحل. وزادت من مقارنة نظام الأسد إلى أولويات المجتمع الدولي، ومن ثم زيادة الفرص بالدفع بالأسد جزءاً من أي عملية سياسية محتملة.

بدا القرار 2254 وما أوكل في إثره للمملكة العربية السعودية من مهمة تتمثل في توحيد المعارضة السورية، الدافع الرئيس لتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، لتقديم أوسع تمثيل للمعارضة في المفاوضات مع النظام، الهيئة التي عادت موسكو لتتبع المدخل ذاته في توسيعها، وإضافة قوى سياسية جديدة إلى تركيبها.

د- خلاصة

استطاعت موسكو وبعض الدول الإقليمية عبر المنصات الأربع (حميميم، القاهرة، موسكو، الأستانا)؛ إحداث اختراق مهم على مستوى بنية المعارضة السياسية السورية، سواء الائتلاف الوطني السوري أو الهيئة العليا للمفاوضات التي ذهبت إلى

(381) ساشا العلو وآخرون، «اختبارات وطنية في ضبط سيولة المشهد السوري».

مفاوضات جنيف 4 في 23 شباط/ فبراير 2017، إلى جانب منصتي (موسكو والقاهرة)، وتمكنت موسكو بموازاة ذلك من إحداث خرق مهم في مستوى البنية العسكرية للمعارضة، تجلّى في مؤتمر آستانة في بداية 2017، بعد دعوة فصائل المعارضة العسكرية إلى العاصمة الكازاخستانية آستانة، مقابل وفدٍ من النظام السوري، وذلك لبحث آليات وقف إطلاق النار، وتثبيت الهدنة، وجاء ذلك بعد خسارة المعارضة السورية لمدينة حلب لصالح النظام وروسيا؛ فاستطاعت موسكو بذلك فصل المسار السياسي للمعارضة عن العسكري، وتجاوز بنية المعارضة السياسية للتنسيق المباشر مع البنية العسكرية.

أحدثت موسكو ذلك الخرق في المستوى المحلي السوري، مستفيدةً من الفراغ الذي ولّته الإدارة الأميركية في سورية والشرق الأوسط عمومًا، وتحديدًا في أثناء فراغ الإدارة الأميركية، وتخبّطها بين تسليم إدارة أوباما لنظيره ترامب، إذ سعت موسكو في تلك الأثناء إلى تصعيدٍ عسكريٍّ واسعٍ في سورية؛ أدى إلى تغيير المعادلة العسكرية في المستوى المحلي، ومن ثم اتجهت إلى تقليص خيارات الفاعلين الإقليميين في الملف السوري من حلفاء أميركا التقليديين (تركيا، السعودية)، ومحاولة تطويعهم ضمن مدخل سياسي يتناسب والوجود الروسي والفراغ الأميركي في المنطقة.

الفصل السادس: الانبثاقات السياسية القومية

1. مقدمة
2. المجلس الوطني الكردي.
3. الإدارة الذاتية (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD).
4. الانبثاقات السياسية التركمانية.
5. نتائج الفصل.

1- مقدمة

شكلت الثورة السورية فرصةً مهمةً لعودة بعض العرقيات المكونة للمجتمع السوري إلى الساحة السياسية، وذلك بعد تغييب طويل في ظل حكم البعث الذي تعدّه تلك الأقليات نظاماً قومياً، عمل على صهرهم في قومية الدولة والمجتمع الواحد. فكان عام 2011 لحظةً فارقةً بالنسبة إلى تلك العرقيات، لتعود وتعبّر عن نفسها ووجودها سياسياً؛ واختلف التعبير من مكون إلى آخر، فمنها من انخرط بالثورة السورية بقوة في مختلف مراحلها السلمية والمسلحة، ومنها من اتخذ مسافةً أمان من مجريات الصراع، بينما مثلت الثورة لقوى أخرى فرصةً تاريخيةً لاستغلال ضعف الدولة المركزية وطرح مشروعات وتصورات فردية.

أعلنت الثورة في سورية بداية حياة سياسية جديدة بالنسبة إلى بعض العرقيات مثل التركمان، لم يألفها تركمان سورية في المستوى الجمعي التنظيمي منذ تسعينيات القرن الماضي، بينما مثلت لكرد سورية متنفساً لعشرات التنظيمات السياسية الناجزة من قبل الثورة، من التي احترفت العمل السري في ظل نظام الأسد والظروف الإقليمية المتعلقة بالقضية الكردية، في المقابل مثلت للسريان الأشوريين عودةً نوعيةً إلى الحياة السياسية عبر تنظيمات سياسية وأخرى مدنية، عُدّت امتداداً لحركة سياسية، كانت موجودة في ظل البعث إلا أنها كانت مجمدةً سياسياً؛ لذلك اختلفت أشكال التعبير السياسي التنظيمي بين تلك المكونات العرقية، تبعاً لاختلاف الأهداف والرؤى السياسية والارتباطات الإقليمية والدولية.

لجأت الحركة السياسية الكردية، في ظل وجود عشرات الأحزاب الناجزة إلى التعبير السياسي التنظيمي بصورة ائتلافية، في محاولة لرأب الشرخ الكردي الممتد منذ عام 1965، ويبدو أنه استمر في الثورة السورية، إذ انبثق جسمان سياسيان قسماً الشارع الكردي، وشكلا مظلتين لعشرات الأحزاب، وهما المجلس الوطني الكردي، ومظلة الإدارة الذاتية بعماها الرئيس (حزب الاتحاد الديمقراطي) PYD، وعلى الرغم من ظهور تشكيلات سياسية أخريات، إلا أن هذين الجسمين مثلاً واختزلاً ثنائية الصراع (الكردي - الكردي) في سورية. في المقابل تعثرت التجربة التركمانية السياسية الوليدة، بانثاق عددٍ من التشكيلات السياسية المتناحرة، قبل أن يجمعها جسمٌ ائتلافي

جديد (المجلس التركماني السوري)، بينما مثل السريان جمعيات وتشكيلات سياسية انقسمت على ذاتها، وفق مقاربات مختلفة دفعتها إلى الانضواء تحت مظلات سياسية متعددة.

تلك القوى السياسية القومية، وإن مُيزت عرقياً؛ إلا أنها لا تكاد تخرج في أدائها السياسي عن فلك المعارضة السياسية السورية الذي فرض المشكلات ذاتها تقريباً، إذ عانت الحالة السياسية القومية انقسامات حادة وتعثرًا في الأداء السياسي، وتفاعلت مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الطارئة على الملف السوري سياسياً وعسكرياً، وكان لها خصوصيتها في التجربة السياسية؛ وشكلت تلك القوى السياسية القومية تحدياً إضافياً للمعارضة السورية، وعنصرًا مهمًا في زيادة تعقيد الملف السوري محلياً وإقليمياً ودولياً. وعليه فإن هذا الفصل يسعى لدرس الانبثاقات السياسية القومية، من خلال تناول الحركة السياسية الكردية بعد عام 2011، وفق المظلتين اللتين اخترزلتا أبرز التشكيلات السياسية الكردية (المجلس الوطني الكردي)، الإدارة الذاتية (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)، ضمن المبحثين الأولين، في حين تُفرد الدراسة المبحث الثالث للتجربة السياسية التركمانية، بوصفها تشكيلات سياسية منفردة، وجسمًا اثلاقيًا جامعًا لها (المجلس التركماني السوري)، بينما تمر في ملحقات هذا الفصل بالمنظمة الآثورية الديمقراطية، بوصفها تشكيلًا سياسياً منبثقًا قبل عام 2011، غير أنه لا بدّ من دراسة فاعليتها في الثورة السورية.

2- المبحث الأول: المجلس الوطني الكردي

بعد اندلاع شرارة الثورة السورية وامتدادها بعد مدة قصيرة إلى مناطق شمال شرق سورية، وصل الوهج إلى الشارع الكردي، فلم يكن أمام السياسيين الكرد السوريين مفرّ، سواء من قواعدهم التي بدأت تستشعر الثورة وتدعوا إلى التحرك والتضامن مع بقية أبناء سورية، أم من الشباب المستقلين الذين خرجوا في مدينة عامودا يهتفون (بالروح بالدم نفديك يا درعا) في 26 آذار/ مارس 2011، وقبل ذلك في ذكرى

الانتفاضة الكردية في 12 آذار/ مارس 2011، إذ خرجت أصوات تتضامن مع دمشق (382).

ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات، وامتدادها إلى أغلب الجغرافية، وبداية البحث عن خلق التمثيل السياسي للحراك السوري في الداخل والخارج، أدركت الأحزاب الكردية الحاجة إلى تشكيل إطار جامع يظهر الكرد كتلة موحدة، مع إدراكهم أن هناك توجهاً دولياً نحو التعاطي على مستوى التمثيل السياسي مع كتل، وليس مع أحزاب منفردة، وظهور المنافسة بين (هيئة التنسيق الوطنية) و(المجلس الوطني السوري). وعلى الرغم من وجود جسمين سياسيين ناجزين من (التحالف الوطني الديمقراطي الكردي) في سورية، و(الجبهة الكردية في سورية)، وأحزاب خارج الإطارين، إضافة إلى تشكل إطار آخر في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2009، تشارك فيه أحزاب من الجسمين السابقين، ومن خارجهما بمسمى (المجلس السياسي الكردي) (383) الذي امتد بقاؤه حتى بدايات الثورة؛ ثم برزت الحاجة في الساحة السياسية الكردية إلى تشكيل جسم جامع جديد؛ فتشكل (المجلس الوطني الكردي)، وطفى على بقية الأجسام السابقة.

أ- النشأة والهيكلية التنظيمية

بعد ثلاثة أشهر من التحضيرات والمناقشات الشاقة، تشكل المجلس الوطني الكردي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في أربيل في العراق، برعاية رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني. وقد حظي المجلس في البداية بدعم الأحزاب الكردية التي كانت منضوية في السابق تحت لواء الجبهة الديمقراطية الكردية، وكانت تضم أحد عشر حزباً سياسياً كردياً سورياً؛ وقد سبق تشكيل المجلس الوطني الكردي،

(382) فيديو يوضح أولى المظاهرات المناهضة لنظام الأسد والمتضامنة مع محافظة درعا، والتي خرجت من مدينة عامودا في محافظة الحسكة، بتاريخ 2011/3/26، موقع يوتيوب (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/cQdFfr>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

(383) بيان إعلان المجلس السياسي الكردي والذي يضم تسعة أحزاب كردية، الموقع الإلكتروني ولائي مه (2009)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xAKKGY>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

بوصفه مظلة معارضة لنظام الأسد، إنشاءً المجلس الوطني السوري، الجماعة المعارضة الرئيسية في المنفى، في الشهر نفسه⁽³⁸⁴⁾.

جاء تشكيل المجلس الوطني الكردي إطاراً سياسياً، يضم الأحزاب الكردية في سورية معظمها، إلى جانب الحراك الشبابي الثوري الكردي الذي تمثل بالتنسيقيات وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات العامة، سعيًا إلى تقوية الموقف الكردي، وخلق نواة لجهة كردية موحدة، للانضمام إلى المعارضة السورية أو التنسيق معها على الأقل. إذ إن هاجس توحيد الموقف الكردي ظهر مع أول انشقاق في عام 1965، واستمر إلى هذا التاريخ، وظل محورَ كثير من الندوات والاجتماعات الثقافية والسياسية، لكن محاولات التوحيد أدت إلى تعقيد الوضع وإلى انشطارات أفقية وعمودية، قصمت ظهر الأحزاب الكردية، وفتتها أكثر⁽³⁸⁵⁾.

في البداية أبدى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD حماساً للمشاركة في تأسيس «المجلس الوطني الكردي»، لكنه راوغ لاحقاً، ورهن حضوره المؤتمر التأسيسي بالمطالبة بثمانية مقاعد لكل منظمة تابعة له، لتحصل كل منظمة من منظماته الحزبية على حصةٍ توازي حصة حضور أي حزب (8 مقاعد)، وهو ما رفضته بقية الأحزاب، وظلت المشاورات مستمرةً إلى ما قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد، وفشل الجهد كله في إقناع PYD بالمشاركة، وهو الذي قام لاحقاً بتشكيل (مجلس الشعب لغربي كردستان)، ليكون جسمًا منافسًا للمجلس الوطني الكردي، «مجلس الشعب» الذي حُلَّ لاحقاً ضمن حركة المجتمع الديمقراطي (تف - دم)⁽³⁸⁶⁾.

ومن تاريخ أيار/ مايو 2012 أصبح المجلس الوطني الكردي يضم 16 حزبًا كرديًا، إلا أن تلك التشكيلة لم تشهد ثباتًا مع المتغيرات السياسية في الساحة الكردية والسورية عمومًا، إذ طرأ عليها انضمام بعض الأحزاب الأخرى، وكذلك ترك بعضهم

⁽³⁸⁴⁾ «المجلس الوطني الكردي في سورية- ورقة تعريفية»، مدونات مركز كارنيجي للشرق الأوسط، متوفرة على الرابط الآتي: <https://goo.gl/IiiqfA>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁸⁵⁾ «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني آدار برس (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/d1THsv>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁸⁶⁾ «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني آدار برس.

لصفوف المجلس، فضلاً عن اندماج بعضها في حزب واحد⁽³⁸⁷⁾، إلى أن وصل المجلس إلى ثبات نسبي في بنيته التنظيمية، تتكون من 11 حزباً، وعدد من التنسيقيات المستقلة من فعاليات اجتماعية ومدنية⁽³⁸⁸⁾، إضافةً إلى ممثلين عن الكرد الإيزيديين وممثلين عن المرأة، وذلك وفق الترتيب الآتي⁽³⁸⁹⁾:

الأحزاب المؤسسة	الأحزاب المنتسبة (المنضوية)	أبرز الشخصيات في كل حزب
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)		عبد الحكيم بشار بهزاد دورسن نصر الدين برهك

⁽³⁸⁷⁾ في وجبة الانسحابات الأولى خرج حزبان من صفوف المجلس الوطني الكردي مع تراجع دور الحراك الثوري الراغب في الانضمام إليه، كونهم بدأوا يستشعرون برغبة المجلس في قيادة الحراك، وليس تنبيهه، والحزبان هما الكردي السوري واليسار، أسباب الخروج كانت تتعلق بقرار اتخذه المجلس بتطبيق بنود الميثاق المعلن عنه في المؤتمر، وأكد ضرورة انسحاب أحزاب المجلس من باقي التكتلات السياسية خارجه، وهو ما رفضه هذان الحزبان، وفضلاً لبقاء أعضاء في (هيئة التنسيق الوطنية) والانسحاب من المجلس في 24 أيلول/سبتمبر 2013. في الوجبة الثانية فصل 3 أحزاب، وانسحب غالب الحراك الشبابي، وتراجع دور كتلة مستقلتي المجلس وأصبح غالبيتهم يحمل صفة (حزبي مستقل)، وهذه الأحزاب هي: حزب الوحدة، الديمقراطي الكردي، (الوفاق)، وبذا أصبح عدد أحزاب المجلس 10 أحزاب. ولاحقاً بعد المؤتمر الثالث للمجلس أعلن الحزب الديمقراطي التقدمي الانسحاب، وهو ما شكل ضربة موجعة، وإن ظهرت ملامح القرار قبل المؤتمر. هذه الانسحابات، دفعت بالمجلس الوطني إلى القيام بقبول انضمام أحزاب وليدات حديثة، ومنشقة على نفسها ومنها حزب الوحدة المنشق جناح كاميران، حزب الوحدة المنشق جناح هجار (المنشق عن جناح كاميران) وتيار المستقبل جناح نارين، وتيار المستقبل جناح سيامند. للاطلاع على المزيد حول التحولات في البنية التنظيمية للمجلس الوطني الكردي، راجع: الموقع الإلكتروني "آدار برس" (2016)، «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة»، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/d1THsv>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/فبراير 2017.

⁽³⁸⁸⁾. الموقع الإلكتروني "كورد توك" (2012)، «انضمام أربعة أحزاب كردية وسبعة عشر تنسيقية شبابية إلى المجلس الوطني الكردي في سورية»، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/wtCgwO>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/فبراير 2017.

⁽³⁸⁹⁾: للاطلاع على المزيد حول تركيبة المجلس الوطني الكردي والأحزاب المنضوية تحته، راجع: أحمد خورشيد (2016)، «الأحزاب الكردية وتفاعلاتها في المشهد السوري»، دراسة صادرة عن المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، متوافرة على الرابط الآتي: <https://goo.gl/c5vWsz>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/فبراير 2017.

نصر الدين إبراهيم		الحزب الديمقراطي الكردي في سورية
إسماعيل حمه فؤاد عليكو حسن صالح		حزب يكي تي الكردي في سورية
عزيز داوي نعمت داوود		حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سورية
عبد الحميد درويش صلاح درويش		الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية
مصطفى أوسو		حزب آزادي الكردي في سورية
مصطفى جمعة		حزب آزادي الكردي في سورية
جمال شيخ باقي		الحزب الديمقراطي الكردي السوري
محمد موسى صالح كدو		حزب اليسار الكردي في سورية
محي الدين شيخ آلي مصطفى مشايخ		حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية
طاهر سفوك		الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سورية
عبد الباسط حمو	حزب يكي تي الكرديستاني في سورية	
عبد الرحمن ألوجي	البارتي الديمقراطي الكردي - سورية	
فيصل يوسف أمجد عثمان	حركة الإصلاح الكردي في سورية	
فوزي شنكالي	حزب الوفاق الديمقراطي الكردي في سورية	

تكونت الجمعية العمومية للمجلس الوطني الكردي من 26 عضواً، 15 منهم من قادة الأحزاب الأعضاء في المجلس، و11 من المستقلين، ويرأس عبد الحكيم بشار، وكان يشغل منصب الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي، وتتولى اللجان المختلفة مسألة التفاوض مع (حزب الاتحاد الديمقراطي) PYD، و(المجلس الوطني السوري)، و(هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي). وهناك أيضاً لجان تتعامل مع قضايا التعليم والثقافة والشؤون الخارجية⁽³⁹⁰⁾.

ب- الأهداف والخطاب السياسي

أعلن المجلس الوطني في بداية تأسيسه مجموعة أهداف سياسية، عدّها مطالباً يسعى لتحقيقها، وأبرزها: «الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية وبالشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية. إلغاء السياسات والقوانين المطبقة على أكراد سورية، بما في ذلك حظر استخدام اللغة الكردية وإنشاء المدارس الكردية، وتعويض المتضررين، وتحقيق اللامركزية السياسية في الحكم في سياق وحدة الأراضي السورية»⁽³⁹¹⁾.

تطور الخطاب السياسي للمجلس الوطني الكردي، من مؤتمره الأول إلى الثالث، إذ طالب في الأول بـ «دولة ديمقراطية برلمانية تعددية تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي، وبضمن الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي مكوناً رئيساً، وبأن الشعب الكردي في سورية هو شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية، مشدداً على، إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد، وأن حل القضية الكردية يعدّ مدخلاً حقيقياً للديمقراطية وامتثالاً لقوى

⁽³⁹⁰⁾ «المجلس الوطني الكردي في سورية»، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

⁽³⁹¹⁾ «مكونات الائتلاف، المكون القومي: المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Qr21Y1>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

المعارضة السورية التي تسعى لتحقيق غدٍ أفضل لسورية على قاعدة أن سورية لكل السوريين»⁽³⁹²⁾.

عدّ المجلس ما تشهده الساحة السورية (أزمة وطنية متفاقمة)، وليس (ثورة)، و«أن إنهاء هذه الأزمة يمر من خلال تغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنية التنظيمية والسياسية والفكرية، وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية، وليس من خلال إسقاط النظام». أما في ما يخص نظام الحكم في سورية المستقبل فقد طالب المجلس بـ (اللامركزية السياسية). وكان المؤتمر الثاني تكميلياً، ولكن في المؤتمر الثالث الذي عُقد في 16 حزيران/ يونيو 2015، تبنى المجلس الفدرالية صراحةً، منادياً بـ «بناء الدولة الاتحادية (الفدرالية) ذات النظام الديمقراطي البرلماني التعددي، ويتساوى الجميع فيها بالحقوق والواجبات، وأشار صراحةً إلى أن الثورة السورية جاءت لـ «إنهاء نظام القمع والاستبداد وتحقيق مطالب الشعب السوري في الحرية والكرامة»، وتبنى رسمياً قوات البيشمركة (روجافا) ذراعاً عسكرياً للمجلس. واعتمد المطالب الآتية:⁽³⁹³⁾

- بناء الدولة الاتحادية بنظام ديمقراطي برلماني تعددي، يلتزم بالعهود والمواثيق الدولية ومبادئ وحقوق الإنسان، ويعتمد مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

- الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي، وضمان حقوقه القومية وفق العهود والمواثيق الدولية، وعدّ لغته لغةً رسميةً في البلاد إلى جانب اللغة العربية.

- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في البلاد، بما يتناسب وبناء الدولة الاتحادية، وعدّ المناطق الكردية وحدة سياسية وجغرافية إدارية متكاملة.

وفي قراءة البند الأخير ومقارنته مع خطاب قادته، نجد تناقضاً تاماً، فالمجلس يطالب بإقليم كردستاني، فدرالي في الشمال السوري، ويرى أن «المناطق الكردية

⁽³⁹²⁾ «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني آدار برس (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/d1THsv>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁹³⁾ «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني آدار برس.

وحدة سياسية وجغرافية إدارية متكاملة»، في وقت نجد تصريحات المجلس تندد بتحرير مدينة (تل أبيض) التي ربطت عين العرب/ كوباني بالجزيرة، ويعارض أيضًا معركة (منبح)، وتحرير مدينة (تل رفعت)، وغيرها من مدن ريف حلب الشمالي التي خاضت معاركها قوات سوريا الديمقراطية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD ضد تنظيم الدولة (داعش)، وذلك بهدف إتمام السيطرة عليها، وربط مدينة عين العرب (كوباني) بعفرين، ومن ثم تشكيل الوحدة الجغرافية والسياسية الواحدة، ويرهن المجلس الوطني الكردي أي خطوة إدارية أو سياسية بقبول المعارضة السورية، أو انتظار (إسقاط النظام) لتبليتها في البرلمان المقبل، وهي نقطة خلافية مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، فالأخير يفرض مشروعاته، ومنها الفدرالية على الأرض جزئيًا من حلّ قادم، ولا يأمل من المعارضة أو من النظام إقرارها دستوريًا، فضلًا على أن فدرالية PYD هي (فدرالية مكونات)، فيما الفدرالية التي يتحدث عنها المجلس هي (فدرالية قومية)، وهي صعبة التحقق في ظل حالة الفصل بين المناطق الكردية الثلاث في سورية (394).

ج- العلاقة مع مكونات المعارضة السياسية

1. هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي

لم ينسجم المجلس الوطني الكردي مع (هيئة التنسيق الوطنية) منذ البداية، على الرغم من أن بعض أعضائه كانوا من المنضوين فيها، وكانت بعض الأحزاب المكونة للمجلس منضويةً أيضًا في (المجلس الوطني السوري) و(إعلان دمشق)؛ فأصدر المجلس منذ بداية تشكيله جملة قرارات علّق من خلالها عضوية كل مكوناته في أطر المعارضة السابقة وطالبها بالانسحاب، وذلك بتأثير فشل التوصل إلى تفاهم مع الكتل المعارضة الثلاث السابقة، بشأن الحصول على «اعتراف دستوري بوجود الشعب

(394) المرجع السابق.

الكردي، بوصفه قومية أصيلة في البلاد، وإيجاد حلّ ديمقراطي للقضية الكردية في سورية على قاعدة حق تقرير المصير في إطار سورية الموحدة»⁽³⁹⁵⁾. وكان موقف هيئة التنسيق يتوخى «حلاً ديمقراطياً للقضية الكردية في إطار وحدة الأراضي السورية، ولا يتعارض مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي»⁽³⁹⁶⁾. إلا أن بعض الأحزاب المنضوية تحت هيئة التنسيق لم تلتزم بقرار المجلس وبقيت ضمن الهيئة، حتى صدر قراراً في اجتماع الأمانة العامة للمجلس في 6 أيلول/ سبتمبر 2013 يجمّد عضوية الحزبين (الكردي السوري) و(اليسار)، ويلغي حقهما في حضور جلسات المجلس الوطني الكردي إلى حين إصدار بيان الانسحاب، تأكيداً لقراره السابق بهذا الخصوص في اجتماع 16 آب/ أغسطس 2013⁽³⁹⁷⁾.

وقد نبّه حسن عبد العظيم في لقاءٍ له، نشرته وكالة فرات للأخبار التابعة لحزب العمال الكردستاني في 7 أيار/ مايو 2015، إلى أن «لقاء جرى بين الهيئة ووفد من المجلس الوطني الكردي في منزله، بعد انعقاد مؤتمر الأخير في إقليم كردستان العراق، وطالب الوفد الكردي باللامركزية؛ فكان موقف هيئة التنسيق واضحاً بأن القضية الكردية قضية وطنية ولا تخصّ الكرد فحسب، إنما هي قضية تخصّ السوريين كلّهم»، وتوّه عبد العظيم إلى أن «الوفد الكردي لم يطلب خلال اللقاء أيّ صيغة أخرى بمثل الفدرالية أو الحكم الذاتي، وقد تراجع عنهما في مؤتمره الأخير المنعقد في القامشلي، وعلى هذا الأساس نتواصل مع المجلس الكردي». لاحقاً عقد عبد العظيم لقاءً مع المجلس في مدينة القامشلي في 1 كانون الثاني/ يناير 2016، وتباحث الطرفان في آليات التمثيل في مفاوضات جنيف وتقوية التواصل والتعاون وإمكان

⁽³⁹⁵⁾ «أحزاب المجلس الوطني الكردي تعلق عضويتها في أطر المعارضة السورية»، صحيفة الوطن (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/QWJTQb>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁹⁶⁾ وفي شباط/ فبراير 2012، انسحبت الأحزاب الكردية التي كانت منضوية تحت راية هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، (باستثناء حزب الوحدة الديمقراطي الكردي)، وانضمت إلى المجلس الوطني الكردي. وفي نيسان/ أبريل لُيئت هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي موقفها، وأيدت تطبيق (مبادئ اللامركزية) في سورية المستقبل. للمزيد راجع: مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، «المجلس الوطني الكردي في سورية».

⁽³⁹⁷⁾ «المجلس الكردي يجمّد عضوية التنسيقيات وحزبي الوفاق»، الموقع الإلكتروني كويتي كورد (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hakoxc>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

تطويرها، والرغبة في تقريب وجهات نظر المعارضة، وتوحيد الكلمة⁽³⁹⁸⁾.

2. المجلس الوطني السوري

قبل تشكيل المجلس الوطني الكردي في سورية شارك حزبان كرديان هما (يكي تي) و(آزادي) -الديمقراطي الكردستاني- سورية لاحقاً- في تكوين المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في إسطنبول، لكن سرعان ما انسحب مع تشكيل المجلس الوطني الكردي، لتبدأ مرحلة أخرى تميزت بغياب التوافق والعلاقات المتوترة بين الطرفين. «فقد برز خلاف مهم في كانون الثاني/ يناير 2012 بشأن كيفية تعريف (اللامركزية) التي اقترحت لمنح الحكم الذاتي للأكراد في سورية ما بعد الأسد. وفي حين يسعى المجلس الوطني الكردي إلى تحقيق اللامركزية (السياسية)، وهو ما يعني حكماً ذاتياً رسمياً، رفض المجلس الوطني السوري التفاوض حول كل ما يتجاوز اللامركزية (الإدارية). وبسبب التزام رئيس المجلس الوطني السوري آنذاك، برهان غليون، المتواصل باللامركزية الإدارية⁽³⁹⁹⁾، علقت جميع الأحزاب الكردية (باستثناء حزب المستقبل الكردي برئاسة فارس تمّو) عضويتها في المجلس الوطني السوري، في أواخر شباط/ فبراير، وانضمت إلى المجلس الوطني الكردي»⁽⁴⁰⁰⁾.

بلغ التوتر بين المجلس الوطني الكردي والمجلس الوطني السوري أشده بعد نشر الأخير (الميثاق الوطني: المسألة الكردية في سورية) في أوائل نيسان/ أبريل 2012. حيث استبعدت الوثيقة الصياغة التي تعترف «بالأمة الكردية» داخل سورية، وكانت واردة في مسودة البيان الختامي لاجتماع أصدقاء سورية في تونس؛ وقد دفع هذا الأمر

⁽³⁹⁸⁾ «وفد من المجلس الوطني الكردي يجتمع بوفد هيئة التنسيق برئاسة حسن عبد العظيم»، الموقع الإلكتروني يكي تي ميديا (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/HZK3FW>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

⁽³⁹⁹⁾ رفض الرئيس الأسبق للمجلس الوطني السوري برهان غليون طلب المجلس الوطني الكردي باعتماد الفدرالية في سورية ما بعد الأسد، وعدها «وهم». فرأى المجلس الوطني الكردي أن ذلك تجاهل للمكون الكردي ومطالبه وتبنيه للثورة، فقد قال غليون «نرفض بشكل قاطع الاعتراف باسم أرض تدعى كردستان في إطار الدولة السورية»، مشيراً إلى أنه «على الكرد ألا يتعلقوا بهم اسمهم الفدرالية، لأنه لا نفع فيه»، مؤكداً أن «ذلك يفسر على أنها مطالبة كردية بالانفصال»، وشدد غليون على أن «المجلس يرفض منح الكرد حكماً ذاتياً، لأنه لا يوجد في سورية إقليم يشكل الكرد فيه نسبة 100 في المئة من سكانه».

⁽⁴⁰⁰⁾ «المجلس الوطني الكردي في سورية»، مدونات مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

بالمجلس الوطني الكردي إلى الانسحاب من محادثات الوحدة مع المجلس الوطني السوري، واتهم تركيا بالتأثير -على نحو غير ملائم- في سياسات المجلس الوطني السوري. وعلى الرغم من ذلك، خفف المجلس الوطني الكردي مطالبته باللامركزية السياسية داخل سورية في أواخر نيسان/ أبريل، ووعده بالموافقة على برنامج سياسي مشترك مع بقية أطراف المعارضة السورية إذا قُبِلت البنود الباقية في أجندته (401).

3. حزب الاتحاد الديمقراطي PYD

لم تستقم العلاقة بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الذي حاول من البداية الالتفاف على المجلس، واستغلاله لتحقيق مشروعاته ورؤيته الخاصة، إذ يختلف الطرفان في الرؤية إلى الثورة السورية والقومية الكردية، والموقف من النظام. ففي سورية اتخذ PYD هيئة التنسيق الوطنية إطاراً له لإضفاء صفة المعارضة على نفسه، في الوقت الذي كانت الانتقادات تلاحقه -وما تزال- بأنه أقرب إلى النظام من المعارضة، بينما لم ينسجم المجلس مع الهيئة ورفض مقاربتها للقضية الكردية في سورية التي قبل بها PYD.

تفاقت الخلافات بين الطرفين مع محاولات PYD الاستحواذ على الشارع الكردي سياسياً وعسكرياً، ورفضه الفعلي لكل الاتفاقات مع المجلس، ووسط أجواء من المشاحنات والخلافات وقع (المجلس الوطني الكردي) مع (مجلس شعب غرب كردستان) الذي شكله PYD من أنصاره وجماهيره في نهاية العام 2011، على «اتفاقية هولير الأولى» بتاريخ 11 حزيران/يونيو 2012، برعاية رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ونصت على إقرار تشكيل هيئة عليا مشتركة بين الطرفين باسم الهيئة الكردية العليا «مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكردي، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات» وفق البند الثاني من

(401) «المجلس الوطني الكردي في سورية»، مدونات مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

الاتفاق، مع ملحق تنفيذي بالاتفاق يحدد بعض الخطوات الإجرائية، وكيفية تنفيذ بنود الاتفاق (402)(403).

لم يُطبّق الاتفاق على أرض الواقع، ولا غيره من الاتفاقات التي دخل فيها الطرفان برعاية حكومة أربيل في محاولة تقريب وجهات النظر (هولير2، دهاوك، وغيرها)، واستمر PYD في تصعيد الخلافات مع المجلس في ظل رفض الأخير الانضواء في مخرجات الأول السياسية من (إدارة ذاتية) بما يتبعها من مؤسسات وهيئات، ورفض المجلس الفدرالية التي طرحها وتبناها PYD. إضافة إلى مجمل القرارات التي صدرت من الإدارة الذاتية ما يتعلق منها (بقانون الأحزاب والتراخيص والتجنيد الاجباري)، وأعلن المجلس الوطني الكردي في كل نشاط جماهيري هذا الرفض؛ فتعرّض عدد من قيادته للاعتقال، ونُفي رئيس المجلس إبراهيم برو، في 14 آب/ أغسطس 2016؛ فدخلت العلاقة بينهما في سرداب الاعتقالات التي تركزت على قيادات المجلس، وتكاد تكون على قاعدة ما إن يطلق سراح أحدهم حتى يُعتقل آخر (404). كما مرت

(402) سياسياً جاء الاتفاق على «العمل مع جميع مكونات الشعب السوري من أجل إسقاط النظام القمعي الاستبدادي الذي أوصل البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية، وبناء سورية ديمقراطية وفق دستور جديد، يقر بالتعدد القومي والإقرار الدستوري بالشعب الكردي وبحقوقه القومية حسب العهود والمواثيق الدولية وحل القضية الكردية في إطار اللامركزية السياسية، وإلغاء كافة القوانين والمراسيم الاستثنائية العنصرية وإزالة آثارها وتعويض المتضررين». للاطلاع أكثر على الاتفاقات الموقعة بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، راجع: «المجلس الوطني الكردي والمهمة الصعبة، ملف عن تشكيل المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني آدار برس (2016).

(403) ستأنف المجلسان اجتماعهما يومي 9-10/7/2012 بأشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم، وتوصل الطرفان إلى اعتماد وثيقة هولير والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها. تشكيل هيئة عليا مشتركة (الهيئة الكردية العليا)، مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكردي في هذه المرحلة المصرية، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات. تشكيل ثلاث لجان تخصصية لمتابعة العمل الميداني. التأكيد على وقف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها. تحريم العنف ونيل كافة الممارسات التي تؤدي الى توتر الأجواء في المناطق الكردية. اعتماد اللانحة الداخلية الملحقة بوثيقة هولير التي تتضمن آليات العمل. تشكيل اللجان خلال أسبوعين من تأريخ التوقيع على الاتفاق. للاطلاع أكثر على اتفاقية هولير، راجع: «التوقيع على بلاغ أربيل بين المجلس الوطني الكردي السوري ومجلس شعب غرب كردستان» الموقع الإلكتروني الرسمي لحكومة إقليم كردستان (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/FpzEaS> ، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

(404) للاطلاع بصورة أكثر تفصيلاً على علاقة المجلس الوطني الكردي بحزب الاتحاد الديمقراطي PYD خلال ستة أعوام من الثورة السورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/XiJfPY> ، <https://goo.gl/pSuir2> ، <https://goo.gl/1YLH6z>

علاقة الطرفين بعدة محطات حكمت عليهما بالتباعد، سيتم التطرق إليها بشكل أكثر تفصيلاً في المبحث اللاحق.

4. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

بعد فشل محاولات التقارب والعمل مع PYD كلها، توصل ممثلون عن المجلس الوطني الكردي في سورية وآخرون عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في 25 آب/ أغسطس 2013 إلى اتفاقٍ مبدئيٍّ بانضمام الأول إلى الثاني، ووقعا مسودة الاتفاق التي صادقها لاحقاً كلٌّ من الجمعية العامة للمجلس الوطني الكردي واللجنة السياسية للائتلاف الوطني بأكثرية. جاء الاتفاق في 16 بنداً، شملت تأكيد الائتلاف التزامه بـ «الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، وعدّ القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، والعمل على إلغاء كل السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها». وبموجب الاتفاق انضم 11 عضواً من «المجلس الوطني الكردي» إلى الهيئة العامة لـ (الائتلاف) المؤلف من 114 عضواً، وثلاثة أعضاء إلى الهيئة السياسية، وتضم 19 عضواً. وفي الجلسة التي انعقدت في 13-15 أيلول/ سبتمبر 2013، وافق المؤتمر العام للائتلاف الوطني على الوثيقة الموقعة بأغلبية 54 صوتاً من أصل 80⁽⁴⁰⁵⁾.

في المقابل أوضح الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف السوري المعارض عن وجود تباين بين الجانبين في بعض الأفكار الجوهرية، ولا سيما على صعيد بحث التصورات المطروحة بشأن شكل الدولة في حال سقوط نظام الأسد،

الزيارات: 20 شباط/ فبراير 2017. <https://goo.gl/lmozvp>، <https://goo.gl/HGPiQi>، <https://goo.gl/i6S1el>، <https://goo.gl/YKj5VL>، تاريخ

⁽⁴⁰⁵⁾ «المجلس الوطني الكردي في الائتلاف السوري»، الموقع الإلكتروني لإلاف (2013)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/cY605G>، تاريخ الزيارة: 20 شباط/ فبراير 2017.

حيث أعرب الأكراد عن تحفظهم على اعتماد نظام اللامركزية الإدارية في سورية، وأصروا على الفدرالية، واعترض المجلس الكردي على البند الثالث في مسودة الاتفاق، وهو ينص على أن «سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني... وعلى اعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية»، وشدد المجلس على أن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة اتحادية، مؤكداً أنه سيعمل على تحقيقها من دون أن يشكل ذلك عائقاً أمام انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية⁽⁴⁰⁶⁾.

5. الهيئة العليا للتفاوض

على الرغم من تمثيل المجلس الوطني الكردي في الهيئة العليا للتفاوض المنبثقة عن اجتماع الرياض، عبر ممثليه في الهيئة السياسية للائتلاف من نائب رئيس الائتلاف وعضو الهيئة السياسية، إلا أن العلاقة بين الطرفين (المجلس والهيئة) شابها كثير من المشكلات والنقد، ولا سيّما بعد تصريحات رئيس الوفد المفاوض العميد أسعد الزعبي حول الكرد في سورية، إذ عدّها المجلس مهينةً بحق المكوّن الكردي⁽⁴⁰⁷⁾، كذلك رفضت الأمانة العامة للمجلس مخرجات الوثيقة التي طرحتها الهيئة العليا

⁽⁴⁰⁶⁾ وكانت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الكردي التي تضم عبد الحكيم بشار وعبد الحميد درويش رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وأعضاء آخرين، شهدت محادثات ماراتونية مع قياديين في الائتلاف، منهم نذير الحكيم، أسفرت عن هذا الاتفاق. للاطلاع على المزيد انظر: «المجلس الوطني الكردي في الائتلاف السوري»، الموقع الإلكتروني إيلاف (2013).

⁽⁴⁰⁷⁾ وكان العميد أسعد الزعبي رئيس وفد المعارضة السورية إلى جنيف، قد قال في مداخلة على قناة سكاي نيوز العربية، أن «الولايات الأميركية المتحدة لم تقبل خلال فترة حربها مع داعش أن تتعامل مع الجيش الحرّ، وفضّلت التعامل مع الإرهاب الكردي المتمثل بالـ (PYD) وبعض الإيزيديين والبيشمركة، وفق تعبيره. وسبق أن أثارت تصريحات سابقة للعميد الزعبي جدلاً، قال فيها إن «نسبة الكرد في سورية لا تتجاوز 1 في المئة، وأنهم كانوا يتمنون الحصول على ورقة من حافظ الأسد تثبت أنهم (بني آدمين)، على حد وصفه. حيث قوبلت تلك التصريحات باستنكار واسع في الشارع الكردي، وتلقى المجلس الوطني الكردي على إثرها طلبات عدّة بالانسحاب من هيئة التفاوض ومن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. بالمقابل برر الزعبي تصريحاته بأنه يقصد حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وليس المكوّن الكردي في سورية. للاطلاع على المزيد عن مشكلة تصريحات رئيس الوفد المفاوض أسعد عوض الزعبي، حول الكرد في سورية، وما تبعها من تداعيات، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/RJePdH>، <https://goo.gl/mQRqY7>، <https://goo.gl/RLiQke>، تاريخ الزيارات: 20 شباط/ فبراير 2017.

للمفاوضات، تلك التي أُعلن عنها في مؤتمر لندن 3 أيلول/ سبتمبر 2016. ورأت أنها، «تلغي حقيقة التعدد القومي والديني في البلاد».

بعد يومين من إعلان الهيئة العليا للتفاوض عن رؤيتها لعملية الانتقال في سورية وتصورها السياسي للدولة السورية الجديدة، في مؤتمر لندن؛ صدر بيان الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي، تعلن فيه «عدم التزامها بمخرجات الوثيقة التي طرحتها الهيئة السورية العليا للتفاوض»، وأشار البيان إلى أن المجلس قدّم مقترحات عدة لتعديل مسودة (الإطار التنفيذي)، إلا أنها «لم تؤخذ بعين الاعتبار»، وأشار البيان إلى «أن الوثيقة تلغي حقيقة التعدد القومي لأنها عدّت سورية جزءاً من الوطن العربي، وإلى أن الوثيقة تلغي مساهمة المكونات الأخرى في بناء سورية عندما تقول: (اعتماد الثقافة العربية الإسلامية معيّنًا خصبًا للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية...) ويعدّ ذلك إلغاءً لثقافات المكونات السورية التي تفاعلت إيجابيًا في الحضارة السورية على مدى آلاف السنين، وأن اعتماد الوثيقة اللغة العربية لغةً رسميةً وحيدةً في البلاد يعدّ إلغاءً وتجاهلاً للغة الكردية ولغات المكونات الأخرى، وأن الوثيقة تتجاهل الاعتراف وضمان حقوق الشعب الكردي القومية واللغوية والثقافية والسياسية دستوريًا وفق العهود والمواثيق الدولية، وكذلك حقوق المكونات السورية الأخرى من سريان آشوريين وتركماني وسائر المكونات القومية الأخرى، وأن الوثيقة تحاول، من خلال طرح اللامركزية الإدارية لشكل الدولة، استنساخ المجالس المحلية التي اعتمدها النظام سابقًا وتعيد إنتاجها من جديد، كما تُخضع الوثيقة القرارات التي تؤثر على مكون بعينه إلى مبدأ الأغلبية بدلًا من مبدأ التوافق»، وإلى ما هنالك من تحفظاتٍ عدّها المجلس الوطني الكردي ثغراتٍ في الوثيقة المعلنة⁽⁴⁰⁸⁾.

(408) للاطلاع أكثر على خلاف المجلس الوطني الكردي مع الهيئة العليا للتفاوض حول خطة الأخيرة للحل السياسي، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/FL30rB>، <https://goo.gl/0CCwxT>، تاريخ الزيارات: 20 شباط/ فبراير 2017.

د- العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي

مرت علاقات المجلس الخارجية بمراحل جمود وبأخرى نشطة، فقد التقى المجلس خلال هذه المراحل بأطراف مختلفة مؤثرة في الأزمة السورية، وتدرجت تلك اللقاءات من اللقاء بقناصل دول أوروبية في المنطقة إلى اللقاء بالخارجيتين الروسية والأميركية. «وامتدت زيارة المجلس إلى أميركا أسبوعاً، بدءاً من 7 أيار/ مايو 2012، حيث استضافهم السفراء (روبرت فورد) و(فريدريك هوف)، والتقى الوفد مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (جيفري فيلتمان)، إضافة إلى عدد من المسؤولين الأميركيين»⁽⁴⁰⁹⁾. في المقابل أجرى وفدٌ من المجلس محادثاتٍ مع نائب وزير الخارجية الروسية، (ميخائيل بوغدانوف)، في موسكو، بناء على دعوة من وزارة الخارجية الروسية، في 28 حزيران/ يونيو 2016، وتركزت محاور النقاش على نقاط عدّة من أهمها مفاوضات جنيف 3، وموقف المجلس الوطني الكردي منها، إضافة إلى الوضع العام في سورية والوضع في (غربي كردستان)، ولا سيّما ما يتعلق منها بالخلافات الكردية الداخلية، ودعوة الجانب الروسي للعب دور في حلّ هذه الخلافات⁽⁴¹⁰⁾.

كان للمجلس لقاءات دبلوماسية مع مسؤولين من وزارات خارجية في دول عدة، ومع قنصليات أوروبية في الأعوام السابقة، إضافة إلى مستشار الرئيس الفرنسي ووزير خارجية هولندا، حيث بحث المجلس في عموم تلك اللقاءات ملف انتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي المتمثل في الإدارة الذاتية وقواها العسكرية، وسبل حلّ القضية

⁽⁴⁰⁹⁾ وقد أشار بيان الخارجية الأميركية في ذلك الوقت، إلى أن الزيارة «أتاحت فرصة لتأكيد وجهة نظر الولايات المتحدة أن الكرد هم جزء أساسي من النسيج الوطني السوري والانتفاضة الشعبية ضد حكم عائلة الأسد-مخلوف. وأن الكرد في سورية، على غرار جميع السوريين، يجب أن يكون لهم الحق في التمتع بجميع الحقوق والامتيازات والمساواة بين المواطنين السوريين». للمزيد راجع: «الخارجية الأميركية تشيد بزيارة وفد المجلس الوطني الكردي إلى واشنطن»، الموقع الإلكتروني كورد توك (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/NQO5f6>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴¹⁰⁾ «وفد من المجلس الوطني الكردي يزور موسكو ويجتمع بخارجيتها»، الموقع الإلكتروني لإذاعة هوا سمات (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/aIPQwp>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

الكردية في سورية في إطار حلّ سياسي للأزمة السورية، وعودة بيشمركة (روح آفا) (411).

تحالف المجلس الوطني الكردي تحالفًا وثيقًا مع الرئيس بارزاني وحكومة إقليم كردستان العراق، ومع أن هذه الأخيرة كانت تعيش شهر عسل في علاقاتها بتركيا، فإن المجلس الوطني الكردي ينظر إلى الحكومة التركية بعين الشك والريبة، فقد اتهمها بالضغط على (المجلس الوطني السوري)، لحمله على عدم الرضوخ لمطلب الحكم الذاتي الذي ينادي به المجلس الوطني الكردي في سورية. ويعزو المجلس الوطني الكردي ذلك إلى العلاقات الوثيقة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وجماعة الإخوان المسلمين السورية، وهي التي تعارض الفدرالية بشدة، ويُرجح بأنها هيمنت على المجلس الوطني السوري⁽⁴¹²⁾. في المقابل لم تجمع المجلس علاقات جيدة مع (الاتحاد الوطني الكردستاني) الذي تزعمه الراحل جلال طالباني، إذ إن الأخير مقرّب من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD بحكم تحالف الاثنين مع إيران، فقد عكس المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، من خلال تحالفاتهما الخارجية كرديًا وإقليميًا، الصراع (الكردي-الكردي) الذي يدور في إقليم كردستان العراق.

هـ- العلاقة بالفصائل العسكرية

أدركت بعض الأحزاب الكردية مبكرًا الحاجة إلى تشكيل قوات عسكرية كردية، لحماية مناطقهم التي توقعوا أن تشهد فراغًا أمنيًا وعسكريًا إذا ما انسحب منها النظام وقواه الأمنية، أو إذا شهدت تلك المناطق مواجهات مع النظام أو فصائل الجيش الحر، ومن ناحية أخرى لتعزيز الثقل السياسي ودعمه بجناح عسكري؛ فكان لحزب

(411) للاطلاع على أبرز علاقات المجلس الوطني الكردي على المستوى الإقليمي والدولي خلال الأعوام الستة الفائتات من الثورة السورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/SQmwUg>، <https://goo.gl/TpOq7a>، <https://goo.gl/gPxoQ3>، <https://goo.gl/H6qbW1>، تاريخ الزيارات: 21 شباط/ فبراير 2017.

(412) «المجلس الوطني الكردي في سورية»، مدونات مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

(بيكيتي) الكردي عدة كتائب مسلحة في مدن (عامودا، قامشلي)، وأسس الحزب (الديمقراطي التقدمي) كذلك قوةً عسكريةً له، ولم يتخلف عن ذلك الحزب (الديمقراطي الكردي في سورية) (البارتي)، وكذلك حزب (آزادي) الكردي، ومع تشكيل (الهيئة الكردية العليا) كان هناك المكتب الخاص الذي كان من المفترض أن يختصّ في الشؤون العسكرية المشتركة⁽⁴¹³⁾. وبالتوازي مع ما سبق، كانت هناك قوة كردية (قوامها الشباب الكردي المنشق من صفوف النظام والملتحجّ إلى إقليم كردستان العراق)، حيث شكلوا تجمعاً عسكرياً بإشرافٍ وتدريبٍ من حكومة إقليم كردستان العراق، وتوسعت لاحقاً مع انضمام آلاف المتطوعين إليها، وسُميت رسمياً بـ (قوات روج آفا)، ليتبناها المجلس الوطني الكردي رسمياً في 2 حزيران/ يونيو 2015⁽⁴¹⁴⁾. في المقابل تؤكد مصادر كردية مقرّبة من المجلس الوطني الكردي وفصائل الجيش السوري الحر أن المجلس لم يكن يتجرأ على عقد علاقات مباشرة وواضحة مع الفصائل الكردية والوطنية في الجيش الحر، وانحصرت العلاقة مع وسطاء بصورة غير مباشرة من قبل بعض الأحزاب لا المجلس⁽⁴¹⁵⁾.

دان المجلس القصفَ الذي تعرض له حي الشيخ مقصود ذو الغالبية السكانية الكردية في مدينة حلب من قبل (جيش الإسلام) الذي «أُتهم من قبل المجلس باستخدام الأسلحة الكيماوية وفق بيانه الصادر في 9 نيسان/ أبريل 2016»، لكن تركيا أيضاً قصفت عفرين ومناطق كردية أخريات في سورية؛ الأمر الذي دانه المجلس المحلي للمجلس الكردي في عفرين 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2016⁽⁴¹⁶⁾، أما في ما

⁽⁴¹³⁾ للاطلاع أكثر حول علاقة المجلس الوطني الكردي بمكوناته الحزبية مع التشكيلات العسكرية الكردية في مناطق سيطرتهم، راجع: أحمد خورشيد، «الأحزاب الكردية وتفاعلاتها في المشهد السوري»، (المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016)، متوافرة على الرابط الآتي: <https://goo.gl/c5vWsz>، تاريخ الزيارة: 19 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴¹⁴⁾ «المجلس الوطني الكردي يتبنى قوات (بيشمركة روج آفا) كجنّاح عسكري»، الموقع الإلكتروني آرا نيوز (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/aIQJyi>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴¹⁵⁾ مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا الغلو، بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2017 مع شخصيات سياسية مقرّبة من دائرة المجلس الوطني الكردي.

⁽⁴¹⁶⁾ «المجلس الوطني الكردي: ما فعله جيش الإسلام في حي الشيخ مقصود بحلب يصب لصالح النظام»، الموقع الإلكتروني آرا نيوز (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/s80gXk>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

يخص العلاقة مع الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD وحدات حماية الشعب YPG، فإن علاقة المجلس معها تندرج في إطار العلاقة مع PYD، ويرى المجلس في الوحدات أنها قوة لا تراعي المصلحة القومية الكردية، وتخوض معارك لا ناقة للكرد فيها ولا جمل، فضلاً عن أنها متهمّة في أكثر من مناسبة بارتكاب مجازر كما في (عامودا وتل غزال) وفي عين العرب (كوباني)، إضافةً إلى اتهامها بالتنسيق مع قوات نظام الأسد⁽⁴¹⁷⁾.

و- رؤية المجلس للحل السياسي في سورية

سرّبت وسائل إعلام في 6 كانون الثاني/يناير 2017 مسودة (دستور) أو رؤية سياسية وتنفيذية أعدها المجلس الوطني الكردي، وتُظهر تصوّره لطريقة وشكل إدارة الحكم في المناطق ذات الغالبية السكانية الكردية في سورية، وجاءت الرؤية المطروحة في 115 مادة تشمل مبادئ عامة (الحقوق الأساسية، الاختصاصات، سلطات الإقليم، التعديلات الدستورية، النظام التعليمي، وأحكام انتقالية)، لكنه لم يحدد جغرافية سياسية معينة للمناطق التي أطلق عليها اسم (كردستان سورية)، ويؤكد أنها تتبع للدولة السورية، في شكل فدرالي⁽⁴¹⁸⁾.

حددت المادة الأولى اسم الإقليم وارتباطه؛ «كردستان سورية هو إقليم سوري. يتولى الإقليم جميع الحقوق والواجبات التي تقع ضمن المسؤوليات الاختصاصية الحصرية لكامل الدولة، ويساهم الإقليم في جميع القرارات العامة للدولة السورية وفق الدستور السوري. إضافة إلى أن الإقليم ممثّل في جميع مؤسسات الدولة المركزية».

وتحدثت المادة السابعة من المشروع عن مقر (حكومة الإقليم)، وجاء فيها أن «مقر مجلس وحكومة الإقليم هو مدينة قامشلي/ قامشلو، بينما مقر المحكمة

⁽⁴¹⁷⁾ «المجلس الوطني الكردي يصف ممارسات PYD بالإرهابية»، الموقع الإلكتروني أورينت نيوز (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/PRj9D9>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/فبراير 2017.

⁽⁴¹⁸⁾ «المجلس الوطني الكردي يصدر رؤيته لإدارة الحكم في كردستان سورية»، الموقع الإلكتروني آرا نيوز (2017)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dTX8Av>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/فبراير 2017.

الدستورية للإقليم هو مدينة عين العرب/ كوباني. ومجلس الإقليم يستطيع، من خلال التشريعات القانونية، إدخال تعديلات علي ذلك»، وتناولت المادة الثامنة تحديد «العلم والنشيد الوطني والعطل الرسمية». وأشار إلى أن العلم المعتمد هو العلم القومي الكردي نفسه و«يرمز العلم إلى الانتماء المشترك بين الإقليم والمجموعات السكانية الكردية في البلدان الأخرى. وتضامنهم معاً. ولتأكيد تبعية الإقليم للدولة المركزية يُرفع علم الإقليم جنباً إلى جنب مع العلم السوري». إضافة إلى أن «الإقليم يملك رمزاً خاصاً به ونشيداً وطنياً وعطلاً رسمية»⁽⁴¹⁹⁾.

أوضح المجلس بعد ذلك أن ما نُشر هو (مسودة) وأن هذه الرؤية ما تزال في إطار التعديل من قِبَل المكتب القانوني في المجلس، وسط اعتراضات كردية على ما عدّوه تهميشاً لمدينة (عفرين) في ريف حلب، حيث كتب الناطق الإعلامي السابق باسم (قوات الكوملة الكردية)، عبدو خليل: «للمرة الألف يظهر أن لا مكان لعفرين في مشروعات القامشلي المدعومة من أربيل. الدستور المزمع. على الرغم من أنه مجرد حبر على ورق، لكنه يقرر القامشلي عاصمةً لهذا الإقليم، وكوباني مقرّاً للمحكمة الدستورية»⁽⁴²⁰⁾. في المقابل رفض التحالف العربي التركماني للقبائل والعشائر في سورية، وهي مجموعة معارضة صغيرة ليس لها حضور سياسي فعال في سورية أو خارجها، الدستور الذي طرحه المجلس الوطني الكردي على أساس النظام الفدرالي اللامركزي. وقال بيانٌ للتحالف، صدر في 8 شباط/ فبراير 2017: «نرفض ما طرحه المجلس الوطني الكردي وما أسموه دستور غربي كردستان، لأنه لا يمثل رأي الشعب السوري ولا مكوناته من عرب وتركمان وكرد وأشوريين ومن بقية فئات الشعب»⁽⁴²¹⁾.

⁽⁴¹⁹⁾ المرجع السابق.

⁽⁴²⁰⁾ «ثورة عفرين ضد دستور المجلس الوطني»، بيان رافض لدستور المجلس الوطني وقع عليه أكثر من 200 ناشط كردي، الموقع الإلكتروني بروان (2017)، البيان متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/wtFy9c>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴²¹⁾ «التحالف العربي التركماني يرفض مقترح المجلس الوطني الكردي بدستور فدرالي لسورية»، وكالة الأناضول للأخبار (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/KzAXII>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

لم تتناول منصات المعارضة السورية هذا التسريب على محمل الجد، وسط رفضهم المستمر للمشروعات الكردية التي تقدم مقاربات للحل وتطرح فيه الفدرالية أو اللامركزية السياسية، مشيرين في أحسن الأحوال إلى أن «اللامركزية الإدارية هي أنسب الحلول».

ز- الانتشار الجغرافي والنشاط

نشط المجلس الوطني الكردي في عموم مناطق وجود الكرد في سورية في محافظة الحسكة ومنطقة عين العرب (كوباني) وعفرين، إضافةً إلى تكوين مجالس محلية له في الرقة ومدينة تل أبيض - قبل سيطرة (داعش) عليهما- وفي دمشق وحلب، أما خارجياً فله ممثلية في إقليم كردستان العراق وأخرى في إسطنبول التركية، ومجالس في ولايات تركية أخريات منها عنتاب وأورفا، إضافةً إلى ألمانيا والنمسا وسويسرا، وبريطانيا، وبلغاريا. وتشكلت ممثليةً للمجلس في السعودية. بعض هذه الممثلات اختفى، وبعضها انبثق عنها

مجالس محلية عدة مثلما في ألمانيا⁽⁴²²⁾.

لم يُظهر المجلس الوطني الكردي في سورية خلال السنوات الست الماضية نشاطاً مستمراً وملحوظاً، على الرغم من تشكيله لجائناً مختلفةً من المجالس المحلية التي كان يُفترض أن تكون ذات وظائف خدمية، إلا أنها أخفقت في ذلك بالعموم، «حيث قام المجلس، خلال الأعوام الفائتة، بتوزيع بعض التبرعات التي أرسلها إقليم كردستان العراق من (الأطعمة، الألبسة، مازوت) عبر لجان من المجلس ولجان من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، أما غيرها من التبرعات فلا يوجد منها إلا الشيء الخجول، لكنه نفذ بعض الأعمال الإغاثية المتفرقة في (عامودا، عين العرب/ كوباني)

⁽⁴²²⁾ للاطلاع أكثر على نشاط المجلس الوطني الكردي في مناطق وجود الكرد، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/Cb7FVI>، <https://goo.gl/jBmWr9>، <https://goo.gl/VpquUf>، <https://goo.gl/FH9SXQ>، تاريخ الزيارات: 22 شباط/ فبراير

أحياناً كانت تُفيد تلك الأعمال باسم الأحزاب التي بادرت بها وأحياناً باسم المجلس (423).

في المقابل كان للمجلس بعض الأعمال الإغائية والخدمية (رأس العين)، وقد بلغت التبرعات لصندوق المجلس 18 مليون ل.س، وزع حوالي 8,5 مليون على الأسر القاطنة في المدينة بحسب دفتر العائلة، لكل شخص 500 ل.س. كذلك قدم مساعدات لذوي (الشهداء) في المدينة بمبلغ 25 ألف، و10 آلاف لكل جريح، ذلك في المدة الممتدة من بداية 2013 وحتى نهاية العام، عموماً عدت تجارب المجلس في النشاط، داخل الأراضي الكردية الخارجة عن سيطرة النظام قليلةً وغير متنوعة، ولعلّ مردّ ذلك إلى أن كل حزب كان عازماً منفرداً في الغالب، ينشط وحده، ويحاول كسب جماهيره الخاصة. بالعموم كان الدعم الوارد للمجلس في ما قدّمه من نشاط مقدماً من حكومة إقليم كردستان العراق (424).

ح- المجلس الوطني الكردي وأبرز المحطات السياسية

خاض المجلس الوطني الكردي في سورية، خلال السنوات الست الماضية، ما يمكن عدّه معارك سياسية مع أطراف مختلفة، وتعرض فيها لمواقف عدة يمكن

(423) المرجع السابق.

(424) في أثناء الأحداث الكبرى التي شهدتها المناطق الكردية يمثل نزوح أهالي مدينة رأس العين (سري كانيه) في إثر دخول فصائل من الجيش الحر آنذاك، والقتال مع الفصائل الإسلامية لاحقاً، نشط المجلس المحلي للمجلس الوطني الكردي في المدينة بتقديم المساعدات للمدنيين والمقاتلين في المدينة، وكان للمجلس اليد الطولى في تقديم مادة الخبز بصورة شبه يومية مجاناً بقيمة حوالي مئتي ألف ل.س. ومول المجلس صيانة شبكة الكهرباء بالورش الكهربائية، وأشرف عليها، ووزع أدوية مجانية على المواطنين، وأعد المجلس 2400 سلة غذائية بقيمة 3,5 مليون ووزعت على أهالي المدينة، بالإضافة إلى توزيع سلال أخريات (أحياناً وزعت الخضار واللبّ)، كذلك كان للمجلس المحلي في رأس العين 14 لجنة تخصصية، منها لجنة السلم الأهلي، حيث انتدب المجلس ممثليه إلى لجنة من مكونات المدينة لتكون همزة وصل بين المجلس وباقي المكونات للتواصل والتباحث في الشؤون المدنية والاجتماعية، وحل أية مشكلة طارئة قد تحدث. إضافة إلى أنه أسس للمجلس المحلي لمدة أربعة أشهر في المدة ما بين الشهر الثامن وحتى دخول الجيش الحر في 2012/11/8 نقاط حراسة عدة في المدينة من متطوعين من المجلس الكردي ومجلس شعب غربي كردستان بتعداد وصل إلى 150 شخصاً تحت مسمى قوات الحماية المدنية، لتتناوب على الحراسة الليلية حاملين أسلحة خفيفة مما توفر لدى المتطوعين، مع لجان إشراف مهمتها توزيع العناصر، وتسيير دوريات متابعة معهم.

تصنيفها في مستويين؛ داخلي يتعلق بالصراع بين مكونات المجلس، وآخر خارجي مع القوى السياسية السورية أو الكردستانية، ولعل ذلك يتبدى بصورة واضحة عبر استعراض أبرز المحطات السياسية للمجلس⁽⁴²⁵⁾:

• الصراع بين أحزاب المجلس لم يكن خفيًا منذ البداية مع وجود أحزاب صغيرة غير فعالة في الشارع وقليلة الإمكانيات البشرية والمادية والحضور السياسي، وأحزاب تتصدر المشهد السياسي الكردي في سورية سواء لانخراط قياداتها وقاعدتها في الثورة مبكرًا أم لوضوح رؤيتها واستعدادها للعمل، إذ كانت ذات ديناميكية وتجربة في العمل الميداني وفي المعتقلات، ومع تشكل هيئات المجلس الأساسية في الداخل والخارج كان للأحزاب الكبيرة حصة الأسد، وهذا ما أدى إلى حال من المنافسة غير مريحة.

• شارك المجلس الوطني الكردي في مؤتمر القاهرة الأول الذي عُقد في يومي 16 و17 أيار/مايو 2012، بعد انسحابه من مؤتمر أصدقاء سورية الثاني الذي عُقد في إسطنبول، بداية نيسان من العام ذاته، وقال عبد الحميد درويش سكرتير الحزب التقدمي وعضو لجنة العلاقات الخارجية للمجلس آنذاك، لوكالة كردستان للأخبار (آكانيوز): إن «أكثر من عشرة أعضاء من المجلس الوطني السوري سيشاركون في مؤتمر المعارضة السورية، بعد تلقيهم الدعوة من الجامعة العربية، وسوف نطرح وجهة نظرنا في حل الأزمة السورية». وتابع: «قمنا بإعداد ورقة تخص الشعب الكردي ومطالبه في إعادة حقوقه التي سُلبت منه من قبل النظام السوري، وضرورة الاعتراف بهذه الحقوق من أغلب أطراف المعارضة السورية والمجتمع الدولي».

• التقى السفير الأميركي روبرت فورد وفدًا من المجلس الوطني الكردي في هولير/ أربيل، وحضر اللقاء كلٌّ من عبد الحكيم بشار، حميد درويش، مصطفى جمعة، عبد الباقي يوسف، محمود محمد، نوري بريمو وعلي شمدين، في تاريخ

⁽⁴²⁵⁾: للاطلاع بشكل أكبر على المحطات السياسية الأبرز للمجلس الوطني الكردي، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/fuoJYo> ، <https://goo.gl/e6deA5> ، <https://goo.gl/yg4Bzz> ، <https://goo.gl/MHZICu> ، <https://goo.gl/zKd9qW> ، <https://goo.gl/ELTjTF> ، <https://goo.gl/sXsdUh> ، <https://goo.gl/8DBpSR> ، <https://goo.gl/Pagu6E> تاريخ الزيارات: 24 شباط/ فبراير 2017.

18 كانون الأول/ ديسمبر 2012 ، حيث «أكد على ضرورة وأهمية مشاركة الكرد في الائتلاف الوطني المعارض»، مضيفاً «إن بقاء الكرد خارج المعارضة يعني بقاءهم منعزلين، وهذه خسارة كبيرة للقضية الكردية، ويجعل دورهم هامشيًا في رسم مستقبل سورية»، وصرّح فورّد للوفد بأن «القضية الكردية تُحلّ في دمشق ومن خلال الدستور، وليس في القامشلي أو عفرين، لذا على الكرد أن يكونوا مع المعارضة لإقرار حقوقهم في دمشق» وفق بيان صدر من رئيس المجلس عبد الحكيم بشار آنذاك.

- رحب المجلس بقرار مجلس الأمن الدولي الذي حمل رقم 2254 ويقضي بإنهاء النزاع المسلح وإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وبارك (تحرير) إدلب من سيطرة النظام 2015، وعدّ ما حدث في أحياء حلب الشرقية في الشهر العاشر من العام 2016 جرائم حرب.

- لأنّ الحزب الديمقراطي التقدمي يعدّ من أكبر الأحزاب الكردية في سورية وأقدمها كان انسحابه محطة بارزة، فبداية جاء قرار الحزب في 3 تموز/ يوليو 2015 بـ «الانسحاب من جميع اللجان المنبثقة عن المجلس الوطني الكردي والأمانة العامة للمجلس، ولا سيّما من لجنة العلاقات الوطنية والخارجية، وقال أحمد سليمان القيادي في الحزب إنهم ملتزمون كل الالتزام بقرارات المجلس الوطني الكردي كونهم ما يزالون جزءًا من هذا المجلس، وسيحضرون كافة اجتماعات الأمانة والمجلس»، إلا أنه بعد انتهاء الحزب من أعمال مؤتمره الرابع عشر، أعلن في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 الانسحاب الكامل من المجلس، وعليه أقصي ممثله من اللجنة السياسية في الائتلاف الوطني السوري.

- في سياق الانسحابات قرر مجلس إيزيديي سورية انسحابه من المجلس الوطني الكردي في سورية، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وذلك لـ «تهميش دور المجلس السياسي ضمن المجلس الكردي» على حد وصف بيانه الصادر في 17 أيلول/ سبتمبر 2016.

- رفض المجلس الوطني الكردي حضور الاجتماع الذي دعت إليه روسيا في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2016 في قاعدة حميميم غربي سورية، بهدف تأليف وفدٍ كرديٍّ موحدٍ للمشاركة في المحادثات السورية والتفاهم حول مطالب الكرد في

سورية، وأشار إلى أنه «كانت له لقاءات سابقة مع الجانب الروسي، ولكن يفضل ألا يُعقد هذا الاجتماع في حميميم أو دمشق».

• التصعيد بين المجلس والإدارة الذاتية كان سيدَ المواقف بين الطرفين مع فشل الاتفاقات المبرمة بينهما، وفي أكثر من مناسبة كان المجلس يربط هذه الإدارة، أو يشبّهها، بنظام البعث، مثلما وصف المناهج الجديدة التي أقرتها الإدارة الذاتية في المدارس الابتدائية في محافظة الحسكة، بـ «تكرار تجربة حزب البعث في التعليم بسورية» في بيان للأمانة العامة للمجلس في 13 أيلول/ سبتمبر 2015، وقبل ذلك في عفرين عبّر المجلس عن رفضه «لكل ما صدر من قرارات جائرة بشأن المناهج الدراسية والواقع التعليمي من قبل سلطات الأمر الواقع»، ولفت إلى «تفاقم السوء في الواقع التعليمي، وتردي المستوى الدراسي لدى من تبقى من الطلبة في منطقة عفرين» بيان صدر أول الشهر ذاته.

• شارك المجلس الوطني الكردي في أغلب جولات جنيف، وسط انتقادات مختلفة، منها ما يتعلق بنسبة التمثيل وأخرى بالجدوى من المشاركة أصلاً، فيما ذهب بعضهم إلى أن المجلس لا يملك مشروعاً كردياً وإنما يمثل رؤية الائتلاف، ولم تكن هذه المشاركات فاعلةً لأنها لم تناقش القضية الكردية كونها أصلاً، وإنما كانت تتناول مسائل تتعلق بالعسكرة ووقف إطلاق النار أو بفتح المعابر الإنسانية، ولم تتناول شكل الدولة المستقبلية أو نظام الحكم والملفات الدستورية.

3- المبحث الثاني: الإدارة الذاتية الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)

تألف حزب الاتحاد الديمقراطي PYD عام 2003، وجاء ذلك ضمن سياق قيام حزب (العمال الكردستاني) PKK بفك ارتباط أفرعه الإقليمية نتيجة الضغط الذي واجهه إبان اتفاق أنظمة: (سورية، العراق، تركيا وإيران)، وتأليفهم لجنة أمنية لمواجهة، أيضاً ترافقت عملية فك الارتباط مع وضع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني على لائحة المنظمات الإرهابية، عانى حزب الاتحاد عند تشكله قمعاً شديداً من قبل النظام السوري، وقُدّرت أعداد مناصريه في

السجون السورية بأكثر من 5000 في بعض المراحل. ومع اندلاع الثورة السورية عاد الحزب أقوى التشكيلات السياسية-العسكرية الكردية على الساحة؛ ليبدأ بمشروع ذاتي في مناطق وجود الكرد في شمال شرق سورية، انطلق من مجلس غرب كردستان مروراً بالإدارة الذاتية، ومن ثم إعلان الفدرالية من طرف واحد، ومنذ بداية تشكله أخذ الحزب طابعاً إشكالياً في المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أ- الإدارة الذاتية (النشأة السياسية)

طرح حزب الاتحاد الديمقراطي أفكاره فيما يخص الحكم الذاتي والفدرالية في بدايات تشكله، ومن البيانات التي دعا الحزب فيها إلى إحدى صور الفدرالية، البيان الختامي لـ (PYD) الخاص بالمؤتمر الثاني الطارئ للحزب، والمنعقد في 20/2/2005، ويذكر البيان في إحدى فقراته الخاصة بالحل في سورية؛ «حث الدولة على سلوك طريق التغيير والتحول ضمن إطار (الكونفدرالية الديمقراطية)»⁽⁴²⁶⁾.

توجه حزب الاتحاد الديمقراطي نحو تطبيق (أحد أشكال الحكم الذاتي) منذ بداية الثورة السورية، وبدأ مسيرته بإعلان مجلس (شعب غرب كردستان) نهاية العام 2011⁽⁴²⁷⁾، ليكون جسداً سياسياً موازياً للمجلس الوطني الكردي، وقدم مجلس الشعب لغرب كردستان،

(MECLISA GEL A ROJAVAYÊKURDISTAN) نفسه بصفة جسم سياسي «ممثل للهيئة التشريعية العليا للشعب والمجتمع في شمال شرق سورية»، الجغرافية التي يطلق عليها أكراد سورية اسم «غرب كردستان» (مصطلح جغرافي يشير إلى الجزء الذي يتركز فيه الأكراد في سورية، شمال وشمال شرق البلاد من محافظة

⁽⁴²⁶⁾ «بيان لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD»، الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن (2005)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xhv0GX>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/فبراير 2017.

⁽⁴²⁷⁾ «مجلس الشعب في غرب كردستان يصدر البيان الختامي لأعمال مؤتمره الأول»، ANF news (2011)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/gFCdDk>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/فبراير 2017.

الحسكة إلى مدينة عفرين في حلب). وقد أنهى مجلس (غرب كردستان) أعمال مؤتمره الأول في 16 / 12 / 2011، بحضور 335 عضواً من أصل 359⁽⁴²⁸⁾.

انضم مجلس غرب كردستان إلى «حركة المجتمع الديمقراطي» TEV-DEM (المنظمة الشاملة لحزب الاتحاد الديمقراطي والمنظمات القريبة منه)⁽⁴²⁹⁾، ودخل حزب الاتحاد الديمقراطي تحت اسم مجلس غرب كردستان، في عملية تفاوض مع (المجلس الوطني الكردي) انتهت بالتوقيع على تشكيل (الهيئة الكردية العليا) في 11 حزيران/يونيو 2012. ونتيجة لغياب التوافق، واستمرار التجاذبات الكردية، خصوصاً مع بدء التحضيرات لمؤتمر جنيف 2، «الذي أصرّ خلاله الكرد على الحضور بوفدٍ منفصلٍ (لا معارضة ولا نظام) إلا أن الأمم المتحدة رفضت ذلك، فتمّ طرح حضور حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ضمن وفد النظام، وحصول الضغط الإقليمي على المجلس الوطني الكردي للانضمام إلى الائتلاف في 25 آب/ أغسطس 2013، وإعلان حضوره ممثلاً عن الكرد في اجتماعات جنيف 2 ضمن وفد الائتلاف»⁽⁴³⁰⁾. وبعد إقرار الأخير للاتفاق في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، والفشل في طرح حضور الكرد بوفدٍ منفصلٍ، اتجه «مجلس غرب كردستان» إلى إعلان الإدارة الذاتية من طرفٍ واحدٍ.

⁽⁴²⁸⁾ «مجلس الشعب في غرب كردستان يصدر البيان الختامي لأعمال مؤتمره الأول»، الموقع الإلكتروني صوت الكرد (2011)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hjQzBs>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴²⁹⁾ TEVGERA CIVAKA DEMOKRATİK A ROJAVAYÊ KURDISTAN، الاسم المختصر: TEV-DEM، وتهدف حركة المجتمع الديمقراطي للوصول إلى «مجتمع سياسي أخلاقي (ديمقراطي)، يتخذ من النضال التحرري الجنسي وتحرير المرأة مقياساً لتحرر المجتمع، و يسعى لتحقيق العيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع وثقافته من قوميات وأديان ومذاهب وطوائف وبمختلف شرائحه الاجتماعية في إطار الأمة الديمقراطية والوطن المشترك وبدستور ديمقراطي يستند على أسس ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية في غرب كردستان وسورية متخذاً من مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية نموذجاً لحل القضية الكردية من الناحية العملية، وهذا النموذج لا يقتصر على جغرافية أو منطقة معينة بل يشكل الحل الأمثل لجميع القضايا العالقة في سورية». للمزيد عن حركة المجتمع الديمقراطي، راجع: «ميثاق حركة المجتمع التعددي TEV-DEM»، وكالة أنباء عفرين (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/DDIz6z>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2015.

⁽⁴³⁰⁾ الموقع الإلكتروني لجريدة الأهرام المصرية (2012)، أكراد سورية يحضرون جنيف 2 بوفدين مع النظام والمعارضة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pX6lza>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

كان (حزب الاتحاد الديمقراطي) قبل الإعلان عن الإدارة الذاتية قد بدأ بتجهيز مؤسساته وإدارته بصورة فعلية، حيث أعلن مجلس غرب كردستان في 18 تموز/ يوليو 2013، عن مسودة دستور الحكومة المؤقتة لغربي كردستان⁽⁴³¹⁾، وفي هذا الاتجاه كانت محاكم الحزب قد عقدت أول عقد قران مدني في 12 آب/ أغسطس 2013⁽⁴³²⁾، حيث كان الإعلان الأول عن الإدارة الذاتية، في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013⁽⁴³³⁾، تحت مسمى «تشكيل الإدارة المدنية الانتقالية لمناطق غرب كردستان - سورية»، وتبعه الإعلان بصورة رسمية في 21 كانون الثاني/ يناير 2014⁽⁴³⁴⁾، قبل انعقاد مؤتمر جنيف 2 بيوم واحد⁽⁴³⁵⁾.

كان من المفترض أن يكون إعلان (الإدارة الذاتية) نتيجة لاتفاقات أبرمت بين (المجلس الوطني الكردي) و(مجلس غرب كردستان) المشكل من قبل حزب PYD، ولكن قيام حزب الاتحاد الديمقراطي بالاستفراد والتضييق على المجلس الوطني الكردي، على الرغم من الاتفاقات المعقودة بينهما: (هولير1، هولير2، دهوك)، دفع بالمجلس الوطني الكردي للبحث عن بديل ائتلافي أوسع، يوفر له الفرصة للمشاركة في العملية السياسية السورية وفق شروط واستقراءات تلك المرحلة، في ضوء عضوية حزب PYD ضمن هيئة التنسيق الوطنية التي كان PYD أحد مؤسسيها، وشغل منصب نائب المنسق فيها رئيس الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم؛ فتوجه المجلس الوطني الكردي للاتفاق مع الائتلاف للانضمام إليه، في المقابل بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي بتطبيق (نظرية عبد الله أوجلان) في بناء «الأمة الديمقراطية». وبالنظر إلى

⁽⁴³¹⁾ «مسودة دستور الحكومة المؤقتة لغربي كردستان (كردستان سورية)»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/utVhIh>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴³²⁾ «أول زواج مدني في سورية بعد الإدارة الذاتية الكردية»، هنا صوتك (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/VztttR>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴³³⁾ «الأكراد في سورية يعلنون تشكيل إدارة مدنية انتقالية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/fXkSbd>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴³⁴⁾ «بيان إلى الراي العام من المجلس الوطني الكردي»، الموقع الإلكتروني كوليك (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5IHuVv>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴³⁵⁾ للاطلاع أكثر على إعلان الإدارة الذاتية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، راجع «مشروع الإدارة الذاتية» في موقع الحزب، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4qK90t>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

السياق الإقليمي الذي رافق تطور الأحداث داخل سورية؛ نرى أن إعلان (الإدارة الذاتية) جاء مع التقدم بعملية السلام في تركيا (الدولة التركية/ حزب العمال الكردستاني)، بينما جاء انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف مع ارتفاع سيطرة المعارضة على الجغرافية السورية، وكان لهذا الأمر تأثيره في الدفع بحزب الاتحاد للاستفراد بالمؤسسات في مؤشر لارتياحه إقليمياً، بينما بدأ المجلس يبحث عن موضعٍ مستقبلي له.

ب- PYD والرؤية السياسية للدولة

وفق أدبيات حزب الاتحاد الديمقراطي PYD فإن «نموذج الدولة القومية وعقلية المجتمع القومي الواحد قد أعلن إفلاسه مع انطلاق الأزمة، ويرى في حل القضية الكردية جوهر عملية (الدمقرطة) في سورية، ويرى أن صيغة أيّ حلّ يجب ألا تكون موجهةً لحل مشكلات الكرد وكأنها مشكلات أفراد بل هي قضية مجتمع، لذا يتوجب من خلال ما تمر به سورية الآن أن تتم عملية التغيير الديمقراطي، وحل القضية الكردية بصورة حتمية، وهذا يُوجب البدء ببناء المؤسسات (الديمقراطية المجتمعية) على الصعد كافة (السياسية، الاقتصادية، والدفاعية)، ويطرح الحزب ما أحدثته الحروب القومية من اقتتال وأنهار دماء بين الدول الأوروبية، والتقسيم الذي حصل للكرد أرضاً وشعباً هو أرضية لحروبٍ قومية يجب الحيلولة دون حدوثها، وهو ما يحاول (نظام الدولة السورية) فعله عبر فرض نظام القومية الواحدة على الرغم من التنوع والتعدد في الثقافات واللغات الموجودة في سورية»⁽⁴³⁶⁾. والحلّ، وفق حزب الاتحاد، يتضمن «إنشاء (الأمة الديمقراطية)، عبر الإدارة الذاتية الديمقراطية في سورية (غرب كردستان)، وعبر تحقيق استقرار المجتمع بجميع مكوناته، على ألا تكون عبر التدخل الخارجي تحت يافطة الديمقراطية، ووفق الحزب فإن الحقوق الفردية والجماعية يكمل بعضها بعضاً، والحل سيكون عبر صياغة دستور ديمقراطي، تتحقق

⁽⁴³⁶⁾ «مشروع الإدارة الذاتية»، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD.

فيه الديمقراطية ضمن إطار معادلة (الديمقراطية + الدولة) ، ولا يجوز تصفية الدولة باسم الديمقراطية، وكذلك لا يجوز تأخير عملية الديمقراطية باسم مصالح الدولة»⁽⁴³⁷⁾.

ومن الناحية الاقتصادية أيضاً؛ تقوم الإدارة الذاتية بالدمج بين نظام السوق الحرة، ونظام التعاونيات الإنتاجية النابع من الاشتراكية، وهذا الخلط بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي هو نتاج أطروحات زعيم حزب العمال الكرديستاني عبد الله أوجلان، أول من تكلم عن مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية في مرافعته المدونة باسم «مانيفستو المجتمع الديمقراطي» لأن هذا المشروع يهدف إلى؛ «بناء مجتمع يتمتع بالأخلاق ويعرف كيف يمارس السياسة من أجل مصالحه المادية والمعنوية العامة. هذا المشروع لا يهدف إلى بناء دولة جديدة أو هدم الدولة القديمة، بل يهدف إلى بناء المجتمع المتميز ذي القدرة والإرادة، عبر التنظيمات المدنية والمجالس ولجان المجتمع الذي وصل إلى مستوى من الإرادة والطاقة والقوة المنظمة القادرة على إضعاف هيبة الدولة وقوتها ونفوذها وتحويلها إلى هيئة تنسيقية، لكيلا تستطيع السيطرة على المجتمع والوقوف ضد إرادته»⁽⁴³⁸⁾.

ولشكل الدولة يرى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD المشكل للإدارة الذاتية أن «الجمهورية الديمقراطية هي الشكل الأمثل للحكم، والجمهورية الديمقراطية هي التي تتوافق مع النظام الديمقراطي وتكون مناسبة له، أما الدولة القومية فهي تقوم، على العكس من ذلك، بصهر المجتمع المتنوع ضمن بوتقتها. إضافة إلى أن مبدأ الحل الديمقراطي يتلاءم مع الجمهورية لكنه لا يتلاءم مع الدولة القومية، لأن المهم هنا هو تحويل أو بناء الجمهورية بوصفها سقفًا عامًا يحتضن جميع مكونات الديمقراطية، كما لا يجوز إضفاء طابع أيديولوجي أو قومي أو ديني على نظام الجمهورية في أثناء تحقيق التحول الديمقراطي»⁽⁴³⁹⁾.

⁽⁴³⁷⁾ «مشروع الإدارة الذاتية»، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD.

⁽⁴³⁸⁾: «الإدارة الذاتية الديمقراطية»، الموقع الإلكتروني لحزب العمال الكردستاني PKK، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5MEhs7>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴³⁹⁾ «مشروع الإدارة الذاتية»، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4qK90t>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

ج- الإدارة الذاتية (المكونات السياسية والهيكلية)

نشطت مجموعة من الأحزاب والتشكيلات السياسية في الإدارة الذاتية، وأبرزها (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، حزب اليسار الديمقراطي: صالح كدو، حزب الاتحاد السرياني: بسام إسحاق، الهيئة الوطنية العربية، حزب اليساري الكردي في سورية، اتحاد الشباب السرياني، الجمعية الثقافية السريانية، البيت الإيزيدي) (440).

من الناحية السياسية والإدارية يقوم حزب الاتحاد الديمقراطي بتقسيم المناصب بينه وبين الأحزاب المشتركة في الإدارة الذاتية، وعند الإعلان عن الإدارة الذاتية عام 2014، بلغ عدد الهيئات (الوزارات) ضمن الإدارة 22 هيئةً، أبرزها (الدفاع، العلاقات الخارجية، الداخلية، الحماية الذاتية، العدل، الإدارة المحلية، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الزراعة، الصناعة والثروة المعدنية، التجارة والاقتصاد، التمويل، السياحة، المواصلات... إلخ). وقُسمت الهيئات الـ 22 بين الأحزاب والقوى السياسية ضمن الإدارة الذاتية، لتستأثر الأحزاب الكردية المناصرة للاتحاد الديمقراطي بـ 18 هيئةً، بينما وزعت 4 هيئات بين العرب والسريان (441)، واستمر حزب الاتحاد بتقاسم هيئاته

(440) للاطلاع بصورة واسعة على الأحزاب والتشكيلات السياسية النشطة في الإدارة الذاتية راجع: إبراهيم إبراهيم، «الحركة السياسية الكردية»، ملف منشور على موقع إيلاف الإخباري (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/GVNF7f>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

(441) وتوزع هيئات الإدارة الذاتية على الشكل الآتي: 1-هيئة العلاقات الخارجية، صالح كدو، سكرتير الحزب اليساري الديمقراطي الكردي، ناطق باسم لجنة العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سورية، 2- هيئة الدفاع والحماية الذاتية: عبد الكريم صاروخان، 3- هيئة الداخلية: كنعان بركات، 4- هيئة العدل: عبد الكريم البكر من الاتحاد الليبرالي الكردستاني، 5- هيئة الإدارة المحلية والبلديات تتبعها لجنة الإحصاء والتخطيط: عبد المسيح جومو، سرياني، 6- هيئة المالية وتتبعها أ-الأمانة العامة للمصارف ب - الأمانة العامة للمجمارك. رمزية محمد، ناشطة كردية مستقلة، 7-هيئة العمل والشؤون الاجتماعية: دجوار، الحزب الشيوعي الكُردستاني، 8-هيئة التربية والتعليم: محمد صالح عبديو عضو المكتب السياسي لحزب اليساري الكردي، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سورية، 9- هيئة الزراعة: صالح الزويج، عربي، 10- هيئة الكهرباء والصناعة والثروة المعدنية: المهندس الجيولوجي سليمان خلف، كُردي، 11- هيئة الصحة: دكتور عبد المجيد صبري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي السوري، 12- هيئة التجارة والاقتصاد: سهام قريو، سريانية، 13- هيئة عوائل الشهداء: من مؤسسة شهداء غربي كردستان، ريزان كلو، 14- هيئة الثقافة: نهوند محمد، كُردي مستقل، 15-هيئة المواصلات والنقل: عربي: لم يُعين بعد، 16- هيئة الشباب والرياضة: دكتور محمد عيسى، كُردي مستقل، 17- هيئة البيئة والسياحة والآثار: لم يُعين بعد، 18- هيئة الشؤون الدينية: عربي، لم يُعين بعد، 19- هيئة شؤون المرأة والأسرة: بروين محمد أمين، تنظيم اتحاد ستار غربي

ضمن التشكيلات السياسية والإدارية والعسكرية التي سُكّلت لاحقاً كما الحال في «مجلس سورية الديمقراطي» و«قوات سورية الديمقراطية»، إذ تم تقاسم أهم المناصب مع أحزاب وكتائب منضوية تحت التشكيلين الجديدين.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي يتحكم وهيئاته المقربة منه وتحديداً «حركة المجتمع التعددي» TEV-DEM، بالمفاصل التنظيمية للإدارة الذاتية، ولعل أبرز القيادات في هذين التشكيلين اللذين قادا الإدارة الذاتية⁽⁴⁴²⁾.

الاسم	المنصب ضمن الإدارة الذاتية
صالح مسلح	الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD
آسيا عبد الله	الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD
إلهام أحمد	الرئيسة المشتركة لحركة TEV-DEM
آلدار خليل	عضو الهيئة التنفيذية في حركة TEV-DEM
بدران جيايي كورد	مستشار المجلس التنفيذي للحركة، TEV-DEM
أحمد شيخو (كوباني)	الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM
عبد السلام أحمد	الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة لـ TEV-DEM
حنيفة حسين	عضو الهيئة التنفيذية في TEV-DEM

كردستان، 20 - هيئة حقوق الإنسان: دكتور سنحريب كورية، سرياني، 21- هيئة التموين: فخر حسين العكيد، عربي، 22- هيئة الاتصالات: طلال محمد سكرتير حزب السلام الديمقراطي الكردي في سورية. للمزيد راجع: أورينت نيوز (2015)، رئيس و22 وزير أسماء حكومة الإدارة الذاتية في الجزيرة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/hdYJoP>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁴²⁾ للتعرف أكثر على القيادات الأبرز في الإدارة الذاتية الكردية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/0MoT0G>، <https://goo.gl/xYiMLQ>، <https://goo.gl/hB0L4z>، <https://goo.gl/zpXpP0>، <https://goo.gl/qxxgr0>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

الرئيسة المشتركة لحركة سورية الديمقراطية، وعضوة الهيئة التنفيذية في TEV-DEM	إلهام يوسف
الرئيسين المشتركين لـ TEV-DEM في عفرين	مصطفى حسن، داليا حنان
عضو الهيئة التنفيذية لـ TEV-DEM	خيات محمد (عفرين)

أعلنت الإدارة الذاتية لتشمل «ثلاث مقاطعات: الجزيرة، عين العرب/ كوباني، وعفرين»، ولاحقاً مع تشكل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) (الذراع العسكري للإدارة الذاتية) وعلى رأسها وحدات حماية الشعب YPG (الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي) توسعت لتسيطر على منطقتي (الهول والشدادي)، واجتازت نهر الفرات منتصف العام 2016 لتسيطر على مدينة منبج، منتصف شهر أيلول من العام نفسه (443).

د- الإدارة الذاتية (التمويل والموارد)

وفق المادة 42 من ميثاق العقد الاجتماعي «للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة - سورية، وتمت المصادقة عليه في الجلسة رقم / 1 / في 6 كانون الثاني/يناير 2014»، يقوم النظام الاقتصادي في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية على «التنمية الشاملة العادلة والمستدامة المرتكزة على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية التي تستهدف توفير الحاجات الإنسانية وضمان مستوى معيشي كريم للمواطنين جميعهم، من خلال زيادة الإنتاج وكفاءة النشاط الاقتصادي، وضمان اقتصاد تشاركي، تُشجّع فيه المنافسة وفقاً لمبدأ الإدارة الذاتية الديمقراطية (كلٌّ وفق عمله)، ومنع الاحتكار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكفالة الأشكال الوطنية لملكية وسائل

(443) «الإدارة الذاتية نواة الفدرالية الديمقراطية»، وكالة الأنباء ANHA (2017)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/11HY23>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/فبراير 2017.

الإنتاج، والمحافظة على حقوق العمال والمستهلكين، وحماية البيئة، وتعزيز سيادة الوطنية» (444).

وإذا ما تمت مقارنة الواقع مع السياسة الاقتصادية المعلنة للإدارة الذاتية، فيمكن ملاحظة؛ افتقار الإدارة الذاتية نحو مشروعات مستدامة، وما نُفِّذ حتى الآن من مشروعات يبقى ضمن مشروعات صغيرة متفرقة عبر مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، أما في ما يخص تطوير القدرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية فهي مفقودة حتى الآن، أما البند بتوفير مستوى المعيشة الكريمة للمواطنين جميعهم فهو بندٌ تساوره اتهامات مستمرة للإدارة الذاتية بتقديم الخدمات الأفضل والتسهيلات للمتعاطفين مع أحزابها، وتعاني الإدارة الذاتية احتكار مؤسسات اقتصادية وتربوية للمشروعات التي تُطرح من قبل مؤسسات الإدارة الذاتية (بمثل مؤسسة زاغروس للطرق) (445).

أما بالنسبة إلى المداخل الاقتصادية، فينقل «نائب رئيس هيئة الاقتصاد التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية، جمال حمو، أن عدد موظفيها بلغ أكثر من 3400 بحلول عام 2016» (446)، إضافة إلى هؤلاء فيبلغ تعداد القوى العسكرية التابعة للإدارة الذاتية من قوات الدفاع الذاتي، وقوات الحماية الشعبية وأخيراً قوات سورية الديمقراطية، ما بين 40 - 60 ألف مقاتل، ولتوفير الموارد المالية للموظفين الإداريين والقوات العسكرية تحتاج الإدارة الذاتية إلى موارد ضخمة، ومحافظة الحسكة امتداداً إلى منطقة عين العرب/ كوباني، بالإضافة إلى مدينة عفرين شمالي غربي محافظة حلب مليئة بالموارد الطبيعية، ومن هذه الموارد القمح والقطن، إذ بلغ إنتاج القمح في المحافظة، قبل

(444) الموقع الإلكتروني الرسمي لمقاطعة الجزيرة (2014)، «ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة»، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/obkqdl>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

(445) مقابلة ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2017، مع الباحث ومسؤول ملف الإدارة الذاتية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، بدر ملا رشيد.

(446) «كيف يدير الأكراد اقتصاد مناطقهم في شمال سورية»، الموقع الإلكتروني نبض سورية (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/BhbHSO>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

الثورة، أكثر من مليون و800 ألف طن، وخلال عام 2015 لم يتجاوز الإنتاج نصف مليون طن⁽⁴⁴⁷⁾.

في المقابل يعدّ النفط أهم الموارد في رفق اقتصاد الإدارة الذاتية؛ إذ كان إنتاج حقول رميلان/ الحسكة النفطية قبل الثورة 9 ملايين و384 ألف متر مكعب في عام 2010. علاوة على أن عدد الحقول العاملة في رميلان كان قد بلغ 1239 بئراً في 2010، لكن أكثرها توقف عن العمل وبقي منها فقط 273 بئراً، تقوم بضخ النفط الخام في تلك الحقول التي تُعد من أغزر الآبار السورية، وتساهم بنسبة كبيرة من الإنتاج الوطني للنفط الخام. وعلى الرغم من تولي وحدات حماية الشعب الكردي YPG، وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD إدارة وحماية منشآت النفط في رميلان في منتصف عام 2013، إلا أنها لم تستطع إعادة مستوى الإنتاج إلى مستويات تُذكر، وبقيت تدور في حدود 1 مليون برميل سنوياً خلال عام 2015. وقد شهد عام 2013 تعاوناً بين حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والنظام السوري في إعادة تنشيط بعض الحقول النفطية في المنطقة، عبر صفقات سمحت للنظام بتزويد قطعاته وآلياته العسكرية القريبة من المنطقة، إضافةً إلى تصدير بعضه إلى الساحل السوري⁽⁴⁴⁸⁾. «أما بالنسبة إلى مدينة عفرين فهي تحتوي على أكثر من

⁽⁴⁴⁷⁾ «الـ PYD يجهر مطاحن حبوب ضخمة في مناطق سيطرته»، الموقع الإلكتروني أخبار الآن (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yYX70t>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁴⁸⁾ وخلافاً لشكل السيطرة العنيف من قبل (داعش) على حقول النفط في دير الزور والرقّة وجنوب الحسكة، كانت قد تحققت لحزب PYD السيطرة على حقول رميلان بصورة هادئة، إذ لم تشهد تلك الحقول سوى بعض المعارك البسيطة من جراء محاولات (داعش) وبعض الفصائل الإسلامية السيطرة عليها وعلى مدينة رميلان، وحدثت اشتباكات عدة بينها وبين فصائل الجيش الحر في بدايات 2013. في إثرها عمد الحزب الكردي إلى إجراء عدد من التفاهات مع عشائر الجزيرة السورية، قضت بأن تتولى وحدات حماية الشعب تأمين وحماية تلك المنشآت النفطية شرط عدم استنثارها بإنتاجها، بوصفها ثروات يملكها الشعب السوري. وفي إثر تلك التفاهات تم تسليم آبار نفط رميلان من قبل بعض فصائل الجيش الحر للفصيل الكردي PYD الذي كان قد عقد بالتوازي مع ذلك اتفاقاً سرياً مع النظام أبقى للأخير حق تزويد قطعاته العسكرية والأمنية في الحسكة والقامشلي بالنفط وضح النفط للساحل السوري، مقابل أن يتقاسم النظام مع الحزب الكردي عائدات تلك الحقول. وبناءً على ذلك تم استيراد مصافي تعمل على الكهرباء لتكرير النفط ومنع استخدام الحراقات البدائية في منطقة الجزيرة السورية. وشرع PYD بفتح ثلاثة خطوط لتسويق النفط كان أولها السوق المحلية في مناطق الأكراد التي يتولى الحزب إدارتها الذاتية، وبيع المازوت فيها عبر وسطاء وشبكة من التجار المتعاقدين مع الحزب الكردي بسعر يتراوح بين 32 و48 ليرة لكل لتر واحد (حوالي 0.11 وحوالي 0.16 دولاراً) ترتفع وتهبط بحسب العرض

18 مليون شجرة زيتون، تقوم بتوفير مبالغ ضخمة من الأموال سنويًا من الزيتون، وصناعة الصابون الذي يبلغ إنتاجه ما يقارب 32 طنًا، وضمت مدينة عفرين أكثر من 300 صناعي من مدينة حلب ممن انتقلوا ومصانعهم إليها مع دخول المعارك إلى أحياء حلب»⁽⁴⁴⁹⁾.

هـ- PYD والعلاقة مع مكونات المعارضة السياسية

1. PYD والمجلس الوطني الكردي

اتسمت العلاقة بين المجلس الوطني الكردي و(مجلس غرب كردستان) الذي شكله حزب الاتحاد الديمقراطي، بالتوتر والمنافسة بدايةً، واتفاقات لم يُكتب لها النجاح، إلى اختيار تحالفات مع جهات متضادة في وجهات النظر، وأخيرًا إلى اتهامات سياسية وقومية كبريات، حيث استغلّ حزب الاتحاد سيطرته العسكرية والأمنية لفرض قوانينه على أحزاب المجلس الوطني الكردي، وقد اعتمد سياسة الاعتقالات بحق أعضاء وقادة المجلس البارزين، وتوجيه تهم الخيانة والتعامل مع

والطلب. أما البنزين فوجد منه أنواع تتفاوت جودتها بين العادي والممتاز ويتراوح ثمن اللتر الواحد من 60 إلى 300 ليرة (حوالي 0.20 الى حوالي 1.03 دولارا) والسعر الأعلى هو للبنزين العراقي المستورد من إقليم كردستان العراق. وعمل النظام وPYD على فتح خط ثاني لتسويق النفط، تتولى عبره شبكة من التجار والسماسة عمليات جر النفط من رميلان عبر أراضي سيطرة (داعش) وصولًا إلى الساحل السوري، ويتم نقل النفط من خلال قوافل السيارات الشاحنة بعد استهداف أنابيب النفط التي كانت تصب في مصافي حمص وبانياس وميناء طرطوس. وأن PYD قد عمل على فتح خط ثالث لتصدير النفط يصل من رميلان إلى إقليم كردستان العراق ليترك لإدارة الإقليم هناك مسألة بيعه لصالح الحزب. ومن المرجح أن تكون الكميات الأكبر من النفط الخام، يتم تصديرها عبر ذلك الخط غير المعلن عنه. للاطلاع على المزيد راجع: «النظام وPYD شراكة غير معلنة لاستثمار النفط في رميلان»، صحيفة المدن (2016)، متوافر على الرابط: <https://goo.gl/z4UVZQ>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁴⁹⁾: «كيف يدير الأكراد اقتصاد مناطقهم في شمال سورية»، الموقع الإلكتروني نبض سورية (2016).

قوى معادية للشعب الكردي، ونفى كثير من قادة المجلس إلى تركيا أو كردستان العراق، كان آخرهم رئيس المجلس الوطني الكردي، إبراهيم برو 2016⁽⁴⁵⁰⁾.

الاصطفاف الكردي البيئي إقليمياً -ومثل ما هو خلال أكثر من 60 عامًا- ألقى بظلاله على الحركة السياسية الكردية في سورية عمومًا، وخلال الثورة خصوصًا. لذلك كان التباعد بين الطرفين الكرديين في سورية شبه محكومٍ عليه بالحتمية مع امتداد عمر الثورة، فارتباطات حزب الاتحاد الديمقراطي PYD مع حزب العمال الكردستاني PKK، ويضعها حزب الاتحاد في الخانة الفكرية (الارتباط مع فكر عبد الله أوجلان)، وينفي أي صلة تنظيمية، على الرغم من أن قيادات حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM معظمها (المنظمة الشاملة لحزب الاتحاد الديمقراطي والمنظمات القريبة منه)، هي شخصياتٌ كردية كانت ضمن صفوف حزب العمال الكردستاني، وعلى الضفة الأخرى حيث المجلس الوطني الكردي وأحزابه التي أعلنت عن نفسها ممثلة (النهج البارزاني) (أي متبنيّة لمبادئ الحركة البارزانية)، فتحالف الاتحاد الديمقراطي مع هيئة التنسيق، بينما كان -وما يزال- المجلس الوطني الكردي برؤيته لمستقبل النظام قريبًا من رؤية الائتلاف الوطني لقوى المعارضة، وهذا ما لم يتوافق مع توجه PYD الذي روج عن نفسه أنه يمثل التيار الثالث (لا معارضة ولا نظام).

2. PYD والائتلاف الوطني السوري

بداية تشكل الإدارة الذاتية صرّحت بعض الأطراف الكردية بنية العمل على ضم حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الائتلاف الوطني السوري، إلا أن الأمر كان بعيدًا عن الحدوث، فالائتلاف كان -ولا يزال- يرى في مشروع الإدارة الذاتية مشروعًا غير وطني، وطرفًا متحالفًا مع النظام، في المقابل اتهم حزب الاتحاد الديمقراطي المجلس

⁽⁴⁵⁰⁾ للاطلاع بصورة مفصلة على علاقة المجلس الوطني الكردي بحزب الاتحاد الديمقراطي PYD خلال ستة أعوام من الثورة السورية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/1YLH6z>، <https://goo.gl/pSuir2>، <https://goo.gl/XiJIPY>، <https://goo.gl/i6S1el>، <https://goo.gl/YKj5VL>، <https://goo.gl/HGPIQi>، <https://goo.gl/lmozvp>، تاريخ الزيارات: 26 شباط/ فبراير 2017.

الوطني السوري بدايةً ومن ثم الائتلاف بالوقوف وراء كتائب الجيش الحر في «السيطرة على المناطق الكردية»، ومع طول عمر الثورة، ارتفعت سوية الاتهامات إلى أن وصلت إلى عد الإدارة الذاتية للائتلاف الوطني السوري جهةً معاديةً. في المقابل عدّ الائتلاف الوطني حزب الاتحاد الديمقراطي تنظيمًا إرهابيًا عابرًا للحدود الوطنية، واتهمه بالتنسيق مع نظام الأسد في مستويات مختلفات عدة (التنسيق السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي) وتحديدًا في ما يخص تجارة النفط، ويتهمه أيضًا بعمليات توسعية عسكرية بهدف التغيير الديمغرافي، بذريعة مكافحة الإرهاب. (تهجير العرب والتركمان) (451).

3. PYD والتحالفات السياسية (هيئة التنسيق، هيثم مناع، أحمد الجربا)

بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي مسيرته التحالفية بالمشاركة في تأسيس هيئة التنسيق الوطنية، وكان منصب نائب رئيس الهيئة من حصة صالح مسلم السكرتير المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، واستمرت العلاقة بين الطرفين إلى قيام (مجلس غرب كردستان) بإعلان الإدارة الذاتية، واقتربت الهيئة منها بحساسية وتخوف، عبّر عنهما منسق الهيئة حسن عبد العظيم بالقول: «يخلق ذلك وقائع ميدانية على الأرض تغري بالهيمنة عليها وإدارتها بشكل مستقل، كما حدث في شمال العراق؛ الأمر الذي يجعلنا نعالج الموضوع بحذر وبحرص على إقناع حلفائنا الكرد في الهيئة (حزب PYD) و(الحزب الديمقراطي السوري) بأن يحرصوا على الالتزام بوثائق الهيئة وعدم القيام بأي إجراء يمس بوحدة البلاد أرضًا وشعبًا»، وبعد توجه الإدارة الذاتية إلى إعلان (فدرالية الشمال)، ودخول هيئة التنسيق الوطنية للهيئة العليا للمفاوضات، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي انسحابه من الهيئة (452).

(451) «الائتلاف: تنظيم PYD خطر على سورية ووحدة ترابها»، الموقع الإلكتروني لإذاعة وطن (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/aFPW0X>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

(452) حديث موسع للمنسق العام للهيئة، حسن عبد العظيم عن مجريات الوضع السوري، الصفحة الرسمية لهيئة التنسيق على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1cFrpn>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

وتحالفت الإدارة الذاتية عبر (مجلس سورية الديمقراطية) مع تيار (قمح) عبر منح رئيس التيار، هيثم مناع منصب رئاسة المجلس، إلا أن هذا التحالف سرعان ما تهاوى نتيجة إعلان الإدارة توجهها لتحويل مجلس سورية الديمقراطية إلى هيئة تنفيذية تدير (فدرالية الشمال)، وفي إثر هذه الخطوة، في 19 آذار/ مارس 2016 قدّم مناع ومن خلفه تيار (قمح) استقالته من المجلس، وذلك بعد إعلان الأخير، في 17 آذار/ مارس، عن نظام حكم فدرالي ضمن مناطق سيطرته في شمال وشمال شرق سورية (حلب، الحسكة)⁽⁴⁵³⁾، ولم تأت استقالة تيار (قمح) اعتراضاً على الفدرالية، وإنما على سياقها وتوقيت إعلانها، حيث أوضح التيار أن «الانسحاب جاء ردّاً على تفرد مكّون من المكونات السورية، باتخاذ خطوة تخص كل سورية، وهي إعلان الفدرالية، وأوضح أن الخلاف ليس مع الفدرالية، وإنما على توقيت إعلانها، إذ لا يمكن لمكّون أو لمنطقة إعلان نظام حكم بمفرده، فنظام الفدرالية -إن طُبّق- يجب أن يشمل كل السوريين وبكل شروطه»⁽⁴⁵⁴⁾.

انسحاب مناع دفع بالإدارة الذاتية عبر «حركة المجتمع الديمقراطي -TEV DEM»، إلى التحالف مع (تيار الغد) برئاسة الرئيس الأسبق للائتلاف الوطني السوري، أحمد الجربا، وذلك بعد عقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين في العاصمة المصرية القاهرة في 10 أيلول/ سبتمبر 2016، حيث وقع الطرفان اتفاقاً مشتركاً: «لرسم الاستراتيجيات والعمليات العسكرية المشتركة، إضافة إلى التعاون على المستوى السياسي والإعلامي»، واتفق الطرفان على أن «ما يجري في سورية هو صراع على السلطة وأن الثورة جرى تحريفها، ولا بدّ من تغيير النظام بأكمله»، وعدّ التيار تجربة الإدارة الذاتية، «تستحق أن تكون تجربة لإدارة كامل المناطق المحررة»⁽⁴⁵⁵⁾. وجاء

⁽⁴⁵³⁾ «تيار قمح: استقالة هيثم مناع من مجلس سورية الديمقراطي احتجاجاً على الفدرالية»، المرصد السوري لحقوق الإنسان (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/eIHvQs>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁵⁴⁾ «تيار قمح ينسحب من "مسد" لخلاف على توقيت إعلان الفدرالية»، تصريح لعضو تيار قمح، صالح النبواني، يوضح من خلاله أن سبب الاستقالة هو الاختلاف على توقيت وسياق إعلان الفدرالية»، الموقع الإلكتروني لإذاعة سمات (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/U0lj2M>، تاريخ الزيارة: 7 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁵⁵⁾ «الجربا يتفق مع (الإدارة الذاتية)، ويعد ما يجري في سورية صراعاً على السلطة»، الموقع الإلكتروني لصحيفة عنب بلدي (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CJcbM1>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

في الوثيقة الختامية مرادفات، اتّفق الطرفان عليها، مثل «مظلّة الوطن الواحد وبناء دولة القانون من دون العودة إلى الدولة المركزيّة، والوصول بسورية إلى دولة مدنيّة ديمقراطيّة تعدديّة، والحفاظ على وحدة التراب السوريّ، وإزالة النّظام وكلّ رموزه والاستمرار في محاربة التنظيمات الإرهابيّة مثل (داعش) وفصائل أخرى»⁽⁴⁵⁶⁾. في المقابل رفض تيار الغد الفدرالية التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال شرق سورية، ورأى أن الحكم يجب أن يكون لا مركزيّاً إداريّاً موسّعاً⁽⁴⁵⁷⁾ (458).

و- العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية وPYD

بقيت العلاقات الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي، والإدارة الذاتية حاملةً لصفة الزيارات الشخصية منذ تشكيلها عام 2013، حتى بداية عام 2015، حيث طرأ تغيير في سوية الزيارات التي تقوم بها شخصياتٌ غربية وعربية إلى مناطق الإدارة الذاتية، مقابل حصول الإدارة الذاتية على دعواتٍ للزيارة، أغلبها بصفة حزبية، أي لحزب الاتحاد الديمقراطي. وكانت أهم الزيارات التي تمت إلى مناطق الإدارة الذاتية هي زيارات عسكرية منها؛ زيارة ممثل الولايات المتحدة الأميركية في التحالف الدولي ضد (تنظيم الدولة) بريت ماغورك، بالإضافة إلى زيارة جوزف فوتيل قائد القيادة المركزية الأميركية بالشرق الأوسط، أما سياسيّاً فكانت أبرز الزيارات إلى مناطق الإدارة

⁽⁴⁵⁶⁾ «تيار الغد السوري والإدارة الذاتية يتفقان على وثيقة حل لسورية المستقبل»، الموقع الإلكتروني نبض سورية (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/wNtyK0>، تاريخ الزيارة: 25 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁵⁷⁾ حوار مع أمين سر تيار الغد السوري المعارض عمار القربي، صحيفة المصري اليوم (2016).

⁽⁴⁵⁸⁾ للاطلاع أكثر على نص البيان الختامي لاتفاق الإدارة الذاتية وتيار الغد السوري، راجع الموقع الرسمي لتيار الغد السوري (2016)، البيان الختامي للإدارة الذاتية وتيار الغد السوري، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/a0dzsO>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

الذاتية هي زيارتان لوزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنير عام 2014 و2016 إلى مدينة القامشلي، برفقة سفير أميركا لدى كرواتيا سابقاً⁽⁴⁵⁹⁾.

وعلى الصعيد الإقليمي؛ تميزت علاقة الاتحاد الديمقراطي بالتوتر مع إقليم كردستان العراق (البرزاني)، وتركيا، بينما شهدت العلاقة مع العراق والإمارات والقاهرة زيارات متكررة لأعضاء الحزب، وأصبحت القاهرة خلال العام 2016 الوجهة الرئيسة للإدارة الذاتية إقليمياً، وفي حين لم يتم توجيه الدعوة للإدارة الذاتية لاجتماعات المعارضة السورية المتمثلة بالائتلاف الوطني السوري، تلقت الإدارة الذاتية دعوات للمشاركة في مؤتمري موسكو والقاهرة. وفيما يخص الاعتراف السياسي بالإدارة الذاتية، لم يحصل حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة أي اعتراف رسمي بالإدارة الذاتية من قبل أي دولة، على الرغم من قيام الإدارة الذاتية بفتح ممثلات عدة تحت مظلة حزب الاتحاد الديمقراطي، الأولى كانت في «إقليم كردستان العراق ومن ثم في روسيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ»⁽⁴⁶⁰⁾.

ز- PYD الأجنحة العسكرية والتنسيق الأمني

مثلت الإدارة الذاتية، قبل إعلانها ولاحقاً بعد التمدد والتشكل الرسمي، حالة مغايرةً عسكرياً للمناطق السورية الأخرى كلها، فانسحاب النظام من المناطق الكردية، وتسلم حزب الاتحاد الديمقراطي للسيطرة العسكرية، بهدوء من دون معارك، أتاح المجال أمامه لبناء هيكلية عسكرية مستقرة، جاءت في بدايتها بالاعتماد على التوجهات القادمة من أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK الذين جاؤوا تحت «نداء الدفاع عن كرد سورية». فقد اعتمد حزب الاتحاد ذراعاً عسكرياً

⁽⁴⁵⁹⁾ للاطلاع أكثر حول العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية (الاتحاد الديمقراطي PYD) راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/v660bZ>، <https://goo.gl/PjV43V>، <https://goo.gl/pmweOc>، <https://goo.gl/Riek3a>، تاريخ الزيارات: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁶⁰⁾ للاطلاع أكثر حول العلاقات الإقليمية للإدارة الذاتية (الاتحاد الديمقراطي PYD) راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/v660bZ>، <https://goo.gl/PjV43V>، <https://goo.gl/pmweOc>، <https://goo.gl/Riek3a>، تاريخ الزيارات: 27 شباط/ فبراير 2017.

«Yekîneyên Parastina Gel» وعرفت باختصار YPG وتعني (وحدات حماية الشعب)، وهي التي أخذت بالتشكل في عام 2011 من مجموعات كردية مقاتلة، ليعلن عنها رسميًا في تموز 2012، إذ شكلها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والمؤسسات التابعة له، بمثل مجلس غرب كردستان وحركة المجتمع الديمقراطي بدعوى حماية المناطق الكردية على الجبهات، حيث إن الأمن الداخلي أو قوات الشرطة كان من اختصاص تشكيلات (الأسايش) التي استحدثها حزب الاتحاد الديمقراطي.

سيطرت وحدات حماية الشعب YPG على المناطق الكردية مع انسحاب النظام منها، وكانت البداية مع مدينة عين العرب/ كوباني في تموز/ يوليو 2012، وعلى الرغم من نفيها وجود أي علاقة مع حزب العمال الكردستاني مرارًا؛ إلا أن الوقائع المبنية على الشخصيات القيادية ضمن الوحدات تشير إلى عكس ذلك، إذ إن بعض قياداتها الذين ظهروا في مدد متفرقات، من مثل مؤسسها خبات ديريك، وبولات جان، كانوا قيادات بارزة ضمن صفوف حزب العمال، وعادوا إلى سورية مع بداية الثورة⁽⁴⁶¹⁾. أعلنت YPG أن هدفها، «حماية المناطق الكردية من الحركات الإرهابية المتمثلة بالجماعات الإسلامية المتطرفة»، كما دخلت بتحالف عسكري ضمن غرفة عمليات مشتركة (بركان الفرات)⁽⁴⁶²⁾ مع بعض فصائل المعارضة العسكرية (كتائب شمس الشمال - جبهة الأكراد - ثوار الرقة - السلاجقة التركمانية - الصناديد - قوات السوتورو السريانية وفصائل أخرى)، لتنضوي بعد ذلك تحت لواء (قوات سورية الديمقراطية) التي أعلن عن تأسيسها رسميًا في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ذراعًا عسكريًا للإدارة الذاتية من مجموعة مكونات عسكرية (السوتورو السريانية، فصائل عربية، ومجموعات إزيدية مسلحة) في مقدمتها وحدات حماية الشعب YPG التي

⁽⁴⁶¹⁾ مقابلة ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو بتاريخ 20 شباط/ فبراير مع عضو حركة الشباب الكرد بدر مصطفى، ومسؤول الملف الكردي في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

⁽⁴⁶²⁾ بركان الفرات: وهي غرفة عمليات مؤلفة من وحدات حماية الشعب الكردية مع بعض فصائل المعارضة العسكرية (كتائب شمس الشمال - جبهة الأكراد - ثوار الرقة - لواء التوحيد-القطاع الشرقي - جيش القصاص - قوات السوتورو السريانية-لواء جرابلس). لعبت قوات بركان الفرات دورًا كبيرًا في دحر قوات (داعش) من شمال محافظة الرقة (تل أبيض وعين عيسى) خلال شهر حزيران 2015.

تشكل 70 في المئة من قوات سورية الديمقراطية، وتعدّها قوات التحالف الدولي شريكاً أساساً في محاربة (تنظيم الدولة الإسلامية) و (جبهة النصرة)، وتقدم لها كثيراً من الدعم العسكري و الإعلامي إضافةً إلى الغطاء الجوي في معاركها.

شكل أول تماس ل(وحدات حماية الشعب) مع فصائل المعارضة العسكرية والإسلامية منها في مدينة رأس العين 2012 التي شهدت معارك كثيرة ومن ثمّ اتفاقات وهدنات؛ أدت إلى انسحاب (جبهة النصرة) التي كانت قد سيطرت على المنطقة (463)، وفي عام 2013 حدثت المواجهات ذاتها في منطقة تل حميس بدايةً في مواجهة جبهة النصرة ولاحقاً (تنظيم الدولة الإسلامية) (464)، أما في منطقة عين العرب/كوباني، فكانت التوترات حاکمة الواقع بين الطرفين فحدثت مواجهات في نهاية عام 2013 مع (حركة أحرار الشام) بصورة خاصة في ريف المدينة وبتجاه مدينة تل أبيض/كري سبي (465). وامتدت المواجهات لريف عفرين ومدينتها المحاطة من الجهات كافة بالجيش الحر والفصائل العسكرية، ودخلت وحدات حماية الشعب في اشتباكات مع الفصائل باختلاف تصنيفاتها الأيدولوجية، وكان حي الشيخ مقصود في مدينة حلب ميدان المواجهة الأكثر شدة في 2015 بين وحدات الحماية وفصائل عسكرية أهمها (الزنكي) و(لواء السلطان مراد) (466).

أما في مستوى العلاقة مع نظام الأسد، فقد حكمت التفاهات الأمنية بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD العلاقة بين جناحه العسكري وقوات النظام (الدفاع الوطني) الموجودة في مناطق الإدارة الذاتية، إذ تتمركز قوات النظام في مواقع عدة داخل الإدارة الذاتية -حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة-، وما تزال تحتفظ بمطار

(463) «اشتباكات دامية بين الجيش الحر والعمال الكردستاني في رأس العين»، الموقع الإلكتروني عكس السير (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dMPOAd>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

(464) فيديو مصور يظهر جانباً من المعارك العنيفة بين القوات الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية، موقع يوتيوب (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/bk7C8P>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

(465) إصدار مرئي عن الجبهة الإسلامية السورية، يوضح جانباً من المعارك بين YPG وحركة أحرار الشام في مدينة تل أبيض، موقع يوتيوب (2013)، متوافر على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

(466) «تجدد الاشتباكات بين قوات المعارضة و(وحدات حماية الشعب) في حلب»، الموقع الإلكتروني السورية نت (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CDhSfG>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

القامشلي، إضافة إلى سيطرة مشتركة مع YPG على المعبر الحدودي للمدينة، إضافة إلى عددٍ من القواعد العسكرية بمحيط مدينة القامشلي ومحافظة الحسكة، فضلاً على أن حزب البعث العربي الاشتراكي عقد مؤتمراً قفرياً في القامشلي في عام 2015، إضافة إلى اجتماعات عدة لقواعده الحزبية في بداية عام 2017. وعلى الرغم من غياب الاحتكاك العسكري بين الطرفين بحكم التفاهات الأمنية المعقودة؛ إلا أن نهاية عام 2015 وبداية 2016 شهدت مناوشات بين وحدات الحماية YPG وقوات النظام في محيط مدينة القامشلي، حيث كانت المعارك ناتجةً عن صدامات فردية، تطورت لتأخذ طابعاً جماعياً، من دون أن تتجه إلى أن تكون معارك ذات طبيعة تهدف إلى إنهاء طرف على حساب آخر.

في المقابل دخلت قوات سوريا الديمقراطية-الذراع العسكري للإدارة الذاتية- وعلى رأسها وحدات حماية الشعب في معارك عدة مع (درع الفرات)⁽⁴⁶⁷⁾ المدعوم تركياً، وكانت أغلب تلك المعارك تنتهي بسماع قوات سوريا الديمقراطية لقوات نظام الأسد بالتمركز من جديد ضمن مواقع عسكرية في دائرة الاشتباك، وذلك بتنسيق أمني روسي، ويعزو مختصون عسكريون تلك التكتيكات التي تتبعها قوات سورية الديمقراطية إلى «تخفيف الضغط العسكري من قبل درع الفرات، إذ إن إعادة تمركز النظام في تلك المناطق كان يعني دخولها ضمن حيز النفوذ الروسي المحكوم بعدة تفاهات مع تركيا». ففي أواخر عام 2016 عقدت وحدات حماية الشعب اتفاقاً عسكرياً في قاعدة حميميم الروسية في الساحل السوري؛ يقضي بالسماح لقوات النظام بإعادة التمركز في مدينة (تل رفعت) في ريف حلب الشمالي، في المقابل شهد مطلع عام 2017 اشتباكات بين قوات سورية الديمقراطية ودرع الفرات بعد سيطرة الأخير على مدينة الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي والتنافس للوصول إلى مدينة

(467) درع الفرات: عملية عسكرية سورية تركية؛ أطلقتها الحكومة التركية لدعم فصائل المعارضة السورية في سعيها لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من منطقة الشمال السوري بدءاً من جرابلس، ثم توسعت لتشمل إبعاد المقاتلين الأكراد إلى شرق نهر الفرات. للاطلاع أكثر على عملية درع الفرات وتشكيلات المعارضة العسكرية السورية المنضوية فيها، راجع: «درع الفرات عملية عسكرية متعددة الأهداف والجهات»، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/z3Q22B>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/مارس 2017.

منيج التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية، ليتم التوصل إلى اتفاق برعاية روسية يقضي بتسليم مواقع في ريف منيج الجنوبي إلى قوات النظام السوري.

تلقت قوات الـ YPG تدريبات عسكرية من قوات التحالف الدولي لمكافحة (تنظيم الدولة الإسلامية) حتى نهاية عام 2014، وكانت أغلب تلك الدورات التدريبية تتم على يد قوات أميركية⁽⁴⁶⁸⁾، لتتطور مهمة وحدات حماية الشعب فيما بعد إلى مرحلة مختلفة في التدريبات وهي جمع مجندين عرب من القرى المحيطة بالرقّة وتجهيزهم للتدريب ضمن معسكرات يشرف عليها مدربون أميركيون في المنطقة، وذلك لإعدادهم للقتال في صفوف قوات سورية الديمقراطية ضد تنظيم الدولة، وتحديدًا ضمن معركة الرقّة، واللافت أن المتدربين من العرب في تلك المعسكرات كانوا يتلقون -إلى جانب التدريب العسكري الأميركي- إعدادًا أيديولوجيًا من قبل وحدات حماية الشعب فكانوا يخضعون لدورات إعداد عقائدي بفكر (عبد الله أوجلان)⁽⁴⁶⁹⁾. في المقابل شهدت مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية نفوذًا أميركيًا واسعًا، وصل إلى تمركز مباشر للقوات الأميركية في نقاط مختلفة ضمن مناطق الإدارة الذاتية، حيث وصل عدد القواعد الأميركية المعلن عنها في المنطقة مع بداية العام 2017، إلى أكثر من 8 قواعد وتجمعات عسكرية متفاوتة في العتاد والمهمات الموكلة إليها، وأبرزها⁽⁴⁷⁰⁾:

- قاعدة أميركية جنوب شرق مدينة الحسكة.
- مطار عسكري أميركي في مدينة رميلان شرق مدينة القامشلي ضمن محافظة الحسكة.

⁽⁴⁶⁸⁾ ترجمة لتقرير منشور على صحيفة الواشنطن بوست، تحت عنوان: «تحالف واشنطن مع أيديولوجيا YPG المخالفة لسياساتها يعكس تعقيد الحرب على داعش»، وكالة أنباء روداو (2017)، التقرير متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ubZAIY>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

⁽⁴⁶⁹⁾ ترجمة تقرير «تحالف واشنطن مع أيديولوجيا YPG المخالفة لسياساتها يعكس تعقيد الحرب على داعش».

⁽⁴⁷⁰⁾ قاعدة أميركية جديدة في مناطق الإدارة الذاتية، الموقع الإلكتروني الاتحاد برس (2017)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/FCjekj>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

- قاعدة أميركية جنوب مدينة عين العرب/ كوباني .
- قاعدة عسكرية أميركية مؤقتة في محيط مدينة منبج.
- إضافة إلى أن معبري عين العرب/ حلب، وتل أبيض/ شمال الرقة تتمركز فيهما تجمعات عسكرية ترفع العلم الأميركي على المعابر.

ح- المكون السرياني (بين الإدارة الذاتية والائتلاف)

لم يكن للسريان الآشوريين في سورية شكلٌ سياسي تنظيمي فعال قبل الثورة السورية، إذ اقتصر الحضور السياسي على (المنظمة الآتورية الديمقراطية⁽⁴⁷¹⁾) التي تطورت خلال حكم (حزب البعث) وفق أبعاد اجتماعية أكثر منها سياسية، إذ أن بعض النشاط السياسي مثله أفراد باسم المنظمة وليس كتلة سياسية كبيرة، كما كان بعض السريان -كحال عدد من مكونات الشعب السوري- ينخرط في صفوف حزب البعث الحاكم. ومع اندلاع الثورة السورية انبثقت بعض التشكيلات السياسية السريانية، واستعادت المنظمة الآتورية فاعليتها من جديد باتجاه سياسي، لكن لم تلبث تلك الانبثاقات حتى دخلت في الانقسامات السياسية وفق مقاربات مختلفة، فكان أن انضم الجزء الأكبر من المنظمة الآتورية إلى المجلس الوطني السوري ومن ثم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وانخرطت في مشروعه السياسي، بينما انضوت باقي الانبثاقات السياسية ضمن المكون السرياني تحت (مشروع الإدارة الذاتية) بحكم التداخل الجغرافي المتنوع في مناطق الإدارة الذاتية، وعلى رأسها: (حزب الاتحاد السرياني) الذي انبثق خلال عام 2012 بأهداف ومطالب قومية ترجمها عبر التحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والدخول في مشروع الإدارة الذاتية كأحد مكوناتها السياسية والعسكرية.⁽⁴⁷²⁾

(471) للاطلاع أكثر على المنظمة الآتورية الديمقراطية، راجع: الملحق رقم (5) تشكيلات سياسية قومية.

(472) مقابلة هاتفية أجراها الباحث ساشا العلو بتاريخ 9 آذار/ مارس 2017 مع عضو الحركة الثقافية السريانية، سنحريب إسحاق.

اتخذ حزب الاتحاد السرياني من قوات (السوتورو) و(المجلس العسكري السرياني) أجنحةً مسلحةً مختلفةً في مهماتها، فقد تشكلت قوات (السوتورو) في البداية بمثل لجنات شعبية لحفظ الأمن في أحياء السريان في ظل الفوضى الأمنية، ليتم الضغط عليها لاحقاً من قبل قوات النظام لضمها إليها، لتندرج في مدة لاحقة تحت الدفاع الوطني التابع لقوات النظام، قبل أن تُلحق بالفيلق الخامس الذي أنشأته موسكو ضمن الجيش العربي السوري لاستيعاب الميليشيات المسلحة في جانب النظام وتنظيم فوضتها، أما «المجلس العسكري السرياني» فقد اختص بالقتال على الجبهات خارج المدن، حيث دخل كفصيل عسكري ضمن قوات سورية الديمقراطية وخاض معاركها. وغيّر حزب (الاتحاد السرياني) اسمه أكثر من مرة منذ نشأته (الحركة الثقافية السريانية/ اتحاد الشباب السرياني)، ومن أبرز أعضائه؛ بسام إسحق، يشوع كورية، إليزابيث كورية. وللحزب علاقات جيدة مع الأحزاب السريانية في العراق ولبنان والعالم العربي، إضافةً إلى علاقات مع حزب العمال الكردستاني في العراق (473).

4- المبحث الثالث: الانبثاقات السياسية التركمانية

أ- نشأة الحركة السياسية التركمانية في الثورة

لم يكن لتركمان سورية أيّ نشاط سياسي تنظيمي قبيل الثورة السورية، إذ كانوا يُمنعون حتى من تشكيل منظمات اجتماعية أو أي تجمع في مدة حكم الأسدين الأب والابن، ومع اندلاع الثورة السورية التي طالت مناطق التركمان في مختلف المحافظات السورية، تفاعل التركمان معها بصورة واسعة، وانخرطوا بحراكها الثوري في مختلف مناطق وجودهم في سورية؛ حيث شارك فيها التركمان السوريون ميدانياً، سواء في التظاهرات السلمية أم في طور التسليح، فكان لا بد من تنظيمات سياسية

(473) للتعرف بصورة كبرى على قوات السوتورو السريانية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/YIEFO4>

<https://goo.gl/QV6NrI>، <https://goo.gl/Ccx5p3>، تاريخ الزيارات: 9 آذار/ مارس 2017.

تعبّر عن هذا الحراك، وتليبي تطلعات التركمان السوريين، وكذلك تطالب بحقوقهم على مستوى المعارضة السورية، وفي المحافل السياسية المختلفة⁽⁴⁷⁴⁾. فبدأت أولى الانبثاقات السياسية التركمانية ترى النور مع بداية عام 2012، حيث تشكلت في تركيا (جمعية أترك سورية)، وهي جمعية إغاثية تنموية تعليمية، تولت إدارة شؤون اللاجئين السوريين التركمان، وكان أول رئيس للجمعية، أحمد شيرين، ليخلفه هياهو أورلي، وشكلت تلك الجمعية ملتقى للتركمان السوريين الذين بدؤوا يتجمعون وينظمون صفوفهم، لينتجوا في عام 2012 أول التشكيلات السياسية التركمانية في تركيا، باسم (الكتلة الوطنية التركمانية السورية)⁽⁴⁷⁵⁾.

تشكلت (الكتلة الوطنية التركمانية السورية) في شباط/ فبراير 2012 من الناشطين التركمان في الداخل السوري والمغتربين التركمان من مثقفين ورجال أعمال، وكانت مناصفة بين ناشطي الداخل والمغتربين من تركمان سورية في تركيا. شغل أول رئيس للكتلة المهندس، يوسف ملا⁽⁴⁷⁶⁾، ومن ثم المهندس عدنان الأشقر، وعلى الرغم من أن أعضاء الكتلة كانوا من تركمان مختلف المناطق السورية؛ إلا أن الثقل الأساسي فيها كان لتركمان اللاذقية (باير بوجاق). ونشطت الكتلة إغاثياً في تركيا ومناطق التركمان في الداخل السوري، كما أنها دعمت (إغاثياً، معنوياً) أولى الكتائب العسكرية المسلحة من التركمان في الداخل السوري، وكان أولها، كتيبة (الشيخ ممدوح جولحة)⁽⁴⁷⁷⁾. وبعد خمسة شهور تقريباً، وفي إثر خلافات تنظيمية حدث أول انشقاق داخل صفوف الكتلة التركمانية، لينتج عنه ما سميّ بـ (الحركة التركمانية

⁽⁴⁷⁴⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مكونات الائتلاف، المكونات القومية، المكون التركماني، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dgeQnY>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

⁽⁴⁷⁵⁾ مجموعة مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2017، مع ناشطين سياسيين تركمان ممن نشطوا في جمعية أترك سورية.

⁽⁴⁷⁶⁾ «إعلان تشكيل الكتلة الوطنية التركمانية في إسطنبول»، الموقع الإلكتروني لمحنة بي بي سي (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/r17T3B>، تاريخ الزيارة: 5 آذار/ مارس 2017.

⁽⁴⁷⁷⁾ مجموعة مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2017، مع ناشطين سياسيين تركمان ممن أسهموا في نشاطات الكتلة التركمانية السورية في الداخل.

الديمقراطية السورية) ورأسها المهندس عبد الكريم آغا (تركمان الجولان)، وكان الثقل في الحركة التركمانية لتركمان محافظة حلب.

وفي تاريخ 30 آذار / مارس 2013 ومن (نواة جمعية أترك سورية)؛ تأسس (المجلس التركماني السوري) في مدينة إسطنبول التركية، مظلة للتشكيلات السياسية التركمانية، فانضوت تحته (الكتلة الوطنية التركمانية السورية)، و(الحركة التركمانية الديمقراطية السورية) التي اتخذت فيما بعد اسم (حزب الحركة الوطنية التركمانية). وشغل أول رئيس للمجلس سمير الحافظ، وبعد ستة أشهر من تأسيسه انسحبت الكتلة من المجلس، وعُزل الرئيس، وانتُخب العميد المنشق فايز عمرو، مدة ستة أشهر (تكميليات) انتهت بانتخابات جديدة للمجلس، انقسمت فيها الكتلة التركمانية السورية إلى كتلتين: الأولى بقيادة عدنان أشقر، والثانية بقيادة يوسف ملا، ومن ثم تورغاي. فانضمت كتلة الأخير للمجلس، أما كتلة عدنان الأشقر فلم تنضم، وبقيت مستقلة.

أكدت تلك التنظيمات السياسية التركمانية تمسكها بوحدة الأراضي السورية، والمطالبة بالحقوق القومية التركمانية وتكريسها دستورياً ضمن سقف الوطن السوري الذي يضم السوريين كلهم من دون إقصاء أو تهميش لأحد، وسعت إلى تمثيل التركمان ضمن الهيئات السياسية المعارضة لحكم النظام الأسدي، حيث أخذت الحركة التركمانية الديمقراطية السورية والمجلس التركماني السوري تسعة مقاعد في عضوية (المجلس الوطني السوري)، وتمثلت الكتلة الوطنية التركمانية بسبعة مقاعد (478).

نهاية عام 2013 تأسس (حزب النهضة) على يد بعض السياسيين التركمان وسكان المخيمات، حيث كان ثقل الحزب في (مخيم العثمانية)، ولم يحتوِ الحزب على ثقل تركماني من منطقة معينة في سورية، وإنما كان أعضاؤه خليطاً من مختلف مناطق التركمان في سورية. شغل منصب أول رئيس للحزب، المهندس عمر عيسى، الذي

(478) الموقع الإلكتروني الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مكونات الائتلاف، المكونات القومية، المكون التركماني، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dgeQnY>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

دخل لاحقاً الائتلافَ الوطني السوري كممثل عن الحزب، ولم ينضم حزب النهضة إلى (الكتلة الوطنية التركمانية السورية)، ولا إلى (الحركة التركمانية الديمقراطية السورية)، وإنما انضوى في (المجلس التركماني السوري)، بوصفه حزباً ثالثاً في المجلس.⁽⁴⁷⁹⁾

إضافة إلى تلك التشكيلات السياسية، انبثقت بعض التجمعات الشبابية التركمانية، (تجمع شباب التركمان)، إضافة إلى (رابطة تركمان سورية)، ولم تنضم تلك التشكيلات الشبابية إلى المجلس التركماني السوري، ولم يكن لها فاعلية كبرى، إذ بقي نشاطها محدوداً بوسائل التواصل الاجتماعي أو اجتماعات دورية بسيطة.⁽⁴⁸⁰⁾ شكل المجلس التركماني السوري المظلة الجامعة لأغلب تلك التشكيلات السياسية، حيث انخرطت فيه، ومارست نشاطها السياسي عبره، وعليه سيتناول هذا المبحث -بصورة مفصلة- المجلس التركماني السوري بوصفه مظلة جامعة للانبثاقات السياسية التركمانية السورية.

ب- المجلس التركماني السوري

قدم المجلس التركماني السوري نفسه في الساحة السياسية بوصفه «منظمة تركمانية ائتلافية، تشكلت بداية بجمعية أترك سورية كانون الثاني/ يناير 2012»، وتوسعت بضم كلٍّ من (الحركة الديمقراطية التركمانية)، و(الكتلة الوطنية التركمانية) في 30 آذار/ مارس 2013 ليصبح اسمها (المجلس التركماني السوري)، علماً بأن التشكيل جاء برعاية تركية وهو ما يلحظ من مشاركة رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو في المؤتمر التأسيسي للمجلس،

⁽⁴⁷⁹⁾ مجموعة مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 28 شباط/ فبراير 2017، مع مجموعة من الناشطين السياسيين التركمان في مخيم العثمانية على الحدود التركية.

⁽⁴⁸⁰⁾ مجموعة مقابلات ميدانية أجراها الباحث ساشا العلو، بتاريخ 2 آذار/ مارس 2017، مع مجموعة من الناشطين السياسيين التركمان الشباب، من المقيمين في مدينة إسطنبول التركية، ومتابعين للشأن التركماني.

إضافة إلى حضور كلٍّ من (الائتلاف الوطني لقوى الثورة) و(المجلس الوطني) المؤتمر (481).

تزامن تأسيس المجلس مع سيطرة فصائل المعارضة على الرقة وتنامي الحضور السياسي للائتلاف الوطني على المستوى العربي، إضافة إلى بروز حراك بسيط لقوى مجتمعية سورية (العلويين، المسيحيين) تعيد تموضعها السياسي بعد تقدم المعارضة وتراجع النظام (482).

بلغ عدد أعضاء المجلس 400 مندوب عن كل مناطق التركمان في سورية، يختارون (42) عضواً ليشكلوا الأمانة العامة للمجلس، وهي بدورها تختار أعضاء المكتب التنفيذي وعددهم (14) ومن ضمنهم رئيس المجلس (483). وتُمثل الأحزاب في المجلس على أساس نسبي، فحزب (الحركة الوطنية التركمانية) له (6) أعضاء، و(الكتلة الوطنية التركمانية) (6) أعضاء، أما (حزب النهضة) فله (3) أعضاء. في المقابل تُمثل الأحزاب في المكتب التنفيذي على أساس نسبي؛ عضوان لحزب (الحركة الوطنية)، وعضوان لـ (الكتلة الوطنية التركمانية)، وعضو لـ (حزب النهضة). أما بالنسبة إلى تمثيل المستقلين في المجلس فيتم على أساس مناطقي، وقد مُثلوا في الأمانة العامة بالصورة الآتية: حلب 10 أعضاء، اللاذقية 7 أعضاء، حمص وحماة 6 أعضاء، الجولان عضوان، دمشق عضو واحد، والرقة عضو واحد. ويعقد المجلس التركماني مؤتمره كل سنتين، والرئيس الحالي للمجلس هو (أمين بوز أوغلان) من تركمان اللاذقية (الباير بوجاق) (484).

(481) بطاقة تعريفية بالمجلس التركماني السوري (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/d9XB06>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

(482) بانوراما الأحداث في سورية (2013)، الجزء الأول، متوافر على الرابط الآتي <https://goo.gl/o52DWL>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

(483) «تركيا اجتماع الهيئة العامة للمجلس التركماني السوري»، الموقع الإلكتروني الأوربيت نيوز (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/TiXBIf>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

(484) «توزيع الأحزاب ضمن المجلس التركماني السوري»، الموقع الرسمي لحزب الحركة التركمانية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/7tZaST>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

ومع بداية عام 2014 بدأ المجلس التركماني السوري مباحثاته مع (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)، لبحث تمثيل أوسع للمكون التركماني داخل الائتلاف، وفي نهاية عام 2016 تمت الموافقة على تمثيل المجلس التركماني السوري داخل الائتلاف الوطني عبر 9 أعضاء، وذلك بعد عملية التوسعة التي أقرها الائتلاف الوطني، ومن أبرز قيادات المجلس التركماني السوري والممثلة في الائتلاف الوطني لقوى الثورة؛ (نضال عرب) و(عبد الرحمن مصطفى) عن حلب، (علي حبتة) عن اللاذقية وجبل التركمان، العقيد المنشق (محمد الشمالي) عن المنطقة الوسطى حمص وحماة، (زياد العلي) عن الجولان ودمشق، (حسين العبد الله) عن الرقة، واختير كلٌّ من (يوسف ملا) عن الكتلة التركمانية، و(يوسف محلي) عن حزب الحركة التركمانية، و(عمر عيسى) عن حزب النهضة التركماني⁽⁴⁸⁵⁾. في المقابل شهد المجلس استقالة عدد من أعضاء المكتب التنفيذي والأمانة العامة، وذلك بتأثير اتهام المجلس بغياب الفاعلية وعدم القيام بشيء ولا سيّما مع تصعيد القصف الروسي على جبل التركمان في اللاذقية⁽⁴⁸⁶⁾.

أما البرنامج السياسي للمجلس والموقف تجاه أبرز القضايا المطروحة، فيؤكد المجلس على «تبنيه للحل السياسي وفق قرارات جنيف المتعلقة بتشكيل هيئة حكم

⁽⁴⁸⁵⁾ «مجلس تركمان سورية يختار تسعة أعضاء جدد للأمانة العامة للائتلاف»، الموقع الإلكتروني لصحيفة جيرون (2016) متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/mVzOqu>، تاريخ الزيارة: 21 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁸⁶⁾ وأوضح المستقيلون، في بيان صادر عنهم، أن أسباب استقالتهم، تعود الى عجز المجلس وغياب فاعليته وسلبيته في الحراك التركماني، وأردف المستقيلون أن سبب استمرارهم حتى هذا التاريخ هو المحافظة على المجلس بصفته مؤسسة ذات شخصية مهمة، هدفها الأساس مثل هدف كل تركماني، وهو بناء مؤسسة مستقلة تمثل التوحد التركماني والمحافظة عليها. وحمل البيان توقيع كل من (نواف براق، رحيل عز الدين، بلال حزوري، محمد باكير، خالد كجك، فايز عمرو، أكرم دادا، وشكي دادا، عبد الكريم آغا، محمد بركات، مصطفى شريجي)، وتأتي استقالة الأعضاء في وقت يشهد به جبل التركمان الحدودي مع تركيا قصفًا همجيًا من قبل الطيران الروسي، والذي تضاعف بعد قيام تركيا بإسقاط طائرة حربية روسية، في تاريخ: 24/11/2015. للمزيد راجع: وكالة (خطوة) الإخبارية (2015)، «مجموعة من المجلس التركماني السوري يستقيلون بسبب عدم فاعلية المجلس»، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/sj8mLx>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

انتقالي كاملة الصلاحيات، من دون أن يكون للأسد دور في مستقبل سورية»⁽⁴⁸⁷⁾، وأن «يتيح الحل السياسي للتركان المشاركة في إدارة الدولة والمناطق التي يتواجدون فيها، ويضمن ذلك في الدستور الجديد (حقوق الأقليات) من دون تفضيل لمكون على آخر، بحيث يضمن الدستور الحقوق الثقافية والاجتماعية لكل المكونات، وهذه الضمانات تتحقق بظل دولة ديمقراطية تعددية، دولة المواطنة وحقوق الإنسان»⁽⁴⁸⁸⁾.

وسبق للمجلس أن عدّ مباحثات جنيف صوريّة، وذلك لمركزية دور موسكو وواشنطن في صنع القرار وفقاً لمصالحهم⁽⁴⁸⁹⁾، كذلك هاجم المجلس وثيقة الهيئة العليا للتفاوض لتجاهلها المكون التركماني وحقوقه⁽⁴⁹⁰⁾، أما في ما يتعلق بالمنطقة الآمنة، فقد أكد المجلس على لسان رئيسه، أمين أوغلان رفض هذه المنطقة إذا كانت ستفضي إلى تقسيم سورية وإنشاء حكم ذاتي لحزب PYD⁽⁴⁹¹⁾. ويعدّ توجه المجلس الأيديولوجي قومياً يسعى لتمثيل التركمان والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، ويعدّ نشطاً في تركيا، وبطالب المجلس باعتماد لفظة (الجمهورية السورية)⁽⁴⁹²⁾.

في المستوى الدولي، يتمتع المجلس التركماني السوري بعلاقات جيدة مع تركيا، وهو ما يلحظ برعاية تركية لمؤتمر تشكيل المجلس واللقاءات المتكررة بين قيادات

⁽⁴⁸⁷⁾ «رئيس المجلس التركماني السوري، عبد الرحمن مصطفى لـ (مدار اليوم): التركمان مواطنون سوريون وخيارهم الوحيد وحدة سورية أرضاً وشعباً»، الموقع الإلكتروني مدار اليوم (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/O8QTp5>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁸⁸⁾ «سياسي تركماني سوري: نريد المشاركة في إدارة دولتنا»، الموقع الإلكتروني تركيا الآن (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/nNGtjE>، تاريخ الزيارة: 22 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁸⁹⁾ «رئيس المجلس التركماني السوري يعتبر محادثات جنيف صورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/zjmFvn>، تاريخ الزيارة: 23 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹⁰⁾ «تركان سورية يرفضون تجاهلهم في رؤية الهيئة العليا للمفاوضات للحل السياسي»، وكالة الأناضول (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Gu9DIq>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹¹⁾ «لماذا عارض المجلس التركماني السوري إقامة مناطق آمنة شمال سورية؟»، الموقع الإلكتروني الدرر الشامية (2017)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/4IHYGf>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹²⁾ من حديث الرئيس السابق عبد الرحمن مصطفى لقناة العربية، الموقع الإلكتروني لقناة العربية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/rhRBGH>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

المجلس والمسؤولين الأتراك والأحزاب التركية⁽⁴⁹³⁾ (العدالة والتنمية، الحركة القومية)، بينما وجه المجلس اتهامات لروسيا بتأثير استهدافها للتركان في اللاذقية⁽⁴⁹⁴⁾. أما في مستوى المعارضة السياسية السورية، فإن المجلس يتمتع بعلاقات جيدة مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة، خاصة بعد عملية توسعة تمثيل التركمان في الائتلاف، كذلك لدى المجلس علاقات جيدة مع المجلس الوطني الكردي.⁽⁴⁹⁵⁾

جمعت المجلس ومكوناته من تشكيلات سياسية علاقات جيدة مع الفصائل العسكرية التركمانية التي أخذت تتشكل مع بداية عسكرة الثورة؛ إلا أن تلك العلاقة بقيت محكومةً بالدعم المعنوي، وفي أحسن أحوالها الدعم الإغاثي لتلك الفصائل، إذ لم يكن هناك أي سلطة مباشرة من السياسيين على العسكر، حيث دعمت (الكتلة التركمانية) في البداية مجموعة الفصائل التركمانية العاملة في الساحل السوري، بينما دعمت (الحركة التركمانية) الفصائل العسكرية العاملة في حلب. إجمالاً تفاعلت الحركة التركمانية المسلحة مع متغيرات الملف السوري العسكرية، وشهدت اندماجات عدة، وذويان فصائل بأخرى وتشكيل ألوية وفرق مختلفة، ويمكن إجمال ارتباطاتها بأربعة مستويات:⁽⁴⁹⁶⁾

1- فصائل عسكرية تركمانية مدعومة من غرفة (الموك) العسكرية.

⁽⁴⁹³⁾ للاطلاع أكثر على طبيعة العلاقة بين المجلس التركماني السوري والجمهورية التركية، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/vCf25s>، <https://goo.gl/cx597a>، تاريخ الزيارات: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹⁴⁾ «رئيس المجلس الوطني التركماني: روسيا تريد إبادتنا»، الموقع الإلكتروني لقناة BBC (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/VA9l0M>، تاريخ الزيارة: 27 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹⁵⁾ من حديث الرئيس السابق عبد الرحمن المصطفى لقناة العربية، الموقع الإلكتروني لقناة العربية (2015).

⁽⁴⁹⁶⁾ أولى الكتل العسكرية التي شكلها التركمان في مناطق تواجدهم بالساحل السوري كانت؛ (كتيبة ممدوح جولحة، كتيبة المصطفى، كتيبة السلطان سليم، نور الدين الزنكي)، إلا أن تلك الكتل وبعد فترة ذابت في جسم عسكري أكبر أطلق عليه (لواء جبل التركمان) ومع تشكيل اللواء بدأت كتائب أخرى تتشكل وتنضم إليه، حتى بلغ تعداد كتائبه 11، بقوام 1500 مقاتل، ومع بداية العام 2014، انقسم اللواء إلى ثلاثة كتلتين عسكريتين وهي: (الفرقة الساحلية الثانية، كتيبة جبل الإسلام، كتيبة عمر المختار) الأخيرة التي تحولت فيما بعد إلى (لواء السلطان عبد الحميد)، في هذا الوقت كانت قد تشكلت كتائب تركمان أخرى في حلب، كان بدايتها مع (كتيبة المنتصر بالله، السلطان محمد الفاتح)، بينما تشكلت كتائب (السلطان مراد)، التي انضوت تحت (درع الفرات) إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة. هذه المعلومات حصيلة مقابلات ميدانية أجراها الباحث، ساشا العلو بتاريخ: 1 شباط/ فبراير 2017، مع عدد من الناشطين التركمان في سورية، إضافة لمقابلات هاتفية مع بعض القادة العسكريين في الداخل السوري.

2- فصائل تركمانية مستقلة (دعم ذاتي ورجال أعمال سوريين).

3- فصائل انخرطت بـ (درع الفرات) المدعوم من تركيا.

4- فصائل ذابت في أجسام عسكرية محلية (أحرار الشام) وغيرها.

ويلحظ أن المقاتلين التركمان لم ينضم أحد منهم للتنظيمات المصنفة إرهابية (داعش)، واللافت أن البروز العسكري التركماني كان الأقرب نسبياً إلى الخط الوطني العام في الثورة السورية من باقي التشكيلات العسكرية القومية، إذ إن أغلب الفصائل التركمانية العسكرية في سورية يشارك في قيادتها عرب (لواء السلطان مراد)، وتعد تلك المشاركة فعلية وليست شكلية، إضافة إلى أن الحالة التركمانية العسكرية في سورية استطاعت في بداياتها إنتاج رموز مجمع عليها من قبل جمهور الثورة السورية ومتجاوزة للحالة القومية، مثال (عبد القادر الصالح/ حجي مارع، قائد لواء التوحيد في حلب). في المقابل فإن العلاقة التي تجمع التشكيلات العسكرية التركمانية إجمالاً (بالمجلس التركماني السوري) ومكوناته السياسية تعد علاقة معنوية، إلا أن الفصائل الأكثر اعترافاً بالمجلس، هي الفصائل المدعومات من غرفة عمليات (الموك). ويعترف المجلس بعلاقة مباشرة مع مجموعة من الفصائل التركمانية (لواء السلطان محمد الفاتح، فرقة السلطان مراد، لواء السلطان سليمان شاه)⁽⁴⁹⁷⁾، وهنا تجدر الإشارة إلى اتهامات موجهة للفصائل التركمانية بمحاولة التحكم بالهيكل المدنية القائمة في مناطق درع الفرات (المجالس المحلية في جرابلس)⁽⁴⁹⁸⁾.

⁽⁴⁹⁷⁾ تصريح لعضو المجلس التركماني السوري، خالد عبد الغني، يؤكد خلاله على تبعية بعض الفصائل التركمانية للمجلس، الموقع الإلكتروني لوكالة قاسيون للأنباء (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/OBX0h0>، تاريخ الزيارة: 27 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁴⁹⁸⁾ «جرابلس: فرقة السلطان مراد تستأثر بالمجلس المحلي، والأخير يتهمها بفرض أجنداتها»، للمزيد حول علاقة الفصائل التركمانية بالمجالس المحلية في مناطق سيطرتها، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/TqmbKE>، <https://goo.gl/dm2bRs>، تاريخ الزيارات: 27 شباط/ فبراير 2017.

وفي ما يتعلق بمشروع الفدرالية، وقضية الكرد، رفض المجلس التركماني السوري إعلان الفدرالية من قبل (الإدارة الذاتية)، مؤكداً حرصه على وحدة سورية⁽⁴⁹⁹⁾، وهو الموقف الذي تبنته القوى المعارضة «الائتلاف الوطني، المجلس الوطني الكردي، الهيئة العليا للتفاوض، ممثلي المعارضة المسلحة في الأستانا»، مؤكداً على رفض الدعوات لإقامة حكم ذاتي ورفض مشاركة الجهات التي تعمل ضد وحدة التراب السوري ضمن مباحثات جنيف لحل الأزمة السورية في إشارة إلى حزب PYD⁽⁵⁰⁰⁾، الأخير الذي تربطه علاقات متوترة مع المجلس التركماني على خلفية اتهامه بتهجير التركمان⁽⁵⁰¹⁾ من المناطق التي سيطر عليها والتضييق على من تبقى منهم.⁽⁵⁰²⁾

5- نتائج الفصل السادس: خلاصات عامة في الانبثاقات السياسية القومية

من خلال دراسة واستعراض الأدبيات الوليدة للانبثاقات السياسية القومية خلال الثورة السورية، ودراسة أدائها السياسي وتفاعلها مع متغيرات الملف السوري المحلية والإقليمية والدولية في مراحل الثورة المختلفة؛ تتضح مجموعة من الخلاصات العامة، وفقاً لما يلي:

⁽⁴⁹⁹⁾ «المجلس السوري التركماني: الفدرالية لا يمكن إعلانها من طرف واحد»، الموقع الإلكتروني الدرر الشامية (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/pj4zs5>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁰⁰⁾ «أنقرة.. المعارضة السورية ترفض مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي في جنيف»، الموقع الإلكتروني روداو (2017)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/gvsnqs>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁰¹⁾ «مسؤول تركماني سوري: الاتحاد الديمقراطي يريد تغيير ديمغرافية المنطقة»، الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Pw33bk>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁰²⁾ «رئيس المجلس التركماني السوري لـ (زمان الوصل): التركمان في خطر وحرينا حرب وجود»، الموقع الإلكتروني زمان الوصل (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dzPN8O>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

أ- الصعيد الكردي

يبدو أن الكيانيين الكرديين الأكثر قوة في الساحة الكردية (المجلس الوطني الكردي، الإدارة الذاتية وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD) وما اندرج ضمنهما من تشكيلات سياسية؛ لا يختلفان عن بعضهما في التعاطي مع الثورة السورية من حيث إنها فرصة تاريخية للکرد لتحقيق مشروعهم القومي في سورية، وإنما الخلاف بينهما هو حول أدوات تحقيق هذا المشروع، وحول تقاسم النفوذ في المناطق الكردية في سورية، فمن حيث الخطاب المعلن، لم يعدّ المجلس الوطني الكردي في بداياته ما حدث في سورية ثورةً وإنما (أزمة وطنية)، ويقاسمه حزب الاتحاد الديمقراطي الرؤية ذاتها، إذ يعدها (أزمة الدولة القومية)؛ ومن حيث المطالب يتبنى الطرفان السرديات التي تتشكل منها المظلومية الكردية، وعليه فهما يمثلان مطالب الكرد فقط، ويعدّان موقف الآخر من تلك المطالب هو مقياس الوطنية السورية، وهذا ما يفسر علاقة الطرفين المتوترة مع الكيانات الممثلة للثورة السورية.

ويطالب الطرفان كلاهما بالفدرالية، ولكن المجلس الوطني الكردي يبدو أكثر تشددًا في هذا المطالب، من حيث مطالبته بفدرالية قومية للکرد فقط على الطريقة العراقية، في حين إن الاتحاد الديمقراطي PYD يطالب بفدرالية مكونات، تشمل المكونات التي تعيش في المناطق الكردية كافة. ومن خلال الأداء والمواقف السياسية للمجلس الوطني الكردي، إضافة إلى تحالفاته على المستوى المحلي والإقليمي، يمكن القول؛ إن علاقة المجلس، إن لم تكن تبعية مع أربيل (البرزاني) في إقليم كردستان العراق، فإنها النموذج الذي يسعى المجلس إلى استلهامه كتجربة وتطبيقه في سورية، وهذا ما تدل عليه العديد من المؤشرات مروراً بنشأته وغطائه السياسي وتدريب قواته في الإقليم والدعم السياسي ومسودة الدستور المسرّبة عن المجلس والتي تحاكي نموذج إقليم كردستان العراق، إضافة للعلاقات الجيدة مع تركيا على غرار علاقة أربيل، وعلى النقيض من علاقة باقي المكونات الكردية مع تركيا.

في المقابل يؤكد حزب الاتحاد الديمقراطي PYD عبر شعاراته ورؤيته السياسية وطبيعة تحالفاته وأيديولوجيته المستقاة من فكر عبد الله أوجلان، العلاقة التبعية بينه وبين حزب العمال الكردستاني PKK في قنديل، إضافة للتقارير الدولية التي تؤكد أن

ما يزيد عن 30 بالمئة من قياداته في سورية هي أجنبية غير سورية قادمة من جبال قنديل. الأمر الذي يجعل الخلاف والعداء العراقي بين تيار البرزاني في أربيل وحزب العمال الكردستاني PKK، ينعكس بالضرورة على أكراد سورية بشكل حالة الانقسام التي شهدناها والعداء على الأرض بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الأمر ذاته الذي يحدد تحالفات الطرفين الخارجية، حيث يدور المجلس الوطني الكردي في الفلك التركي الذي يدور فيه حليفه البرزاني في العراق، في حين يُعتبر PYD وحزبه الأم PKK أقرب إلى تيار الطالباني في العراق بحكم أن الطرفين يدوران في الفلك الإيراني، الأمر الذي يعمق الخلاف الداخلي بين الطرفين (PYD والمجلس الوطني الكردي) لناحية الرؤية السياسية، ويضيف له بعداً خارجياً يتعلق بالأجندات المتضاربة لتركيا وإيران، فمستقبلاً أيًا كان مآل المناطق الكردية؛ فإن التبعية الخارجية للطرفين ستجعل هذا الانقسام مزمنًا وعصيًا على الحل، بل ومرشحًا للانفجار على شكل اقتتال داخلي كما حدث في العراق في تسعينيات القرن الماضي.

ب- الصعيد التركماني

تبدو الحالة التركمانية أكثر تشظيًا في مستوى التمثيل من الحالة الكردية، وینعكس هذا التشظي في الانقسام على توجّهين؛ الأول: لدى الفصائل التركمانية المقاتلة، وهو أقرب نسبيًا إلى الخط الوطني، حيث لم تظهر حتى الآن عند الفصائل التركمانية نيات انفصالية، أما الثاني فيمثله السياسيون التركمان، وبالتحديد المجلس التركماني الذي يطالب أيضًا بحقوق تركمانية مثبتة دستوريًا، ويطالب بحذف كلمة العربية من اسم الدولة السورية، وإدارة ذاتية لمناطقهم في ظل الدولة السورية الموحدة، ففي المستوى السياسي تنظر أغلب التشكيلات السياسية التركمانية إلى الثورة السورية بوصفها فرصة تاريخية لتحقيق المكاسب القومية، ولكن أبرز الهواجس حيال الكيان السياسي التركماني هي قربها من تركيا بفعل الأصل المشترك، الأمر الذي قد يفسح المجال أمام أنقرة لاختراق السياسة السورية مستقبلاً عبر كيان قومي موالٍ لها.

ج- على الصعيد السرياني

بالنسبة لأغلب الانبثاقات السياسية السريانية، فإنها - وإن كانت لا تتمتع بفاعلية عالية على الخارطة السياسة السورية نتيجة القلة العددية لهذا المكون- إلا أنها تُعدّ من حيث الشكل من أخطر النماذج للكيانات القومية السورية، إذ إنها تعرف نفسها بكيان (قومي مسيحي)، أي أنها تجمع بين التعصبين القومي والديني، ووجود مثل هذا النوع من الأحزاب أو الكيانات السياسيّة في سورية يعدّ عائقاً أمام تشكّل هوية وطنية، فضلاً على أن بعض الانبثاقات السياسية السريانية بأذرعها المسلحة التي تقاتل مع (قوات سوريا الديمقراطية) تسعى أيضاً لإقامة كيان فدرالي أقلياتي في الجزيرة السورية على غرار ما يحدث في العراق؛ حيث يتحالف الأشوريون عسكرياً مع البيشمركة الكردية.

وفي ما يخص بعض الانبثاقات السياسيّة السريانية، فإن خطورة بعض طروحاتها القومية، لا تكمن فقط في أي انتقال سياسيّ محتمل، كونهم يمارسون نشاطهم السياسي والعسكري في إطار ضيق وهو (الإدارة الذاتية) في محافظة الحسكة، وإنما قد تتبدى الهواجس الحقيقية على المدى البعيد - في حال ذهاب سورية إلى نموذج محاصصة طائفية وعرقية- واحتماليّة تجاوز خطابهم السياسي مناطق الإدارة الذاتية ليعبر إلى أبناء جلدتهم المتواجدين اليوم في مناطق سيطرة النظام، الأمر الذي قد ينذر بانقسام الساحة المسيحية إلى مجموعة من التيارات القومية الدينية، بين (أرمن مسيحيين على غرار حزب الطاشناق في لبنان، وسريان، وعرب مسيحيين)، وبالتالي المزيد من التشظي في الحالة الحزبية وما يستتبعه من إضعاف للحالة الوطنية.

د- الصعيد العام للتشكيلات القومية

- لا تختلف الكتل والكيانات القومية من حيث شكلها الائتلافي عن شكل مؤسسات المعارضة السورية، إذ تعاني المشكلات الناجمات عن المصالح المتضاربة لأعضائها والتيارات السياسية المكونة لها.

- القراءة المعمقة للسلوك السياسي لأغلب الكيانات القومية، تُظهر أن مصالحها القومية الضيقة هي البوصلة التي تحكم تعاطيها مع الثورة السورية ومؤسساتها، وعلى أساس تلك المصالح تبني تحالفاتها السياسية وعلاقاتها الخارجية.
- تتعامل أغلب تلك الكيانات القومية مع الثورة السورية على أنها فرصة تاريخية؛ للحصول على أكبر قدر من المكاسب القومية، وقد ارتفع سقفها، مع تفاقم الأزمة السورية، إلى حد المطالبة بالفدرالية القومية.
- يُلاحظ من الخطاب السياسي المعلن لأغلب تلك الكيانات؛ وجود خلل حقيقي في فهم شكل الدولة الحديثة، وأبرز مضامينها، ولعل أهم تجليات هذا الفهم الخاطئ، هو التركيز على تجزئة الشعب السوري دستورياً على أساس قومي، وتثبيت حقوق خاصة للأقليات القومية في الدستور تتعلق بالثقافة والتعليم وما إلى ذلك من أمور تدفع للتمييز الدستوري بين المواطنين، وهنا يظهر التناقض الصارخ بين المفهوم الحقيقي لـ (دولة المواطنة) على أنها شكل للدولة السورية الحديثة، وتعني المساواة بين المواطنين جميعهم في الحقوق والواجبات من دون التمييز على أساس ديني أو عرقي، وبين مفهوم المواطنة التي تطالب به تلك الكيانات.
- إن تحليل خطاب وأدبيات وسلوك غالبية الكيانات القومية التي انبثقت نتيجة الثورة السورية يُظهر غياب البعد والأهداف الوطنية لديها، وهو ما يُعد مؤشراً خطراً، ليس فقط على تشكل هوية وطنية جديدة تكون أساساً لبناء الدولة السورية الحديثة، وإنما على كيان الدولة السورية ووجودها، وهو أمرٌ يجب أن يراعى في صياغة الدستور السوري الجديد من حيث تعاطيه مع الأحزاب ذات الطابع القومي.
- وجود بعض الكيانات القومية التي تشكل امتدادات لمشكلات قومية في دول الجوار السوري، يُمثل مهدداً حقيقياً للدولة السورية مستقبلاً، من حيث إمكان تقسيم سورية على شكل فدراليات قومية، وما سيستتبعه ذلك من ولادة فدراليات طائفية، أو انكشاف السياسة السورية على

- التدخلات الإقليمية عبر تلك الكيانات التي قد تمثل أذرعاً سياسيةً لكيانات قومية ناجزة في الدول المجاورة.
- يعدّ فتح مؤسسات المعارضة السورية أمام دخول الأقليات القومية بصورة كتل، من دون ضبط هذا الدخول ضمن أهداف وطنية واضحة تنسجم مع أهداف الثورة السورية، مدخلاً أضعف تلك المؤسسات، وحولها إلى ائتلافات مصلحة يخضع قرارها للمساومات السياسية بين تلك الكتل، وليس للأهداف الوطنية، وهو ما يجب تجنب تكراره مستقبلاً في الحياة السياسية السورية.

الفصل السابع
النتائج العامة لدراسة الانبثاقات السياسية

بعد استعراض التشكيلات السياسية التي انبثقت خلال الثورة السورية، وفقاً لتراتبية فصول الدراسة، ومحاولة إشباع كل فصل بالتحليل المناسب؛ ترشح مجموعة من النتائج العامة، تفيد في الإجابة عن تساؤلات الدراسة وإعادة تركيز وتكثيف الخلاصة في تجربة تلك التشكيلات في الأعوام الستة الفائتات، ويتضح معها استشراف أولي لمآلاتها المحتملات في المستقبل القريب، وتتنوع النتائج العامة بالصورة الآتية:

أ. النتائج العامة

1. استنساخ التجارب الحزبية: إن التشكيلات السياسية المنبثقة خلال الثورة السورية، وعلى الرغم من كثرتها، لم تُعبّر عن صيغ سياسية حزبية جديدة، سواء في المستوى الأيديولوجي أو التنظيمي، وإنما مثلت اتجاهاتها امتداداً للاتجاهات الأيديولوجية الموجودة قبل الثورة السورية، حيث استنسخت التجربة السابقة ذاتها قبل الثورة، سواء في المستوى الحزبي أم الائتلافي، ولعل ذلك يفسر وقوعها في المشكلات ذاتها التي عانتها سابقاً.

2. الانخراط في لعبة المحاور: إن المعارضة السورية، بما أنتجت من تشكيلات سياسية، تعبّر عن تصور غالبية مؤسسي تلك الأحزاب للثورة السورية بوصفها صراعاً بين النظام والمعارضة على السلطة، أو فرصة مواتية للوصول إلى الحكم، وهذا ما يبرر تركيز نشاطها على الارتباطات الخارجية وإهمال الشارع السوري، وهو ما حكم خريطة تحالفاتها السياسية البينية أو على المستوى الإقليمي والدولي. إضافة إلى أن انشغال التشكيلات السياسية الحزبية معظمها بالعلاقات الخارجية وبكسب شرعية الفاعلين الدوليين والإقليميين أكثر من الداخل؛ أدى إلى انخراط تلك التشكيلات، بوصفها جهات سورية، ضمن لعبة المحاور والتحالفات الإقليمية، الأمر الذي اتضح في مواقف أغلب التشكيلات السياسية الحزبية والائتلافية من تطورات الموقف في سورية. وهو يُنذر في المستقبل بانكشاف الوضع الداخلي السوري على التدخلات الدولية والإقليمية انكشافاً كبيراً، ويُدخل الدولة السورية في حالة مشابهة للحالة اللبنانية.

3. غياب الإجماع: يلاحظ من مراجعة مواقف التشكيلات السياسية السورية إزاء أبرز القضايا الإشكالية في الملف السوري (شكل الإدارة المحلية، الانتقال السياسي، التصور السياسي لهوية الدولة) غياب الإجماع على تلك القضايا، وغياب تبني موقف عام وواضح منها، أو تحويلها إلى ثوابت وطنية؛ الأمر الذي قد يكون مرده إلى توتر العلاقة بين غالبية التشكيلات السياسية مع المؤسسة الرسمية الممثلة للمعارضة السورية، ما دفع بتلك التشكيلات إلى طرح تصورات منفردة حول القضايا الوطنية، تبتعد أو تقترب من رؤية المؤسسة الرسمية (الائتلاف الوطني السوري) بحسب طبيعة العلاقة ومستوى التمثيل السياسي. في المقابل فإن صيغة تشكيل المؤسسات الرسمية للمعارضة السورية (المجلس الوطني، الائتلاف) بصفة ائتلافٍ من كتل حزبية متضاربة المصالح، أخضع موقف تلك المؤسسات وقرارها إزاء أبرز القضايا للتوافقات المصلحية وليس الوطنية.

4. طبيعة العلاقات: يتضح أن طبيعة العلاقات، للتشكيلات السياسية المنبثقة خلال الثورة السورية، تتوزع في مستويات عدة، فعلى المستوى البيئي؛ اتخذت العلاقات صيغةً مصلحيةً تقوم على شكل تحالفات سياسية محكومة غالبًا في إطار التوافقات الدولية والإقليمية وما تولده من ضغط في بعض الأحيان على تلك التشكيلات (المنصات السياسية). في المقابل تكاد تكون العلاقة بين التشكيلات السياسية والحقل العسكري منعدمة؛ إلا في ما يتعلق ببعض التشكيلات القومية، وما أنتجته من بروز عسكري واضح، إضافة إلى بعض التشكيلات السياسية الإسلامية. أما في مستوى الشارع السوري فيلاحظ أن أغلب التشكيلات السياسية اقتصرت على المؤسسين لا على منتسبين جدد؛ ما يشير إلى ضعف تلك التشكيلات في هذا الإطار، وخاصة في ما يتعلق بقدرتها على صياغة خطاب جاذب للحراك المدني وخاصة الشباب، الأمر الذي يتضح بميل غالبية الشباب ضمن الحراك إلى الانكفاء إلى منظمات المجتمع المدني، بعد أن باتت الأحزاب غير قادرة على تلبية تطلعاتهم وتحقيق طموحاتهم.

ب. المآلات المحتملة

إن دراسة التشكيلات السياسية السورية المنبثقة خلال الثورة تُظهر أن معظمها تشكيلات مرحلية، تدل على نقص الخبرة وغياب النضج السياسي، لذا يبدو من المرجح بعد سنوات من الخبرة السياسية التي اكتسبتها تلك التشكيلات والتجمعات خلال مرحلة الثورة السورية، أن تُنتج صيغاً سياسية جديدة تبعاً لمفردات المرحلة القادمة؛ إلا أن بعض التشكيلات تبدو ثابتة في خطها السياسي والأيدولوجي، تلك التي من المتوقع أن تحافظ عليه، ولكن بأشكال تنظيمية جديدة، وتتوزع أبرز المآلات المحتملات لتلك التشكيلات والمرحلة السياسية المتوقعة وفقاً لما يلي:

1. الإسلاميون (العائد الجديد): من المرشح أن تستمر فاعلية التيار السياسي الإسلامي إلى ما بعد الثورة بتشكيلاته السياسية المختلفة؛ الأمر الذي قد يخلق حالاً من الإرباك السياسي لدى الأحزاب والتشكيلات العلمانية التي كانت تستفرد بالساحة السياسية السورية المعارضة قبل الثورة؛ ما قد ينتج صراع أيديولوجيات بين التيارين، قد يسهم في انقسام الشارع السوري بينهما، على غرار ما حدث في جمهورية مصر العربية بعد الانقلاب الذي قاده الرئيس عبد الفتاح السيسي، ما سيزيد من صعوبة تشكيل هوية وطنية سورية جامعة.

2. القوميون: إن ظهور الكتل القومية الأقلية سياسياً في مقابل بروزها العسكري، وطبيعة مطالبها التي تسعى إلى ترجمتها دستورياً، سيفرض واقعاً جديداً على السياسة السورية، ويشكل مهيداً حقيقياً لتشكيل هوية وطنية جامعة.

3. الانبثاقات الوطنية (الحلقة الأضعف): تبدو التشكيلات السياسية الوطنية هي الأضعف ضمن التشكيلات المنبثقة حديثاً في سورية، بحكم تعدد الأيدولوجيات الذي يمنع توحيدها على صورة كتلةٍ تمثل (القوميين أو الإسلاميين)، إضافة إلى أن حال ارتباط الحزب بشخص المؤسس -وهي الحال الطاغية في العلمانية أكثر من نظيرتها القومية والإسلامية- تجعل من العلاقة بين تلك الأحزاب والتشكيلات علاقةً تنافسيةً شخصيةً أكثر من كونها تشاركية جمعية.

4. المجتمع المدني (الفاعل المرتقب): ستمثل منظمات المجتمع المدني بمختلف اتجاهاتها، لاعبًا سياسيًا جديدًا لا يستهان به في الساحة السورية؛ وذلك لما يتمتع به من دعم دولي وتمويل ومرونة، إضافة إلى الكمّ الكبير من الطاقات الشابة والكفاءات التي استأثر بها واستقطبها، وهو ما لم تفعله الأحزاب والتشكيلات السياسية، فضلًا عن أن نشاطه البعيد عن السياسة نسبيًا وحياده الأيديولوجي النسبي، سيجعلانه قادرًا على استقطاب أغلب الفئات والشرائح والعرقيات، وهو ما لم تستطع الأحزاب والتشكيلات السياسية فعله.

5. احتمال عودة العسكر: إن أخطر ما يرشح، عن تجربة التشكيلات السياسية المنبثقة خلال الثورة السورية، هو أن غالبيتها العظمى لا تتمتع بالشعبية الكافية والفاعلية اللازمة لقيادة عملية التحول في سورية، أيًا كانت مآلات الثورة السورية، حالها حال أغلب النخب في دول الربيع العربي، لذا فمن المتوقع جدًّا، نتيجة حال الفوضى الأمنية وغيرها من الملفات الملحة في المرحلة الانتقالية، أن يتحول عجز تلك التشكيلات والأحزاب السياسية إلى مُمهدٍ حقيقيٍّ لعودة العسكر إلى الحياة السياسية، والحكم بذريعة ضبط الأوضاع الأمنية، خاصةً مع بروز ملامح طموح سياسي لدى بعض التشكيلات العسكرية سواء من جانب المعارضة أم النظام، ولعل هذا ما حدث سابقًا مع أحزاب مرحلة الاستقلال في سورية، وأيضًا ما حدث في الحالة المصرية والليبية من دول الربيع العربي.

ج- خاتمة

اتخذت بنية المعارضة السياسية شكلًا ثابتًا ومصمّمًا خلال الأعوام الستة الفائتات؛ الشكل الذي حال دون أيّ فعل سياسي حقيقي، يُحدث أثرًا ملموسًا، سواء في المستوى المحلي ونظم الصف الثوري الداخلي، أم في المستوى الخارجي وتمثيل بديل مقنع للمجتمع الدولي؛ الأمر الذي ولد فراغًا سياسيًا كبيرًا في الثورة السورية، وغربةً عن الشارع الثوري بعد أن فقد الثقة ببنية المعارضة السورية، بل إن المعارضة ذاتها فقدت ثقتها بنفسها في مرحلةٍ من المراحل، ما أبعدها خارج معادلة الصراع السوري، ودفع من إعلاء شأن العسكرة بصورة كبرى، فغياب الأحزاب المقنعات،

التي كان من المفترض أن توجه الحراك الثوري الشبابي عبر سياقات حزبية مُنظمة؛ دفع بالشباب السوري إلى حالات العسكرة أو النشاط في المجتمع المدني أو الانكفاء عن الحدث السوري وتفاعلاته بشكل كامل، أي إنه قتل أهم عصب في تاريخ ثورة أي شعب وهو الشباب المفتقد في أوساط السياسة منذ ستة أعوام، وأسهم بسيطرة العسكرة واستحواذها على قرار الداخل وفرض أيديولوجياتها المختلفة على السوريين، وصدّرها مفاوضاً أساسياً على ما يتعلق ببعض أزمات الصراع السوري؛ بداية من إدخال الإغاثة إلى أي منطقة محاصرة مروراً بإبرام الصفقات المحلية العسكرية وصولاً إلى التفاوض على مرحلة انتقالية. هذا الوزن غير الملموس للمعارضة السورية يتحمل المجتمع الدولي والعسكر جزءاً من المسؤولية عنه ضمن الظروف الموضوعية التي مرت بها الثورة السورية؛ إلا أن الجزء الأكبر من المسؤولية تتحمله المعارضة السياسية السورية بأطيافها المختلفة.

الفصل الثامن
ملحقات الدراسة

الملحق رقم (1): تيارات سياسية انضوت تحت مظلة (الائتلاف الوطني السوري)

أ. تيار مواطنة

يعرّف تيار مواطنة نفسه بأنه منظمة سياسية سورية نشأت في دمشق مع بدايات الثورة السورية، وتأسست من تجمع ناشطين سياسيين خاضوا في مراحل سابقة- تجربة العمل السياسي الديمقراطي والملاحقة والاعتقال، إضافة إلى عدد من الشباب المشارك في التظاهرات والاعتصامات وفي النشاط الإعلامي الداعم للثورة⁽⁵⁰³⁾. عبّر التيار عن موافقه في عدد من التقارير السياسية والبيانات التي حملت وجهة نظره في الثورة السورية ومآلاتها في مراحلها المختلفة. وهو يشدد دائماً على الأهمية القصوى للجانب المدني السلمي في الثورة، ولا يرى مشكلة في التعاطي مع أي مشروع حلّ سياسي، ينتهي بخروج بشار الأسد من السلطة نهائياً⁽⁵⁰⁴⁾.

أيد تيار مواطنة تشكيل الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، وكان من المكونات السياسية المنضوية تحته، عبر ممثل التيار موفق نيرية⁽⁵⁰⁵⁾، الذي رُشح لرئاسة الائتلاف في تموز/ يوليو 2014⁽⁵⁰⁶⁾، إلى أن أعلن انسحابه من الائتلاف في شباط/ فبراير 2017، بالتزامن مع التخبطات التي ضربت جسم الائتلاف، بعد سيطرة قوات النظام على كامل مدينة حلب، وما تلاه من تجاذب في المواقف بين الأعضاء وتوجه المعارضة إلى مفاوضات مباشرة مع النظام في العاصمة الكازاخستانية آستانة. وعلى الرغم من تأكيده أهمية حلّ الصراع في سورية بطرق سلمية (التظاهر، الاعتصام،

⁽⁵⁰³⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار مواطنة، التعريف بالتيار، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/XR10gO>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁰⁴⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي لتيار مواطنة.

⁽⁵⁰⁵⁾ الموقع الرسمي للائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، الأعضاء بحسب التكتل السياسي، موفق نيرية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/u5jdiC>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁰⁶⁾ «الائتلاف يعقد اجتماعاً في إسطنبول وخلافات حول الرئيس الجديد»، الموقع الإلكتروني عنب بلدي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/3tKWxe>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

النشاط الإعلامي، الإضراب وغيرها)، إلا أنه عبّر عن دعمه الكامل والصريح للجيش الحر، «لأن الشكل المسلح للثورة لم يأتِ إلا نتيجة اضطراب السوريين (مدنيين وعسكريين منشقين) إلى حمل السلاح في مواجهة آلة القمع».

ب. حركة معًا من أجل سورية حرّة وديمقراطية (عزة البحرة)

تأسست الحركة في 23 حزيران/يونيو 2011، وتعرّف نفسها بأنها «حركة سياسية علمانية، تضمّ عددًا من المفكرين والمثقفين والفنانين السوريين، وترفع شعار المساواة في الحقوق والواجبات، وتنادي ببناء سورية مدنية ديمقراطية⁽⁵⁰⁷⁾». وبعد تشكيل الحركة من قبل 30 شخصية ثقافية وعلمية وفنية في سورية، انضمت إلى هيئة التنسيق الوطنيّة، ثم انسحبت منها بعد نحو عام، لأسباب تنظيمية وسياسية. ترأست الحركة الفنانة السورية عزّة البحرة.

ومن أبرز أعضائها: منسّق الحركة منذر بدر حلوم، والمتحدث باسمها منذر خدام، وتقدّمت الحركة في بداية تشكيلها بطلب للحصول على ترخيص من حكومة النظام⁽⁵⁰⁸⁾.

تتبنى الحركة هدفَ إسقاط النظام، وترى أنّ التدخل الخارجي فاقم الصراع في سورية، وتسعى إلى (محاربة الاستبداد الديني)، والمحافظة على وحدة الأراضي السورية، وتمتلك رؤية لإعادة بناء جهاز الجيش السوري، والمؤسسة الأمنية⁽⁵⁰⁹⁾. وعلى الرغم من أن الحركة عبّرت مرارًا عن رفضها لتسليح المعارضة، وعن تبنّيها

⁽⁵⁰⁷⁾ الصفحة الرسمية لحركة معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية، موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/qxrnnJ>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/فبراير 2017.

⁽⁵⁰⁸⁾ «حركة معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/X5IPkr>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/فبراير 2017.

⁽⁵⁰⁹⁾ «قراءة سياسية للحركة»، الصفحة الرسمية لحركة معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية، موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/0ojG86>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/فبراير 2017.

لرؤى مدنية، إلا أنها ترى في الجيش السوري الحر وسيلةً لمنع النظام من إجهاض الثورة السورية⁽⁵¹⁰⁾، وتُعدّ الحركة من المكونات السياسية للائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، ويمثلها فيه بسام يوسف⁽⁵¹¹⁾.

ج. المنتدى السوري للأعمال (مصطفى الصباغ)

تأسس المنتدى السوري للأعمال في 6 حزيران/ يونيو 2012، وهو هيئة مستقلة غير ربحية ذات رؤى وتطلعات اقتصادية، وهدف إلى جمع أكبر عدد من رجال وسيدات الأعمال تحت مظلته، ودعم الثورة السورية عبر التعاون والتنسيق مع المنتديات والجمعيات، والمؤسسات العاملة في الميدان الاقتصادي ذات الرؤى والأهداف المشتركة، فضلاً عن المشاركة في وضع رؤية للاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة⁽⁵¹²⁾. ضم المنتدى السوري للأعمال أكثر من 300 عضو من رجال وسيدات الأعمال الداعمين للثورة في الداخل والخارج⁽⁵¹³⁾، وتتنوع أعماله بين إغاثية، تربوية تعليمية، إنسانية، وفنية، يرأس المنتدى مصطفى الصباغ (انسحب من عضوية الائتلاف أواخر عام 2016)، وكان يشغل وائل ميرزا منصب المستشار السياسي، وضم مجلس إدارته عددًا من رجال الأعمال في الداخل السوري⁽⁵¹⁴⁾.

نشط المنتدى السوري للأعمال في الشأن العام السوري وتفاعل مع متغيرات الملف السوري عبر ست مؤسسات إغاثية وإعلامية وفكرية وتنموية (إحسان للإغاثية،

⁽⁵¹⁰⁾ «عزة البحرة لـ "زمان الوصل": أرجح بقاء الأسد حتى نهاية 2014.. والجيش الحر يمنع إجهاض الثورة»، الموقع الإلكتروني

زمان الوصل، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/u2Idi2>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵¹¹⁾ «حركة معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية»، الموقع الإلكتروني الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على

الرابط الآتي: <https://goo.gl/iZ63nk>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵¹²⁾ «المنتدى السوري للأعمال»، الموقع الإلكتروني للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/vTshkl>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵¹³⁾ الأعضاء، الموقع الإلكتروني الرسمي للمنتدى السوري للأعمال، متوافر على الرابط الآتي:

<http://www.syrianbf.org/ar/node/9>، تاريخ الزيارة: 26 شباط، فبراير 2017.

⁽⁵¹⁴⁾ «المنتدى السوري للأعمال»، الموقع الإلكتروني للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

فانار للتنمية، الموقع الإخباري السورية نت، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة رزق لتشغيل السوريين، البوصلة للتدريب والتأهيل)، ونشطت تلك المؤسسات في الداخل السوري والخارج (تركيا)، وشغل مصطفى الصباغ منصب رئيس مجلس إدارة المنتدى، بينما شغل غسان هيتو منصب المدير التنفيذي.

د. التجمع الوطني للعاملين في مؤسسات الدولة (رياض حجاب)

أعلنت مجموعة من المنشقين عن النظام السوري، من وزراء وأعضاء في مجلس الشعب وعاملين في المؤسسات الحكومية؛ تشكيل التجمع الوطني في العاصمة الأردنية عمان في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012⁽⁵¹⁵⁾، وحظي -في بداية تأسيسه- بترحيب كبير من الهيئات السياسية المعارضة، وحضر مؤتمره التأسيسي ممثل عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة⁽⁵¹⁶⁾.

ترأس التجمع بعد تشكيله رئيس الوزراء المنشق عن النظام السوري رياض حجاب، وخلفه القاضي خالد شهاب الدين في 2016، ومن بين أعضائه الوزير السابق رياض نعلان آغا، وعدد من القضاة والسفراء المنشقين⁽⁵¹⁷⁾.

يؤكد التجمع في بيانه التأسيسي أنه ليس حزباً سياسياً، وأنه يهدف إلى إسقاط النظام السوري، وتوحيج الجيش السوري الحر جيشاً وطنياً لسورية، على أن يكون عمله مكملاً لعمل الائتلاف الوطني، ومنسجماً مع إرادته وتطلعاته⁽⁵¹⁸⁾. للتجمع

⁽⁵¹⁵⁾ الموقع الإلكتروني للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/BP0Zq7>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵¹⁶⁾ أسماء مؤسسي التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة السورية، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vISFNb>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵¹⁷⁾ أسماء مؤسسي التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة السورية، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء.

⁽⁵¹⁸⁾ «التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة السورية»، الموقع الإلكتروني للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/TeFe1n>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

عددٌ من المكاتب في الداخل السوري، ويرى أنّ دوره يتمثّل في إنقاذ الدولة السورية من الفوضى التي قد تلي إسقاط النظام، والعمل على وضع دستور لسورية (519).

الملحق رقم (2): تشكيلات إسلامية غير حزبية

أ. هيئة الشام الإسلامية

تعرف هيئة شام الإسلامية نفسها بأنها «هيئة إصلاحية، تسهم في بناء الإنسان والمجتمع السوري، بمنهجية مؤسسية وأساليب احترافية (520)»، تأسست في تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وهي مرخصة في المملكة المتحدة.

تمارس الهيئة نشاطها في الأراضي السورية وفي مواطن اللجوء خارج سورية، وذلك من خلال مجموعة من المقرات الرسمية والفروع داخل سورية، وفي الأردن، والكويت، وتركيا (521)، وتضم حوالي 650 عضواً، من أبرزهم: ياسر المقداد، خير الله طالب، مجاهد مخللاتي، حسان الجاجة، عبد القادر عثمان، محمد طاهر الدروي، معن كوسا، رافع التركماني، حسان نقرش، نور حمدان، وعمار العيسى. وإضافةً إلى نشاطها الدعوي، تمارس هيئة شام نشاطاً إغاثياً وتنموياً (522) من خلال برامج ومشروعات عدّة، أما على الصعيد السياسي، فلم تسجّل الهيئة حضوراً مباشراً،

(519) «التجمع الوطني الحر: نستعد لمواجهة الفوضى في مؤسسات الدولة لحظة سقوط الأسد»، الموقع الإلكتروني الشرق الأوسط، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/NyCrCN>، تاريخ الزيارة: 26 شباط/ فبراير 2017.

(520) ميثاق الهيئة، الموقع الرسمي لهيئة شام الإسلامية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/J7JDRR>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

(521) التعريف بالهيئة، الموقع الرسمي لهيئة شام الإسلامية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/arwVqS>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

(522) «هيئة الشام الإسلامية تُطلق مؤسسة شام الإنسانية»، الموقع الرسمي لهيئة شام الإسلامية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/oG2GdD>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

بينما لعبت دورًا في الوساطة بين الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة من جهة، وعدد من الفصائل العسكرية من جهة أخرى (523).

ب- التجمّع السياسي الثوري الموحد

تجمع سياسي، تأسس في ريف دمشق عام 2013، ويعرّف نفسه بأنه «تجمّع ذو مرجعية إسلامية، منفتح تنظيميًا وسياسيًا على أطراف الشعب السوري جميعها، بغضّ النظر عن مرجعياتهم الدينية والفكرية والثقافية والقانونية والسياسية (524)». ومن أبرز أهدافه: إسقاط النظام، وتحقيق عملية انتقال سياسي سلسلة، الدفاع عن وحدة الأراضي السورية، ورفض التدخل الخارجي، والإسهام في مناقشة دستور جديد لسورية، مع الإبقاء على الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع (525).

ج- المجلس الإسلامي السوري (أسامة الرفاعي)

يعرّف المجلس نفسه بأنه «هيئة مرجعية شرعية وسطية سورية، تسعى إلى جمع كلمة العلماء والدعاة وممثلي الكيانات الشرعية، وتوجيه الشعب السوري، وإيجاد الحلول الشرعية لمشكلاته وقضاياها، والمحافظة على هويته ومسار ثورته (526)»، تأسس في 13 نيسان/ أبريل 2014 في مدينة إسطنبول، ليجمع 40 رابطةً وهيئةً، برئاسة الشيخ أسامة الرفاعي، ومن أبرز أعضائه الدكتور محمد معاذ الخن، والدكتور محمد أبو

(523) «أبرز فصائل المعارضة السورية المسلحة تخطط للاندماج في الائتلاف»، الموقع الإلكتروني العربي الجديد، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Dkf1KI>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

(524) الصفحة الرئيسية للتجمع السياسي الثوري الموحد في موقع (فيسبوك)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/m76ylT>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

(525) الصفحة الرئيسية للتجمع السياسي الثوري الموحد في موقع (فيسبوك).

(522) التعريف، الموقع الرسمي للمجلس الإسلامي السوري، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/EoEiOP>، تاريخ الزيارة:

28 شباط/ فبراير 2017.

الخير شكري، والدكتور أحمد سعيد حوى، والدكتور أيمن شعباني، والدكتور حسان الصفدي، والدكتور حسن خطاف، والدكتور محمد راتب النابلسي.

يهدف المجلس إلى تحقيق أكبر انتشار على الأرض السورية بما يمكنه من نشر فكره وأهدافه، وتمكين مرجعية المجلس الإسلامي السوري لدى طلاب العلم وعموم السوريين، إضافةً إلى رصد الاحتياجات الحقيقية المتغيرة على الأرض السورية بما يخدم فاعلية مشروعات وخطط المجلس، والإسهام في تأسيس بيئة ملائمة لتوحيد القضاء الشرعي على كامل الأرض السورية⁽⁵²⁷⁾، ويمارس نشاطاً دعويًا يهدف إلى دعم وتثبيت الدعاة في الداخل السوري، وتنسيق وتوحيد الجهد الشرعي والفتوى، إلى جانب الإسهام في التوعية الشرعية والإرشاد والدعوة للوسطية والاعتدال⁽⁵²⁸⁾، ويتبع له مركز دراسات تحت اسم «مركز الدراسات الاستراتيجية والتواصل الحضاري».

للمجلس علاقات مع بعض الفصائل الإسلامية المعتدلة، حيث وقّع معظمها على وثيقة المبادئ الخمسة التي صدرت عن المجلس، وتجمع المجلس علاقة جيدة مع جيش الإسلام⁽⁵²⁹⁾، وعن علاقة المجلس بالفصائل المقاتلة والتنظيمات المتشددة، أكّد عضو مجلس الأمناء عبد الكريم بكار أن «مكونات المجلس من الأفراد والهيئات، والتنظيمات العسكرية الكبرى ممثلة بالمجلس، ولديهم موقف واضح في رفض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وليس للمجلس أي علاقة به»⁽⁵³⁰⁾. وأكّد المجلس رفضه الفدرالية التي أعلنت عنها قوات سورية الديمقراطية، ووصف

⁽⁵²³⁾ التعريف، الموقع الرسمي للمجلس الإسلامي السوري.

⁽⁵²⁴⁾ الموقع الرسمي للمجلس الإسلامي السوري، المشروع الأول: المراكز الدعوية وتثبيت الدعاة بالداخل، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/McCjgU>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵²⁵⁾ «بمضور زهران علوش.. ملتقى الحوار الإسلامي يحرم تقسيم سورية»، الموقع الإلكتروني عنب بلدي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/NEEMDU>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵²⁶⁾ «إعلان تأسيس المجلس الإسلامي السوري في إسطنبول»، الموقع الإلكتروني القدس العربي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1F8fqj>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

وحدات حماية الشعب الكردية بأنها (عصابات)، وله فتوى تحرم الانضمام إلى الوحدات⁽⁵³¹⁾.

الملحق رقم (3): تشكيلات سياسية علمانية معارضة

أ. حركة المجتمع التعددي (رندة قسيس)

تأسست حركة المجتمع التعددي السورية في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 في العاصمة الفرنسية باريس، وقدمت نفسها «حركة سياسية تهدف إلى تمثيل أطراف المجتمع السوري كلها من أجل ضمان مرحلة انتقالية ناجحة، بعد سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وتطمح إلى تحقيق (مصالحة) بين أبناء سورية كافة، تمهيداً لإقامة (جمهورية سورية حرة وديمقراطية وعلمانية)، وتعمل الحركة في هذا السياق على صوغ (عهد) يكون بمنزلة العقد الاجتماعي الذي يتيح لجميع الأقليات العرقية والدينية والأيدولوجية (التعايش وتقاسم السلطة) بعد سقوط نظام الأسد»⁽⁵³²⁾.

انطلقت الحركة في عام 2012 بعضوية مجموعة من شخصيات المعارضة، ومع بداية عام 2016 ادّعت الحركة أن عدد أعضائها وصل إلى 1063 عضواً، على رأسهم مؤسسة الحركة رندة قسيس⁽⁵³³⁾، إضافةً إلى عددٍ من الشخصيات المعارضة أبرزهم:

⁽⁵²⁷⁾ الموقع الإلكتروني آر آر نيوز، «المجلس الإسلامي السوري المعارض يحرم الانضمام إلى صفوف وحدات YPG، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/Q9OPx2>، تاريخ الزيارة: 28 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵³²⁾ الموقع الإلكتروني الرسمي، الخاص برندة قسيس، تأسيس حركة المجتمع التعددي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/1Vwq1G>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵³³⁾ رندة قسيس: بدأت رندة قسيس حياتها المهنية فنانةً تشكيلية ثم انتقلت إلى الأبحاث النفسية الأثروبولوجية والكتابة فيها. منذ اندلاع الانتفاضة السورية اتجهت نحو السياسة حيث ترأست الهيئة العامة للائتلاف العلماني الديمقراطي لتمثله بمقعد في المجلس الوطني السوري، استقالت بعد خلافات بينها وبين الائتلاف في «شأن تسليح المعارضة ورفض إدانة الانفجارات والسلوكيات غير المشروعة لبعض المقاتلين في (الجيش الحر)، واختلاف مع المجلس الوطني في شأن هيمنة (الإخوان المسلمين)، والإسلاميين على الحراك الثوري»، وهي حاليًا رئيسة حركة المجتمع التعددي الذي أسسته في أيلول 2012، ويجمع ناشطين في الداخل السوري.

أمين عام الحركة، آفاق أحمد⁽⁵³⁴⁾، والمدير التنظيمي للحركة جان باير، ومساعد الأمين العام للحركة مامو عيسى، ورئيس مكتب ألمانيا عدنان دالي، والمدير الإعلامي لمكتب ألمانيا جنكو شريف، وياسين عضيمة، وبسام إسحق، وأيسر الوالي، ومصطفى شيخ عيسى، وأحمد حلاق، وفادي زيفا⁽⁵³⁵⁾. نشطت الحركة خارج سورية، وانتشرت مكاتبها في كل من (فيينا، ألمانيا، تركيا)، واعتمدت الحركة في تمويلها -بحسب ما صرحت به- على بعض الشركاء والشخصيات الخاصة في أوروبا، وأعلنت الحركة أنها ترحب بالدعم الدولي.

جمعت الحركة علاقات جيدة ببعض قوى المعارضة السياسية، إضافةً إلى عددٍ من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في الملف السوري، وبعض القوى السياسية الكردية (حركة التجديد الكردستاني)، بينما تركزت علاقات الحركة مع المنصات السياسية (موسكو، الآستانة، القاهرة). ولا سيّما أنّ رندة قسيس ترأّست لجنة مبادرة آستانة السياسية، في المقابل لم تكن علاقة الحركة جيدةً مع (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)، وقد انتقدته رئيسة الحركة رندة قسيس كثيرًا، وتحديداً بعد مقاطعته (مؤتمر موسكو التشاوري) وغيرها من المؤتمرات والمنتديات التي دعت إليها موسكو بعض أطراف المعارضة، وعدّها الائتلاف الوطني تعديلاً على شرعيته في تمثيل الشعب السوري، ومحاولة لخلق منصات جديدة والقفز على بيان جنيف 1، ورفضت رئيسة الحركة اجتماع الرياض الموسع لتوحيد المعارضة، وانتقدت الدول

للمزيد عن رندة قسيس راجع: حوار أجرته صحيفة خيركم مع رندة قسيس، رئيسة حركة المجتمع التعددي: «الكونغرس الدولية هي الحل الوحيد في سورية»، صحيفة خيركم العراقية (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/w8fZVQ>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵³⁴⁾ آفاق أحمد: وهو مدير مكتب العقيد سهيل حسن، رئيس قسم العمليات في فرع المهام الخاصة بالمخابرات الجوية السورية، انشق عن النظام السوري في عام 2011م، وغادر القطر إلى الأردن، وحاليًا ينشط في فرنسا، وانضم إلى حركة (المجتمع التعددي)، التي ترأسها السيدة رندة قسيس وأصبح أمينها العام، علمًا بأن الحركة وهي «حركة اجتماعية سياسية تخاطب أبناء الطائفة العلوية بشكل خاص، وتسمي إلى إبعادهم عن النظام السوري، أو على الأقل تحييدهم عن الوقوف مع بشار الأسد». للاطلاع على المزيد حول آفاق أحمد، راجع: موقع كلنا شركاء (2013)، حوار أجراه رياض خالد مع آفاق أحمد، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/BBDcL4>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵³⁵⁾ للاطلاع على مزيد من أعضاء حركة المجتمع التعددي، راجع منشورات الحركة على مواقعها الخاصة، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/H0hKP3>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

التي تقف وراء دعم الائتلاف (قطر، تركيا، السعودية) واتهمت الائتلاف بالارتهاان لهم⁽⁵³⁶⁾.

من جهة أخرى كان لرئيسة الحركة نشاط كبير على مستوى العلاقات الخارجية والترويج لرؤية الحركة السياسية، إذ التقت رندة قسيس في تلك الجولات، بشخصيات عدة بدءًا من أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي، وصولًا إلى عدد من رؤساء العالم والمسؤولين رفيعي المستوى (الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الرئيس التركي السابق عبدالله غول، رئيس الجمهورية الشيشانية رمضان قاديروف، رئيس الاستخبارات البريطانية السابق ريتشارد درارلوف، محمد دحلان، حزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا)، إضافةً إلى العلاقات الممتازة التي جمعت الحركة ورئاستها مع موسكو، وقد تُرجمت عبر لقاءات متعددة مع نائب وزير خارجية روسيا ميخائيل بوغدانوف، إضافةً إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف⁽⁵³⁷⁾، «كما التقت رئيسة الحركة رندة قسيس بابن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016 في باريس، اللقاء الذي أثار جدلاً حول الجهة المنظمة له، إذ أكدت بعض الجهات أن الكرملين هو من يقف وراء تنظيم هذا اللقاء، بينما نفت قسيس ذلك، وأكدت أنه تمّ عن طريق مركزٍ للعلاقات السياسية والخارجية، وأنه لم يكن في سياق أيّ دعوة روسية»⁽⁵³⁸⁾.

لم يكن للحركة أي نشاط عسكري على الإطلاق، بل إنها عدتّ أغلب فصائل المعارضة العسكرية (جيش الإسلام، أحرار الشام) ممن انخرطوا في الحل السياسي (فصائل إرهابية)، وطالبت الحركة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف

⁽⁵³⁶⁾ للاطلاع أكثر على علاقات حركة المجتمع التعددي على مستوى قوى المعارضة السورية بتشكيلاتها السياسية المختلفة، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/Bp6xUI>، <https://goo.gl/cL5ozj>، <https://goo.gl/3HmGWP>، <https://goo.gl/wmIF8z>، تاريخ الزيارات: 1 شباط/فبراير 2017.

⁽⁵³⁷⁾ للاطلاع أكثر على علاقات حركة المجتمع التعددي على المستوى الخارجي، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/XrC8OW>، <https://goo.gl/aDWmOF>، <https://goo.gl/ZW1X9a>، <https://goo.gl/0mB5QI>، <https://goo.gl/HKVFfC>، تاريخ الزيارات: 1 شباط/فبراير 2017.

⁽⁵³⁸⁾ الصفحة الشخصية لرئيسة (حركة المجتمع التعددي) رندة قسيس على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/UvL4B6>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/فبراير 2017.

بحق محمد علوش، عضو الهيئة العليا للمفاوضات، ورئيس وفد الفصائل العسكرية في مؤتمر آستانة، وعدته «شريكاً لجبهة النصرة في تمثيل تنظيم القاعدة في سورية» (539).

أعلنت حركة المجتمع التعددي عن تأييدها وانضمامها لما أطلقت عليه (الإدارة المرحلية)، وهو المصطلح الذي تعرف عليه لإدارة مناطق الكرد في شمال سورية في 2013 قبل الإعلان عن (الإدارة الذاتية)، وعدته النموذج الديمقراطي الأمثل في هذه المرحلة الحساسة، ويمكن تطبيقه في المناطق السورية كافة (540)، وأعلنت الحركة عن إصرارها على وجود حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في أي مباحثات حول مستقبل سورية (541)، وقالت رئيسة الحركة: «يستحيل لي أن أرى سورية مركزية، بعد كل ما حل بها من نزاع طائفي وديني، وإن الإصرار على عدم اعتراف كثير من السوريين بحقوق الشعب الكردي الموجود تاريخياً وإدارياً وعسكرياً في منطقتهم، يعوق بناء علاقة ثقة بين الطرفين. إلى ذلك، علينا ألا ننسى أن توسع شريحة المتطرفين والداعمين لمنظمات إسلامية راديكالية يجعل من عملية التعايش أمراً شبه مستحيل، مع العلم أن المسلمين السنة عاجزون عن تشكيل طبقة منسجمة في ما بينهم. فالفرق الطبقي والانتماءات إلى مدارس فقهية تجعلهم متباعدين. من هنا نستطيع القول: إن التنوع الموجود في سورية يجعل منها موطن الأقليات وليس بلد أقليات وأكثريّة. كل هذه الأسباب تدفعني إلى العمل من أجل سورية فدرالية أو لامركزية، للمحافظة على وحدتها ولخلق هوية سورية متنوعة» (542).

(539) الصفحة الرسمية لحركة المجتمع التعددي على موقع التواصل الاجتماعي (فيسوك)، بيان يدين محمد علوش ويطالب المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحقه، البيان متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/LkaB30>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

(540) «حركة المجتمع التعددي تعلن تأييدها وانضمامها لمشروع الإدارة المرحلية»، الموقع الإلكتروني صوت كردستان (2013)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/srZiCo>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

(541) «تصريح رسمي لرئيسة حركة المجتمع التعددي، رندا قسيس: نصرٌ على وجود حزب الاتحاد الديمقراطي في المباحثات»، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/f0utAj>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

(542) حوار مع رندا قسيس، رئيسة حركة المجتمع التعددي: «الكونغرس الفدرالية هي الحل الوحيد في سورية»، صحيفة خيركم العراقية (2015)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/w8fZVQ>، تاريخ الزيارة: 1 شباط/ فبراير 2017.

ب. - الجبهة الوطنية السورية (لمى الأتاسي)

تُعرّف الجبهة نفسها بأنها «تجمع سياسي وليست حزبًا»، تشكلت في نيسان/ أبريل 2013⁽⁵⁴³⁾، وتشغل لمى الأتاسي التي تقطن، في العاصمة الفرنسية باريس، منصب الأمين العام للجبهة، وتضمّ الجبهة سامر السباعي، ومازن القوتلي، وعوينان عاصي الجربا، وبندر المفرع الخالدي⁽⁵⁴⁴⁾.

من أبرز أهداف الجبهة «الوصول إلى دولة مدنية دستورية ديمقراطية تعددية لامركزية سياسية، دولة القانون التي تحترم حقوق جميع أبنائها، وترى في العلمانية وسيلةً للمحافظة على نقاء الدين من دهايز السياسة وحماية تعاليمه الربانية وصور قدسيته، وتسعى لترسيخ نظام لدولة لا مركزية اتحادية من عدة ولايات متحدة ومقسمة على أساس إقليمي جغرافي، وليس على أساس عرقي أو ديني، مبينة أنّ الفكرة اللامركزية تعمل على تحسين مستوى التطور العام للبلد عبر تفويض أكبر للسوريين محليًا و توكيلهم أمورهم بشكل أكبر، على ألا تضعف هذه اللامركزية من الجمهورية العربية السورية⁽⁵⁴⁵⁾».

ووفق ما جاء في البيان التأسيسي، فإن «الجبهة سيكون لها جناح سياسي نظيري، ويعمل بالتوازي معه جناح عسكري على الأرض»، إلا أنه لم يلاحظ وجود فصائل عسكرية أعلنت عن ارتباطها بالجبهة.

⁽⁵⁴³⁾«البيان التأسيسي للجبهة الوطنية السورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/G2nQ8q>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁴⁴⁾«البيان التأسيسي للجبهة الوطنية السورية»، الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان الوصل (2013).

⁽⁵⁴⁵⁾«بيان المبادئ العامة للجبهة السورية»، الصفحة الرسمية للجبهة في موقع (فيس بوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/5x1ASU>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

الملحق رقم (4): الانبثاقات السياسية في ظل النظام

أ- حزب من أجل سورية ديمقراطية (إليان مسعد)

حزب سياسي، أسسه الطبيب إليان مسعد، في آذار/ مارس 2011، ويهدف إلى إقامة دولة مدنية ديمقراطية تعددية علمانية، تعمل لتطوير المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات⁽⁵⁴⁶⁾.

يؤمن الحزب بالوحدة السياسية في سورية، وبأنّ السيادة تتحقق من خلال نظام جمهوري برلماني ديمقراطي ليبرالي علماني مدني تعددي⁽⁵⁴⁷⁾، وعبر أمينه العام إليان مسعد، عن تأييده مبدأ الإدارة اللامركزية في الدولة، وهو من الموقعين على مشروع الدستور الذي تمت مناقشته في قاعدة حميميم الروسية⁽⁵⁴⁸⁾.

ب- حزب التضامن (عماد الدين الخطيب)

تأسس الحزب في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011 في مدينة حمص، وهو أول حزب رُخص بعد صدور قانون الأحزاب رقم 100 عام 2011، ويعرّف نفسه بأنه «الحزب المرخص الوحيد الذي أعلن براءته من النظام، منحازاً إلى ثورة الشعب تاركاً كل الإغراءات من النظام، بقيادة أمينه العام الدكتور عماد الدين الخطيب⁽⁵⁴⁹⁾». يؤكد الحزب أنه مستقل، ولا يرتبط بأي جهة، ويدعو إلى الالتزام بأحكام دستور الجمهورية

⁽⁵⁴⁶⁾ الصفحة الرسمية لحزب من أجل سورية ديمقراطية في موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/OUeErW>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁴⁷⁾ الصفحة الرسمية لحزب من أجل سورية ديمقراطية في موقع (فيسبوك).

⁽⁵⁴⁸⁾ «إليان مسعد: أنا لست ضد الإدارة اللامركزية في سورية، وداعشي سابق شارك في مناقشة الدستور الجديد»، الموقع الإلكتروني دنيا الوطن (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ETWLIB>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁴⁹⁾ الصفحة الرسمية لحزب التضامن في موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/qATAhn>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

العربية السورية، وينادي بحق المواطن في المشاركة بالحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويرفض التدخل الخارجي⁽⁵⁵⁰⁾.

ج- حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية (بروين إبراهيم، سهير سرميني)

حزب سياسي مرخّص من وزارة داخلية النظام السوري، أُسس في 15 آذار/ مارس 2012، على يد الصحفية بروين إبراهيم، وهي أمينة العام، بينما تشغل سهير سرميني منصب الأمين العام المساعد⁽⁵⁵¹⁾. يحمل الحزب شعار (حرية، عدالة، بناء)، ويؤمن بالديمقراطية أساسًا لإرساء الحرية، وينادي بوحدة سورية⁽⁵⁵²⁾، ويرفض التدخل العسكري الخارجي، وتسليح المعارضة، ويدعم الحوار مع النظام، ويؤيد خطة كوفي عنان للسلام في سورية، بينما يرى أنّ بشار الأسد هو الضامن للمرحلة القادمة⁽⁵⁵³⁾.

وتؤكد الأمين العام للحزب أنه تشكّل «نتيجة اعتراضات على سلوك المكوّن الكردي تجاه ما يحصل على الساحة السورية»، وأنّ أكراد سورية يرفضون تدخّل البرزاني في شؤونهم، بينما وجّهت انتقادات عدّة للإدارة الذاتية الكردية في محافظة الحسكة⁽⁵⁵⁴⁾.

⁽⁵⁵⁰⁾ الصفحة الرسمية لحزب التضامن في موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/vlnMxs>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁵¹⁾ «حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/RHuKcP>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁵²⁾ «حزب الشباب الوطني السوري»، الموقع الإلكتروني (أصوات سورية)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/ZLMz2h>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁵³⁾ «حوارات ولقاءات»، الموقع الرسمي لحزب الشباب الوطني، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/bos3ko>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁵⁴⁾ «حوارات ولقاءات»، الموقع الرسمي لحزب الشباب الوطني.

د- حزب سورية الوطن (مجد نيازي)

تأسس الحزب في 25 آذار/ مارس 2012 في مدينة دمشق، على يد المهندس غطفان حمّود، وتولّت أمانته العامة مجد نيازي. حصل الحزب على ترخيص من وزارة الداخلية في حكومة النظام السوري، بعد صدور قانون الأحزاب عام 2011، وأعلن عزمه على خوض انتخابات مجلس الشعب في أيار/ مايو، لكنه انسحب في وقت لاحق، مشيراً إلى مخاوف أمنية بشأن سلامة أعضائه ومرشّحيه المحتملين⁽⁵⁵⁵⁾. «يمتلك الحزب رؤيةً لمستقبل سورية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وينادي بوحدة الأراضي السورية، وترسيخ مبدأ سيادة الشعب وممارسة حرياته، وبناء دولة تعددية ديمقراطية⁽⁵⁵⁶⁾». اتّهم الحزب فصائل المعارضة المسلحة بأنها مدعومة من دول ترعى الإرهاب، ووقّع على (ميثاق الشرف) في مؤتمر (صوت الداخل) الذي عُقد في دمشق، في كانون الثاني/ ديسمبر 2014، بالتزامن مع عقد مؤتمر الرياض، وأكد على ضرورة دعم جيش النظام⁽⁵⁵⁷⁾.

ه- حزب الشعب (نواف عبد العزيز طراد الملحم)

حزب سياسي، تأسس في سورية عام 2012، بعد أن حصل على ترخيص من وزارة الداخلية في حكومة النظام السوري، وتتألف هيكلته من الأمين العام نواف عبد العزيز طراد الملحم، ونائبه، ولجنة مركزية من 45 عضواً، ومكتب سياسي من 14 عضواً⁽⁵⁵⁸⁾.

⁽⁵⁵⁵⁾ «حزب سورية الوطن»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/QAjlPti>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁵⁶⁾ «النظام الداخلي لحزب سورية الوطن»، منشور على الصفحة الرسمية للحزب في موقع (فيسبوك)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jdTQxr>، تاريخ الزيارة: 24 شباط، 2017.

⁽⁵⁵⁷⁾ «مؤتمر صوت الداخل» في العاصمة دمشق يرد على المجتمعين في الرياض»، الموقع الإلكتروني آرا نيوز، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/plmdXU>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁵⁸⁾ الموقع الرسمي لحزب الشعب، (تعريف بالحزب وأهدافه)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JRj7MF>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

تتمحور رؤية الحزب حول الدفع بالمصالحات بين النظام السوري والمعارضة في مناطق مختلفة، والعمل من أجل الإفراج عن المعتقلين والاهتمام بقضية المفقودين، فضلاً عن نشاطه الإغاثي⁽⁵⁵⁹⁾.

شارك أمينه العام، بصفة ممثل عن العشائر السورية في المعارضة السورية (معارضة الداخل)، في مؤتمر (موسكو 2) الذي عقد أواخر عام 2014⁽⁵⁶⁰⁾، وشارك الملحم بمحادثات جنيف في آذار/ مارس 2016، وكان له دور بارز في الأحداث التي شهدتها سجن حماة المركزي، بوصفه صلة الوصل بين ضباط النظام السوري والمعتقلين داخل السجن، في أيلول/ سبتمبر 2016⁽⁵⁶¹⁾.

ز- هيئة العمل الوطني الديمقراطي (محمود مرعي، ميس كريدي)

منظمة سياسية، تأسست في أيار/ مايو 2014 في مدينة دمشق، من مجموعة من الشخصيات المنشقة عن المعارضة السورية، وعدد من معارضي الداخل⁽⁵⁶²⁾، ولم تحصل على ترخيص من حكومة النظام السوري.

يشغل محمود مرعي منصب الأمين العام للهيئة، بعد أن انشق عن هيئة التنسيق الوطنية وعاد إلى دمشق، فيما تشغل ميس كريدي منصب مساعد الأمين العام.

⁽⁵⁵⁹⁾ الموقع الرسمي لحزب الشعب، (تعريف بالحزب وأهدافه).

⁽⁵⁶⁰⁾ «28 شخصية معارضة مدعوة لمؤتمر موسكو الشهر القادم من بينها كرديان»، الموقع الإلكتروني آرا نيوز، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/xE5OFJ>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁶¹⁾ «رجل في الأخبار. نواف الملحم بن شيخ العشيرة وعراب مصالحات الأسد»، الموقع الإلكتروني عنب بلدي (2017)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/mFJ6kR>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁶²⁾ «تأسيس هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية من معارضي الداخل والخارج»، الموقع الإلكتروني لقناة الميادين اللبنانية (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/6PxDuU>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

تسعى الهيئة لتوحيد الرؤية حول الحل السياسي للأزمة السورية، وترى أنّ الحكومة السورية طرحت الحل السياسي أولاً، فيما يتحفّظ أعضاؤها على المشاركة في الانتخابات الرئاسية⁽⁵⁶³⁾.

ووقّعت الهيئة على بيان يؤكد استعدادها للمشاركة في حوار (سوري - سوري) موسع في جنيف، برعاية الأمم المتحدة وفق مقترح روسي أميركي، وذلك خلال اجتماع في قاعدة حميميم الروسية في ريف اللاذقية، وأكّدت ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية وفقاً للقرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وشاركت في التحضير لمشروع (الدستور السوري الجديد)⁽⁵⁶⁴⁾.

ح- مجلس العشائر السورية (فيصل عبد الرحمن)

تأسس المجلس عام 2014، في محافظة الحسكة، وهو يضم ممثلين عن عدد من العشائر السورية⁽⁵⁶⁵⁾، برئاسة شيخ عشيرة طي فيصل عبد الرحمن، ومن أبرز أعضائه شيخ قبيلة حرب محمد العاقوب الحربي، وشيخ قبيلة الخواتنة في محافظة الحسكة ومنطقة سنجار العراقية محمود الحسن، وحظي المجلس بتأييد شيوخ عشائر وقبائل حرب، الجواله، والجبور، والراشد، والغمامة، والمعامرة، والخواتنة.

يلخّص المجلس أهدافه «بالعمل على جمع العشائر والقبائل السورية كلها ضمن مجلس واحد، والعمل على توحيد الرؤية ولمّ الشمل بين أطراف ومكونات المجتمع

⁽⁵⁶³⁾ «تأسيس هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية من معارضي الداخل والخارج»، الموقع الإلكتروني لقناة الميادين اللبنانية (2014).

⁽⁵⁶⁴⁾ «قوى سورية توقع بياناً لتسوية الأزمة السورية ووضع دستور جديد»، الموقع الإلكتروني روسيا اليوم (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/RleBfi>، تاريخ الزيارة: 24 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁶⁵⁾ «البيان التأسيسي لمجلس العشائر السورية»، موقع جريدة قاسيون (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/v21DOJ>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

السوري كلها، إضافةً إلى إيجاد حل سلمي للقضية السورية عن طريق محاولة جمع الأطراف كلها على طاولة حوار وطني عام تحت سقف الوطن»⁽⁵⁶⁶⁾.

عبر المجلس عن تأييده للدور السياسي الروسي في سورية، ورأى أنّ روسيا ليس لها أطماع ولا ترغب ولا تدعو إلى تقسيم سورية، وزار وفدٌ من المجلس روسيا في آب 2014، والتقى نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وأكد تقارب وجهات النظر مع الروس⁽⁵⁶⁷⁾.

بينما انتقد المجلسُ الإدارة الذاتية الكردية، ورفض إعلانها للفدرالية مبيّناً أنّ الأمر يقود إلى إلغاء الوحدة السياسية والجغرافية لسورية، ويتعارض مع «رغبة الشعب في الاصطفاف خلف الجيش العربي السوري»⁽⁵⁶⁸⁾.

ط- عهد الكرامة والحقوق (مرام داوود، نبراس دلول)

تجمع سياسي تشكّل عام 2015، من التقاء أهداف عدد من الناشطين السياسيين وناشطي العمل المدني داخل سورية وفي أوروبا، من أبرز أعضائه مرام داوود، وماجد حبو، ونبراس دلول.

يتخذ من ميثاق (عهد الكرامة والحقوق) المعلن عنه في أيلول/ سبتمبر 2011، ومؤتمر (القاهرة) 2015، مرجعيةً له، ويدعو إلى قيام سورية دولة ديمقراطية مدنية، قاعدة ارتكازها المواطنة والشراكة والمساواة وضمن الحريات والحقوق للأشخاص⁽⁵⁶⁹⁾.

⁽⁵⁶⁶⁾ الصفحة الرسمية لمجلس العشاائر السورية في موقع (فيس بوك)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/DNXwnO>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁶⁷⁾ «مجلس العشاائر السورية: العمليات الإرهابية ضد الشعب السوري صناعة أميركية»، وكالة الأنباء سانا، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/K0SJ1u>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁶⁸⁾ «مجلس شيوخ ووجهاء العشاائر والقبائل السورية في الحسكة: نرفض ما يسمى فدرالية في شمال سورية»، وكالة الأنباء سانا، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/CUIGsU>، تاريخ الزيارة: 3 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁶⁹⁾ «تأسيس تجمع عهد الكرامة والحقوق»، الموقع الرسمي لهيئة التنسيق الوطنية، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/L97wVY>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس.

الملحق رقم (5): تشكيلات سياسية قومية

أ- تشكيلات سياسية كردية ضمن الإدارة الذاتية⁽⁵⁷⁰⁾

1. حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية (يكي تي) (محي شيخ آلي)
تأسس عام 1990، وانشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (مصطفى البارزاني)، ويُصنف ضمن قائمة أحزاب الخط الثالث، ويدعو إلى الحل السلمي والتفاوض مع النظام بضممانات دولية، والتحول إلى نظام ديمقراطي تعددي.
يتخذ الحزب من مدينة عفرين مقراً رئيساً له، ويشارك في الانتخابات التشريعية للإدارة الذاتية بوصفه حزباً معارضاً للاتحاد الديمقراطي.

2. أحزاب أخر ضمن الإدارة الذاتية

- حزب اليسار الكردي.
- حزب اليسار الديمقراطي الكردي.
- الحزب الشيوعي الكردستاني.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- الاتحاد الليبرالي الكردستاني.
- حزب السلام والديمقراطية.
- البارتى الديمقراطي الكردستاني.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري.
- حزب الخضر الكردستاني.
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي الكردي في سورية.

⁽⁵⁷⁰⁾ الكاتب الصحفي الكردي أحمد خورشيد، «الأحزاب الكردية وتفاعلاتها في المشهد السوري»، (المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام (2016)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JSqw4G>، تاريخ الزيارة: 10 آذار/ مارس 2017.

ب- تشكيلات سياسية كردية ضمن المجلس الوطني الكردي⁽⁵⁷¹⁾

1. الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي بقيادة (عبد الحميد درويش)

هو امتداد لتيار (اليمن) الكردي السوري ضمن الحزب الأم (جلال الطالباني) الذي كان يجمع بين الليبرالية السياسية مع المحافظة الاجتماعية في سورية، وهو من أقدم الأحزاب الكردية في سورية، بقيادة عبد الحميد درويش، تأسس في 1962، وهناك من يقول إنه الحزب الكردي الأول الذي تأسس في 14 حزيران/ يونيو 1957، ويعده كثيرون أكثر الأحزاب موضوعية وواقعية في سورية، بسياساته المرنة بعيداً عن التعصب القومي أو استغلال عواطف الشعب الكردي، وبعضهم الآخر يعده حزباً مساوياً على القضية.

وانسحب الحزب من المجلس الوطني الكردي محتجاً على غياب الجدية لدى الائتلاف الوطني المعارض في طرح القضية الكردية في مسار الحل السياسي في سورية، ما فسره ناشطون بنية الحزب الانضمام إلى الإدارة الذاتية المعلنة، أو بنية إبرام اتفاقات فردية مع جهات مقربة من النظام.

2. الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) (عبد الحكيم بشار)

وهو وليد انشقاقات حدثت داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني (مصطفى البارزاني)، حيث لم تنجح القيادة الموحدة التي أسسها الملا مصطفى البارزاني في المحافظة على الوحدة التنظيمية للحزب بعد عودة الحزب إلى سورية، بُعيد الاجتماع الشهير في كردستان العراق، لكن القاعدة الجماهيرية التي حافظت على ولائها لهذه القيادة المشتركة، سمّت نفسها الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، وبقيت على ولاء تام لعائلة البارزاني وخياراتها الكردية الداخلية، وعلى عموم المناطق

⁽⁵⁷¹⁾ أحمد خورشيد، «الأحزاب الكردية وتفاعلاتها في المشهد السوري».

الكردية في المنطقة، وهي ذات جماهيرية عشائرية منتشرة في منطقتي كوباني والقامشلي.

وجعل الحزب الفدرالية مطلبًا أساسًا له، على غرار إقليم كردستان العراق الذي يحكمه مسعود البارزاني رئيس الحزب الأم. ويُذكر أن الحزب انقسم أيضًا فيما بعد إلى جناحين: عبد الحكيم بشار الذي اشترك في تأسيس المجلس الوطني الكردي والسوري، ونصر الدين إبراهيم المشارك في تأسيس هيئة التنسيق الوطنية، حيث انسحب منها فيما بعد وانضم إلى المجلس الوطني الكردي.

3. الحزب اليساريّ الكرديّ في سورية (محمد موسى)

وهو حزب علمانيّ تأسّس عام 1965، واستند في أديباته إلى مدرسة الراحل أوصمان صبري الذي شارك في تأسيس أول حزب سياسيّ كرديّ في سورية عام 1957، ويعدّ رمزًا لليسار الكرديّ، ولعموم المنحدرين من مدرسة اليسار الكردي في سورية.

4. الحزب الديمقراطيّ الكرديّ في سورية (البارتي) (جناح نصر الدين إبراهيم)

الذي يعدّ أكثر اعتدالًا، لكنه يعدّ سليل مدرسة اليسار الكرديّ، وبرز هذا الفصيل على الساحة حينما انقسم البارتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى فصيلين؛ في إثر وفاة سكرتيره العامّ كمال أحمد آغا بحادث سير، ويرتبط جناح البارتي هذا بتحالف مع الحزب اليساريّ الكرديّ.

5. الحزب الديمقراطيّ الكرديّ السوريّ جمال (شيخ باقي):

ويعدّ من الأحزاب المُعتدلة في الحركة الكردية، ويمتاز بموضوعية طرحه، وأفكاره السياسية، وهدوئه، وهو لا ينجر إلى المعارك الجانبية الكردية -الكردية.

6. حزب المساواة الديمقراطي الكرديّ (عزيز داود)

انفصل هذا الحزب عن الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ الكرديّ في سورية منذ تسعينيات القرن الماضي، ويتحالف مع البارتي جناح عبد الحكيم بشار.

7. الحزب الوطني الديمقراطيّ الكرديّ في سورية (طاهر صفوك)

يتزعمه طاهر صفوك، وهو الذي انفصل عن حزب المساواة الديمقراطيّ الكرديّ، بعد وقت قصير من انفصاله مع عزيز داود عن حزب عبد الحميد درويش، ويتحالف بدوره مع البارتي جناح عبد الحكيم بشار.

8. أحزاب أخر في المجلس الوطني الكردي

- حزب يكيّتي الكردي في سورية، بقيادة إسماعيل هامو.
- حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، بقيادة شيخ علي.
- حركة الإصلاح-سورية، بقيادة أمجد عثمان.
- حزب آزادي الكردي في سورية، بقيادة مصطفى أوسو/ مصطفى جمعة.
- الحزب الكردي الديمقراطي السوري، بقيادة شيخ جمال.
- حزب يكيّتي الكردستاني، بقيادة عبد الباسط حمو.
- حزب الوفاق الديمقراطي الكردي، بقيادة فوزي شنغال.

ج- المنظمة الأثورية الديمقراطية

حزب سياسي مسيحي قومي تأسس في 15 تموز/يوليو 1957، وهو أقدم تنظيم قومي سياسي للسريان الأشوريين، يعتمد المنهج السلمي في سبيل الوصول إلى دولة مدنيّة تعددية ونظام ديمقراطي. شاركت المنظمة في الحراك السياسي (ربيع دمشق)

عام 2000 وانضمت إلى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي عام 2006، التحقت كوادرها مبكرًا في صفوف الثورة السورية وتعرض 28 شخصًا منهم للاعتقال⁽⁵⁷²⁾.

يشغل كبرئيل موشيه كورية منصب رئيس المكتب السياسي للحزب (اعتقل من قبل النظام السوري في عام 2013 وتم تحويله إلى محكمة الإرهاب)، ومن أبرز أعضائه؛ عبد الأحد اصطيفو، وسعيد يلدز، وموريس شابو، وسنحاريب ميرزا، وكرم دولي، وبشير إسحق السعدي، سمير إبراهيم (معتقل لدى النظام)، وجميل دياربكرلي. أعلن الحزب تأييده للحراك الثوري في سورية، ورفض التدخل العسكري الخارجي، وتسليح المعارضة السورية، وأيد التفاوض مع النظام من أجل تحقيق انتقال للسلطة⁽⁵⁷³⁾.

ويعدّ الحزب من الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني السوري، والائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، حيث يمثل في الائتلاف، عبد الأحد اصطيفو⁽⁵⁷⁴⁾، ويدعم تطبيق بيان جنيف الصادر في 30 حزيران/ يونيو 2012، بوصفه الإطار الوحيد للتسوية السياسية في سورية الذي يحظى باعتراف الشرعية الدولية⁽⁵⁷⁵⁾.

ينظر الحزب إلى فكرة الفدرالية «(كحالة متقدّمة)، إلا أنّ اعتمادها، شكلاً للنظام الإداري والسياسي للدولة، يحتاج إلى توافقٍ وطنيٍّ بمكوناته وقواه كلها عبر مجلس وطني تأسيسي، وتنصيبه في العقد الاجتماعي الوطني الجديد، معبراً عن أنّ فرضها في الوقت غير المناسب يؤسس لصراع مستقبلي في سورية»، ويرى في إعلان (الإدارة

⁽⁵⁷²⁾«المنظمة الآتورية الديمقراطية»، الموقع الرسمي للائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/WU78gE>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁷³⁾«المنظمة الآتورية الديمقراطية»، مركز كارنيغي للشروط الأوسط.

⁽⁵⁷⁴⁾«إنفوغرافيك المنظمة الآتورية الديمقراطية»، الموقع الرسمي للائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/WU78gE>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁷⁵⁾«بيان المنظمة الآتورية الديمقراطية من خطة المبعوث الدولي لتطبيق بيان جنيف في سورية»، الموقع الإلكتروني كلنا شركاء، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/v8eS2b>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

الذاتية) الكردية أمرًا إيجابيًا جاء لسدّ الفراغ، فيما ينتقد أنها لم تأتِ نتيجة حوارات معمقة، ولم تشارك فيها الأطراف جميعها على الأرض⁽⁵⁷⁶⁾.

الملحق رقم (6): تشكيلات سياسية مذهبية

أ- تيار غد سورية (فؤاد حميرة)⁽⁵⁷⁷⁾

تأسس التيار في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في مدينة إسطنبول التركية، وعرف نفسه بأنه كيان سياسي يجمع السوريين من الطائفة العلوية، من دون الادعاء بأنه يمثلهم. رأس التيار الفنان وكاتب السيناريو السوري فؤاد حميرة، ومن أبرز أعضائه رغدة حسن، وعباب خليل. حدد التيار أهدافه بـ «استعادة أهداف الثورة في بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية، والوقوف ضد كل مشروعات التقسيم، والتأكيد على وحدتها أرضاً وشعباً، وعلى الهوية السورية، وهي الفيصل في الانتماء الوطني». وأكد التيار أن إسقاط نظام الأسد هو لمصلحة الطائفة العلوية قبل أي مكون آخر.

حاول التيار توجيه رسائل تطمين إلى الطائفة العلوية، وحاول أن يردم الهوى التي نشأت نتيجة الثورة السورية عبر توضيح مفهوماتها وأهدافها للطائفة العلوية، وسعى لتشكيل تجمع علوي منحاز إلى الثورة السورية، وذلك عبر موقع إلكتروني إخباري اتخذه التيار منبرًا إعلاميًا له، إضافةً إلى اتصالاته الخاصة مع الطائفة العلوية في الداخل، وتصريحات رئيسه، إلا أن التيار لم يفلح بصورة كبيرة في بلوغ مهمته نتيجة لظروف موضوعية تمثلت بتعقيد الصراع السوري، وما رافق ذلك من حدة الاستقطاب الطائفي، إضافةً إلى ظروف ذاتية تعلقت ببنية التيار السياسية، وفشل احتوائها وإعطائها الزخم الكافي من المعارضة السورية. جمعت التيار علاقات جيدة ببعض قوى

⁽⁵⁷⁶⁾ «عضو المكتب السياسي للمنظمة الأثرورية لـ (كلنا شركاء): فرض الفدرالية الآن يؤسس لصراعٍ مستقبلي»، الموقع الإلكتروني

كلنا شركاء، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/q7iAEj>، تاريخ الزيارة: 6 آذار/ مارس 2017.

⁽⁵⁷⁷⁾ «غد سورية.. علويون ضدّ الأسد»، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/VYB5wL>،

تاريخ الزيارة: 10 آذار/ مارس 2017.

المعارضة السياسية وشخصياتها، وتحديدًا الائتلاف الوطني؛ إلا أنه لم يُمثّل ضمنها، وحاول التيار التعاون مع جيش الإسلام في الغوطة الشرقية بهدف الإفراج عن المعتقلين من نساء وأطفال من أبناء الطائفة العلوية الذين اعتقلهم جيش الإسلام، واحتفظ بهم أسرى في عقب السيطرة على منطقة عدرا العمالية في ريف دمشق. إلا أن ذلك التعاون لم يفض إلى نتيجة، وذلك بسبب مقتل زهران علوش الذي كاد الاتفاق أن يتم عن طريقه، وتولي قيادة جديدة وضعت شروطاً صعبةً على تيار سياسي ناشئ (تيار الغد السوري)، إضافةً إلى محاولات بعض القوى الإقليمية القفز على خط الصفقة (قطر)، ما أفشل مساعي الإفراج عنهم.

رفض التيار أي مشروعات تقسيم على أساس طائفي أو ديني أو إثني في سورية، وطالب بسورية الواحدة والموحدة على أسس ديمقراطية ليبرالية، وردّ التيار، في أكثر من موضع، على النقد الطائفي الذي وجه للثورة السورية، ورأى أن النظام هو الأساس لأيّ دعوات طائفية والمحرك لأيّ جماعات إرهابية في الجغرافية السورية. لم يدع التيار تمثيل الطائفة العلوية؛ لذلك اقتصر نشاطه على أفراد من أبناء الطائفة العلوية؛ ما جعله محدود الفاعلية في مسار الثورة السورية، وما تخلله من متغيرات محلية دولية وإقليمية⁽⁵⁷⁸⁾.

الملحق رقم (7): انبثاقات سياسية شيوعية

أ- حزب اليسار السوري الديمقراطي (هيئة الشيوعيين السوريين سابقاً)

فرضت تجربة تحالف بعض الأحزاب الشيوعية في سورية مع الحزب الحاكم، وشعاراتهم التي اعتمدها لتبرير هذا التحالف عددًا من الأسئلة أمام كثير من الشيوعيين السوريين؛ فبدأت تنبثق وفق هذا السياق فرقٌ ماركسية تناقش التطورات التي طرأت

⁽⁵⁷⁸⁾ «مسؤولة في (غد سورية) ل(زمان الوصل).. العلويون لم يخرجوا من مكونات سورية، ونسعى لترميم التشوهات التي أصابتهم»، الموقع الإلكتروني زمان الوصل، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/dxq8qX>، تاريخ الزيارة: 10 آذار/ مارس 2017.

على الاتجاه الشيوعي في سورية، فنشأ (تجمع اليسار الماركسي) 2003، ولم يلبث أن تصدع وتفكك، لتنشأ (هيئة الشيوعيين السوريين)⁽⁵⁷⁹⁾ عام 2003 المكونة أساساً من كوادر منشقة عن الفصائل الشيوعية المتحالفة مع النظام وعدد من الكوادر اليسارية المستقلة. اجتمعت الهيئة مع بداية اندلاع الثورة السلمية، وقررت الانخراط بين صفوفها، شاركت الهيئة في الاجتماعات التي دعت إليها المعارضة السورية في نيسان/ أبريل 2011، وفشلت بسبب انسحاب مجموعة إعلان دمشق، وشاركت الهيئة في تأسيس هيئة التنسيق الوطنية، وفي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي دعت إليه الجامعة العربية في القاهرة صيف 2012، وفشل هذا المؤتمر بسبب رفض المجلس الوطني لتشكيل لجنة متابعة. انسحبت الهيئة عام 2012 من هيئة التنسيق وذلك لأسباب بررتها؛ بـ «موقف الهيئة من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD (صالح مسلم)، إضافةً إلى تجاوزات هيثم مناع لقرارات الهيئة والموقف من التعامل مع المنشقين⁽⁵⁸⁰⁾.

قررت الهيئة في مؤتمرها الأول الذي عُقد عام 2014، تحويل اسمها إلى (حزب اليسار الديمقراطي السوري)، وأصدر المؤتمر ثلاث وثائق هي (الوثيقة السياسية، النظام الداخلي، المهام التي يناضل حزب اليسار لتحقيقها)، وانتخب لجنة مركزية، انتخبت بدورها مكاتبها بمثل المكتب السياسي والتنظيمي والإعلامي، وانتخبت الأمين العام للحزب منصور الأتاسي. ومن أبرز الشخصيات الناشطة في الحزب: سامر

⁽⁵⁷⁹⁾ أهداف (هيئة الشيوعيين السوريين): 1- تحرير كامل الجولان المحتل دون التنازل عن ذرة. 2- دعم نضال الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية. 3- نحن نضم صوتنا إلى الداعين لعقد مؤتمر وطني يضم كل الطيف الوطني السوري بهدف حشد الطاقات الوطنية القادرة على حماية سورية وصيانة استقلالها ووحدة ترابها. 4- تعديل قانوني المطبوعات والانتخابات وإصدار قانون للأحزاب قادر على تفعيل والاعتراف بكل الطيف السياسي. 5- وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية. حماية السلم الأهلي والعمل على تقويته بمقاومة كل المفاعيل الناجمة عن الاستبداد والتعصب الديني والاثني والقومي والعقائدي والسياسي. للاطلاع على المزيد حول هيئة الشيوعيين السوريين راجع، «هيئة الشيوعيين السوريين»، الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن (2005)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/NR32E1>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁸⁰⁾ مقال لمنصور الأتاسي للتعريف بتاريخ وتسليلية تشكيل الحزب، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب اليسار الديمقراطي، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/JJM7KQ>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

كعكرلي، وسلامة درويش، الزور مصطفى الدروي، وزكي الدروي، ورامز نجيب السيد، وسلام شكر، ورشيد الناصر.

حدد الحزب شعاره بـ (مدنية ديمقراطية عدالة اجتماعية)، وأوضح أن المرحلة تستدعي الانتقال من نظام استبدادي قاتل لشعبه، وناهب لثرواته، ويتلاعب بالمسألة الوطنية، ويمثل تمامًا عقليّة الإقطاع السياسي السائدة في أحزاب ومفاصل القوى السياسية السورية جميعها، إلى عقلية المؤسسة القادرة على بناء الجمهورية الثالثة، وهي نظام الدولة المدنية الديمقراطية، ويتساوى فيها السوريون جميعهم، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية والقبائلية والمناطقية، وتتساوى فيها المرأة مع الرجل، ويحقق العدالة الاجتماعية⁽⁵⁸¹⁾.

لم يُلاحظ للحزب أيّ نشاط عسكري أو مدني في الداخل السوري من بعد إعلانه تشكيله الجديد، إلا أن الأمين العام للحزب منصور الأتاسي أكد في أحد تصريحاته أن «الحزب موجود في قيادة عدد من المجالس المحلية والمجموعات العسكرية، ويرى أن عدم وضوح ذلك يعود للتعتيم على ما يقوم به اليسار بشكل عام، عادًا وجودهم أحد الضمانات الرئيسة لعودة الأفكار الديمقراطية إلى الشارع السوري»⁽⁵⁸²⁾.

تجاوب الحزب مع مطالب الأكراد السوريين، وهي حقوق المواطنة عن طريق إلغاء إحصاء 1962 ومنح الهوية لمن حُرّموا منها والحقوق الثقافية في المحافظة على السيادة الوطنية. بينما يرى الأمين العام للحزب منصور الأتاسي أن «القضية الكردية في سورية، شأنها شأن القضايا الوطنية كلها، مردّها إلى أن الاستبداد أنتج عددًا من المشكلات الكبيرة التي يجب حلّها، لكن الخلاف ينتج عن شكل الحل، وطريقة استخدام هذه القضايا المحقّقة وتوظيفها من قبل دول أخرى، تهدف إلى استخدام أجزاء متطرفة من الأكراد والعرب، لصالح أجناداتها الخارجية، فحزب الاتحاد

⁽⁵⁸¹⁾ «هيئة الشيعيين السوريين تنشئ حزب اليسار الديمقراطي»، الموقع الإلكتروني لصحيفة النبا (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/m8DIZ4>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁸²⁾ حوار أجرته الصحيفة مع أمين عام حزب اليسار الديمقراطي، منصور الأتاسي، الموقع الإلكتروني لصحيفة جيرون (2016)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/8QMK9m>، تاريخ الزيارة: 10 شباط/ فبراير 2017.

الديمقراطي الكردي هو جزء من الأكراد وليس كلهم، ولو توفّرت الظروف الموضوعية؛ لكان هو الجزء الأقل تأثيراً في الوسط الكردي، هو يريد أن ينقل التجربة العراقية، من دون أن يكون هناك أرضٌ تجمع الأكراد، وهذا خطؤه، وخطره سيقع على الأكراد أولاً، حيث يمنع ويضطهد أيّ تيار فكري أو سياسي داخل منطقتة، وحل المشكلة الكردية يكمن بالانتقال إلى المجتمع الديمقراطي، وضمن شعار الحقوق المشروعة للشعب الكردي في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً»⁽⁵⁸³⁾.

نشط حزب اليسار الديمقراطي في الداخل السوري (حمص، حماة، حلب) إضافة إلى عدد من المدن الأوروبية التي يوجد فيها أغلب أعضائه، وانخرط أفراد الحزب - قبل تغيير اسمه من الكوادر الشيوعية القديمة- في الثورة السورية، وقد اعتقل منهم أشخاص عدة إضافة إلى مقتل عدد آخر، وبعد تغيير الاسم تواصل حزب (اليسار الديمقراطي) مع بعض تشكيلات المعارضة السياسية (المنبر الديمقراطي)، وانتقد الائتلاف الوطني السوري في أكثر من موضع، وأيد الهيئة العليا للمفاوضات، إضافة إلى انتقاده أداء جماعة الإخوان المسلمين في سورية؛ إلا أنه ومع ذلك بقي محدود الفاعلية في سياق مجريات الصراع السوري⁽⁵⁸⁴⁾.

ب- ائتلاف اليسار السوري

برز من تنظيمات اليسار الجذري، بعد انطلاقة الثورة في آذار/ مارس 2011 (ائتلاف اليسار السوري)، وأسهم بإطلاق تنظيم (الشباب السوري الثائر)، وعلى الرغم من أن اسمه ائتلاف، لكنه لم يستطع التوسع إلا قليلاً. وثيقته المنشورة في صفحته بموقع (فيسبوك) تشير إلى تبنيه مواقف جذرية، إزاء النظام ومع الثورة، ولا يغيب عن المطالب العامة للثورة البعد الوطني وأن الجولان قضية وطنية، وعلى الثورة أن تضعه

⁽⁵⁸³⁾ حوار أجرته الصحيفة مع أمين عام حزب اليسار الديمقراطي، منصور الأناسي، الموقع الإلكتروني لصحيفة جيون (2016).

⁽⁵⁸⁴⁾ للاطلاع أكثر على مواقف (حزب اليسار الديمقراطي) من بعض متغيرات الملف السوري، راجع الروابط الآتية: <https://goo.gl/pNjiYn>، <https://goo.gl/8qWoVx>، <https://goo.gl/K1g6ui>، <https://goo.gl/ALtznz>، تاريخ

الزيارات: 9 شباط/ فبراير 2017.

في برنامجها؛ ويؤكد برؤية عميقة أن الثورة ستواجه مشكلات كبيرة، ولن تصمت إزاءها الإمبرياليات العالمية. لم تطرح الوثيقة الاشتراكية، ولكنها أكدت دور اليسار في انتصار الثورة وتحقيق أهدافها في حياة أفضل في مستويات المجتمع كافة. وتؤكد الوثيقة أن الثورة كانت تعبيراً موضوعياً عن أزمات اقتصادية عميقة، وعن أزمة سياسية متصاعدة متعلقة بازدياد التحكم الأمني، وجاءت في إثر تطبيق الليبرالية في الاقتصاد، وهي التي أفقرت ملايين السوريين، ودمرت الزراعة والصناعة؛ ومن ثم كانت الثورة شعبيةً بامتياز، وإن لعب الشباب المثقف دوراً في إشعالها، وليس في خلقها⁽⁵⁸⁵⁾.

ج- اليسار المسلح

ظهر لاحقاً تيار (اليسار الثوري) تنظيمًا طرح الانخراط بالثورة، ولكنه أكد كثيرًا مسألة الاشتراكية، وكأنها ممكنة في الوقت الراهن، وضرورة تشكيل حزب ثوري، وشكل جناحًا عسكريًا له (فصائل تحرير الشعب) في 2014، ولكنه ظلّ هامشيًا قياسًا بأبسط كتبية عسكرية؛ وتأتي أيضًا تنسيقيات الشيوعيين السوريين، ولم تطرح نفسها تنظيمًا (حزبيًا)، بخلاف المجموعات السابقة، ومن متابعة صفحة (فيسبوك) الخاصة بها، يتوضح التشتت الفكري والسياسي اللذين يحكمان نشاطها؛ ففيها خليط متنوع، يبدأ من كوادري في الحزب الشيوعي إلى ليبراليين كانوا شيوعيين يومًا ما. أهم ما في هذه المجموعات أنها ابتعدت عن تصدير شخصية أو شخصيات عدة ممثلات لها، ولكنها فشلت أيما فشل في تشكيل أي تجمع ينسق بينها؛ لذلك لم تنجح في مواجهة مشكلات الثورة. وإذا كانت تنتقد انتقادًا سليمًا توجهات المعارضة بتياراتها الرئيسية التي كان لها دور كارثي في توجهات الثورة، وتحديدًا (ائتلاف اليسار وتيار اليسار الثوري)، فإنها بقيت مفتتة، ولم تستطع تشكيل قطب جاذب، يستطيع تصويب مشكلات الثورة وتجاوزها. بدأت الثورة، وانخرط اليسار فيها، وبجدية كما الفئات الحداثية كلها؛ فهم يرغبون بحياة جديدة. ولم يكن اليسار تجربةً مميزةً

⁽⁵⁸⁵⁾ عمار ديوب، «اليسار السوري تيار متعدد ووجه المعارضة المنهك»، الموقع الإلكتروني لصحيفة العرب (2015)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/yGKm7T>، تاريخ الزيارة: 9 شباط/ فبراير 2017.

بالمعنى العميق، ولكن يُسجل له استقلاليته، ورفضه الانخراط في أيّ هيئات أو ائتلافات للقوى السياسية الليبرالية، ورفض الأسلمة والتطيف، وعد الثورة شعبية، وللشباب دور مميز فيها، وهي ليست مؤامرةً إمبريالية أو عربية أو إقليمية، ومحاولته العمل داخليًا من أجل تفادي مشكلات الثورة؛ من دون الارتهان للمال السياسي، ولم يرفض حمل السلاح، وضرورة تنظيم ذلك للدفاع عن النفس ورد الظلم⁽⁵⁸⁶⁾.

الملحق رقم (8): محاولات سياسية ائتلافية

أ- المنبر الديمقراطي السوري (منبر النداء الوطني لاحقًا)

تأسس المنبر الديمقراطي مطلع شباط/ فبراير 2012 في العاصمة المصرية القاهرة، وقدم المنبر الديمقراطي السوري نفسه، «كتلة تشاركية وتعاونية من الكوادر الثقافية والسياسية والفنية والمدنية والشبابية والناشطين الميدانيين في سورية، ولا يمكن اختزال جهد المنبر بحفنة من الأفراد، بل على العكس إن الفاعلين الحقيقيين فيه هم الشباب في ميادين عدّة».

ومن أبرز الشخصيات المنضمة إليه؛ سمير العيطة، عارف دليّة، مازن مغربية، ميشيل كيلو، فايز سارة، ناصر الغزالي، رياض درار، داني بعاج. إضافةً إلى حازم نهار، الذي شغل منصب المتحدث باسم الجمعية العمومية للمنبر الديمقراطي⁽⁵⁸⁷⁾.

أكّد المنبر الديمقراطي أنه «ليس كتلةً سياسيةً أو حزبًا سياسيًا منافسًا لأي من تكتلات المعارضة السورية، وعدّ نفسه ساحةً لبناء التوافقات والمشاركات بين السوريين من أطراف سياسية عدّة، إنما هو ميدان للتفكير والعمل وإنضاج الرؤى والتصورات حول الثورة ومستقبل سورية، وكذلك ساحة تُبنى فيها التوافقات، وإنضاج

⁽⁵⁸⁶⁾ عمار ديوب، «اليسار السوري تيار متعدد ووجه المعارضة المنهك».

⁽⁵⁸⁷⁾ أسماء بعض أعضاء المنبر، الصفحة الرسمية للمنبر الديمقراطي السوري على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/SbqsaE>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

المشتركات بين السوريين من أطياف سياسية عدة، فضلاً عن كونه مجالاً لتقديم المساعدة المعنوية سياسياً وإعلامياً، ويعمل قدر استطاعة أعضائه على الإسهام في تقديم الإغاثة للشعب السوري»⁽⁵⁸⁸⁾.

أكدت الوثائق التأسيسية للمنبر الديمقراطي على أن الثورة وطنية سلمية وأن النظام السوري القائم يحاول جاهداً تصوير الثورة على أنها سلفية مسلحة. وجمعت المنبر علاقات جيدة مع بعض القوى السياسية المعارضة والمراكز الحقوقية التي نشطت في تلك المدة (مركز المواطنة السوري، حركة النداء الوطني)، إذ أصدر المنبر مع بعض القوى السياسية (الكتلة الوطنية السورية، المجلس الوطني الكردي) بياناً مشتركاً يؤكد من خلاله⁽⁵⁸⁹⁾:

- إن الثورة السوريّة هي مشروع حرّيّة وكرامة وعدالة اجتماعيّة، ولا حلّ في سورية إلاّ عبر رحيل بشار الأسد ورموز سلطته القائمة على الاستبداد.
- لا بدّ من مرحلة انتقاليّة، يقوم فيها نظام مؤقت تتوافق عليه جميع القوى السياسيّة، على العمل لانتخاب مجلس تأسيسي، يضع دستوراً جديداً للبلاد، وعلى تنفيذ برامج مصالحة وطنيّة وتعويض لأهالي الشهداء والمنكوبين، ومحاسبة لمرتكبي الجرائم، وإعادة إعمار، ضمن آليات قانونيّة وبعيداً عن أيّ مال سياسيّ.
- النظام القائم هو الذي زجّ بالقوّات المسلّحة في معركة ضدّ الشعب، ونطالها بالتوقّف فوراً عن تنفيذ أوامره، والتلاقي مع الجيش الحرّ والشعب الثائر، لصون دماء السوريين؛ ويعدّون أيضاً إعادة هيكلة القوّات المسلّحة وإخضاع أجهزة

⁽⁵⁸⁸⁾ «المنبر الديمقراطي السوري: لسنا حزباً سياسياً وإنما ساحة لبناء التوافق، تصريح للمتحدث باسم الجمعية العمومية للمنبر، حازم نهار»، وكالة الأنباء الإيطالية (آكي) (2012)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/B3nMHR>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/فبراير 2017.

⁽⁵⁸⁹⁾ بيان مشترك بين (المنبر الديمقراطي السوري، الكتلة الوطنية الديمقراطية، المجلس الوطني الكردي)، الموقع الإلكتروني KurdTalk (2012)، متوفر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/V2yRlq>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/فبراير 2017.

الأمن لقيادتها والتلاحم مع الجيش الحرّ أولويّة كبرى في المرحلة الانتقاليّة (590).

- نظام الأسد هو من يدفع إلى الطائفية والاقْتتال الأهلي لتفريق السوريين، ولتأخير رحيله؛ ويهيئون بالسوريين كلهم نبذ أيّ تصرّفات تخلّ بوحدة الشعب السوري.
- سورية بلد سيّد مستقلّ، وليست أرضاً تصفّي دولاً وقوى حساباتها فيها، ولا أحد وصيّ على الشعب السوري، وكلّ قوى الحراك الشعبي والقوى السياسيّة مدعوّة للتوافق على أسس عهد وطني جامع لكلّ السوريين، وعلى تفاصيل المرحلة للانتقال نحو الديمقراطيّة.

في المقابل انتقد المنبر الديمقراطي غير مرة، بلسان عدد من أعضائه، وأبرزهم عضو المكتب السياسي سمير العيطة؛ الائتلاف الوطني السوري، وانتقد العيطة أيضاً زميله في المنبر ميشيل كيلو، في إثر انضمامه للائتلاف الوطني، وشكك بتوسعة الائتلاف التي دخل عبرها كيلو، ورأى أن الائتلاف جسم لم يعد يمثل حقيقة الشعب السوري (591).

وبعكس كثير من قوى المعارضة السورية؛ دعم المنبر الديمقراطي مبادرة الشيخ معاذ الخطيب التي طرحها في العام 2013، وأبدى من خلالها استعدادّه للتفاوض مع النظام، مقابل شرطين تمهيديين (إخراج المعتقلين، ومنح وثائق رسمية للمهجرين)، إذ عدّ المنبر أن أيّ مبادرة تدعو لوقف قتل السوري لأخيه السوري تستحق الدراسة، وطالب الشيخ الخطيب بتوضيح مبادرته أكثر، وأن المنبر جاهز لمدّ يده، والمساعدة

(590) يعترف البيان الختامي للمنبر الديمقراطي بالجيش الحر كواقع موجود ويدعمه المنبر بقدر دعم الأخير لسلمية الثورة. والمقصود أن على الجيش الحر حماية التظاهر الشعبي السلمي في إطار الدفاع عن النفس ليس أكثر، وضرورة ضبط هذا السلاح بمرجعية سياسية وعسكرية وإعلامية واحدة تكون قادرة على سحبه بعد سقوط النظام أو عندما يصبح وجوده خطراً على الدولة والمجتمع السوريين. (إعلان انعقاد الجمعية العمومية 2012/4/7 والبيان الختامي). للاطلاع على المزيد، راجع: مضر الدبس، قراءة في هوية وأداء المنبر الديمقراطي السوري (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jizSkV>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

(591) «عضو المنبر الديمقراطي سمير العيطة يفتح النار على كيلو والائتلاف»، موقع أورينت الإخباري (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/eejfhD>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

في صياغة مبادرة واضحة ترسم خارطة طريق، تركز إلى وحدة الشعب السوري ومحاسبة القتلة أيًا كان انتمائهم⁽⁵⁹²⁾، بينما رفض المنبر الديمقراطي مبادرة هيئة التنسيق في العام 2012، وعدّها قاصرةً عن قراءة واقع الثورة السورية والإنجازات التي حققتها، وقاصرة أيضًا عن قراءة واقع النظام الذي لم يستجب لأي مبادرة للحل السلمي منذ بداية الثورة السورية⁽⁵⁹³⁾.

وفي 4 آذار/ مارس 2014 قرر المنبر الديمقراطي السوري الاندماج الكامل بـ «حركة النداء الوطني»، في كيان تنظيمي واحد باسم (منبر النداء الوطني)، وجاءت هذه الخطوة بحسب بيان الاندماج؛ «تجسيداً لإرادة التنظيمين وسعيهما للخروج من حالة الجمود المهيمنة على المشهد السياسي السوري، وتعبئة الجهد من أجل إنهاء نظام الاستبداد والفتوية الضيقة وإنجاز الأسس والثوابت التي قامت عليها الثورة»⁽⁵⁹⁴⁾.

في المستوى الدولي⁽⁵⁹⁵⁾؛ انفتح المنبر الديمقراطي على موسكو، وراهن على دور إيجابي قد تلعبه روسيا في سورية، حيث خرج وفدٌ من المنبر الديمقراطي بقيادة ميشيل كيلو، في زيارة إلى موسكو، في تموز/ يوليو 2012، للقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، وطالبوا الأخير بتغيير حقيقي في الموقف الروسي من الأزمة السورية، وأكدوا أن التوازن في الموقف الروسي مطلوبٌ لحل الأزمة السورية، وأن لروسيا دورًا كبيرًا لا بدّ أن تستدركه، كي لا تصبح هي المشكلة⁽⁵⁹⁶⁾، أعقب هذا اللقاء اجتماعٌ وفدٍ من

⁽⁵⁹²⁾ «بيان المنبر الديمقراطي السوري حول مبادرة السيد أحمد معاذ الخطيب»، موقع الحوار المتمدن (2013)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/9GDvJx>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁹³⁾ «تصريح صحفي عن المنبر الوطني الديمقراطي: مبادرة هيئة التنسيق تفريد خارج السرب»، موقع الحوار المتمدن (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/rTJith>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁹⁴⁾ «اندماج المنبر الديمقراطي السوري وحركة النداء الوطني»، الموقع الإلكتروني الإخباري كلنا شركاء (2014)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/jD8rNS>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁹⁵⁾ أرسل المنبر رسالة دبلوماسية إلى المرشح لرئاسة جمهورية مصر العربية، بعد تحقيقه تقدمًا بالانتخابات، ورأى فيه انتصارًا للقوى والاتجاهات والشخصيات الديمقراطية والعلمانية والمدنية على امتداد وطننا العربي جميعها، للاطلاع على نص الرسالة، راجع: «رسالة المنبر الديمقراطي لحمدين صباحي»، الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/YT5dcX>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁹⁶⁾ «رئيس وفد المنبر الديمقراطي السوري إلى روسيا: نأمل في تغيير إيجابي لمواقف موسكو من نظام الأسد»، الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم، (2012)، متوافر على الرابط الآتي: <https://goo.gl/P9WJ67>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

المنبر الديمقراطي السوري، ضمّ سمير العيطة ومحمّد مخلوف في 5 حزيران/ يونيو 2013، مع نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وغينادي غاتيلوف في جنيف، بناءً على دعوتهما، وذلك بعد اللقاء الثلاثي الذي جرى هناك بين مندوبي روسيا الاتحادية والولايات المتحدة والأمم المتحدة. وقد عرض الطرف الروسي بعض نتائج هذا اللقاء الثلاثي. بينما أصرّ المنبر الديمقراطي على مجموعة نقاط، أبرزها: «التأكيد مرّة أخرى على ضرورة توجّه جديد لروسيا الاتحادية نصرّة للثورة السورية، تشكيكه في إمكانيّة عقد مؤتمر جنيف 2 ما لم يتحقق توافق بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، ضرورة تمثيل الجيش الحرّ تمثيلاً حقيقياً في المفاوضات، ضرورة تمثيل الهيئة الكردية العليا تمثيلاً حقيقياً في المفاوضات، التدخل الفوري والسريع لفك الحصار عن المدنيين»⁽⁵⁹⁷⁾.

اعتذر المكتب السياسي للمنبر الديمقراطي السوري، أو ما بات يعرف باسم «منبر النداء الوطني»، في بيان رسمي، عن مشاركته في اجتماعات القاهرة التي هدفت إلى توحيد رؤية المعارضة السورية، وأفضت إلى إنتاج منصة القاهرة، وعزا المنبر أسباب رفضه إلى «تلقي دعوات شخصية لا مؤسسية» من قبل المجلس المصري للشؤون الخارجية، قبل يومين من موعد اللقاء الواقع في 22-24 كانون الثاني/ يناير 2015، إضافةً إلى أنه لم يحصل على أي إيضاح حول قائمة الحضور وجدول الأعمال والترتيبات اللوجستية⁽⁵⁹⁸⁾.

وعلى الرغم من رفض المنبر لحضور اجتماعات القاهرة بسبب تلقي دعوات شخصية؛ إلا أن عضو المكتب السياسي في منبر النداء الوطني سمير العيطة شارك في ملتقى موسكو 2 الذي جمع وفداً حكومياً بقيادة بشار الجعفري مقابل وفدٍ من المعارضة السورية من مجموعة قوى سياسية في الداخل أبرزها؛ (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، هيئة التنسيق)، فحضر سمير العيطة اللقاء بعد أن نشر مقالاً في

⁽⁵⁹⁷⁾ «لقاء المنبر مع بوغدانوف والتشاور حول جنيف»، موقع الحوار المتمدن (2013)، متوافر على الرابط الآتي:

<https://goo.gl/Hc8eSz>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

⁽⁵⁹⁸⁾ «المنبر الديمقراطي السوري يعتذر عن المشاركة في اجتماعات القاهرة»، الموقع الإلكتروني الإخباري الحل (2015)، متوافر

على الرابط الآتي: <https://goo.gl/l7yRWA>، تاريخ الزيارة: 8 شباط/ فبراير 2017.

جريدة السفير، يوضح من خلاله أسباب ذهابه إلى موسكو، موضحاً في ختامه؛ أن «الجيش السوريّ يعرف كما المقاتلون (في إشارة للمعارضة المسلحة) أنّ نهاية الطريق، إذا ما بقيت سورية موحّدة، هي أن يندمجوا جميعاً في جيشٍ وطنيٍّ. ويعرف السياسيّون، خصوصاً في (الائتلاف) و (الهيئة)، أنّ صراعاتهم على النفوذ السياسي لا معنى لها اليوم. يجب بذل كلّ الجهد كي تتوحّد كلمتهم. لكن إذا لم تتوحّد هذه الكلمة، فلن أصطفّ مع قوّة سياسية معيّنة مهما كان رأيي الشخصيّ، وسأذهب إلى موسكو بصفتي مواطناً سنحت له الفرصة أن يقول كلمته، وسأقولها. أخيراً، رحيل السلطة القائمة في سورية ليس في الحقيقة شرطاً، بل حتميّة، إذ يعرف الموالون قبل المعارضين، أنّها هي المسؤولة الأولى والأخيرة عمّا آلت إليه الأمور، حتّى لو كانت هناك مؤامرة. ومن يستخدم الأمر شرطاً يساهم في استمرار المعاناة. سورية لا يُمكن أن تبقى سورية الأسد، فهي أكبر من الجميع، ويستحقّ شعبها الذي يبذل الغالي والرخيص، من أجل حرّيته وكرامته، أن يتمّ اتخاذ مواقف جريئة حتّى لو أثار غضب البعض. أليس هناك فيما آلت إليه الأمور ما يدفع إلى الغضب!«.

إلا أنه، وبعد حضور سفير العيطة لقاءً موسكو عن المنبر الديمقراطي، وما تخلل هذا اللقاء من رفض الجعفري استلام قوائم المعتقلين التي قدمها وفد المعارضة، عاد العيطة لينشر الورقة التي قدمها أمام الوفد الحكومي بحضور الوسيط الروسي، وختمها موجهة للسفير الروسي؛ «سعادة السفير. لا يهمّ أن يخرج هذا اللقاء التشاوري بالتوافق على ورقة تبقى حبراً في الهواء. وإنّما الخروج بالّيّات مثبتة حول القضايا المطروحة، ومتابعة لتنفيذها خلال الأيام التي ستلي نهاية هذا اللقاء، ضمن جدول زمنيّ محدّد، مع وساطة لحلّ الإشكاليّات من قبل روسيا الاتحاديّة، راعية هذا التشاور أو من يتمّ التوافق عليه. وأتصوّر أنّكم والوسيط الروسيّ يُمكن أن تتفهّموا، إذا لم يحصل أيّ تقدّم جديّ، أنّي لن أجد معنى من طرفي للمشاركة في أيّ لقاء تشاوريّ مستقبليّ ثالث».

فهرس الأعلام والانبثاقات السلساسفة الوارفة فف الكتاب

- إعلان دمشق 50، 57، 60، 68، 118، 245،
334
الإخوان المسلمون
الإدارة الذاتية 28، 119، 164، 171، 182،
188، 189، 213، 235، 237، 238، 249،
253، 262، 263، 264، 265، 266، 267،
268، 270، 271، 272، 274، 275،
276، 277، 278، 280، 282، 283، 293،
294، 319، 326، 327، 328، 332
الائتلاف الوطني السوري
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة 27،
39، 40، 53، 55، 58، 69، 79، 80، 81،
84، 96، 102، 111، 115، 119، 122،
167، 205، 214، 219، 223، 250، 251،
283، 289، 311، 312، 317
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة
السورية 27، 39، 40، 53، 55، 58، 69،
79، 80، 81، 84، 96، 102، 111، 115،
122، 205، 214، 219، 250، 251، 283،
289، 311، 317
البيانوني 113
التجمع السياسي الثوري الموحد 314
التجمع الوطني للعاملين في مؤسسات الدولة
..... 312
التيار الوطني السوري 107، 121، 122،
123، 124، 137
الجهة الديمقراطية للعمل في سورية 225
الجهة الكردية في سورية 239
الجهة الوطنية التقدمية
الجهة الوطنية السورية 320
- أبجر ملول 181
إبراهيم الحلبي 159
إبراهيم برو 118، 249، 274
إبراهيم درويش 120
اتحاد التنسيفيات 26، 32، 36، 45
اتحاد الديمقراطيين 118، 143، 162، 163،
164، 165، 167، 197، 198
اتحاد الديمقراطيين السوريين
اتحاد تنسيفيات الثورة السورية 35، 36، 38،
46
أحرار الشام 140، 152، 222، 280، 292،
318
أحمد إدرس الطعان 122
أحمد الجربا 88، 118، 160، 162، 184،
185، 187، 190، 191، 205، 219، 275،
276
أحمد الرمح 155
أحمد العسراوي 219
أحمد جقل 118
أحمد رمضان 78، 111، 112، 113
أحمد سعد الدين 174
أحمد كنعان 125، 127
أحمد كوسا 226
أسامة الحمصي 159
أسامة الرفاعي 136، 138، 165، 314
أسعد الرعد 125
أسعد الزعبي 220، 222، 251
إسماعيل الواو 174
إسماعيل حمه 242
أشرف المقداد 159

المجالس المحلية 35، 40، 49، 81، 91،
98، 169، 170، 173، 252، 258، 292،
335
المجلس الإسلامي السوري 98، 133، 138،
314، 315، 316
المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية 31، 40،
41، 42، 43، 44، 48،
المجلس التركماني السوري 28، 81، 238،
286، 287، 288، 289، 290، 291، 292،
293
المجلس السياسي الكردي 239
المجلس الوطني السوري 26، 32، 33، 38،
39، 42، 43، 51، 53، 54، 57، 58، 60،
61، 62، 63، 64، 67، 68، 69، 70، 71،
72، 73، 74، 77، 78، 79، 80، 81،
104، 105، 112، 113، 114، 115، 116،
119، 122، 220، 239، 240، 243، 245،
247، 248، 254، 260، 275، 283، 286،
316
المجلس الوطني الكردي 57، 81، 88،
118، 119، 126، 185، 187، 205، 219،
221، 222، 223، 235، 237، 238، 239،
240، 241، 243، 244، 245، 246، 247،
248، 249، 250، 251، 252، 253، 254،
255، 256، 257، 258، 259، 260، 261،
262، 264، 265، 266، 273، 274، 291،
293، 294، 328، 329، 330، 339
المنتدى السوري للأعمال 81، 311
المنظمة الآتورية الديمقراطية 330، 331
المنظمة الأشورية السورية 118
الهيئة العامة للثورة السورية 31، 32، 38،
40، 42، 44، 47، 80، 81، 39

الجيش الحر 47، 73، 75، 77، 85، 98،
100، 124، 127، 148، 157، 161، 166،
222، 251، 254، 259، 272، 275، 280،
316، 339، 340، 342
الحركة التركمانية الديمقراطية السورية... 81،
286
الحركة الديمقراطية التركمانية 287
الحزب السوري القومي الاجتماعي 226
الحزب الوطني للعدالة والدستور (وعد) 127،
210
الحكومة المؤقتة 73، 84، 86، 89، 90،
126، 170، 265
الديمقراطي 28، 44، 53، 54، 55، 56، 57،
58، 59، 60، 64، 65، 66، 67، 68، 69،
74، 75، 78، 81، 82، 88، 93، 101،
112، 116، 119، 121، 122، 124، 127،
128، 132، 153، 156، 157، 161، 165،
173، 180، 182، 183، 187، 188، 205،
207، 210، 213، 217، 218، 221، 223،
226، 231، 235، 237، 238، 239، 240،
241، 242، 243، 244، 245، 246، 247،
248، 249، 251، 253، 254، 255، 256،
258، 261، 262، 263، 264، 265، 266،
267، 268، 269، 270، 272، 273، 274،
275، 276، 277، 278، 280، 283، 293،
294، 309، 318، 319، 324، 325، 327،
328، 329، 330، 333، 334، 335، 336،
338، 339، 340، 341، 342، 343
الشيخ سرور زين العابدين 140، 141
الطبيب التيزيني 210
الكتلة الوطنية التركمانية السورية 285
الكتلة الوطنية الديمقراطية 81، 143، 155،
156، 157، 158، 197، 339

- تيار العدالة الوطني 134
- تيار الغد السوري 143، 162، 170، 184،
185، 187، 188، 189، 190، 196، 198،
277، 333
- تيار الوعد السوري 143، 168، 169، 170،
173، 197
- تيار بناء الدولة 94، 143، 146، 147، 148،
149، 150، 151، 152، 153، 154، 196،
203، 221
- تيار بناء الدولة السورية 94، 143، 146،
147، 150، 152، 153، 154، 221
- تيار غد سورية 332
- تيار مواطنة 81، 309
- جبهة التغيير والتحرير 213
- جبهة العمل الوطني لكرد سوريا 119
- جبهة النصر 86، 93، 100، 124، 139،
171، 222، 280
- جبهة ثوار سورية 171
- جبهة فتح الشام 100، 221
- جمال الفتوى 37
- جمال معروف 171
- جمعية أترك سورية 285، 286
- جهاد الأتاسي 125
- جهاد مقدسي 206، 207، 208
- جوان أبو 146، 152
- جورج صبرا 42، 44، 69، 87، 220
- جورج صيرة 66، 219
- جورجيت علم 159
- جوزيف جريج 226
- جيش إدلب الحر 222
- جيش الإسلام 90، 131، 140، 152، 171،
183، 220، 222، 255، 315، 318، 333
- جيش الفتح 95، 152، 171
- الهيئة العليا للتفاوض 66، 96، 187، 201،
219، 221، 222، 223، 224، 251، 252،
290، 293
- الهيئة العليا للمفاوضات 66، 151، 157،
176، 181، 183، 187، 216، 218، 219،
220، 221، 222، 223، 225، 226، 233،
252، 290، 319، 336
- أليان مسعد 210، 226، 321
- اليسار المسلح 337
- أمير الدندل 159
- أنس العبدية 95
- أويس بعدراني 159
- إياد القدسي 163
- ائتلاف اليسار السوري 336
- أيمن الأصفري 164، 197
- إيناس الحمال 226
- باسل كويفي 159
- بدر جاموس 88، 118، 122، 205
- بروين إبراهيم 226، 322
- بسام النبي 159
- بسام جعارة 159
- بسام نجيب 226
- بشار سلطان 159
- بكير أتجان 159
- بندر المفرع الخالدي 320
- بهزاد دورسن 241
- بهية مارديني 159، 164
- بهيجة طراد 163
- تنظيم الدولة الإسلامية 139، 188، 280،
282، 315
- تيار (قمح) 143، 180، 183، 276
- تيار الاعتدال 136
- تيار التغيير الوطني 143، 158، 159، 160،
161، 162، 198

حزب وعد 107، 124، 125، 126، 127،
128، 129، 210
حزب يكتيني الكردي في سورية .. 242، 330
حسام الحافظ 130، 219
حسان الشلبي 122
حسن إسماعيل 163، 164
حسن النيفي 127
حسن صالح 242
حسن عبد العظيم 56، 58، 63، 81، 213،
216، 219، 246، 247، 275
حسين عبد الهادي 120
حمد الغضبان 125
حميد دربندي 185
خالد الصالح 122، 124
خالد خوجة 219
خضر زكريا 174
خولة يوسف 159
رابطة تركمان سورية 287
رانيا قيصر 38
ربيع دمشق 103
رفاه المهندس 125
رفعت عامر 174
روزا اليوسف 174
رياض الحسن 122، 134
رياض الشقفة 117
رياض حجاب 89، 96، 219، 223، 312
رياض سيف 79، 80، 219
رياض نعان آغا 219، 312
ريم تركماني 146، 147، 149، 213
ريما فليحان 33، 118
ريمون معجون 125
زياد أبو وطفة 219
سالم المسلط 219
سامر السباعي 320

حازم نهار 55، 58، 174، 175، 176،
191، 338، 339
حبيب حداد 155، 181
حركة البناء الوطني 210
حركة التجديد الوطني 114
حركة المجتمع التعددي 196، 210، 213،
264، 269، 316، 317، 318، 319
حركة المستقبل الوطني السوري 118
حركة حياة 133، 134، 140
حركة سورية الأم 107، 129، 131، 132،
137، 170
حركة ضمير 143، 191، 192، 194، 197
حركة معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية
..... 310
حزب (النداء الوطني الديمقراطي) 127
حزب (من أجل سورية ديمقراطية) 321
حزب آزادي الكردي في سورية . 242، 330
حزب الاتحاد الديمقراطي 57، 58، 61، 65،
128، 182، 189، 243، 245، 264، 265،
274، 275، 277، 278، 319
حزب البعث العربي الاشتراكي ،
حزب التضامن 321
حزب الجمهورية 58، 143، 174، 175،
176، 178، 179، 197، 205
حزب الشباب الوطني 210، 226، 322
حزب الشعب 44، 56، 60، 170، 226،
323
حزب العدالة السورية 134
حزب المساواة الديمقراطي 242
حزب المؤتمر الوطني من أجل سورية . 210
حزب النهضة 286، 288، 289
حزب اليسار السوري الديمقراطي 333
حزب سورية الوطن 213، 226، 323

- عبيدة النحاس 111، 114، 118
عبيدة نحاس 113
عدنان أشقر 286
عزة البحرة 310، 311
عزیز داوي 242
عصام عبد المولى 122
عصبة العمل القومي 225
عقاب يحيى 155، 156
علي حبتة 289
عماد الدين الخطيب 321
عماد الدين الرشيد 122، 124، 137
عماد الدين رشيد 122
عماد الظواهره 174
عماد النداف 111
عمار القربي 159، 161، 162، 184، 187،
277، 189
عناية زريق 125
عهد الكرامة والحقوق 326
عوينان عاصي الجربا 320
غسان عبود 170
غياث مطر 37
فاتح جاموس 214، 216
فاروق طيفور 73، 219
فايز سارة 58، 163، 205، 338
فايز عمرو 286، 289
فداء المجذوب 43، 122
فراس الكياخي 125
فراس طلاس 168، 170، 171، 173
فؤاد عليكو 220، 242
فيصل عبد الرحمن 325
فيلق الشام 135
قدري جميل 131، 210، 213، 214، 215،
216، 217، 226
كتائب الفاروق 171
سائد الشخلها 155
سعد وفائي 125، 127، 210
سليمان خالد الحراكي 42
سمير سطوف 155
سمير سعيقان 146، 163
سهير الأتاسي . 38، 40، 118، 219، 220
سهير سرميني 210، 226، 322
سيزار 123
شبكة جيرون الإعلامية 175
صالح الحموي 38
صالح مسلم 57، 64، 205، 213، 218،
265، 275، 334
صفوان عكاش 219
صلاح درويش 242
طارق الأحمد 226
طراد الملحم 213، 323
عامر العجلاني 163
عامر فارس 125
عبد الأحد صطيفو 118
عبد الجليل السعيد 184، 210
عبد الحكيم بشار 219، 241، 243، 251،
260، 328، 329، 330
عبد الحميد حاج درويش 118
عبد الحميد درويش 242، 260، 328، 330
عبد الرحمن مصطفى 289، 290
عبد الرزاق طلاس 171
عبد السلام بيطار 125
عبد العزيز الشلال 219
عبد العزيز مطر 152
عبد الكريم آغا 286، 289
عبد الكريم ريحاوي 159
عبد الله الدردري 197
عبد الهادي نصري 226
عبد الحكيم بشار 118

- 134 محمد شادي كسكين
- 220، 176، 175، 174، 118، محمد صبرا
- 319، 183، 122، 38، محمد علوش
- 125 محمد علي العظيم
- 125 محمد معتز حمي
- 111 محمود عثمان
- 324، 226، 210، محمود مرعي
- 326 مرام داوود
- 163 مرح البقاعي
- 141، مركز حرمون للدراسات المعاصرة 135،
- 175
- 155 مروان الأطرش
- 226 مروة الأيتوني
- 311 مصطفى الصباغ
- 330، 242، مصطفى أوسو
- 330، 260، 242، مصطفى جمعة
- 226 مصطفى قلعجي
- 210 مصعب النعيمي
- 340، 174، مضر الدبس
- 125 معاذ الجاهوش
- 131، 130، 122، 85، 40، معاذ الخطيب
- 341، 340، 219، 170، 137، 133، 132، معاذ الطلب
- 155 معاذ قدور
- 125 معن كوسا
- 313، 134، مقداد السوادي
- 155 منار البارودي
- 134 مناف طلاس
- 197، 173، منبر النداء الوطني
- 342، 341، 338، 213، منذر بدر حلوم
- 310 منذر خدام
- 310 منذر ماخوس
- 219 منصة آستانة
- 209، 201، 126، كمال الزوادي
- 122 كمال اللبواني
- 163 لجان التنسيق المحلية
- 31، 32، 33، 34، 35، 38، 42، 45، 46، 69، 81، لقيصر
- 123 لمى الأتاسي
- 320 لؤي الحسين
- 95، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 221، لؤي الصافي
- 118 ماجد حبو
- 326، 181، مازن القوتلي
- 320 مازن بلال
- 226 مازن حقي
- 163 مازن مغربية
- 214، 338، مجلس العشائر السورية
- 326، 325، مجلس سوريا الديمقراطية
- 182، 183، مجلس من شباب الثورة
- 36، مجموعة أصدقاء سورية
- 62، 112، مجموعة العمل الدولية من أجل سورية
- 203، 228، مجموعة العمل الوطني
- 69، 78، 111، 112، 113، 118، مجموعة سورية الوطن
- 129، 130، محمد الحاج علي
- 130 محمد الزعبي
- 155 محمد الشمالي
- 289 محمد العبد الله
- 159 محمد بسام الملك
- 155 محمد حبش
- 138 محمد حجازي
- 219 محمد حسام الحافظ
- 118 محمد حكمت وليد
- 125 محمد زهير الخطيب
- 125، 126، محمد سعيد الغربي
- 152

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى التعرف إلى التشكيلات والمجموعات السياسية التي ظهرت خلال الثورة السورية، بينها التنظيمية المختلفة وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية، وإلى فهم المناخات المحلية والإقليمية والدولية التي حكمت أداء تلك التشكيلات، ورسمت خريطة تحالفاتها، وأسهمت في صوغ مواقفها السياسية، ويسعى الكتاب أيضًا لدراسة الرؤى السياسية لتلك التشكيلات إزاء أبرز القضايا الملحة والشائكة في الملف السوري، خاصةً تلك المتعلقة بمسألة الانتقال السياسي في سورية.

ويهدف أيضًا إلى تلمس أثرها الحقيقي في مستويات عدة: في مستوى علاقاتها بالسيوريين، ومستوى تفاعلها مع ظاهرة العسكرية في الثورة السورية، والعلاقة مع فصائل المعارضة المسلحة، أو في مستوى علاقاتها البيئية، إضافةً إلى المستويين الإقليمي والدولي في ظل نشوء محاور إقليمية ودولية متصارعة في سياق الملف السوري، ونشوء حال الاستقطاب السياسي بالتناغم مع تلك المحاور إضافةً إلى استشراف مآلات هذه التشكيلات في سياق أيّ انتقال سياسي محتمل، ومحاولات تحديد ملامح أولية لطبيعة الحياة السياسية المتوقعة بعد حدوث الاستقرار النسبي.

ساشا العلو

باحث سوري، له عددٌ من الدراسات الأكاديمية وعشرات الأوراق البحثية، من مواليد مدينة دير الزور 1988. يحمل بكالوريوس في الصحافة والإعلام من كلية الإعلام بجامعة دمشق، إضافةً لماجستير في الإعلام والاتصال الجماهيري من الأكاديمية العربية في الدنيمارك.

عمل باحثاً في مسار السياسة والعلاقات الدولية ضمن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، كما عمل باحثاً في وحدة البحوث الاجتماعية ضمن مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وهو باحث متعاون مع عددٍ من المراكز والمنصات البحثية العربية، إلى جانب نشاطه في مجال التحليل السياسي في عدة صحف محلية وعربية.



أبو عبدو البغل

<https://facebook.com/groups/abuab/>